العُقَد الجيوستراتيجية للدفاع الإقليمي

المواجهة الأمريكية الإيرانية نموذجاً تطبيقياً

العُقَد الجيوستراتيجية للدفاع الإقليمي

المواجهة الأمريكية الإيرانية نموذجاً تطبيقياً

إعداد:

العميد الركن نضال حيدر زهوي

باحث في الجيوبولتيك والإستراتيجيا

ومدير مركز الدراسات الأنتروستراتيجية

© جميع حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

ISBN 978-614-440-492-8

[٢٠٢٦م – ١٤٤٨هـ]

أثر
للنشر والتوزيع

بيروت، السان تيريز، مفرق محلات بورش، سنتر يحفوفي، بلوك C، ط 3
هاتف : 961 3 899 648+

مركز الدراسات الإنتروستراتيجية
لبنان صيدا بناية ابو ضهر
صيدا، ساحة الشهداء، بناية أبو ضهر، ط2 / 70122332
www.Casrlb.Com | Info@casrlb.com

إخراج فني:
ماجد مصطفى


بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

الفهرس ٧

إهداء ١١

كلمة المؤلف ١٣

مقدمة ١٥

الفصل الأول: منظومة الدفاع الإقليمي وشبكاتها الجيوستراتيجية في غرب آسيا ٢٥

مقدمة ٢٧

المبحث الأول: تحوّل مفهوم الدفاع الإقليمي ٣١

المبحث الثاني: إيران وإعادة تشكيل معادلة القوة الإقليمية ٣٧

المبحث الثالث: من «المحور» إلى الشبكة الجيوستراتيجية ٤٣

المبحث الرابع: عقد الدفاع الإقليمي في غرب آسيا ٥١

المبحث الخامس: الشبكة الجيوستراتيجية متعددة المجالات ٥٩

المبحث السادس: الجغرافيا الاستراتيجية للشبكة ٦٧

المبحث السابع: الشبكة الجيوستراتيجية في مواجهة المشاريع الدولية والإقليمية ... ٧٥

المبحث الثامن: الردع وإدارة الصراع ضمن منظومة الشبكة ٨٧

المبحث التاسع: نموذج العقد الجيوستراتيجية للدفاع الإقليمي ٩٧

خاتمة الفصل الأول: من شبكة النفوذ إلى منظومة الدفاع الإقليمي ١٠٩

الفصل الثاني: تفاعل الصراع الدولي مع منظومة الدفاع الإقليمي في غرب آسيا ١١٣

تمهيد ١١٥

المبحث الأول: العقد الجيوستراتيجية في منظومة الدفاع الإقليمي ١٢١

المبحث الثاني: إيران بوصفها عقدة مركزية في الشبكة الجيوستراتيجية لغرب آسيا ١٢٩

المبحث الثالث: العراق ولبنان وغزة واليمن: تعدد العقد وتكامل الوظائف ١٣٧

المبحث الرابع: المضائق والممرات البحرية كعقد جيوستراتيجية ١٤٧

المبحث الخامس: خطوط الجهد الاستراتيجية للشبكة الجيوستراتيجية ١٥٥

المبحث السادس: التفاعل بين الشبكة الجيوستراتيجية والقوى الدولية ١٦٥

المبحث السابع: نقاط القوة ومواطن الضعف في منظومة الدفاع الإقليمي ١٧٣

المبحث الثامن: سيناريوهات تطور الشبكة الجيوستراتيجية في غرب آسيا ١٨٣

خاتمة الفصل الثاني: الشبكات الجيوستراتيجية والدفاع الإقليمي في غرب آسيا ١٩٣

الفصل الثالث: مستقبل الصراع الدولي والإقليمي في غرب آسيا في ضوء نموذج الشبكات الجيوستراتيجية ١٩٧

مقدمة الفصل ١٩٩

المبحث الأول: التحولات في النظام الدولي وانعكاساتها على غرب آسيا ٢٠٣

المبحث الثاني: مستقبل التنافس الأمريكي-الصيني في غرب آسيا ٢١١

المبحث الثالث: مستقبل القضية القلسطينية وانعكاساته الإقليمية ٢١٩

المبحث الرابع: مستقبل إيران وشبكتها الجيوستراتيجية في غرب آسيا ٢٢٧

المبحث الخامس: مستقبل الممرات البحرية والطاقة في الصراع الدولي ٢٣٥

المبحث السادس: صراع الشبكات الجيوستراتيجية وإعادة تشكيل التحالفات ٢٤٣
المبحث السابع: العقد الجيوستراتيجية والدفاع الإقليمي في المستقبل ٢٥١
المبحث الثامن: سيناريوهات مستقبل غرب آسيا ٢٥٩
المبحث التاسع: النموذج التفسيري المقترح وتركيبه النهائي ٢٦٧
خاتمة الكتاب ٢٧٩
الخلاصة الختامية للكتاب ٢٩١
المصادر ٢٩٥
الفهرس التفصيلي ٣٠١

إهداء

إلى العقدة الجيوستراتيجية الأعزّ على قلبي...

إلى جبل عامل،

المكان الذي نشأت فيه وترعرعت،

والأرض التي تركت في وجداني أثرها، وفي رؤيتي للعالم معناها.

إليك أهدي هذا العمل،

لا لأنك المكان الذي ولدت فيه فحسب،

بل لأنك كنت دائماً في نظري عقدةً جيوستراتيجيةً تتجاوز حدود الجغرافيا،

وتلتقي فيها الأرض بالإنسان، والتاريخ بالمقاومة، والموقع بالإرادة.

إلى جبل عامل،

الذي علّمني أن قيمة المكان لا تُقاس بمساحته،

بل بما يختزنه من تاريخ، وما يمتلكه أهله من إرادة،

وما يستطيع أن يصنعه موقعه في حركة الصراع.

إليك أهدي هذا الكتاب، وفاءً للمكان الذي كان البداية.

كلمة المؤلف

لم يكن اختيار موضوع هذا الكتاب وليد اهتمام نظري مجرد، ولا محاولة لإضافة مفهوم جديد إلى حقل الدراسات الجيوسياسية فحسب، وإنما جاء نتيجة تراكم من الملاحظات والتجارب والدراسات التي دفعتني إلى إعادة النظر في الكيفية التي تُقرأ بها الصراعات الدولية والإقليمية، ولا سيما في منطقة غرب آسيا.

فقد أظهرت التجربة التاريخية أن كثيرًا من النظريات والمقاربات الجيوسياسية التي أسهمت في تفسير حركة القوة في العالم نشأت في بيئات دولية اتسمت بالتنافس بين القوى الكبرى، وكان بعضها مرتبطًا، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بمشروعات التوسع والنفوذ، أو بتفسير وترسيخ أنماط الهيمنة التي سادت العلاقات الدولية في مراحل مختلفة. ولا يعني ذلك التقليل من قيمتها العلمية أو إسهامها في تطور الفكر الجيوسياسي، وإنما يدفع إلى التساؤل حول إمكانية توظيف هذا الحقل المعرفي في اتجاه أكثر ارتباطًا بمصالح الشعوب وحقها في الأمن والاستقرار والاستقلال.

ومن هنا جاءت فكرة هذا الكتاب؛ محاولة للانتقال من النظر إلى الجيوسياسة بوصفها أداة لفهم توزيع القوة فحسب، إلى البحث في إمكانية توظيفها لبناء مقاربات تساعد على حماية المصالح الوطنية والإقليمية، وتعزيز القدرة على مواجهة الضغوط الخارجية، وفهم عناصر القوة والضعف في البيئة الاستراتيجية بصورة أكثر تكاملًا.

وقد قادني هذا المسار البحثي إلى تطوير مفهوم «العقد الجيوستراتيجية في الدفاع الإقليمي»، باعتباره محاولة لطرح أفق مختلف في التفكير بالدفاع الإقليمي، يقوم على فهم الترابط بين الجغرافيا والقوة والمصالح والممرات الاستراتيجية ومراكز الثقل، وعلى دراسة كيفية تشكل نقاط الارتكاز والروابط التي يمكن أن تؤثر في توازنات الأمن الإقليمي.

ولا أدعي أن هذا الكتاب يقدم إجابة نهائية عن هذه الإشكالية، وإنما أقدمه بوصفه محاولة بحثية لفتح مجال للنقاش والتطوير، انطلاقًا من قناعة بأن المعرفة الاستراتيجية لا ينبغي أن تبقى حكرًا على القوى التي تمتلك أدوات القوة، بل يمكن أن تكون أيضًا وسيلة تساعد الشعوب والدول على فهم بيئتها، وصون مصالحها، وبناء خيارات أكثر استقلالًا في مواجهة التحولات الدولية.

وقد كان من دواعي امتناني أن أتلقى خلال إعداد هذا العمل مساعدة تقنية من ابنتي لين، التي أسهمت في الجوانب التقنية المرتبطة بإعداد الكتاب، وكان لمساندتها أثر طيب في إنجاز العمل بصورته النهائية. فأتوجه إليها بخالص الشكر والتقدير، مع تقديري لكل من أسهم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إنجاز هذا الكتاب.

وفي النهاية، يبقى هذا العمل محاولة من باحث يرى أن قراءة الجغرافيا والقوة لا ينبغي أن تقتصر على تفسير أسباب الهيمنة والصراع، بل يمكن أن تتجاوز ذلك إلى البحث عن سبل أكثر توازنًا، يكون فيها الأمن والاستقرار ومصالح الشعوب جزءًا أساسيًا من التفكير الجيوستراتيجي.

المؤلف

مقدمة

شهد النظام الدولي خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة في طبيعة القوة ومصادرها ووسائل توظيفها. فلم يعد التنافس بين القوى الكبرى محصورًا في المجال العسكري، وإنما امتد إلى الاقتصاد والتكنولوجيا والطاقة وسلاسل الإمداد والممرات البحرية والبنية التحتية والاتصال والمعلومات. وأدى ذلك إلى زيادة الترابط بين مجالات القوة المختلفة، بحيث أصبح التأثير في المجال الاقتصادي قادرًا على إنتاج نتائج سياسية وأمنية، كما أصبح التحكم في موقع جغرافي أو ممر بحري أو بنية تحتية حيوية قادرًا على إحداث تأثير يتجاوز حدوده المباشرة.[1]

وفي هذا السياق، لم تعد الصراعات الإقليمية ظواهر منفصلة عن التنافس الدولي، كما لم يعد من الممكن تفسيرها بصورة كاملة من خلال علاقات القوى المحلية وحدها. فقد أصبحت الأقاليم ذات الأهمية الجيوسياسية فضاءات تتقاطع فيها مصالح القوى الكبرى مع مصالح القوى الإقليمية، وتتنافس فيها الدول والفاعلون على الموارد ومصادر الطاقة والممرات ومواقع النفوذ ومراكز التأثير. وقد بينت دراسات الأمن الإقليمي أن الديناميات الأمنية داخل الأقاليم ترتبط بأنماط من الاعتماد المتبادل، وأن المستوى الإقليمي يمثل وسيطًا مهمًا بين بنية النظام الدولي وبين سلوك الوحدات الموجودة داخله.[2]

ومن هنا، فإن الفصل الصارم بين الصراع الدولي والصراع الإقليمي لم يعد كافيًا لفهم طبيعة الصراعات المعاصرة. فالتنافس الدولي يمكن أن ينتقل إلى الإقليم من خلال

(1) Joseph S. Nye Jr., The Future of Power (New York: PublicAffairs, 2011).

(2) Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), 40–82.

وتؤكد نظرية مجمعات الأمن الإقليمية أهمية التفاعل بين الديناميات الإقليمية والبنية العالمية للأمن.

التحالفات والشراكات والضغوط الاقتصادية والعسكرية والمشاريع الجيوسياسية، في حين تستطيع الصراعات الإقليمية أن تنتج بدورها آثارًا تتجاوز حدودها الجغرافية، فتؤثر في أسواق الطاقة والتجارة الدولية والممرات البحرية وانتشار القوات والشراكات الدولية، ثم تعود نتائجها إلى النظام الدولي في صورة تأثيرات جديدة.[١]

وتبرز **غرب آسيا** بصورة خاصة بوصفها نموذجًا واضحًا لهذا الترابط. فهي تجمع بين موقع جغرافي يربط مساحات استراتيجية واسعة، ومصادر مهمة للطاقة، وممرات بحرية ذات أهمية دولية، وموانئ ومراكز لوجستية، فضلًا عن القضية الفلسطينية، وتعدد القوى الإقليمية، وتنافس القوى الكبرى، وتداخل المصالح الأمنية والاقتصادية والسياسية. ولذلك أصبحت المنطقة فضاءً تتقاطع فيه مستويات متعددة من الصراع، بحيث يمكن لحدث يقع داخل دولة أو في ممر بحري أن ينتج تداعيات إقليمية ودولية، كما يمكن لضغط دولي أو مشروع اقتصادي أو ترتيبات أمنية أن يعيد تشكيل موازين القوى داخل الإقليم.[٢]

ولا تقتصر أهمية المنطقة على موقعها العسكري والأمني، وإنما تمتد إلى ما يمكن تسميته **الجغرافيا الاقتصادية للصراع**. فالموانئ وممرات النقل والطاقة والبنية التحتية وشبكات الاتصال يمكن أن تؤدي وظائف تتجاوز أهدافها الاقتصادية المباشرة، من خلال إعادة توزيع مسارات التجارة والاعتماد المتبادل وربط الدول والمناطق بمراكز قوة مختلفة. وقد أظهرت الدراسات المتعلقة بممرات النقل الدولية أن البنية التحتية والاتصال يمكن أن يعيدا تشكيل تدفقات التجارة والاستثمار والعلاقات الاقتصادية بين المناطق.[٣]

ومن هذا المنطلق، تنطلق إشكالية هذا الكتاب من التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يمكن تفسير الترابط بين الصراع الدولي والصراعات الإقليمية في غرب آسيا من خلال تحليل الشبكات والعقد والروابط الجيوستراتيجية، وما مدى صلاحية مفهوم «العقد الجيوستراتيجية للدفاع الإقليمي» في تفسير أنماط التوازن والصراع والردع وإعادة توزيع الوظائف الاستراتيجية داخل المنطقة؟

(1) Buzan and Wæver, Regions and Powers, 3–5.

(2) Ibid., 263–264.

(3) World Bank, Belt and Road Economics: Opportunities and Risks of Transport Corridors (Washington, DC: World Bank, 2019).

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات، من أبرزها: كيف ينتقل التنافس الدولي إلى المجال الإقليمي؟ وكيف تتحول الصراعات الإقليمية، بدورها، إلى عوامل مؤثرة في التنافس الدولي؟ وما الدور الذي تؤديه الجغرافيا الاقتصادية والممرات البحرية والطاقة والبنية التحتية في إعادة تشكيل موازين القوة؟ وهل يمكن فهم منظومات الدفاع الإقليمي باعتبارها تحالفات تقليدية فقط، أم أن طبيعتها أصبحت أقرب إلى شبكات متعددة العقد والوظائف والروابط؟

وينطلق الكتاب من فرضية أساسية مفادها أن **الصراع الدولي والصراعات الإقليمية لم يعودا مستويين منفصلين من مستويات التفاعل الاستراتيجي، بل أصبحا جزءًا من منظومة مترابطة تنتقل فيها التأثيرات عبر شبكات من العقد والروابط وخطوط الجهد والممرات والمصالح**. وبذلك، فإن فهم الصراع لا يتطلب التركيز على الفاعلين وحدهم، وإنما يتطلب أيضًا دراسة الوظائف التي تؤديها المواقع والكيانات والبنى الاستراتيجية، وطبيعة الروابط التي تصل بينها، وقدرتها على الاستمرار أو التعويض أو إعادة توزيع الوظائف عند تعرضها للضغط.

وفي هذا السياق، يقدم الكتاب مفهوم «**العقد الجيوستراتيجية للدفاع الإقليمي**» بوصفه محاولة لتطوير إطار تحليلي يتجاوز المقاربة التقليدية للدفاع الإقليمي. فالعقدة الجيوستراتيجية، وفق التصور الذي يقترحه هذا الكتاب، ليست بالضرورة دولة أو تحالفًا أو مؤسسة عسكرية، وإنما يمكن أن تكون دولة ذات موقع أو قدرة استراتيجية، أو إقليمًا ذا أهمية جغرافية أو لوجستية، أو ممرًا بحريًا، أو نقطة اختناق، أو مركزًا سياسيًا أو معلوماتيًا، أو مجموعة قدرات مترابطة تؤدي وظيفة استراتيجية محددة. وتكتسب العقدة أهميتها ليس من خصائصها الذاتية فقط، وإنما أيضًا من موقعها داخل الشبكة ومن طبيعة الروابط التي تصلها بالعقد الأخرى.[1]

وبذلك ينتقل التحليل من سؤال تقليدي يتعلق بمن يقود منظومة الدفاع أو من ينتمي إلى تحالف معين، إلى سؤال أكثر ارتباطًا بطبيعة الصراعات المعاصرة:

(١) هذا التعريف يمثل الإطار المفاهيمي الذي يقترحه هذا الكتاب، وقد جرى تطويره بالاستفادة منه.

ما الوظيفة التي تؤديها كل عقدة؟ وما درجة أهميتها داخل الشبكة؟ وما أثر فقدانها أو تعطيلها؟ وهل تستطيع الشبكة إعـادة توزيع وظائفها عند تعرض إحدى عقدها للضغط؟

وتستفيد هذه المقاربة من عدد من الاتجاهات النظرية في الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، ولا سيما نظرية مجمعات الأمن الإقليمية، ومقاربات توازن التهديد، ونظريات القوة، ودراسات الشبكات، والمقاربات الحديثة للعمليات متعددة المجالات. غير أن الكتاب لا يهدف إلى إعادة إنتاج هذه النظريات، وإنما إلى الإفادة منها في بناء إطار تحليلي خاص يفسر طبيعة الترابط بين المستويات الدولية والإقليمية، ويمنح الجغرافيا والوظيفة والروابط مكانة مركزية في تحليل القوة الاستراتيجية.[١]

وتكتسب **نظرية الشبكات** أهمية خاصة في هذا السياق، لأنها تسمح بالانتقال من التركيز على الوحدات منفردة إلى دراسة العلاقات التي تربط بينها، وتساعد في فهم أهمية العقد تبعًا لموقعها داخل الشبكة وكثافة الروابط المتصلة بها ووظائفها داخل المنظومة. ومن ثم، فإن القوة لا تكون دائمًا نتيجة امتلاك الموارد فحسب، وإنما قد تنشأ أيضًا من الموقع الذي يحتله الفاعل أو الموقع الجغرافي أو البنية الحيوية داخل شبكة من العلاقات.[٢]

وقد تم اختيار غرب آسيا مجالًا تطبيقيًا لهذا النموذج بسبب كثافة العقد والروابط الاستراتيجية فيها. فالممرات البحرية، ومصادر الطاقة، والموانئ، والمراكز اللوجستية، والمناطق الحدودية، والقوى الإقليمية، والتحالفات والشراكات، والقدرات العسكرية والتكنولوجية، جميعها تتفاعل ضمن بيئة واحدة. ولذلك يمكن أن يتحول أحد هذه العناصر من مجرد عامل جغرافي أو اقتصادي إلى عقدة ذات تأثير استراتيجي، كما يمكن أن يتحول الرابط بين عقدتين إلى وسيلة للقوة أو الضغط أو الردع أو الاحتواء.

وتكتسب الممرات البحرية في هذا الإطار أهمية خاصة، إذ يمكن لمضيق هرمز وباب المندب أن يتحولا من عناصر جغرافية ثابتة إلى عقد استراتيجية ذات تأثير يتجاوز حدود

(1) World Bank, Belt and Road Economics.

(2) David S. Alberts and Richard E. Hayes, Power to the Edge: Command and Control in the Information Age (Washington, DC: CCRP, 2003).

الإقليم، بسبب ارتباطهما بالطاقة والتجارة الدولية وسلاسل الإمداد. ومن ثم، فإن اضطراب أحدهما لا يبقى بالضرورة شأنًا محليًا أو إقليميًا، وإنما يمكن أن ينتقل تأثيره من المجال الأمني إلى المجال الاقتصادي والسياسي، ثم يعود مرة أخرى إلى المجال العسكري. وهو ما يؤكد أن قيمة العقدة لا تتحدد بموقعها الجغرافي وحده، وإنما بالوظائف والروابط التي ترتبط بها.[1]

ويعتمد الكتاب في معالجة موضوعه على **المنهج التحليلي** لفهم طبيعة التحولات الدولية والإقليمية، وعلى **المنهج الاستراتيجي** لتحليل توزيع القوة والوظائف والعقد وخطوط الجهد، إلى جانب توظيف **منهج دراسة الحالة** في تطبيق النموذج على غرب آسيا. كما يستفيد من التفكير الشبكي في تحليل العلاقات المتبادلة بين العقد، ومن المقاربة متعددة المجالات في فهم التفاعل بين الأبعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية والجغرافية والتكنولوجية والمعلوماتية.

وقد جرى تنظيم الكتاب في **ثلاثة فصول مترابطة**، بحيث لا تمثل الفصول موضوعات منفصلة، وإنما تشكل مسارًا تحليليًا ينتقل من تفسير البيئة الدولية إلى تحليل البيئة الإقليمية، ثم إلى تطوير النموذج المقترح واختبار آفاقه المستقبلية.

يتناول **الفصل الأول** الأساس الدولي للصراع، من خلال دراسة التحولات في النظام الدولي، والتنافس الاقتصادي والجيوستراتيجي بين القوى الكبرى، وأهمية الطاقة والممرات وسلاسل الإمداد والبنية التحتية والمشاريع الاقتصادية العابرة للأقاليم. ويبحث الفصل في كيفية تحول الأدوات الاقتصادية والتكنولوجية واللوجستية إلى أدوات للقوة والتنافس، بما يجعل الجغرافيا الاقتصادية جزءًا من معادلة الأمن والاستراتيجية. ويمهد هذا الفصل لفهم البيئة التي تنتقل من خلالها تأثيرات الصراع الدولي إلى الأقاليم.

أما **الفصل الثاني** فينتقل إلى البيئة الاستراتيجية لغرب آسيا، حيث يجري تحليل طبيعة الصراعات الإقليمية وتداخل المصالح الدولية والإقليمية وتعدد خطوط الجهد والمجالات التي يتحرك عبرها الصراع. ولا ينظر الفصل إلى المنطقة باعتبارها مجموعة أزمات منفصلة، بل باعتبارها فضاءً تتفاعل داخله قضايا الأمن والطاقة والممرات البحرية والتحالفات

(١) أدبيات الأمن الإقليمي ونظرية الشبكات، وليس نقلاً عن تعريف سابق بعينه.

والنفوذ والاقتصاد والجغرافيا السياسية. ومن خلال ذلك، يختبر الفصل كيفية انتقال تأثير الصراع الدولي إلى البيئة الإقليمية، وكيف يمكن للصراع الإقليمي أن ينتج بدوره تداعيات تتجاوز حدود المنطقة.

ويأتي **الفصل الثالث** بوصفه المركز النظري والتطبيقي الأهم في الكتاب، إذ ينتقل من تحليل الصراع إلى تحليل البنية الشبكية للدفاع الإقليمي ومستقبلها. ويطور مفهوم **العقد الجيوستراتيجية للدفاع الإقليمي**، ويبحث في وظائف العقد المركزية والحرجة، وتوزيع الأدوار، والمرونة، وقابلية التعويض الشبكي، والردع الشبكي، وقدرة المنظومة على إعادة توزيع وظائفها عند تعرض إحدى عقدها للضغط. كما يوظف منهج السيناريوهات في استشراف مستقبل هذه الشبكات والعقد في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية.

ولا ينطلق الكتاب من افتراض أن الشبكات الجيوستراتيجية تمثل تحالفات عسكرية تقليدية ذات قيادة مركزية، بل يفترض أن بعض منظومات الدفاع والتأثير الإقليمي يمكن أن تتشكل من عقد متفاوتة في قدراتها ووظائفها واستقلاليتها، ترتبط بروابط متعددة المجالات. ومن ثم، فإن قوة الشبكة لا تقاس فقط بقوة العقدة الأقوى فيها، وإنما بقدرتها على المحافظة على وظائفها الأساسية، واستمرار روابطها، وإعادة توزيع الأدوار عند تعرضها للضغط.

ومن هذه الزاوية، تصبح **المرونة الاستراتيجية** عنصرًا أساسيًا في قياس القوة. فالعقدة الأكثر مركزية قد تكون الأكثر تأثيرًا، لكنها قد تصبح في الوقت نفسه أكثر عرضة للاستهداف، بينما تستطيع الشبكة التي تمتلك روابط بديلة وعقدًا قابلة للتعويض أن تحافظ على جزء من وظائفها حتى في حال تعطيل إحدى عقدها. ولذلك فإن المنافسة المستقبلية قد لا تتركز فقط على السيطرة على المواقع، بل قد تنتقل بصورة متزايدة إلى تعطيل الروابط، وقطع الإمداد، والتحكم بالمعلومات، والتأثير في الممرات، وإعادة توجيه مسارات التجارة والطاقة والاتصال.[1]

وبذلك يسعى الكتاب إلى تقديم إضافة نظرية لا تقتصر على إعادة وصف الواقع الجيوسياسي في غرب آسيا، وإنما تحاول بناء **نموذج تفسيري** يمكن استخدامه لفهم

(1) Buzan and Wæver, Regions and Powers, 40–82; Joseph S. Nye Jr., The Future of Power (New York: PublicAffairs, 2011).

كيفية تشكل القدرة الدفاعية والتأثير الاستراتيجي في بيئة دولية وإقليمية شديدة الترابط. فموضوع الحماية، وفق هذا التصور، لا يقتصر على حماية الإقليم ذاته، وإنما يشمل حماية الوظائف الاستراتيجية التي تربط أجزاء الإقليم بعضها ببعض، وتربطه في الوقت نفسه بالنظام الدولي.

وتكمن أهمية هذا الطرح في أنه يسمح بإعادة قراءة بعض الظواهر الاستراتيجية المعاصرة بعيدًا عن التصنيفات التقليدية التي تحصر العلاقات في ثنائية الدولة والتحالف. فبعض الفاعلين قد يؤدون وظائف استراتيجية تتجاوز حجمهم الجغرافي أو الاقتصادي، وبعض المواقع قد تكتسب أهمية تتجاوز قيمتها المحلية بسبب موقعها داخل شبكة أوسع، كما أن تعطيل رابط واحد قد تكون له نتائج تفوق في بعض الحالات نتائج استهداف موقع جغرافي بأكمله.

وعليه، فإن هذا الكتاب لا يقدم غرب آسيا باعتبارها مسرحًا هامشيًا للصراع الدولي، ولا باعتبارها مجرد مجموعة من النزاعات المحلية، وإنما باعتبارها **فضاءً جيوستراتيجيًا مركبًا تتقاطع فيه شبكات متعددة**، وتنتقل عبره التأثيرات في الاتجاهين: من النظام الدولي إلى الإقليم، ومن الإقليم إلى النظام الدولي.

ومن هنا، فإن الغاية النهائية للبحث ليست إثبات أن الصراع الدولي هو وحده الذي ينتج الصراعات الإقليمية، أو أن الصراعات الإقليمية ليست سوى أدوات بيد القوى الكبرى؛ بل الوصول إلى فهم أكثر تعقيدًا للعلاقة بين المستويين، يقوم على أن كليهما يؤثر في الآخر عبر مجموعة من العقد والروابط والوظائف وخطوط الجهد. فقد يؤدي التنافس الدولي إلى إعادة تشكيل البيئة الإقليمية، بينما تستطيع الصراعات الإقليمية، في المقابل، التأثير في الطاقة والتجارة والممرات البحرية وانتشار القوات والشراكات الدولية، لتعود نتائجها مرة أخرى إلى مستوى النظام الدولي فيما يمكن تسميته **بالارتداد الجيوستراتيجي**.

وبهذا، يحاول الكتاب الإجابة عن السؤال الأوسع: **هل ما نشهده في غرب آسيا هو مجرد تداخل بين صراعات متعددة، أم أنه يمثل بنية استراتيجية مترابطة يمكن تفسيرها من خلال نموذج الشبكات والعقد الجيوستراتيجية؟**

إن الإجابة عن هذا السؤال هي التي تشكل المسار الناظم للفصول الثلاثة، وتدفع البحث من تحليل التنافس الدولي، إلى تحليل الصراع الإقليمي، ثم إلى بناء نموذج «**العقد**

الجيوستراتيجية للدفاع الإقليمي» واختبار قدرته على تفسير التوازن والردع والصمود وإعادة تشكيل القوة في غرب آسيا.

ومن ثم، فإن القيمة الأساسية لهذا الكتاب لا تكمن فقط في دراسة منطقة تعج بالصراعات، وإنما في محاولة تقديم طريقة مختلفة لقراءة الصراع نفسه؛ قراءة تنتقل من التركيز على **من يملك القوة** إلى دراسة **أين تتمركز القوة، وما الوظائف التي تؤديها، وكيف ترتبط العقد ببعضها، وكيف يمكن للشبكة أن تحافظ على تأثيرها أو تعيد تشكيله تحت الضغط**.

وهذا هو المدخل الذي يسعى الكتاب من خلاله إلى الإسهام في تطوير التفكير الجيوستراتيجي المعاصر، وإلى تقديم مفهوم يمكن أن يشكل إطارًا قابلًا للاختبار في أقاليم أخرى، مع اتخاذ غرب آسيا نموذجًا تطبيقيًا مركزيًا لهذا البحث.

الفصل الأول:

منظومة الدفاع الإقليمي وشبكاتها الجيوستراتيجية في غرب آسيا

مقدمة

شهدت البيئة الاستراتيجية في غرب آسيا خلال العقود الأخيرة تحولاً تدريجياً من نمط الصراعات التي يمكن تفسيرها أساساً من خلال العلاقات الثنائية والتحالفات التقليدية، إلى نمط أكثر تعقيداً تتداخل فيه المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وتتفاعل فيه الأدوات العسكرية والسياسية والاقتصادية والمعلوماتية والبحرية ضمن فضاء جغرافي واحد. ولم يعد الأمن الإقليمي نتاجاً لقدرات الدول منفردة، بل أصبح مرتبطاً بدرجة متزايدة بأنماط الترابط والتفاعل بين مجموعة من الفاعلين، وبقدرتهم على التأثير المتبادل في مسارات الصراع والردع وإدارة الأزمات.

وينطلق هذا التحول من حقيقة أساسية مفادها أن المشكلات الأمنية في الإقليم لم تعد قابلة للفصل الصارم بين مستوياتها المختلفة؛ فالتهديد الذي يبدأ في نطاق محلي يمكن أن يتحول إلى عامل ضغط إقليمي، ثم يكتسب أبعاداً دولية، كما أن القرارات التي تتخذها القوى الدولية يمكن أن تعيد تشكيل البيئة الأمنية للدول والقوى الإقليمية. ويتوافق ذلك مع مقاربة «مجمع الأمن الإقليمي» التي طورها باري بوزان وأولي ويفر، والتي تنطلق من أن المشكلات الأمنية لمجموعة من الوحدات السياسية تصبح مترابطة إلى درجة يصعب معها تحليل أمن كل وحدة بمعزل عن أمن الوحدات الأخرى.[١]

غير أن التطورات التي شهدها غرب آسيا تدفع إلى توسيع هذه المقاربة؛ إذ إن الفاعلين المؤثرين في البيئة الأمنية الإقليمية لا يقتصرون على الدول، كما أن الروابط بينهم لا تتخذ دائماً شكل تحالف مؤسسي أو التزام دفاعي جماعي. فقد تظهر علاقات تعاون

(١) Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), 44. وقد عرّف المؤلفان مجمع الأمن الإقليمي باعتباره مجموعة من الوحدات التي ترتبط عمليات أمنها ارتباطاً يجعل من الصعب تحليل مشكلاتها الأمنية أو حلها بصورة منفصلة.

وتنسيق وتبادل للقدرات والخبرات، أو ارتباطات جغرافية ولوجستية ومعلوماتية، من دون أن تنشأ بالضرورة منظمة عسكرية مشتركة أو معاهدة دفاع متبادل. ومن هنا تبرز الحاجة إلى مفهوم أكثر مرونة يفسر هذه العلاقات، هو مفهوم الشبكة الجيوستراتيجية.

ويقوم مفهوم الشبكة الجيوستراتيجية، في هذا الكتاب، على النظر إلى مجموعة من الفاعلين والعقد الجغرافية والسياسية والعسكرية بوصفها عناصر مترابطة تؤدي وظائف مختلفة داخل منظومة واحدة، من دون افتراض التطابق الكامل في أهدافها أو قدراتها أو مستوى ارتباطها. فالشبكة لا تعني بالضرورة وحدة القرار، ولا تفترض وجود قيادة مركزية تتحكم بكل عقدها، وإنما تشير إلى منظومة من الروابط التي تسمح بانتقال التأثير والقدرة والمعلومات والموارد والضغط الاستراتيجي بين عقد متعددة.

وتزداد أهمية هذا المفهوم عندما تنتقل المنافسة من المجال العسكري التقليدي إلى بيئة متعددة المجالات. فقد أصبحت القدرات العسكرية الحديثة تتفاعل مع المجالات البحرية والجوية والفضائية والسيبرانية والمعلوماتية والاقتصادية، بحيث يصعب تحقيق التأثير الاستراتيجي من خلال أداة واحدة. وتوضح الاتجاهات الحديثة في التفكير العسكري أن العمل في بيئة متعددة المجالات يتطلب دمج أدوات القوة المختلفة والقدرة على العمل عبر مجالات متزامنة ومترابطة. [1]كما أن التهديدات الهجينة تجمع بين الوسائل العسكرية وغير العسكرية، والعلنية والخفية، بما يؤدي إلى طمس الحدود التقليدية بين الحرب والسلام.[2]

وفي هذا السياق، لا يمكن دراسة منظومة الدفاع الإقليمي في غرب آسيا من خلال القدرات العسكرية وحدها، بل ينبغي تحليل العقد الجيوستراتيجية التي تستند إليها هذه المنظومة، والوظائف التي تؤديها كل عقدة، والروابط التي تصل بينها، وطبيعة توزيع القدرات والأدوار والمخاطر داخل الشبكة.

---

(١) NATO, "NATO Warfighting Capstone Concept," Allied Command Transformation. يوضح المفهوم أهمية العمل متعدد المجالات ودمج المجالات البرية والبحرية والجوية والسيبرانية والفضائية مع أدوات القوة المختلفة.

(٢) NATO, "Countering Hybrid Threats," updated January 29, 2026. يوضح التعريف أن التهديدات الهجينة قد تجمع بين الوسائل العسكرية وغير العسكرية، والعلنية والخفية، بما فيها التضليل والهجمات السيبرانية والضغط الاقتصادي واستخدام القوات غير النظامية.

ويكتسب هذا المدخل أهمية خاصة في دراسة الحالة الإيرانية؛ إذ إن تأثير إيران الإقليمي لا يرتبط فقط بقدراتها الذاتية، وإنما يتصل أيضاً بوجود مجموعة من البيئات الجغرافية والسياسية والعسكرية التي تتقاطع معها بدرجات مختلفة. وتمثل إيران في هذا السياق عقدة ذات ثقل جيوستراتيجي، بينما يمكن النظر إلى العراق ولبنان وفلسطين–غزة واليمن بوصفها عقداً ذات وظائف مختلفة ضمن البيئة الإقليمية الأوسع. ولا يعني استخدام مفهوم «العقد» افتراض تطابق هذه الحالات أو اختزالها في علاقة تبعية، وإنما يهدف إلى تحليل طبيعة كل عقدة ودرجة استقلالها ووظيفتها وموقعها ضمن شبكة التفاعلات الإقليمية.

وتبرز أهمية اليمن بصورة خاصة من خلال موقعه على البحر الأحمر وبالقرب من باب المندب، بما يجعل الجغرافيا البحرية جزءاً من معادلة الدفاع والأمن الإقليمي، ويضيف إلى الشبكة بعداً يتجاوز المجال البري الممتد بين الخليج والعراق وبلاد الشام. كما يضيف وجود غزة بعداً آخر يتمثل في ارتباط الجغرافيا السياسية للصراع الفلسطيني بالبيئة الإقليمية والدولية، بينما يمثل العراق مساحة اتصال جغرافي وسياسي بين الخليج وبلاد الشام، ويحتل لبنان موقعاً متقدماً على شرق المتوسط.

وعليه، فإن النظر إلى هذه البيئات بوصفها عقداً جيوستراتيجية لا يعني تبني توصيف سياسي مسبق لها، بل يمثل محاولة تحليلية لفهم كيفية إنتاج القوة وتوزيعها داخل البيئة الإقليمية. فالعقدة قد تكون ذات وظيفة عسكرية، أو بحرية، أو جغرافية، أو لوجستية، أو سياسية، أو معلوماتية، وقد تجمع أكثر من وظيفة في الوقت نفسه. كما أن أهمية العقدة لا تقاس بحجمها الجغرافي أو العسكري وحده، وإنما بقدرتها على التأثير في حركة القوة والموارد والاتصالات والممرات الاستراتيجية داخل الشبكة.

ومن هنا يقترح هذا الفصل الانتقال من دراسة العلاقات بين الفاعلين إلى دراسة البنية التي تنتظم فيها هذه العلاقات؛ أي الانتقال من سؤال: من يتحالف مع من؟ إلى أسئلة أكثر عمقاً، من قبيل: ما العقد الجيوستراتيجية المؤثرة؟ وما الوظائف التي تؤديها؟ وما طبيعة الروابط التي تجمع بينها؟ وكيف يمكن أن يؤدي الضغط على إحدى العقد إلى التأثير في بقية الشبكة؟ وما حدود قدرة الشبكة على التكيف والصمود أمام الاستهداف العسكري والسياسي والاقتصادي والمعلوماتي؟

ويكتسب هذا السؤال أهمية أكبر في ظل التحول نحو مفهوم الردع متعدد المجالات، حيث لم تعد القدرة على الرد مرتبطة فقط بامتلاك القوة النارية، وإنما أيضاً بالقدرة على توزيع المخاطر، والحفاظ على حرية الحركة، واستخدام الجغرافيا والممرات الاستراتيجية، وإدارة التصعيد، وامتلاك بدائل متعددة في مواجهة الضغط. ومن ثم فإن قوة الشبكة لا تتحدد فقط بمجموع قدرات عقدها، وإنما كذلك بدرجة ترابطها، ومرونة روابطها، وقدرتها على تعويض فقدان إحدى العقد أو تعرضها للضغط.

وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا الفصل إلى بناء إطار تحليلي يربط بين الدفاع الإقليمي والشبكات الجيوستراتيجية والعقد الجيوستراتيجية، من خلال دراسة تطور مفهوم الدفاع الإقليمي، ثم تحليل موقع إيران في إعادة تشكيل معادلة القوة، والانتقال من مفهوم المحور إلى مفهوم الشبكة، وتحديد العقد الجيوستراتيجية في غرب آسيا، ثم دراسة الشبكة في المجالات العسكرية والبحرية والسياسية والمعلوماتية والاقتصادية، وصولاً إلى بناء نموذج «العقد الجيوستراتيجية للدفاع الإقليمي» بوصفه إسهاماً نظرياً وتطبيقياً لهذا الكتاب.

يشكل هذا الفصل حلقة وصل بين تفسير الصراع في غرب آسيا وبين دراسة كيفية إدارة هذا الصراع وتفاعله مع النظام الدولي. فإذا كان الفصل الأول قد تناول التنافس الاقتصادي الدولي، وكان الفصل الثاني قد انتقل إلى الصراع في غرب آسيا وأدواته وخطوط جهده، فإن هذا الفصل يبحث في البنية الإقليمية التي تتحرك داخلها تلك الصراعات، تمهيداً للانتقال في الفصل الثاني إلى دراسة كيفية تفاعل هذه البنية مع القوى والمشاريع الدولية والإقليمية وإعادة تشكيل البيئة الاستراتيجية للمنطقة.

المبحث الأول: تحوّل مفهوم الدفاع الإقليمي

أولاً: من الدفاع الوطني إلى الأمن والدفاع الإقليمي

ارتبط مفهوم الدفاع، في صورته التقليدية، بالدولة الوطنية وبقدرتها على حماية إقليمها وسيادتها ومصالحها الحيوية في مواجهة التهديدات الخارجية. وكان بناء القوات المسلحة، وتحديد العقيدة العسكرية، وتأمين الحدود، وتطوير القدرات الدفاعية، يمثل في الأساس مسؤولية وطنية تقع على عاتق الدولة. وقد انعكس ذلك على طبيعة التفكير الاستراتيجي الذي جعل من الدولة الوحدة الأساسية للتحليل، ومن الحدود السياسية المجال الرئيسي للدفاع.

إلا أن تطور البيئة الدولية والإقليمية أدى تدريجياً إلى تراجع إمكانية الفصل بين الأمن الوطني والأمن الإقليمي. فانتقال التهديدات عبر الحدود، وتطور وسائل الاتصال والنقل، وتداخل المصالح الاقتصادية والطاقة والممرات البحرية، وانتشار الصواريخ والطائرات المسيّرة والقدرات السيبرانية، جعل أمن الدولة يتأثر بصورة مباشرة بما يجري في محيطها الجغرافي. ومن ثم أصبح من الصعب النظر إلى الأمن الوطني باعتباره حالة منفصلة عن البيئة الأمنية المحيطة.

وقد أسهمت نظرية مجمع الأمن الإقليمي التي طورها باري بوزان وأولي ويفر في ترسيخ هذا المنظور؛ إذ ترى أن مجموعة من الوحدات السياسية يمكن أن تصبح مترابطة أمنياً إلى درجة تجعل من الصعب تحليل مشكلاتها الأمنية أو معالجتها بصورة منفصلة. ويقع المستوى الإقليمي، وفق هذه المقاربة، بين المستوى الوطني والمستوى الدولي، ويشكل مجالاً تتكثف فيه التفاعلات الأمنية بدرجة كبيرة.[١]

(١) Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), 40–82. وتؤكد كامبردج أن نظرية مجمعات الأمن الإقليمية تقوم على ترابط عمليات الأمننة ونزع الأمننة بين الوحدات إلى درجة يصعب معها تحليل مشكلاتها الأمنية بصورة منفصلة.

ولا يعني ذلك أن الدولة فقدت دورها بوصفها الفاعل الأساسي في الأمن والدفاع، وإنما يعني أن ممارسة هذا الدور أصبحت مرتبطة بصورة أكبر بطبيعة البيئة الإقليمية. فالدولة قد تمتلك قدرات عسكرية كبيرة، لكنها تظل معرضة للتهديد إذا كانت محاطة ببيئة استراتيجية مضطربة، أو إذا كانت مصادر التهديد قادرة على تجاوز الحدود الجغرافية التقليدية.

ومن هنا ظهر الانتقال من مفهوم الدفاع الوطني المنفرد إلى مفهوم أوسع يقوم على التعاون والتنسيق الأمني والدفاعي بين مجموعة من الدول والفاعلين، بما يسمح بتبادل المعلومات، وتنسيق القدرات، وتوزيع الأدوار، وتأمين الممرات الاستراتيجية، ومواجهة التهديدات التي تتجاوز قدرة الدولة المنفردة على التعامل معها.

غير أن هذا الانتقال لا يعني بالضرورة قيام تحالف عسكري رسمي. فالتعاون الإقليمي قد يأخذ أشكالاً متعددة تتدرج من تبادل المعلومات والتنسيق السياسي، إلى التعاون العسكري واللوجستي، وصولاً إلى ترتيبات دفاعية أكثر تكاملاً. ولذلك فإن الدفاع الإقليمي أوسع من مفهوم التحالف العسكري، لأنه يمكن أن يتضمن شبكة من العلاقات والتفاعلات التي لا تستند بالضرورة إلى معاهدة دفاع جماعي.

وهنا تبدأ أهمية التمييز الـذي يقوم عليه هذا الفصل بين التحالف والشبكة الجيوستراتيجية. فالتحالف يفترض عادةً وجود التزام سياسي أو أمني محدد بين أطرافه، بينما يمكن للشبكة أن تتكون من روابط أكثر مرونة وتنوعاً، تختلف فيها طبيعة العلاقة ودرجة الالتزام من عقدة إلى أخرى.

ثانياً: أثر التهديدات غير المتماثلة ومتعددة المجالات

لم تعد التهديدات التي تواجه الدول والمجتمعات في البيئة الاستراتيجية المعاصرة محصورة في احتمال نشوب حرب تقليدية بين جيوش نظامية. فقد برزت أنماط من التهديد تجمع بين الأدوات العسكرية وغير العسكرية، وبين الوسائل المباشرة وغير المباشرة، وتستهدف في الوقت نفسه القدرات العسكرية والاقتصادية والسياسية والمعلوماتية للمنافس.

وتشير الأدبيات الاستراتيجية المعاصرة إلى تنامي أهمية التهديدات الهجينة، التي يمكن أن تجمع بين القوة العسكرية، والهجمات السيبرانية، والتضليل المعلوماتي، والضغط الاقتصادي، واستخدام الفاعلين المسلحين غير النظاميين، وغيرها من الأدوات. وتؤكد منظمة حلف شمال الأطلسي أن هذا النوع من التهديدات يعمل على طمس الحدود التقليدية بين الحرب والسلام، وأن مواجهته تتطلب استجابة تتجاوز المجال العسكري وحده.[١]

وقد أدى ذلك إلى إعادة النظر في مفهوم الدفاع نفسه. فلم تعد حماية الإقليم تعني فقط منع القوات المعادية من اختراق الحدود، وإنما أصبحت تشمل حماية البنية التحتية الحيوية، وشبكات الطاقة والاتصالات، والمجال السيبراني، وسلاسل الإمداد، والممرات البحرية، والقدرة على التأثير في البيئة المعلوماتية والإدراكية.

وبذلك أصبح الدفاع الحديث أقرب إلى منظومة متكاملة لإدارة المخاطر والتهديدات، تتفاعل فيها أدوات عسكرية وغير عسكرية ضمن بيئة واحدة. وهذا التطور مهم بصورة خاصة بالنسبة إلى غرب آسيا، حيث تتقاطع الصراعات البرية مع أمن الممرات البحرية والطاقة والاقتصاد والاتصالات، وتتداخل الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية للصراع.

ثالثاً: تداخل الأمن المحلي بالإقليمي والدولي

يمثل غرب آسيا نموذجاً واضحاً لهذا التداخل. فالأزمات التي تبدأ في دولة واحدة يمكن أن تمتد آثارها إلى دول الجوار، ثم تتحول إلى موضوع للتنافس بين القوى الإقليمية والدولية. وفي المقابل، يمكن للتدخلات الخارجية أن تعيد تشكيل موازين القوى المحلية وتؤثر في مسارات الصراعات الإقليمية.

ومن ثم، فإن فهم الدفاع الإقليمي يتطلب النظر إلى ثلاثة مستويات مترابطة:

المستوى المحلي/الوطني: حيث تسعى الدولة أو الفاعلون المحليون إلى حماية مصالحهم ومواقعهم.

---

(١) NATO, "Countering Hybrid Threats," updated January 29, 2026. يعرّف المصدر التهديدات الهجينة باعتبارها مزيجاً من الوسائل العسكرية وغير العسكرية، والعلنية والخفية، ومنها التضليل والهجمات السيبرانية والضغط الاقتصادي واستخدام القوات غير النظامية.

المستوى الإقليمي: حيث تتفاعل الدول والقوى والفاعلون ضمن بيئة جغرافية وأمنية مشتركة.

المستوى الدولي: حيث تتدخل القوى الكبرى من خلال التحالفات والقواعد العسكرية والاقتصاد والعقوبات والدبلوماسية والقوة العسكرية.

وتتفاعل هذه المستويات بصورة مستمرة، بحيث لا يمكن عزل أحدها عن الآخر. وهذا ما يجعل غرب آسيا مجالاً مناسباً لتطبيق مقاربة الشبكات الجيوستراتيجية؛ لأن الأحداث والقرارات والتأثيرات لا تتحرك في اتجاه واحد من المركز إلى الأطراف، وإنما يمكن أن تنتقل في اتجاهات متعددة بين مختلف العقد.

رابعاً: صعود الترتيبات الأمنية غير التقليدية

أدت التحولات السابقة إلى ظهور ترتيبات أمنية ودفاعية لا تنسجم دائماً مع النموذج التقليدي للتحالفات العسكرية. فقد أصبح التعاون الأمني يقوم، في كثير من الحالات، على تقاسم المعلومات، والتنسيق العملياتي، والتدريب، ونقل الخبرات، والتعاون اللوجستي، والتأثير السياسي، وتبادل القدرات التقنية، من دون أن يعني ذلك بالضرورة إنشاء قيادة عسكرية موحدة.

كما أن تطور مفهوم العمليات متعددة المجالات يعزز هذا الاتجاه؛ إذ أصبحت القدرات البرية والبحرية والجوية والفضائية والسيبرانية والمعلوماتية مترابطة في إنتاج التأثير العسكري والاستراتيجي. وتتعامل العقائد العسكرية الحديثة بصورة متزايدة مع المجال العملياتي بوصفه فضاءً مترابطاً تتكامل فيه التأثيرات المختلفة بدلاً من التعامل مع كل مجال بصورة منفصلة.[١]

ومن هنا يمكن فهم التحول من منظومة دفاع تقوم على تجميع القوات إلى منظومة تقوم على توزيع الوظائف والقدرات. فقد تكون إحدى العقد ذات أهمية بحرية، وأخرى ذات أهمية جغرافية أو لوجستية، وثالثة ذات أهمية سياسية أو معلوماتية، بينما تقوم

(١) NATO, "Deterrence and Defence," NATO; NATO Cooperative Security Centre of Excellence, Adapting NATO's Counter-Terrorism Approach in a Multi-Domain Operational Context, 2025.
وتتناول هذه المصادر تطور البيئة العملياتية نحو تكامل المجالات البرية والبحرية والجوية والفضائية والسيبرانية والمعلوماتية.

عقدة أخرى بتوفير القدرات الصاروخية أو المسيرة. وتكمن القيمة الاستراتيجية في قدرة هذه العناصر على التفاعل والتكامل، وليس بالضرورة في امتلاكها جميعاً للقدرات نفسها.

وهذا يقود إلى نتيجة أساسية: إن الدفاع الإقليمي في البيئة المعاصرة لا ينبغي أن يُقاس فقط بعدد الدول المتحالفة أو حجم القوات العسكرية، بل بدرجة الترابط بين القدرات والعقد والوظائف الاستراتيجية.

وعلى هذا الأساس، يمكن الانتقال من مفهوم «التحالف» الذي يركز على هوية الأطراف وعلاقاتها الرسمية، إلى مفهوم «الشبكة» الذي يركز على طبيعة الروابط والوظائف والتأثيرات المتبادلة.

وفي حالة غرب آسيا، تصبح هذه المقاربة أكثر أهمية بسبب اتساع رقعة التفاعل الجغرافي من الخليج العربي إلى العراق وبلاد الشام وفلسطين وشرق المتوسط، وصولاً إلى البحر الأحمر وباب المندب. فهذه المساحات لا تمثل جبهات منفصلة بالضرورة، وإنما يمكن أن تتفاعل ضمن منظومة أوسع تتغير فيها أهمية كل عقدة تبعاً للظرف الاستراتيجي.

ومن هنا يمهد هذا المبحث للمبحث التالي الذي يتناول إيران وإعادة تشكيل معادلة القوة الإقليمية، ليس من منظور توصيفها كـ«قيادة لمحور» فحسب، وإنما من خلال تحليل موقعها كعقدة ذات ثقل داخل شبكة أوسع، ثم اختبار طبيعة الروابط والوظائف التي تربطها بالعقد الأخرى.

المبحث الثاني: إيران وإعادة تشكيل معادلة القوة الإقليمية

أولاً: الموقع الجيوستراتيجي لإيران

تحتل إيران موقعاً جيوستراتيجياً استثنائياً في غرب آسيا، يجعلها نقطة تقاطع بين مجموعة من البيئات الجغرافية والأمنية والاقتصادية ذات الأهمية الدولية. فهي تقع على الضفة الشمالية للخليج العربي، وتشرف بصورة مباشرة على مضيق هرمز، وتتصل بآسيا الوسطى والقوقاز من جهة الشمال، وبالعراق وبلاد الشام من جهة الغرب، وبأفغانستان وباكستان من جهة الشرق. ويمنحها هذا الموقع قدرة على التفاعل مع أكثر من مجال جغرافي واستراتيجي في الوقت نفسه.

ولا تقتصر أهمية الموقع الإيراني على المساحة الجغرافية للدولة، وإنما تتصل أيضاً بالممرات التي تتحكم فيها أو تتأثر بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ويأتي مضيق هرمز في مقدمة هذه الممرات، نظراً إلى دوره في حركة التجارة والطاقة العالمية. ولذلك فإن أي تطور أمني في الخليج يمكن أن يتجاوز تأثيره حدود الدول المطلة عليه ليؤثر في أسواق الطاقة وحركة التجارة الدولية.

كما يمنح العمق الجغرافي لإيران قدرة نسبية على توزيع منشآتها وقدراتها العسكرية، ويصعّب التعامل معها باعتبارها هدفاً جغرافياً محدوداً. ويزداد هذا الأمر أهمية عندما يقترن الموقع الجغرافي بتنوع التضاريس واتساع مساحة الدولة، بما يوفر بيئة مناسبة لاستيعاب قدرات دفاعية متعددة الطبقات.

ومن منظور الشبكات الجيوستراتيجية، يمكن النظر إلى إيران باعتبارها عقدة اتصال بين عدة مجالات: الخليج، وبلاد الرافدين، والقوقاز، وآسيا الوسطى، والمحيط الهندي. وتكتسب هذه الخاصية أهمية إضافية عندما تُدرس إيران ضمن سياق التنافس على طرق التجارة والطاقة والممرات البرية والبحرية التي تناولها الفصل الأول من هذا الكتاب.

وعليه، فإن أهمية إيران في معادلة القوة الإقليمية لا تُختزل في قوتها العسكرية، وإنما تنشأ من التفاعل بين الجغرافيا والقدرة العسكرية والموقع البحري والعمق الاستراتيجي والقدرة على بناء علاقات إقليمية متعددة المستويات.

ثانياً: القدرات العسكرية والصاروخية والطائرات المسيّرة

تمثل القدرات الصاروخية والطائرات المسيّرة أحد المكونات الأساسية للقوة الإيرانية، ولا سيما في ظل عدم التكافؤ في بعض المجالات التقليدية مع القوى العسكرية الكبرى. وقد دفع ذلك إيران إلى تطوير مجموعة من القدرات التي تسمح لها بتعظيم كلفة أي عمل عسكري ضدها، وتوسيع نطاق خياراتها في الردع والرد.

وتشير التقديرات الدولية إلى أن إيران تمتلك ترسانة كبيرة ومتنوعة من الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز، إلى جانب برامج متقدمة للطائرات غير المأهولة. وقد أصبحت هذه القدرات جزءاً مركزياً من مفهومها للردع والدفاع، لأنها تمنحها إمكانية التأثير في مسافات بعيدة دون الحاجة إلى التفوق الجوي التقليدي الكامل.[١]

ولا ينبغي النظر إلى الصواريخ والطائرات المسيّرة باعتبارها أنظمة تسليح منفصلة، بل باعتبارها مكونات ضمن منظومة أوسع تقوم على توزيع القدرة النارية والاحتفاظ بخيارات متعددة للرد. فتنوع المنظومات الصاروخية والمديات والأنماط التشغيلية يمكن أن يمنح صانع القرار مرونة أكبر في اختيار مستوى الرد ونطاقه.

كما أن الطائرات المسيّرة أدت إلى تغيير نسبي في معادلة الكلفة بين الهجوم والدفاع؛ إذ يمكن استخدام منظومات أقل كلفة نسبياً في عمليات الاستطلاع والمراقبة والهجوم وإرباك الدفاعات، وهو ما جعلها عنصراً مهماً في الصراعات الحديثة.[٢]

---

(١) Congressional Research Service, Iran's Ballistic Missile Program, CRS Reports, 2024؛ وانظر أيضاً Missile Threat, Center for Strategic and International Studies, "Missiles of Iran," الذي يقدم قاعدة بيانات وتحليلاً للقدرات الصاروخية الإيرانية.

(٢) Paul Scharre, Four Battlegrounds: Power in the Age of Artificial Intelligence (New York: W. W. Norton, 2023)، ولا سيما ما يتصل بتطور الأنظمة غير المأهولة وتغير طبيعة التنافس العسكري والتكنولوجي.

وتبرز أهمية هذه القدرات بصورة أكبر عند ربطها بالموقع الجغرافي الإيراني. فالقوة الصاروخية لا تعمل في فراغ، وإنما تستفيد من العمق الجغرافي للدولة ومن قدرتها على التأثير في مساحات واسعة من البيئة الإقليمية.[١]

وبذلك تتشكل معادلة تقوم على الجمع بين العمق الجغرافي والقدرة الصاروخية والقدرات غير المأهولة والموقع البحري، وهي عناصر تمنح العقدة الإيرانية قدرة على التأثير تتجاوز حدود الإقليم الوطني.

ثالثاً: العمق الجغرافي وممرات الاتصال الاستراتيجية

يُعد العمق الجغرافي أحد أهم عناصر القوة الإيرانية. فالدولة الإيرانية تمتلك مساحة واسعة وتنوعاً جغرافياً كبيراً، الأمر الذي يوفر لها هامشاً من المناورة الاستراتيجية ويزيد من صعوبة استهداف بنيتها العسكرية والاقتصادية بصورة شاملة.

ولا يقتصر مفهوم العمق هنا على المسافة بين الحدود والمراكز الحيوية، بل يشمل أيضاً القدرة على استخدام الجغرافيا في توزيع القدرات والحفاظ على استمرارية العمليات تحت ظروف الضغط. ويصبح العمق أكثر قيمة عندما يقترن بتعدد الاتجاهات الاستراتيجية التي تستطيع الدولة التحرك عبرها.

وتشكل إيران كذلك جزءاً من فضاء اتصال جغرافي واسع يصل الخليج العربي بآسيا الوسطى والقوقاز والمحيط الهندي. وقد أدى ذلك إلى زيادة أهميتها في مشاريع الربط والنقل والطاقة، كما جعلها طرفاً مهماً في التنافس على الممرات الاقتصادية بين الشرق والغرب والشمال والجنوب.

ومن هذه الزاوية، تتجاوز الجغرافيا الإيرانية مفهوم «الدولة الحاجز» أو «الدولة المحورية» التقليدي، لتقترب من مفهوم العقدة الجيوستراتيجية؛ أي المكان الذي تتقاطع فيه مسارات متعددة، ويمكن أن يؤدي التحكم في بيئته أو التأثير فيها إلى نتائج تتجاوز حدوده.

---

(١) International Institute for Strategic Studies (IISS), The Military Balance 2026 (London: IISS, 2026)، فيما يتعلق بالتطور العام للقدرات العسكرية والصاروخية وغير المأهولة في المنطقة. تو +١٠.

وهنا تتضح العلاقة بين الجغرافيا والشبكة: فالعقدة لا تكتسب أهميتها فقط من قدراتها الداخلية، وإنما أيضاً من موقعها بالنسبة إلى العقد الأخرى وخطوط الاتصال التي تربطها بها.

رابعاً: بناء القدرة على التأثير خارج الحدود

شهدت الاستراتيجية الإيرانية خلال العقود الماضية تطوراً في استخدام أدوات التأثير خارج الحدود. ولم يقتصر ذلك على العلاقات الدبلوماسية الرسمية، بل شمل تطوير علاقات سياسية وأمنية وعسكرية مع فاعلين حكوميين وغير حكوميين في عدد من دول المنطقة.

وقد وفّر هذا النمط من العلاقات لإيران إمكانية بناء مستويات متعددة من التأثير، تختلف طبيعتها ودرجة ارتباطها من حالة إلى أخرى. ومن المهم هنا تجنب اختزال هذه العلاقات في مفهوم واحد؛ فبعضها يرتبط بالتعاون السياسي، وبعضها بالتنسيق الأمني، وبعضها بالتعاون العسكري أو نقل الخبرة والتكنولوجيا، بينما تتخذ علاقات أخرى طابعاً أكثر تعقيداً.

وقد استخدمت الولايات المتحدة وحلفاؤها تعبير «شبكة الوكلاء» أو «الشركاء» في وصف عدد من هذه العلاقات، في حين تستخدم إيران في خطابها مفاهيم مثل «محور المقاومة». غير أن التحليل العلمي يحتاج إلى تجاوز التسميات السياسية، والبحث في طبيعة العلاقة الفعلية ووظائفها ودرجة استقلال الأطراف المشاركة فيها.

وهنا تكمن أهمية مفهوم الشبكة الجيوستراتيجية المقترح في هذا الكتاب؛ فهو يسمح بتحليل العلاقة دون افتراض مسبق بأنها علاقة تبعية كاملة أو تحالف مؤسسي كامل.

خامساً: إيران كعقدة مركزية في منظومة الدفاع الإقليمي

استناداً إلى العناصر السابقة، يمكن النظر إلى إيـران باعتبارها إحـدى أهم العقد الجيوستراتيجية في منظومة الأمن والدفاع الإقليمي في غرب آسيا. وتستند مركزية هذه العقدة إلى مجموعة متداخلة من العوامل: الموقع الجغرافي، والعمق الاستراتيجي،

والقدرات الصاروخية، والطائرات المسيّرة، والموقع البحري، والقدرة على بناء علاقات سياسية وأمنية وعسكرية خارج حدودها.

غير أن وصف إيران بالعقدة المركزية لا يعني افتراض أن جميع العقد الأخرى تابعة لها أو تتحرك وفق قيادة مركزية واحدة. فالشبكة الجيوستراتيجية، وفق النموذج المقترح، تقوم على ترابط غير متماثل؛ أي أن العقد تختلف في قدراتها ووظائفها ودرجة استقلالها، كما يمكن لكل منها أن يمتلك مصادر قوة خاصة به.

ومن ثم فإن قوة إيران الشبكية لا تقاس فقط بحجم قدراتها الذاتية، وإنما بقدرتها على الربط بين مجالات جغرافية مختلفة، وتوفير أو تبادل بعض القدرات، والاستفادة من موقع العقد الأخرى، وخلق خيارات متعددة للردع والضغط.

وتظهر هذه الخاصية بصورة أوضح عند الانتقال إلى دراسة العراق ولبنان وفلسطين- غزة واليمن. فكل واحدة من هذه البيئات تمتلك خصائص مختلفة، ولا يمكن وضعها في مستوى واحد من حيث القدرات أو الوظائف أو طبيعة العلاقة مع إيران. إلا أن وجودها ضمن فضاء إقليمي متصل يجعل من الممكن دراسة التفاعل بينها باعتباره شبكة من العقد ذات الوظائف المتباينة.

وعليه، فإن مفهوم «العقدة المركزية» لا يعني بالضرورة وجود مركز قيادة يتحكم في الشبكة، وإنما يعني أن إحدى العقد تمتلك مجموعة من عناصر القوة والاتصال تجعلها أكثر قدرة على التأثير في تدفق الموارد والقدرات والمعلومات والضغط الاستراتيجي داخل المنظومة.

وهذا يقود إلى الانتقال من السؤال التقليدي: هل تشكل إيران محوراً إقليمياً؟ إلى سؤال أكثر دقة من الناحية التحليلية: كيف تعمل إيران بوصفها عقدة جيوستراتيجية ضمن شبكة متعددة العقد والوظائف؟

ومن هنا يبدأ المبحث التالي في معالجة الانتقال المفاهيمي من «المحور» إلى «الشبكة الجيوستراتيجية»، باعتباره أحد الأسس النظرية الرئيسة للنموذج الذي يقترحه هذا الكتاب.

المبحث الثالث: من «المحور» إلى الشبكة الجيوستراتيجية

يمثل الانتقال من مفهوم «المحور» إلى مفهوم «الشبكة الجيوستراتيجية» أحد التحولات المنهجية الأساسية التي يقوم عليها هذا الفصل. فالمقصود ليس استبدال تسمية بأخرى، وإنما الانتقال من نمط من التحليل يركز على الاصطفاف السياسي والعسكري بين مجموعة من الأطراف، إلى نمط يركز على بنية العلاقات، وتوزيع الوظائف، وتعدد مستويات التأثير، ودرجة الترابط بين العقد الجغرافية والسياسية والعسكرية.

وقد أصبح هذا الانتقال أكثر أهمية مع تعقد البيئة الأمنية في غرب آسيا، حيث لم تعد العلاقات بين الفاعلين الإقليميين قابلة للاختزال في تحالفات رسمية أو في اصطفافات ثابتة. فالأمن الإقليمي، كما توضح مقاربة «مجمعات الأمن الإقليمية»، يتشكل من أنماط من الاعتماد الأمني المتبادل بين وحدات متجاورة، بحيث تصبح التحولات الأمنية في إحدى الوحدات ذات آثار مباشرة أو غير مباشرة في الوحدات الأخرى.[١]

أولاً: حدود مفهوم المحور في تفسير العلاقات الإقليمية

يُستخدم مفهوم «المحور» على نطاق واسع في الأدبيات السياسية والاستراتيجية لوصف مجموعة من الدول أو القوى التي تتقاطع مصالحها في مواجهة تهديد أو منافس مشترك. ويرتبط هذا المفهوم بصورة وثيقة بفكرة الاصطفاف والتحالف وموازنة التهديد، وهي موضوعات تناولتها نظريات العلاقات الدولية، ولا سيما مقاربات توازن القوى وتوازن التهديد.[٢]

---

(١) Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), 40–82. يناقش الفصل الاول من الكتاب نظرية مجمعات الأمن الإقليمية، ويؤكد أهمية أنماط الاعتماد الأمني المتبادل في تشكيل البنى الأمنية الإقليمية.

(٢) Stephen M. Walt, The Origins of Alliances (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987), 1–49. يقدم والت تحليلاً لتكوين التحالفات، ويركز بصورة خاصة على مفهوم «توازن التهديد» في تفسير الاصطفاف بين الدول.

وقد أظهر ستيفن والت، في دراسته لتكوين التحالفات، أن الدول لا تتحالف بالضرورة لموازنة القوة المجردة، وإنما تميل إلى الاصطفاف في مواجهة مصادر التهديد التي تدركها باعتبارها أكثر خطورة. كما أظهرت دراسته أهمية إدراك التهديد في تفسير سلوك التحالفات، ولا سيما في الشرق الأوسط.[١]

وعلى الرغم من أهمية مفهوم المحور في توصيف حالات الاصطفاف، فإنه يواجه بعض القيود عندما يستخدم لتفسير منظومات إقليمية شديدة التعقيد, أول هذه القيود أنه يميل إلى تقديم العلاقات في صورة معسكرات متقابلة، بما يوحي بوجود حدود واضحة بين أطراف كل معسكر. إلا أن الواقع الإقليمي قد يكون أكثر مرونة؛ فقد تتقاطع مصالح فاعلين في قضية معينة، بينما تختلف مصالحهم في قضية أخرى، وقد تتعاون أطراف في مجال أمني أو عسكري دون أن يعني ذلك تطابق رؤيتها السياسية أو الاستراتيجية في جميع الملفات.

وثانيها أن مفهوم المحور يميل إلى التركيز على هوية الأطراف أكثر من تركيزه على الوظائف التي تؤديها. فالسؤال الذي يجيب عنه المحور غالباً هو: من يقف مع من؟ بينما يحتاج التحليل الجيوستراتيجي إلى أسئلة إضافية، مثل: ما الوظيفة التي تؤديها كل عقدة؟ وما طبيعة الرابط بينها وبين العقد الأخرى؟ وما درجة اعتمادها عليها؟ وما مقدار قدرتها على التأثير في البيئة المحيطة؟

وثالثها أن مفهوم المحور يصبح أقل قدرة على تفسير العلاقات التي تضم فاعلين غير متماثلين من حيث الطبيعة والقدرات. فالدولة، والفاعل المسلح، والموقع الجغرافي، والممر البحري، والمجال السياسي، ليست كيانات من النوع نفسه، لكنها قد تؤدي وظائف مترابطة داخل منظومة استراتيجية واحدة.

ومن هنا، فإن استخدام مفهوم «المحور» وحده قد يؤدي إلى تبسيط بنية العلاقات الإقليمية، بينما يتطلب التحليل الدقيق الانتقال من اصطفاف الأطراف إلى ترابط الوظائف.

---

(١) Walt, The Origins of Alliances, 17–49. وتظهر أهمية هذه المقاربة بصفة خاصة في دراسة الشرق الأوسط، التي تشكل جزءاً مهماً من التطبيق التاريخي الذي اعتمد عليه والت في تحليل تكوين التحالفات.

ثانياً: من التحالف إلى الشبكة

إذا كان التحالف التقليدي يقوم على علاقة سياسية أو أمنية بين أطراف محددة، فإن الشبكة تقدم تصوراً أكثر مرونة للعلاقات، يسمح بوجود روابط متعددة المستويات بين مجموعة من الفاعلين.

وقد قدمت آن ماري سلاوتر إسهاماً مهماً في تطوير التفكير الشبكي في العلاقات الدولية، من خلال تحليلها لشبكات الحكومات والجهات الرسمية العابرة للحدود، مبينة أن العلاقات الدولية المعاصرة لا تتحرك فقط من خلال القنوات الحكومية التقليدية، بل يمكن أن تتشكل أيضاً من خلال شبكات من الفاعلين الذين يتبادلون المعلومات وينسقون السياسات ويتعاونون في مجالات مختلفة.(١)

ولا يعني الاستفادة من مفهوم الشبكة في هذا الكتاب نقل نموذج سلاوتر إلى المجال العسكري أو الإقليمي بصورة حرفية؛ فالهدف هو الاستفادة من المنطق الشبكي القائم على تعدد العقد والروابط وتوزيع الوظائف.

وبناءً على ذلك، يقترح هذا الكتاب مفهوم «الشبكة الجيوستراتيجية» بوصفه مفهوماً تحليلياً لدراسة منظومة من العقد والروابط ذات القيمة الاستراتيجية، تتفاعل داخل فضاء جغرافي محدد، ويمكن أن تمتد آثارها من المستوى المحلي إلى الإقليمي والدولي.

وهذا المفهوم، بصيغته المستخدمة في هذا الكتاب، ليس نظرية قائمة بذاتها منقولة عن أحد الباحثين، وإنما هو بناء تحليلي يستفيد من أدبيات الأمن الإقليمي والتحالفات والشبكات والعمليات متعددة المجالات، ويعيد تركيبها في إطار يهدف إلى تفسير حالة غرب آسيا. وعليه، فإن الشبكة الجيوستراتيجية تتكون من ثلاثة عناصر رئيسية: العقد، والروابط، والوظائف.

فالعقد تمثل الفاعلين أو المواقع أو المجالات التي تمتلك قيمة استراتيجية، والروابط تمثل علاقات الاتصال والتفاعل والتأثير بينها، أما الوظائف فتمثل الأدوار التي تؤديها كل عقدة داخل المنظومة.

---

(١) Anne-Marie Slaughter, A New World Order (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004), 1–20.
تعرض سلاوتر تصوراً للنظام الدولي بوصفه يتضمن شبكات حكومية عابرة للحدود تتبادل المعلومات وتنسق النشاط في مجالات متعددة.

ثالثاً: خصائص الشبكة الجيوستراتيجية

تتميز الشبكة الجيوستراتيجية بعدد من الخصائص التي تميزها عن مفهوم المحور التقليدي.

١- **تعدد العقد:** لا تقوم الشبكة بالضرورة على مركز واحد وأطراف تابعة له، وإنما تتكون من مجموعة من العقد التي تختلف في طبيعتها وأهميتها, وقد تكون إحدى العقد ذات ثقل سياسي، بينما تكون أخرى ذات أهمية عسكرية، وثالثة ذات قيمة جغرافية أو بحرية، ورابعة ذات أهمية معلوماتية أو لوجستية, ومن هنا فإن قيمة العقدة لا تُقاس فقط بحجمها أو قوتها العسكرية، وإنما بمقدار ما تضيفه إلى الشبكة من قدرة أو موقع أو وظيفة.

٢- **تعدد الروابط:** لا تقتصر الروابط بين العقد على العلاقات العسكرية. فقد تكون سياسية أو أمنية أو اقتصادية أو لوجستية أو معلوماتية أو جغرافية, وهذا التعدد يسمح للشبكة بأن تعمل عبر مستويات مختلفة، بحيث لا يؤدي ضعف أحد أنواع الروابط بالضرورة إلى انهيار جميع الروابط الأخرى.

٣- **عدم التماثل:** لا تتساوى العقد في القوة أو الوظيفة أو درجة الاعتماد المتبادل. فقد تمتلك عقدة قدرة أكبر على توفير الموارد، بينما تمتلك عقدة أخرى موقعاً جغرافياً لا يمكن تعويضه بسهولة, وبالتالي، فإن الشبكة الجيوستراتيجية هي شبكة غير متماثلة؛ أي إن أهمية العقد لا تتطابق، كما أن العلاقات بينها ليست متساوية في الاتجاه والقوة.

٤- **المرونة:** تستطيع الشبكات، بحكم تعدد عقدها وروابطها، إعادة ترتيب بعض وظائفها عند تعرض إحدى العقد للضغط, وهذا لا يعني أن الشبكة محصنة ضد التفكك، وإنما يعني أن قدرتها على الاستمرار قد لا تعتمد على بقاء كل عقدة في وضعها السابق.

وتكتسب هذه الخاصية أهمية عسكرية واستراتيجية خاصة، لأن المرونة أصبحت عنصراً رئيسياً في قدرة القوات والمنظمات على العمل في بيئات متغيرة ومعقدة, وقد أكد ديفيد ألبرتس وريتشارد هايز أهمية قابلية التشغيل البيني والرشاقة في بيئة عصر المعلومات، وربطا بين فعالية التنظيم العسكري وقدرته

على توزيع المعلومات والقدرة بصورة أكثر مرونة بدلاً من الاعتماد الكامل على النماذج المركزية.[١]

٥. **الاستقلالية النسبية:** لا تفترض الشبكة أن كل عقدة تتخلى عن استقلاليتها لمصلحة مركز واحـد. فقد تتشارك العقد في بعض المصالح والأهـداف، مع احتفاظ كل منها بحساباتها الخاصة, وتسمح هذه الخاصية بفهم العلاقات الإقليمية بصورة أكثر دقة؛ إذ يمكن أن يكون هناك ترابط استراتيجي بين عقدتين دون أن يعني ذلك أن إحداهما تسيطر بصورة كاملة على الأخرى.

٦. **تعدد المجالات:** يمكن أن تعمل الشبكة في المجال العسكري، ولكنها في الوقت نفسه تمتد إلى المجال السياسي والمعلوماتي والاقتصادي والبحري واللوجستي, وهذا يتفق مع التحول في طبيعة البيئة العملياتية الحديثة نحو تكامل المجالات المختلفة، بحيث لا تعود القوة العسكرية منفصلة بصورة كاملة عن المجالات الأخرى.

رابعاً: التفاعل بين العقد بدلاً من علاقة المركز والأطراف

يمثل الفرق بين «المحور» و«الشبكة» بصورة أساسية الفرق بين العلاقة الهرمية والعلاقة الشبكية, ففي النموذج الهرمي، ينطلق التحليل من مركز يمتلك القدر الأكبر من القوة، ثم يبحث في كيفية تأثيره في الأطراف. أما في النموذج الشبكي، فيبدأ التحليل من العلاقات المتبادلة بين العقد، ومن الوظائف التي تجعل كل عقدة ذات قيمة بالنسبة إلى العقد الأخرى.

وبذلك لا تكون العلاقة داخل الشبكة بالضرورة علاقة اتجاه واحد؛ فقد توفر إحدى العقد قدرات أو موارد، بينما توفر عقدة أخرى موقعاً جغرافياً أو منفذاً بحرياً أو عمقاً عملياتياً أو قدرة على التأثير السياسي, وتصبح القوة، في هذه الحالة، نتاجاً للتفاعل بين القدرة الذاتية والقدرة الناتجة عن الترابط.

---

(١) David S. Alberts and Richard E. Hayes, Power to the Edge: Command and Control in the Information Age (Washington, DC: CCRP Publication Series, 2003). يناقش المؤلفان أهمية قابلية التشغيل البيني والرشاقة وتوزيع المعلومات والقدرة في بيئة المعلومات، وما يترتب على ذلك من تحول في أنماط القيادة والسيطرة.

وهذه نقطة أساسية في النموذج الذي يقترحه الكتاب؛ إذ لا يكفي أن نقول إن إيران تمتلك قدرات عسكرية وصاروخية كبيرة، بل ينبغي دراسة كيفية ارتباط هذه القدرات ببيئات جغرافية وسياسية مختلفة، وكيف يمكن أن تتفاعل مع عقد أخرى تؤدي وظائف مغايرة, ومن هنا فإن الشبكة لا تلغي مفهوم القوة، بل تعيد النظر في طريقة إنتاجها وتوزيعها.

خامساً: المرونة والاستقلالية في منظومة الشبكة

تسمح الطبيعة الشبكية بتحليل العلاقات الإقليمية بعيداً عن افتراض التبعية الكاملة. فالعقد قد تكون مرتبطة ببعضها بدرجات متفاوتة، وقد تتغير قوة الروابط تبعاً للظروف السياسية والعسكرية, وهذا يعني أن الشبكة الجيوستراتيجية ليست بنية ثابتة، وإنما منظومة ديناميكية يمكن أن تتغير فيها قوة الروابط وأهمية العقد بمرور الزمن.

وقد تصبح عقدة كانت ثانوية ذات أهمية كبيرة بسبب تغير طبيعة الصراع، كما يمكن أن تتراجع أهمية عقدة أخرى إذا تغيرت وظيفتها أو فقدت إحدى مزاياها الجغرافية أو العملياتية, ومن هنا فإن تحليل الشبكة يجب أن يكون مرتبطاً بالزمن وبطبيعة التهديد، وليس مجرد رسم ثابت للعلاقات.

سادساً: الشبكة الجيوستراتيجية بوصفها منظومة متعددة المستويات

يمكن تحليل الشبكة الجيوستراتيجية عبر أربعة مستويات مترابطة:

- **المستوى الأول:** مستوى العقد. ويشمل تحديد الفاعلين والمواقع والمجالات ذات القيمة الاستراتيجية.
- **المستوى الثاني:** مستوى الروابط. ويشمل تحليل طبيعة العلاقات بين العقد، ودرجة قوتها واستمراريتها.
- **المستوى الثالث:** مستوى الوظائف. ويبحث في ما تضيفه كل عقدة إلى الشبكة من قدرات أو مواقع أو موارد أو فرص عملياتية.
- **المستوى الرابع:** مستوى التأثير. ويبحث في قدرة الشبكة على تحويل الروابط والقدرات الموزعة إلى تأثير استراتيجي في البيئة الإقليمية والدولية.

وبهذا يصبح من الممكن دراسة الشبكة ليس باعتبارها مجموعة من العلاقات السياسية فقط، وإنما باعتبارها نظاماً لتوزيع القوة والتأثير.

سابعاً: الشبكة الجيوستراتيجية والدفاع متعدد المجالات

تزداد أهمية النموذج الشبكي مع التحول في طبيعة الحرب من عمليات تقليدية تتركز في مجال واحد إلى عمليات متعددة المجالات, فقد أصبح المجال العملياتي الحديث يشمل البر والبحر والجو والفضاء والسيبراني والمعلوماتي، مع تزايد الحاجة إلى دمج القدرات المختلفة لتحقيق تأثير استراتيجي متزامن, وفي هذا السياق، لا تكون أهمية العقدة ناتجة فقط عن قدرتها على القتال، وإنما يمكن أن تنشأ من قدرتها على الربط بين المجالات.

فعقدة بحرية قد تؤثر في التجارة والطاقة، وعقدة جغرافية قد تؤثر في خطوط الاتصال، وعقدة معلوماتية قد تؤثر في الإدراك السياسي، وعقدة عسكرية قد توفر قدرة ردع أو استنزاف, وبالتالي، فإن الشبكة الجيوستراتيجية تصبح إطاراً مناسباً لتحليل القوة المركبة، لأنها تسمح بدراسة كيفية تفاعل الأدوات المختلفة ضمن بنية واحدة.

ثامناً: نحو تعريف إجرائي للشبكة الجيوستراتيجية

بناءً على ما تقدم، يمكن تعريف الشبكة الجيوستراتيجية إجرائياً في هذا الكتاب بأنها: **منظومة ديناميكية من العقد والروابط ذات القيمة الاستراتيجية، تتوزع جغرافياً ووظيفياً، وتتفاعل عبر مجالات سياسية وعسكرية وأمنية واقتصادية ومعلوماتية وبحرية ولوجستية، بما يسمح بإنتاج قدرات وتأثيرات تتجاوز في بعض الحالات القدرة المنفردة لكل عقدة.**

ويتميز هذا التعريف بثلاث نقاط أساسية:

أولاً، أنه لا يشترط وجود تحالف رسمي بين جميع العقد.

ثانياً، أنه لا يفترض وجود قيادة مركزية موحدة.

ثالثاً، أنه يركز على الوظيفة والترابط والتأثير بدلاً من الاقتصار على هوية الأطراف.

وبذلك يصبح مفهوم الشبكة الجيوستراتيجية أداة لتحليل البنية الفعلية للعلاقات، وليس مجرد تسمية سياسية بديلة عن المحور.

خلاصة المبحث

يظهر من التحليل أن مفهوم «المحور» يظل صالحاً لتوصيف بعض حالات الاصطفاف السياسي والاستراتيجي، لكنه لا يكفي وحده لتفسير منظومات العلاقات المعقدة في غرب آسيا.

أما مفهوم «الشبكة الجيوستراتيجية» فيتيح توسيع مجال التحليل ليشمل العقد والروابط والوظائف والتأثير المتبادل والمرونة والاستقلالية النسبية.

والأهم أن هذا المفهوم لا يفترض مسبقاً أن العلاقات بين إيران والعراق ولبنان وفلسطين-غزة واليمن تمثل علاقة تبعية أو تحالف مؤسسي كامل، وإنما يتيح اختبار طبيعة هذه العلاقات بصورة موضوعية، وتحديد ما إذا كانت كل حالة تمثل عقدة جيوستراتيجية، وما الوظيفة التي تؤديها، وما مستوى ارتباطها ببقية العقد.

وبذلك ينتقل التحليل من سؤال «من هو الطرف التابع لمن؟» إلى سؤال أكثر دقة: كيف تتوزع الوظائف والقدرات والروابط داخل منظومة جيوستراتيجية واحدة، وكيف يمكن لهذا الترابط أن ينتج تأثيراً إقليمياً يتجاوز القدرات المنفردة للعقد؟

ومن هذا السؤال ينطلق المبحث الرابع لدراسة عقد الدفاع الإقليمي في غرب آسيا، واختبار النموذج على إيران والعراق ولبنان وفلسطين-غزة واليمن، مع تحديد الوظيفة الجيوستراتيجية الخاصة بكل عقدة ودرجة ترابطها مع بقية المنظومة.

المبحث الرابع: عقد الدفاع الإقليمي في غرب آسيا

إذا كان المبحث السابق قد أسس لمفهوم «الشبكة الجيوستراتيجية» باعتباره إطاراً تحليلياً يقوم على العلاقة بين العقد والروابط والوظائف، فإن اختبار هذا المفهوم يتطلب الانتقال من المستوى النظري إلى دراسة البنية الجغرافية والسياسية والأمنية التي تتحرك ضمنها الشبكة في غرب آسيا.

ولا يعني تحديد مجموعة من البيئات باعتبارها «عقداً جيوستراتيجية» افتراض وجود تنظيم موحد أو قيادة مركزية تجمعها، كما لا يعني أن درجة ارتباطها ببعضها متساوية. وإنما المقصود هو دراسة ما تمتلكه كل عقدة من خصائص ومزايا استراتيجية، وما الوظيفة التي يمكن أن تؤديها في البيئة الإقليمية، وكيف تتفاعل مع العقد الأخرى.

وبناءً على ذلك، يركز هذا المبحث على خمس عقد رئيسية هي: إيران، العراق، لبنان، فلسطين-غزة، واليمن. وقد جرى اختيار هذه الحالات بسبب اختلاف وظائفها الجغرافية والاستراتيجية، بما يسمح باختبار فرضية الشبكة بصورة أكثر دقة.

ملاحظة: لم يبن اختيار العقد محل الدراسة على افتراض مسبق الى منظومة واحدة وانما استندالى ثلاث معايير: القيمة الجيوستراتيجية, القدرة على أداء الوضيفة ووجود روابط فابلة للرصد مع غقد أخرى.

أولاً: إيران ـ العقدة المركزية

تمثل إيران العقدة الأكثر امتلاكاً لعناصر القوة الذاتية داخل المنظومة محل الدراسة. وتنبع أهميتها من اجتماع مجموعة من العوامل الجغرافية والعسكرية والاقتصادية والسياسية في دولة واحدة, فمن الناحية الجغرافية، تمتلك إيران موقعاً يربط الخليج العربي بآسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين، كما تشرف على مضيق هرمز، الذي يمثل أحد أهم

الممرات البحرية في تجارة الطاقة العالمية. وقد جعل هذا الموقع إيران جزءاً أساسياً من المعادلات الأمنية المرتبطة بالخليج والطاقة والملاحة الدولية.[١]

ومن الناحية العسكرية، طورت إيران على مدى عقود قدرات صاروخية وباليستية ومسيّرة تشكل مكوناً مهماً من أدوات الردع لديها. وتشير التقييمات الدولية إلى أن برنامجها الصاروخي يمثل أحد أهم عناصر القوة العسكرية الإيرانية، خصوصاً في ظل سعيها إلى تعويض بعض جوانب عدم التكافؤ في القدرات الجوية التقليدية.[٢]

ولا تقتصر وظيفة إيران في الشبكة على توفير القدرات العسكرية؛ إذ تمثل كذلك مركزاً للاتصال السياسي والجغرافي بين عدد من البيئات الإقليمية. ومن هنا يمكن وصفها بأنها عقدة ذات وظائف متعددة تجمع بين العمق الجغرافي والقدرة العسكرية والموقع البحري والقدرة على التأثير السياسي والإقليمي.

غير أن وصف إيران بالعقدة المركزية لا يعني أن بقية العقد تمثل أطرافاً تابعة لها. فمفهوم الشبكة، كما سبق بيانه، يقوم على الترابط غير المتماثل؛ أي أن العقد تختلف في قدراتها ووظائفها ودرجة استقلالها, وعليه، فإن مركزية إيران في النموذج المقترح ترتبط أساساً بقدرتها على توفير مجموعة واسعة من الموارد والقدرات والروابط، وليس بافتراض وجود سيطرة مباشرة على بقية العقد.

ثانياً: العراق ـ العقدة الجغرافية والاتصالية

يحتل العراق موقعاً فريداً في بنية غرب آسيا، فهو يقع بين الخليج العربي وإيران من جهة، وبلاد الشام وتركيا من جهة أخرى، ويشكل مساحة اتصال برية مهمة بين المشرق والخليج\, وتنبع قيمة العراق، من منظور الشبكة الجيوستراتيجية، من الجغرافيا قبل القوة العسكرية. فهو يمثل مجالاً يمكن أن تتقاطع فيه طرق الاتصال البرية والطاقة والتجارة والحركة العسكرية، كما أن موقعه يجعله منطقة تماس بين عدد من القوى الإقليمية والدولية.

---

(١) U.S. Energy Information Administration (EIA), "World Oil Transit Chokepoints," بشأن الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز وحجم تدفقات النفط والغاز عبره.

(٢) Congressional Research Service, Iran's Ballistic Missile Program, وكذلك International Institute for Strategic Studies (IISS), The Military Balance 2026، فيما يتعلق بالقدرات الصاروخية والطائرات غير المأهولة الإيرانية.

وقد جعل هذا الموقع العراق تاريخياً ساحة لتفاعل المصالح الإقليمية والدولية، كما أن التحولات الأمنية والسياسية التي شهدها منذ عام ٢٠٠٣ أدت إلى إعادة تشكيل موقعه في منظومة الأمن الإقليمي.[١] ومن منظور النموذج المقترح، يمكن النظر إلى العراق بوصفه عقدة اتصال جيوستراتيجي، إذ يربط بين فضاءات جغرافية مختلفة، وتكمن أهميته في قدرته على وصل أو فصل مسارات الحركة والتأثير بين الخليج وبلاد الشام وإيران.

كما أن أهمية العراق لا تنحصر في أراضيه، وإنما ترتبط أيضاً بموارده النفطية وموقعه في شبكات الطاقة والتجارة الإقليمية. وبالتالي فإن الضغط على العراق أو استقراره السياسي والأمني يمكن أن تكون له انعكاسات تتجاوز حدوده الوطنية, ومن هنا تختلف وظيفة العراق عن وظيفة إيران: فبينما تتمتع إيران بثقل عسكري وجغرافي وبحري مباشر، تبرز قيمة العراق بدرجة كبيرة من خلال الموقع والاتصال والموارد والطبيعة الجيوسياسية للمجال الذي يشغله.

ثالثاً: لبنان ـ العقدة المتقدمة في شرق المتوسط

يمثل لبنان عقدة مختلفة في طبيعتها ووظيفتها. فموقعه على شرق المتوسط يجعله متصلاً بالبيئة المشرقية وبالصراع العربي–الإسرائيلي وبالمجال البحري للمتوسط, وتزداد أهمية هذه العقدة نتيجة موقعها الجغرافي القريب من الكيان الإسرائيلي، بما يجعل البيئة اللبنانية جزءاً من معادلات الردع والصراع في المشرق.

وقد أدى وجود حزب الله بوصفه فاعلاً مسلحاً وسياسياً رئيسياً في لبنان إلى جعل البيئة اللبنانية جزءاً مهماً من الدراسات المتعلقة بالأمن الإقليمي، ولا سيما بعد تطور قدراته العسكرية والصاروخية.[٢] لكن التحليل الشبكي يقتضي الفصل بين لبنان كدولة ومجتمع ومجال جغرافي وبين حزب الله كفاعل سياسي وعسكري. فاختزال لبنان كله في فاعل واحد يؤدي إلى إغفال الطبيعة المركبة للعقدة.

---

(١) Fanar Haddad, Sectarianism in Iraq: Antagonistic Visions of Unity (New York: Oxford University Press, 2011)، فيما يتعلق بالبنية السياسية والاجتماعية للعراق بعد ٢٠٠٣؛ وانظر أيضاً دراسات الأمن الإقليمي المتعلقة بموقع العراق في توازنات غرب آسيا.

(٢) International Institute for Strategic Studies (IISS), The Military Balance 2026، بشأن القدرات العسكرية لحزب الله وتطور منظومة الصواريخ في لبنان.

وبناءً على ذلك، فإن القيمة الجيوستراتيجية للعقدة اللبنانية تنبع من تداخل ثلاثة عناصر: الموقع الجغرافي على شرق المتوسط؛ القرب من الكيان الإسرائيلي ومنطقة الصراع العربي–الإسرائيلي؛ وجود فاعل عسكري غير حكومي يمتلك قدرات مؤثرة في معادلة الردع والصراع. ومن منظور الشبكة، يمكن أن تؤدي هذه العقدة وظيفة متقدمة، أي أنها تقع في مساحة قريبة من مركز الصراع المباشر، وتسمح بالتأثير في معادلات الردع الإقليمية من موقع جغرافي مختلف عن الخليج والعراق.

رابعاً: فلسطين–غزة ـ عقدة الصراع والمواجهة

تختلف فلسطين، وبصورة خاصة قطاع غزة، عن بقية العقد من حيث طبيعة وظيفتها. فهي ليست مجرد عقدة جغرافية أو عسكرية، وإنما تمثل عقدة مركزية في الصراع السياسي والأمني الذي يشكل أحد أهم مصادر عدم الاستقرار في غرب آسيا.

ويعود ذلك إلى أن القضية الفلسطينية بقيت لعقود أحد المحاور الأساسية في العلاقات العربية–الإسرائيلية وفي التفاعلات الإقليمية والدولية. وقد أظهرت التطورات منذ هجمات ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣ والحرب التي أعقبتها أن الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي يمتلك قدرة كبيرة على إعادة تشكيل المواقف الإقليمية والدولية.[١]

وتتمثل أهمية غزة في نموذج الشبكة في قدرتها على إنتاج تأثير يتجاوز مساحتها الجغرافية الصغيرة. فالأحداث في غزة يمكن أن تؤثر في العلاقات الإقليمية، وفي المواقف الدولية، وفي أمن الحدود، وفي الملاحة والطاقة، وفي حسابات القوى الإقليمية. وبذلك يمكن تعريف غزة بأنها عقدة تأثير استراتيجي غير متناسبة مع حجمها الجغرافي.

وهذه الخاصية مهمة جداً للنموذج؛ لأنها توضح أن قيمة العقدة لا تتحدد بحجم الإقليم أو حجم القوة التقليدية، وإنما بقدرتها على إحداث تغير في سلوك بقية العقد أو في البيئة الاستراتيجية المحيطة. كما أن طبيعة الصراع في غزة توضح أهمية المجال المعلوماتي والإدراكـي، لأن الحرب لم تقتصر على العمليات العسكرية، وإنما أصبحت

(١) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), "Hostilities in the Gaza Strip and Israel," للتوثيق الزمني والإنساني لتطورات الحرب في غزة منذ أكتوبر ٢٠٢٣.

الرواية السياسية والإعلامية والقانونية والدبلوماسية جزءاً من الصراع. ومن ثم تمثل غزة عقدة تتقاطع فيها الجغرافيا العسكرية مع السياسة والإدراك والرأي العام الدولي.

خامساً: اليمن ـ العقدة البحرية والجيوستراتيجية

يمثل اليمن واحدة من أكثر العقد اختلافاً عن الحالات السابقة، إذ تنبع أهميته بصورة كبيرة من موقعه البحري. فاليمن يشرف على جنوب البحر الأحمر، ويقع بالقرب من مضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي. ويمنح هذا الموقع الجغرافي اليمن أهمية تتجاوز وزنه الاقتصادي أو العسكري التقليدي، بسبب ارتباط باب المندب بحركة التجارة والطاقة بين المحيط الهندي والبحر الأحمر وقناة السويس.[١]

وقد برزت هذه الأهمية بصورة أكثر وضوحاً خلال الحرب في غزة وما أعقبها من عمليات استهدفت حركة الملاحة في البحر الأحمر، الأمر الذي أدى إلى إعادة إدخال باب المندب وأمن البحر الأحمر في الحسابات الاستراتيجية الدولية.[٢] ومن منظور الشبكة الجيوستراتيجية، يمكن وصف اليمن بأنه عقدة بحرية، تختلف وظيفتها عن إيران والعراق ولبنان وغزة.

فإيران تمثل عقدة ذات قدرات متعددة، والعراق عقدة اتصال برية، ولبنان عقدة متقدمة في شرق المتوسط، وغزة عقدة صراع وتأثير سياسي وإدراكي، بينما يتمتع اليمن بوظيفة ترتبط بصورة أساسية بـالجغرافيا البحرية والممرات الدولية. وتكشف هذه الحالة أهمية الموقع الجغرافي في إنتاج القوة الاستراتيجية؛ إذ يمكن لدولة أو فاعل يقع بالقرب من ممر بحري حيوي أن يمتلك قدرة على التأثير في التجارة والطاقة حتى من دون امتلاك قوة بحرية تضاهي القوى الكبرى.

---

(١) U.S. Energy Information Administration (EIA), "World Oil Transit Chokepoints," بشأن الأهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب وحركة النفط والطاقة عبر البحر الأحمر.

(٢) International Maritime Organization (IMO), "Red Sea and Gulf of Aden," بشأن تأثير التطورات الأمنية في البحر الأحمر وخليج عدن على الملاحة الدولية.

سادساً: تفاعل العقد وتشكيل منظومة مترابطة

تكشف دراسة الحالات الخمس أن العقد لا تؤدي وظيفة واحدة ولا تمتلك مستوى واحداً من القوة.

ويمكن تلخيص وظائفها الأساسية على النحو الآتي:

العقدة	إيران	العراق	لبنان	فلسطين-غزة	اليمن
الوظيفة الجيوستراتيجية الغالبة	عقدة مركزية متعددة الوظائف	عقدة اتصال وعمق جغرافي	عقدة متقدمة في شرق المتوسط	عقدة صراع وتأثير سياسي وإدراكي	عقدة بحرية وممرات استراتيجية

ولا ينبغي فهم هذا الجدول باعتباره تصنيفاً ثابتاً؛ إذ يمكن للعقدة الواحدة أن تغير وظيفتها أو تضيف إليها وظائف أخرى تبعاً لتطور الصراع. والأهم أن القيمة الاستراتيجية لا تنتج من كل عقدة بصورة منفردة، وإنما من العلاقات التي تربط العقد ببعضها.

فالعراق، مثلاً، يكتسب جزءاً من أهميته من موقعه بين إيران وبلاد الشام والخليج؛ ولبنان يرتبط ببيئة شرق المتوسط والصراع العربي-الإسرائيلي؛ وغزة تؤثر في البيئة السياسية والأمنية والإدراكية الإقليمية؛ واليمن يرتبط بالبحر الأحمر وباب المندب والمحيط الهندي؛ بينما تستطيع إيران أن تتفاعل مع هذه المجالات من موقعها الجغرافي والعسكري والسياسي. وبذلك تتكون بنية ذات امتداد جغرافي واسع، تنتقل فيها التأثيرات بين الخليج والعراق وبلاد الشام وفلسطين والبحر الأحمر.

ولا يعني ذلك أن جميع الروابط متساوية أو أن جميع العقد تتحرك وفق مركز قيادة واحد، وإنما يعني وجود ترابط وظيفي وجغرافي واستراتيجي يمكن أن يؤدي إلى انتقال آثار الصراع من عقدة إلى أخرى.

سابعاً: أهمية العقد في إدارة الصراع والردع

تكتسب الشبكة أهميتها الاستراتيجية من قدرتها على توزيع الأدوار والمخاطر. فوجود عقد متعددة ومتباينة الوظائف يمكن أن يخلق خيارات أكثر اتساعاً أمام الفاعلين، كما يمكن أن يجعل البيئة الاستراتيجية أكثر تعقيداً أمام الخصم الذي يسعى إلى تعطيل المنظومة. ومن

هنا فإن استهداف عقدة واحدة لا يعني بالضرورة إنهاء الشبكة، كما أن الضغط على عقدة قد يؤدي إلى انتقال التأثير إلى عقد أخرى.

وتتوقف هذه القدرة على عدة عوامل، منها: قوة الروابط بين العقد - قدرة كل عقدة على العمل بصورة مستقلة - قابلية الوظائف للانتقال من عقدة إلى أخرى - قدرة الشبكة على تعويض الخسائر - مستوى التنسيق السياسي والأمني - طبيعة البيئة الجغرافية التي تتحرك فيها الشبكة.

وعليه، فإن مرونة الشبكة تصبح متغيراً أساسياً في تقدير قدرتها على الصمود. وهنا تظهر إحدى أهم النتائج التي يضيفها النموذج المقترح: فالقوة الإقليمية لا ينبغي أن تقاس فقط بحجم القوة العسكرية التي تمتلكها دولة واحدة، وإنما أيضاً بقدرة منظومة من العقد على توزيع الوظائف والتأثير والمخاطر عبر فضاء جغرافي واسع.

خلاصة المبحث

أظهر تحليل العقد الخمس أن منظومة الدفاع الإقليمي في غرب آسيا، وفق النموذج المقترح، لا تتكون من عناصر متطابقة، وإنما من عقد متباينة الوظائف.

فإيران تمثل عقدة مركزية متعددة الوظائف، والعراق عقدة اتصال جغرافي، ولبنان عقدة متقدمة في شرق المتوسط، وفلسطين–غزة عقدة للصراع والتأثير السياسي والإدراكي، بينما يمثل اليمن عقدة بحرية ذات أهمية تتجاوز حدوده الوطنية.

وتكمن أهمية هذه البنية في أن القوة الناتجة عن الشبكة لا تساوي مجموع قدرات العقد بصورة حسابية بسيطة، وإنما تتأثر بدرجة الترابط بينها، وبنوعية الوظائف التي تؤديها، وبقدرتها على التأثير المتبادل.

ومن هنا ينتقل التحليل في المبحث التالي إلى مستوى آخر، هو دراسة الشبكة الجيوستراتيجية متعددة المجالات، أي كيف تتفاعل هذه العقد ليس فقط جغرافياً وعسكرياً، وإنما أيضاً عبر المجالات السياسي والأمني والمعلوماتي والاقتصادي والبحري واللوجستي.

المبحث الخامس: الشبكة الجيوستراتيجية متعددة المجالات

لا يمكن فهم منظومة الدفاع الإقليمي في غرب آسيا من خلال القدرات العسكرية التقليدية وحدها، كما لا يمكن تفسير التفاعل بين عقدها الجيوستراتيجية باعتباره مجرد علاقات سياسية أو أمنية ثنائية. فقد أصبح الصراع المعاصر أكثر تعقيداً نتيجة تداخل المجالات العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية والمعلوماتية والتكنولوجية، بحيث يمكن للتأثير في مجال معين أن ينتج نتائج مباشرة أو غير مباشرة في مجالات أخرى.

ومن هنا تكتسب فكرة الشبكة الجيوستراتيجية متعددة المجالات أهميتها؛ إذ لا تقوم قوة الشبكة على امتلاك كل عقدة القدرات نفسها، وإنما على قدرة العقد المختلفة على أداء وظائف متباينة، وعلى إمكانية انتقال التأثير بين المجالات وعبر الروابط التي تصل بينها.

وتتقاطع هذه المقاربة مع التطور الحديث في مفهوم العمليات متعددة المجالات، الذي ينظر إلى البر والبحر والجو والفضاء والفضاء السيبراني باعتبارها مجالات مترابطة يمكن توظيفها بصورة متزامنة لإنتاج أفضلية عملياتية. كما أن المفاهيم الحديثة للدفاع الجوي والصاروخي تؤكد بصورة متزايدة أهمية التكامل بين هذه المجالات، وليس التعامل معها باعتبارها مجالات منفصلة.[١]

(١) North Atlantic Treaty Organization (NATO), "NATO Digital Backbone," December 13, 2024؛ وانظر أيضاً NATO, "Integrated Air and Missile Defence Policy," February 13, 2025. تؤكد الوثيقتان أهمية الاتصال والتكامل بين المجالات المختلفة، بما فيها البر والبحر والجو والفضاء والفضاء السيبراني.

أولاً: المجال العسكري والأمني

يمثل المجال العسكري والأمني الأساس التقليدي لأي منظومة دفاعية، إلا أن أهميته داخل الشبكة الجيوستراتيجية لا ترتبط فقط بحجم القوات أو نوعية الأسلحة، بل بالوظيفة التي تؤديها كل عقدة ضمن البيئة الإقليمية.[١]

فقد تؤدي إحدى العقد وظيفة الردع، بينما تؤدي أخرى وظيفة الإنذار أو الاستنزاف أو فتح جبهة إضافية أو حماية ممر جغرافي أو بحري. وبذلك تصبح القوة موزعة وظيفياً بدلاً من أن تكون متمركزة في قوة عسكرية واحدة.

وتظهر أهمية هذا التوزيع بصورة خاصة في بيئة غرب آسيا، حيث تتعدد مصادر التهديد ومسارح العمليات، وتتباعد جغرافياً بعض العقد عن بعضها، بينما تتقاطع وظائفها الاستراتيجية؛ ومن منظور الشبكة، فإن السؤال الأساسي لا يصبح: من يمتلك القوة العسكرية الأكبر؟ وإنما: كيف تتكامل الوظائف العسكرية المختلفة بحيث تؤثر كل عقدة في حسابات الخصم، وتزيد من كلفة التعامل مع الشبكة ككل؟

وهذا لا يعني بالضرورة وجود قيادة عسكرية موحدة أو عقيدة عملياتية واحدة، بل قد ينتج التأثير الشبكي من مجرد وجود قدرات متزامنة أو مترابطة تؤثر في حسابات الأطراف الأخرى.

ثانياً: المجال الصاروخي والجوي والطائرات المسيّرة

أدى انتشار الصواريخ والطائرات المسيّرة إلى إعادة صياغة العلاقة بين الجغرافيا والقوة العسكرية. فالمسافة التي كانت في الماضي تمثل عاملاً أساسياً في تحديد قدرة الفاعل على التأثير أصبحت أقل أهمية مع تطور الأسلحة بعيدة المدى ومنظومات الاستطلاع والتوجيه.

وتكتسب هذه القدرات أهمية خاصة في منظومة الشبكة الجيوستراتيجية لأنها تسمح لبعض العقد ذات الموارد المحدودة نسبياً بإنتاج تأثير يتجاوز حجمها الجغرافي أو الاقتصادي, كما أن الجمع بين الصواريخ والطائرات المسيّرة ووسائل الاستطلاع والمعلومات يمكن أن ينتج قدرة موزعة على الشبكة، بحيث لا يكون مركز الثقل العسكري محصوراً في موقع واحد.

---

(١) U.S. Army Training and Doctrine Command, The U.S. Army in Multi-Domain Operations 2028, February 26, 2021. يطرح المفهوم العمليات متعددة المجالات باعتبارها توظيفاً متزامناً لقدرات مختلفة لإنتاج مزايا نسبية في بيئة عمليات مترابطة.

وهنا تظهر خاصية مهمة للشبكة تتمثل في توزيع القدرة؛ إذ يمكن أن تتعرض إحدى العقد لضغط عسكري شديد من دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى إنهاء القدرة الشبكية بأكملها، إذا كانت الوظائف الأساسية موزعة على عقد أخرى. ولا ينبغي تفسير ذلك باعتباره حصانة مطلقة أمام الاستهداف، بل باعتباره عاملاً يزيد من قدرة المنظومة على امتصاص الصدمة وإعادة توزيع الوظائف.

ثالثاً: المجال البحري والممرات الاستراتيجية

تمثل الجغرافيا البحرية أحد أهم المجالات التي تكشف القيمة الحقيقية للعقد الجيوستراتيجية. فالممرات البحرية الضيقة لا تكتسب أهميتها من مساحتها، وإنما من موقعها داخل شبكات التجارة والطاقة العالمية. ويبرز في هذا السياق كل من مضيق هرمز وباب المندب والبحر الأحمر وخليج عدن، حيث تتجاوز أهمية هذه المناطق حدود الدول المشاطئة لها لتصل إلى أمن الطاقة والتجارة الدولية وسلاسل الإمداد.[١]

وتظهر التطورات الأخيرة في البحر الأحمر أهمية هذه الوظيفة بصورة واضحة؛ فقد أكدت المنظمة البحرية الدولية أن البحر الأحمر ممر بحري حيوي للتجارة الدولية، وأن الهجمات على الملاحة فيه تهدد أمن الشحن وسلاسل الإمداد العالمية.[٢]

وبالتالي، فإن عقدة مثل اليمن لا ينبغي تحليلها فقط وفق حجم قدراتها العسكرية، وإنما وفق الموقع الجيوستراتيجي الذي تمنحها إياه سيطرتها أو قدرتها على التأثير في بيئة بحرية شديدة الحساسية. ومن هذه الزاوية، تصبح الجغرافيا نفسها جزءاً من القوة الشبكية.

رابعاً: المجال السياسي والدبلوماسي

لا تعمل الشبكات الجيوستراتيجية من خلال الأدوات العسكرية وحدها. فالمجال السياسي والدبلوماسي يوفر للمنظومة قدرة على إدارة الضغوط، وبناء المساحات السياسية، وإعادة ترتيب العلاقات، وتوظيف الانقسامات الدولية والإقليمية.

---

(١) International Maritime Organization (IMO), "Red Sea Area." تشير المنظمة إلى الأهمية الحيوية للبحر الأحمر بالنسبة للتجارة الدولية، وإلى تأثير الهجمات على الملاحة في أمن الشحن وسلاسل الإمداد العالمية.

(٢) International Maritime Organization (IMO), "Statement on Deadly Ship Attack in the Red Sea," August 12, 2026. يعكس استمرار الحوادث البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن العلاقة بين الأمن البحري الإقليمي واستقرار سلاسل الإمداد العالمية.

وقد تكون إحدى العقد أكثر فاعلية في المجال السياسي من المجال العسكري، في حين تمتلك عقدة أخرى وزناً عسكرياً أكبر. وهذا التفاوت لا يمثل بالضرورة نقطة ضعف، بل قد يكون أحد مصادر قوة الشبكة، لأنه يسمح بتوزيع الوظائف وفقاً لقدرات كل عقدة وبيئتها السياسية.

ومن هنا يمكن فهم الشبكة باعتبارها منظومة لتوزيع الوظائف الاستراتيجية وليس منظومة لتوحيد الأدوات. وهذه الخاصية تميز الشبكة عن التحالف التقليدي؛ فالتحالف يفترض عادةً درجة أعلى من الالتزام المؤسسي والتنسيق الرسمي، بينما يمكن للشبكة أن تعمل عبر علاقات أكثر مرونة، تتفاوت فيها درجات التعاون والاعتماد المتبادل.

خامساً: المجال المعلوماتي والإدراكي

أصبح المجال المعلوماتي جزءاً أساسياً من الصراع الاستراتيجي، لأن السيطرة على الإدراك لا تقل أهمية في بعض الحالات عن السيطرة على الأرض. وتسعى الأطراف المتصارعة إلى التأثير في: إدراك الجمهور المحلي - الرأي العام الإقليمي والدولي - صورة الخصم وقدرته على الردع - شرعية العمليات العسكرية والسياسية - تقدير المخاطر والتكاليف - قدرة الخصم على المحافظة على تماسكه الداخلي.

وفي نموذج الشبكة الجيوستراتيجية، لا يلزم أن تكون جميع العقد متساوية في القدرات المعلوماتية. فقد تقوم عقدة بإنتاج الرواية، بينما تقوم أخرى بتوفير البيئة السياسية لها، وتقوم ثالثة بإحداث تطور ميداني يمنح تلك الرواية زخماً. ومن ثم يمكن أن تنتقل آثار العمل في المجال العسكري إلى المجال المعلوماتي، ثم إلى المجال السياسي والدبلوماسي، بما يجعل المجالات المختلفة مترابطة وليست منفصلة.[1]

سادساً: المجال الاقتصادي واللوجستي

يمثل الاقتصاد واللوجستيات البنية التحتية التي تسمح باستمرار أي منظومة استراتيجية. فالقوة العسكرية، مهما بلغت، تحتاج إلى التمويل والطاقة والإمداد والنقل والاتصالات

(١) NATO, "Alliance Digital Strategy," January 13, 2026. تؤكد الاستراتيجية أهمية القدرات الرقمية الآمنة والمرنة والقابلة للتشغيل البيني في تحقيق التفوق المعلوماتي واتخاذ القرار في بيئة متعددة المجالات.

والقدرة على الاستمرار. وفي الشبكة الجيوستراتيجية يمكن أن تتوزع الوظائف الاقتصادية واللوجستية بين مناطق مختلفة، بما يخلق درجة من الاستقلال النسبي لكل عقدة، وفي الوقت نفسه يربطها بغيرها.

وتزداد أهمية هذا المجال في غرب آسيا بسبب موقع المنطقة عند تقاطع طرق الطاقة والتجارة العالمية، وارتباطها بالموانئ والممرات البحرية وشبكات النقل البرية. ومن ثم فإن استهداف البنية الاقتصادية أو اللوجستية لعقدة معينة قد لا يكون هدفه العسكري المباشر، وإنما إضعاف قدرتها على أداء وظيفتها داخل الشبكة. وبالمقابل، فإن قدرة الشبكة على الحفاظ على بعض قنوات الإمداد والاتصال رغم تعرض إحدى العقد للضغط يمكن أن تعزز قدرتها على الصمود.

سابعاً: تكامل المجالات في إنتاج القوة الشبكية

تكمن القيمة الحقيقية للشبكة الجيوستراتيجية في التفاعل بين المجالات وليس في جمعها بصورة حسابية. فقد يؤدي تطور عسكري محدود إلى نتيجة سياسية كبيرة، وقد ينتج ضغط بحري محدود أثراً اقتصادياً يتجاوز المنطقة، كما يمكن لعملية معلوماتية أن تؤثر في القرار السياسي، أو يمكن لتحرك دبلوماسي أن يمنح مجالاً زمنياً لإعادة بناء القدرة العسكرية.

وبذلك يمكن تصور القوة الشبكية من خلال العلاقة الآتية: القوة الشبكية = قدرات العقد + الروابط بينها + تكامل الوظائف + القدرة على الانتقال بين المجالات + المرونة في مواجهة الصدمات.

ولا تمثل هذه المعادلة قياساً رياضياً للقوة، وإنما إطاراً تحليلياً يساعد على فهم لماذا قد تكون منظومة ذات قدرات موزعة أكثر قدرة على الاستمرار من منظومة تعتمد بصورة كاملة على مركز واحد. ومن هنا يمكن تمييز أربعة مستويات للتكامل:

التكامل داخل العقدة: تكامل الأدوات العسكرية والسياسية والمعلوماتية والاقتصادية داخل كل عقدة.

التكامل بين العقد: انتقال التأثير أو الدعم أو الخبرة أو الوظائف بين عقد الشبكة.

التكامل بين المجالات: انتقال آثار الفعل من مجال إلى آخر.

التكامل الزمني: قدرة الشبكة على المحافظة على وظائفها وإعادة توزيعها مع تغير ظروف الصراع.

وهذا المستوى الأخير مهم بصورة خاصة، لأن الشبكات لا تعمل في بيئة ثابتة، وإنما في بيئة تتغير فيها موازين القوة والضغوط والتهديدات بصورة مستمرة.

ثامناً: الشبكة الجيوستراتيجية والقدرة على الصمود

إذا كانت الشبكة التقليدية تقاس بدرجة الترابط، فإن الشبكة الجيوستراتيجية ينبغي أن تقاس أيضاً بقدرتها على الصمود أمام استهداف إحدى عقدها أو إحدى روابطها. ويعني الصمود هنا قدرة المنظومة على:

المحافظة على بعض وظائفها الأساسية - إعادة توزيع الأدوار - تعويض بعض الخسائر - تعديل طرق الاتصال والتنسيق - الانتقال من مجال إلى آخر - الاستفادة من البيئة السياسية والجغرافية المحيطة.

وهذا يقود إلى مفهوم المرونة الشبكية، الذي يصبح أحد أهم معايير تقييم منظومة الدفاع الإقليمي. فالشبكة التي تعتمد على عقدة واحدة في معظم وظائفها تكون أكثر تعرضاً لخطر الانهيار عند تعطيل تلك العقدة، بينما تكون الشبكة التي تتوزع وظائفها على عدة عقد أكثر قدرة، من حيث المبدأ، على امتصاص الصدمات, لكن التوزيع المفرط قد يؤدي بدوره إلى ضعف التنسيق، ولذلك فإن القوة لا تنتج من زيادة عدد العقد فحسب، وإنما من التوازن بين الترابط والاستقلالية.[1]

تاسعاً: من العمليات متعددة المجالات إلى الدفاع الإقليمي الشبكي

تكشف المقارنة بين مفهوم العمليات متعددة المجالات ومفهوم الشبكة الجيوستراتيجية عن نقطة مهمة. فالعمليات متعددة المجالات تركز أساساً على دمج القدرات والمجالات لتحقيق أهداف عملياتية واستراتيجية، في حين يضيف النموذج المقترح في هذا الكتاب

(١) يُستخدم مفهوم «الشبكة الجيوستراتيجية» في هذا الكتاب بوصفه مفهوماً تحليلياً مقترحاً من الباحث، مستفيداً من أدبيات الأمن الإقليمي والشبكات والعمليات متعددة المجالات، وليس باعتباره نظرية قائمة منسوبة إلى باحث بعينه.

بعداً آخر يتمثل في التوزيع الجغرافي والوظيفي للقدرات بين عقد متعددة ذات درجات مختلفة من الاستقلالية والترابط.

وهنا لا يصبح المجال مجرد فضاء للعمليات، وإنما يصبح أيضاً جزءاً من بنية الشبكة. فاليمن، على سبيل المثال، تكتسب أهميتها ليس فقط من قدراتها العسكرية، وإنما من موقعها عند أحد الممرات البحرية الحساسة. والعراق يكتسب وزناً إضافياً من موقعه الذي يربط بين بيئات جغرافية واستراتيجية متعددة. أما لبنان وفلسطين–غزة فيرتبط وزنهما بموقعهما ضمن الصراع العربي–الإسرائيلي وبالقيمة السياسية والأمنية والمعلوماتية التي يمثلها هذا الصراع. وتحتفظ إيران بقدرة أكبر على الجمع بين عدد من هذه المجالات داخل عقدة واحدة.

وبذلك لا تكون جميع العقد متماثلة، ولا تحتاج إلى أن تكون كذلك حتى تعمل الشبكة.

عاشراً: نموذج تحليلي لتوزيع وظائف الشبكة

يمكن تلخيص التوزيع الوظيفي الذي جرى بحثه في المبحث السابق والمبحث الحالي على النحو الآتي:

العقدة	الوظيفة الجغرافية	الوظيفة العسكرية/الأمنية	الوظيفة السياسية	الوظيفة البحرية	الوظيفة المعلوماتية
إيران	عمق إقليمي وموقع مركزي	صاروخي، جوي، مسيّر، ردعي	تأثير إقليمي ودبلوماسي	هرمز والخليج	تأثير ورواية استراتيجية
العراق	عقدة اتصال جغرافي	أمن بري وعمق استراتيجي	ثقل سياسي داخلي وإقليمي	ارتباط غير مباشر بالخليج	تأثير سياسي ومجتمعي
لبنان	عقدة متقدمة شرق المتوسط	قدرة عسكرية غير متماثلة	تأثير في البيئة اللبنانية والإقليمي	شرق المتوسط	تأثير سياسي وإدراكي
فلسطين–غزة	عقدة الصراع	مواجهة غير متماثلة	مركزية القضية الفلسطينية	محدودة	تأثير إقليمي ودولي مرتفع
اليمن	عقدة البحر الأحمر	قدرات صاروخية ومسيّرة	تأثير إقليمي	باب المندب والبحر الأحمر	تأثير في إدراك أمن الملاحة

ولا ينبغي التعامل مع هذا الجدول باعتباره تصنيفاً ثابتاً أو نهائياً؛ فالوظائف قد تتغير مع تطور الصراع، كما أن العقدة الواحدة قد تنتقل من وظيفة إلى أخرى تبعاً للظروف السياسية والعسكرية.

ملاحظة: ليس كل منظومة دفاع اقليمي هي شبكة جيوستراتيجية للدفاع الإقليمي فمفهوم الشبكة أوسع من منظومة الدفاع الإقليمي لأنها تتجه الى إستخدام الروابط والوظائف الى حماية مصالح إقليمية محددة.

خلاصة المبحث

يتضح من التحليل أن الشبكة الجيوستراتيجية ليست مجرد مجموعة من القوى المتحالفة، بل منظومة تتوزع فيها الوظائف الاستراتيجية على عقد مختلفة، وتتفاعل هذه الوظائف عبر مجالات متعددة.

وتنبع قوة الشبكة من ثلاثة عناصر مترابطة: قدرات العقد، وطبيعة الروابط بينها، وقدرتها على التكامل عبر المجالات.

وعليه، فإن تقييم منظومة الدفاع الإقليمي لا ينبغي أن يعتمد فقط على المقارنة بين القدرات العسكرية الإجمالية للأطراف، بل يجب أن يأخذ في الاعتبار توزيع الوظائف الجغرافية والعسكرية والسياسية والمعلوماتية والاقتصادية والبحرية، ومدى قدرة الشبكة على إعادة توزيع هذه الوظائف عند تعرض إحدى عقدها للضغط.

وهنا تبرز القيمة الأساسية لمفهوم «العقد الجيوستراتيجية للدفاع الإقليمي» الذي سيجري تطويره لاحقاً في هذا الفصل؛ إذ لا تُفهم العقدة باعتبارها مجرد موقع جغرافي أو فاعل سياسي، وإنما باعتبارها وحدة استراتيجية تؤدي وظيفة معينة داخل منظومة أوسع، وتستمد جزءاً من أهميتها من الروابط التي تصلها بالعقد الأخرى.

وبذلك ينتقل تحليل الدفاع الإقليمي من سؤال «من يقود من؟» إلى سؤال أكثر دقة من الناحية العلمية: «ما الوظائف التي تؤديها كل عقدة، وكيف تتفاعل هذه الوظائف عبر المجالات لإنتاج تأثير استراتيجي شبكي؟»

المبحث السادس: الجغرافيا الاستراتيجية للشبكة

إذا كانت الشبكة الجيوستراتيجية تقوم على مجموعة من العقد والروابط والوظائف المتفاعلة، فإن الجغرافيا تمثل الإطار الذي يمنح هذه الشبكة جزءاً أساسياً من قدرتها على التأثير. فالعقد لا توجد في فراغ، والروابط لا تتحرك في فضاء محايد، وإنما تتشكل وفق الموقع الجغرافي، وممرات الاتصال، ومصادر القوة، ومناطق الاحتكاك، والمضائق والممرات البرية والبحرية.[١]

ومن هنا فإن الجغرافيا الاستراتيجية للشبكة لا تعني مجرد تحديد مواقع العقد على الخريطة، وإنما تعني دراسة **العلاقة بين الموقع والقدرة والوظيفة والاتصال**، وكيف يمكن لموقع معين أن يرفع القيمة الاستراتيجية لعقدة، أو يجعلها أكثر تعرضاً للضغط، أو يمنحها قدرة على التأثير في عقد أخرى.

وتتميز غرب آسيا بصورة خاصة بأن جغرافيتها لا تنحصر في المجال البري، بل تتداخل فيها الممرات البحرية والطاقة والمضائق والموانئ والحدود البرية ومناطق النزاع، الأمر الذي يجعل الشبكة الجيوستراتيجية فيها ذات طبيعة مركبة.

أولاً: الموقع الجغرافي بوصفه مصدراً للقوة

ظل الموقع الجغرافي أحد العناصر الأساسية في التفكير الجيوستراتيجي منذ أعمال هالفورد ماكندر وألفرد ماهان ونيكولاس سبايكمان، وإن كانت طبيعة القوة المرتبطة بالجغرافيا قد تغيرت بفعل التطور التكنولوجي.[٢]

(1) Halford J. Mackinder, "The Geographical Pivot of History," The Geographical Journal 23, no. 4 (1904): 421–437.

(2) Nicholas J. Spykman, America's Strategy in World Politics: The United States and the Balance of Power (New York: Harcourt, Brace and Company, 1942).

فالتكنولوجيا لم تلغِ أثر الجغرافيا، وإنما أعادت تشكيله. فالصواريخ والطائرات المسيّرة والاتصالات الحديثة قللت من أثر المسافة في بعض المجالات، لكنها في المقابل زادت أهمية بعض المواقع التي تتحكم في الممرات البحرية أو البرية أو شبكات الطاقة والاتصال, وبالتالي، فإن القيمة الجيوستراتيجية للموقع لا تقاس بمساحته أو عدد سكانه فقط، وإنما بقدرته على التأثير في حركة القوى والموارد والمعلومات.

وهذا يفسر لماذا يمكن لمنطقة جغرافية محدودة المساحة أن تمتلك وزناً يفوق وزنها المادي إذا كانت تقع على ممر استراتيجي أو عند نقطة اختناق.

ثانياً: غرب آسيا بوصفها عقدة جغرافية عالمية

تحتل غرب آسيا موقعاً استثنائياً في النظام الدولي لأنها تقع عند تقاطع عدد من الأقاليم الجغرافية الكبرى، وتربط بين شرق المتوسط والخليج العربي والبحر الأحمر وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. وتزداد أهمية هذا الموقع بسبب ارتباطه بشبكات الطاقة والتجارة العالمية.

وتشير بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن مضيق هرمز وباب المندب يمثلان من أهم نقاط الاختناق البحرية في تجارة النفط والمنتجات النفطية العالمية، ما يمنح الجغرافيا البحرية في المنطقة أهمية تتجاوز الحسابات الإقليمية المباشرة.[١]

وبذلك يمكن النظر إلى غرب آسيا باعتبارها **مساحة اتصال دولية** بقدر ما هي مساحة صراع إقليمي. وهذه الخاصية تفسر جانباً من التداخل بين الصراع الدولي والصراعات الإقليمية الذي يمثل الموضوع المركزي لهذا الكتاب.

ثالثاً: مضيق هرمز والعقدة الشرقية للشبكة

يمثل مضيق هرمز إحدى أهم نقاط الاختناق في منظومة الطاقة العالمية. وتنبع أهميته من موقعه الذي يربط الخليج العربي بخليج عُمان وبحر العرب، ويجعل المرور عبره مرتبطاً بصورة مباشرة بحركة صادرات النفط والغاز من عدد من الدول المنتجة.

---

(١) U.S. Energy Information Administration (EIA), "World Oil Transit Chokepoints," U.S. Energy Information Administration. تتناول الصفحة مضيق هرمز وباب المندب باعتبارهما من أهم نقاط الاختناق في تجارة النفط العالمية.

ومن منظور الشبكة الجيوستراتيجية، لا تكمن أهمية هرمز فقط في كونه ممراً بحرياً، وإنما في كونه **رافعة استراتيجية** يمكن أن تؤثر في حسابات الطاقة والأسواق والتأمين والنقل والسياسة الدولية. وهنا تبرز إيران باعتبارها عقدة جغرافية ذات وظيفة مركبة؛ فهي لا تمتلك فقط قدرات عسكرية يمكن استخدامها في محيط المضيق، وإنما تقع جغرافياً على جانبه الشمالي، الأمر الذي يربط قدرتها العسكرية بموقع استراتيجي ذي تأثير عالمي.

وبالتالي، فإن الموقع الجغرافي يضاعف قيمة بعض القدرات، ويجعل القوة العسكرية مرتبطة مباشرة بالبنية الاقتصادية العالمية.

رابعاً: العراق بوصفه عقدة اتصال بري

إذا كان هرمز يمثل نقطة اتصال بحرية، فإن العراق يمثل إحدى أهم عقد الاتصال البرية داخل غرب آسيا. فموقع العراق بين إيران وبلاد الشام والخليج وتركيا يجعله منطقة تلاقي بين عدد من المسارات الجغرافية والاستراتيجية. ولا تقتصر أهمية هذا الموقع على الجانب العسكري، بل تشمل:

طرق التجارة البرية - خطوط الطاقة - الموانئ الخليجية - الممرات المؤدية إلى شرق المتوسط - الحدود مع عدد من البيئات الإقليمية المتباينة.

ومن هنا فإن العراق داخل النموذج الشبكي لا يُختزل في قدراته العسكرية أو السياسية، بل تكتسب أهميته من **وظيفة الربط الجغرافي** التي يمكن أن يؤديها, وتزداد هذه الوظيفة أهمية عندما تتغير طرق التجارة والطاقة نتيجة الأزمات أو العقوبات أو إغلاق بعض الممرات. وبذلك يصبح الموقع العراقي جزءاً من قدرة الشبكة على إعادة توجيه الحركة والاتصال.

خامساً: شرق المتوسط ولبنان وفلسطين–غزة

يمثل شرق المتوسط منطقة أخرى ذات أهمية استراتيجية في الشبكة. فهي تتصل بأوروبا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط، وتضم طرقاً بحرية وموانئ وموارد طاقة ومناطق تماس عسكري وسياسي. وفي هذه البيئة يحتل لبنان وفلسطين–غزة موقعاً مختلفاً عن إيران

والعراق واليمن، إذ ترتبط أهميتهما بصورة خاصة بقربهما من مركز الصراع العربي-الإسرائيلي.

وتظهر هنا أهمية التمييز بين **الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا السياسية**. فالقيمة الاستراتيجية لفلسطين-غزة لا ترتبط بالمساحة وحدها، وإنما بموقعها داخل القضية الفلسطينية وبكونها جزءاً من صراع يتجاوز حدوده الجغرافية ليؤثر في الحسابات الإقليمية والدولية.

أما لبنان، فتتداخل أهميته الجغرافية مع موقعه على شرق المتوسط، وقربه من الكيان الإسرائيلي، وارتباطه بالبيئة السورية والفلسطينية. وبذلك تمثل هذه المنطقة عقدة ذات قيمة سياسية وعسكرية ومعلوماتية تتجاوز وزنها الجغرافي المباشر.

سادساً: اليمن وباب المندب

يقدم اليمن أوضح مثال على العلاقة بين **الموقع الجغرافي والقيمة الشبكية**. فاليمن يقع عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، بالقرب من باب المندب الذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي. وتشير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن باب المندب يمثل أحد الممرات الأساسية لحركة النفط والتجارة بين الشرق والغرب، فيما تؤكد المنظمة البحرية الدولية الأهمية الحيوية للبحر الأحمر بالنسبة للملاحة الدولية.[١]

وبالتالي فإن أي اضطراب واسع في هذا المجال يمكن أن ينتقل تأثيره من المستوى العسكري المحلي إلى: **الأمن البحري - تكاليف النقل والتأمين - سلاسل الإمداد - أسعار الطاقة والسلع - الاقتصاد العالمي.**

وهنا تظهر إحدى أهم خصائص الشبكة الجيوستراتيجية: **إمكانية انتقال الأثر من عقدة جغرافية محدودة إلى منظومات اقتصادية وسياسية واسعة.** وعليه، فإن قيمة اليمن

---

(١) U.S. Energy Information Administration (EIA), "World Oil Transit Chokepoints"; International Maritime Organization (IMO), "Red Sea Area." وتستخدم هذه المصادر لتوثيق الأهمية الدولية للممرات البحرية، لا لإثبات جميع الاستنتاجات التحليلية الواردة في المبحث.

في النموذج الشبكي لا تُقاس فقط بمقدار قوته العسكرية، بل بقدرته المحتملة على التأثير في عقدة اتصال بحرية ذات قيمة عالمية.[1]

سابعاً: الجغرافيا بوصفها شبكة من الممرات

لا ينبغي النظر إلى العقد الجيوستراتيجية باعتبارها نقاطاً منفصلة. فبين إيران والعراق وبلاد الشام والبحر الأحمر توجد مجموعة من الممرات البرية والبحرية والجوية التي يمكن أن تؤدي وظائف مختلفة، من نقل السلع والطاقة إلى الاتصال السياسي والعسكري. وبذلك تتحول الجغرافيا من **خريطة للنقاط** إلى **خريطة للعلاقات**.

وهذا التحول جوهري في النموذج المقترح في هذا الكتاب؛ لأن أهمية العقدة لا تحدد فقط بموقعها، وإنما بموقعها **بالنسبة إلى العقد الأخرى**. فقد تكون منطقة ما ذات قيمة محدودة إذا درست منفردة، لكنها تصبح ذات قيمة مرتفعة عندما تقع بين عقدتين مهمتين أو تتحكم في طريق الاتصال بينهما. ومن هنا يمكن تعريف **القيمة الجغرافية الشبكية** بأنها:

القدرة التي يمنحها موقع العقدة على الربط أو الفصل أو التأثير في حركة القوى والموارد والاتصالات بين عقد أخرى داخل الشبكة أو بينها وبين البيئة الخارجية. وهذا تعريف إجرائي مقترح في إطار النموذج الذي يطوره الكتاب.

ثامناً: الجغرافيا والعمق الاستراتيجي

يمثل العمق الاستراتيجي عاملاً آخر في تحديد قدرة الشبكة على الصمود. فالعقدة التي تمتلك عمقاً جغرافياً أو خيارات متعددة للحركة والاتصال تكون، من حيث المبدأ، أقل تعرضاً لخطر العزل الكامل من عقدة محصورة في مساحة محدودة أو ذات منفذ واحد.

ولا يعني العمق الجغرافي بالضرورة المساحة الكبيرة، بل يمكن أن ينتج من: تعدد طرق الاتصال - تعدد الحدود - تعدد الموانئ والممرات - تنوع مصادر الإمداد - تعدد البيئات الجغرافية الحاضنة - القدرة على الانتقال بين مجالات مختلفة.

(1) Alfred Thayer Mahan, The Influence of Sea Power upon History, 1660–1783 (Boston: Little, Brown, and Company, 1890).

ومن هذا المنظور، فإن العمق قد يكون **شبكياً** وليس جغرافياً فقط. فقد تمتلك عقدة صغيرة نسبياً عمقاً استراتيجياً إذا كانت مرتبطة بعدة عقد ومسارات، بينما قد تعاني دولة واسعة المساحة من محدودية العمق إذا كانت معزولة عن محيطها.

تاسعاً: الجغرافيا والقدرة على المناورة الاستراتيجية

تمنح تعددية العقد و روابط الشبكة قدرة محتملة على المناورة. فعندما يصبح أحد المسارات معرضاً للضغط، يمكن البحث عن مسار بديل؛ وعندما تصبح إحدى العقد تحت ضغط سياسي أو عسكري، يمكن أن تزداد أهمية عقد أخرى. وهنا تتقاطع الجغرافيا مع مفهوم **المرونة الشبكية** الذي جرى تناوله في المبحث السابق. فالمرونة لا تعني فقط القدرة على تحمل الضربة، وإنما أيضاً القدرة على **إعادة تنظيم الحركة والوظائف بعد الضربة.**[١]

وهذا يجعل تعدد الممرات والروابط أحد عناصر القوة الاستراتيجية. غير أن هذه الميزة ليست مطلقة؛ فكل مسار بديل يحتاج إلى بيئة سياسية وأمنية واقتصادية تسمح باستخدامه، ولذلك فإن الجغرافيا لا تعمل منفصلة عن السياسة.

عاشراً: الجغرافيا كعامل في الصراع الدولي

تكمن إحدى أهم نتائج هذا التحليل في أن الجغرافيا الإقليمية لا يمكن فصلها عن التنافس الدولي. فالممرات البحرية، ومصادر الطاقة، والموانئ، وشبكات التجارة، ومواقع القواعد العسكرية، والممرات البرية كلها تجعل غرب آسيا جزءاً من التنافس بين القوى الكبرى. وبذلك يمكن أن تتحول العقد المحلية أو الإقليمية إلى نقاط ذات قيمة في الاستراتيجية الدولية.

وهنا يظهر الترابط الذي ينطلق منه الكتاب: **الجغرافيا الإقليمية - العقد الاستراتيجية - الممرات والروابط - المصالح الدولية - التنافس الدولي.** ومن ثم فإن الصراع في غرب آسيا لا يبقى إقليمياً خالصاً، لأن بعض وظائف الجغرافيا الإقليمية مرتبطة مباشرة بالنظام الدولي.

---

(١) Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge: Cambridge University Press, 2003). يستفاد من مقاربة الأمن الإقليمي في تفسير كيفية ارتباط الأمن بالموقع والتفاعلات بين الوحدات الإقليمية.

حادي عشر: من الجغرافيا الإقليمية إلى الخريطة الشبكية

يقود ما سبق إلى ضرورة إعادة رسم الخريطة الجيوستراتيجية لغرب آسيا وفق منطق مختلف عن الخرائط التقليدية. فالخريطة التقليدية تعرض: **الدول – الحدود – العواصم – الموانئ – القواعد.**

أما الخريطة الشبكية فتضيف: **العقد – الروابط – الممرات – نقاط الاختناق – الوظائف – مجالات التأثير – اتجاهات الحركة.**



وبذلك يصبح بالإمكان دراسة المنطقة باعتبارها شبكة متداخلة من المواقع والوظائف. وفي هذا الإطار يمكن تصور البنية الجغرافية للشبكة على ثلاثة مستويات:

١. **العقد المركزية:** التي تجمع عدداً كبيراً من الوظائف والروابط.
٢. **العقد الوظيفية:** التي تتميز بوظيفة محددة، مثل الاتصال البري أو البحري أو الصراع المتقدم.
٣. **عقد الاتصال:** التي تكتسب قيمتها الأساسية من ربط عقد أخرى أو تسهيل انتقال التأثير بينها.

ولا يعني هذا التصنيف أن العقد ثابتة في نوع واحد، فقد تتحول العقدة من مستوى إلى آخر وفق تغير الظروف الاستراتيجية.

خلاصة المبحث

تبيّن من تحليل الجغرافيا الاستراتيجية للشبكة أن **الموقع لا يمثل مجرد خلفية للصراع، بل يمكن أن يكون مصدراً للقوة ووسيلة لإنتاج التأثير**. وتكتسب عقد غرب آسيا أهميتها من اختلاف وظائفها الجغرافية:[1]

- إيران تجمع بين الموقع الاستراتيجي والعمق والقدرات العسكرية والتأثير في بيئة الخليج.
- العراق يؤدي وظيفة اتصال بري بين عدة بيئات استراتيجية.
- لبنان وفلسطين-غزة يرتبطان مباشرة بمركز الصراع العربي-الإسرائيلي وشرق المتوسط.
- اليمن يمتلك قيمة استثنائية بسبب موقعه عند باب المندب والبحر الأحمر.

وبذلك لا تتشكل الشبكة من العقد وحدها، وإنما من **العقد والممرات ونقاط الاختناق والروابط التي تصل بينها**.

والنتيجة الأهم هي أن قوة الشبكة لا تكمن فقط في مجموع قدرات أعضائها أو عقدها، وإنما في **الموقع النسبي لكل عقدة، وقدرتها على الاتصال، والقيمة الاستراتيجية للممرات التي تتحكم فيها أو تؤثر فيها، ومدى قدرة الشبكة على إعادة توزيع الحركة والوظائف عند تعرض أحد مساراتها للضغط**.

ومن هنا يصبح الانتقال إلى المبحث السابع منطقياً؛ إذ بعد تحديد **العقد ووظائفها ومجالات عملها وجغرافيتها**، ينبغي دراسة كيفية توظيف هذه الشبكة في مواجهة **المشاريع الدولية والإقليمية المنافسة**، وبخاصة المشاريع التي تسعى إلى إعادة تشكيل موازين القوة والاتصال في غرب آسيا.

(١) يُستخدم في هذا المبحث مفهوم «القيمة الجغرافية الشبكية» بوصفه مفهوماً إجرائياً أصلياً ضمن النموذج التحليلي المقترح في هذا الكتاب، وليس باعتباره مصطلحاً قائماً منسوباً إلى باحث محدد.

المبحث السابع: الشبكة الجيوستراتيجية في مواجهة المشاريع الدولية والإقليمية

بعد تحديد عقد الشبكة الجيوستراتيجية ووظائفها ومجالات عملها وأهميتها الجغرافية، يصبح من الضروري الانتقال إلى دراسة البيئة الاستراتيجية التي تتحرك داخلها هذه الشبكة. فالعقد الإقليمية لا تعمل في فراغ، وإنما تتفاعل مع مشاريع دولية وإقليمية تسعى، بدرجات مختلفة، إلى إعادة تشكيل موازين القوة والاتصال والطاقة والأمن في غرب آسيا.

ومن هنا فإن الصراع في المنطقة لا يمكن اختزاله في مواجهة عسكرية بين أطراف محددة، بل ينبغي النظر إليه باعتباره تنافساً بين مشاريع وشبكات متعددة، تتقاطع أحياناً وتتعارض أحياناً أخرى. وتزداد أهمية هذا المنظور لأن غرب آسيا تمثل منطقة تتداخل فيها شبكات الأمن والطاقة والتجارة والممرات البحرية والبنية التحتية والاتصالات، الأمر الذي يجعل أي تغيير في إحدى هذه الشبكات قادراً على إنتاج آثار تتجاوز حدود الدولة أو الإقليم.

أولاً: من صراع المحاور إلى تنافس المشاريع والشبكات

يميل التحليل التقليدي للعلاقات الإقليمية إلى تصنيف القوى ضمن محاور أو تحالفات متقابلة. وعلى الرغم من فائدة هذه المفاهيم في بعض الحالات، فإنها تصبح أقل قدرة على تفسير بيئة استراتيجية تتعدد فيها أشكال التعاون والتنافس في الوقت نفسه. فالدولة قد تكون شريكاً أمنياً لقوة كبرى، وشريكاً اقتصادياً لقوة أخرى، وفي الوقت نفسه طرفاً في مشروع إقليمي ينافس مشروعاً ثالثاً.

ولهذا يقترح هذا الكتاب الانتقال من مفهوم «المحور» إلى مفهوم «المشروع» و*«الشبكة»* عند تحليل البيئة الاستراتيجية. فالمشروع الجيوستراتيجي يعبّر عن مجموعة أهداف وسياسات وأدوات تهدف إلى التأثير في البيئة الإقليمية، بينما تشير الشبكة

الجيوستراتيجية إلى البنية التي تتوزع فيها العقد والروابط والوظائف. وبالتالي، يمكن أن تتنافس المشاريع على العقد نفسها، كما يمكن أن تتنافس على الروابط والممرات التي تصل هذه العقد بعضها ببعض. وهذا يفتح مجالاً أوسع لفهم الصراع من مجرد تحديد أطرافه.

ثانياً: المشروع الأمريكي وشبكة الشراكات الأمنية

تمثل الولايات المتحدة أحد أهم الفاعلين في تشكيل البيئة الأمنية لغرب آسيا. وتظهر أهمية المنطقة في التفكير الاستراتيجي الأمريكي من خلال استمرار عمل القيادة المركزية الأمريكية، وعلاقات الشراكة الدفاعية، والوجود العسكري، وأمن الملاحة والطاقة، والتعامل مع إيران والجماعات المسلحة والتهديدات العابرة للحدود.

وقد أكدت وزارة الدفاع الأمريكية أن منطقة مسؤولية القيادة المركزية تظل مهمة بالنسبة إلى الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية، وأن الصين وروسيا وإيران تمثل عناصر أساسية في البيئة الاستراتيجية التي تعمل فيها القيادة. كما وصف مسؤولون أمريكيون الشرق الأوسط بأنه مجال للتنافس الاستراتيجي مع الصين وروسيا، إلى جانب مواجهة التهديد الإيراني والجماعات المتطرفة.[١]

ومن منظور النموذج الشبكي، فإن الأهمية لا تكمن فقط في حجم الانتشار العسكري الأمريكي، وإنما في شبكة العلاقات التي تربط الولايات المتحدة بمجموعة من الدول والمؤسسات والقدرات الإقليمية. وبذلك يمكن فهم السياسة الأمريكية باعتبارها تعتمد، إلى جانب القوة المباشرة، على بناء شبكة من الشراكات تسمح بتوزيع بعض الوظائف الأمنية على حلفاء وشركاء إقليميين.

وهذا يقود إلى نتيجة مهمة: الشبكات ليست ظاهرة تخص القوى الإقليمية أو غير الدول، بل أصبحت أيضاً أداة من أدوات إدارة القوة لدى القوى الكبرى.

---

(١) U.S. Department of Defense, "CENTCOM Remains Important to National Defense Strategy, Official Says," July 15, 2023; U.S. Department of Defense, "General Says Middle East Is a Theater for Strategic Competition," October 4, 2023. تؤكد هذه المصادر أهمية منطقة القيادة المركزية في الحسابات الدفاعية الأمريكية، وارتباط المنطقة بالتنافس مع الصين وروسيا والتعامل مع إيران.

ثالثاً: الكيان الإسرائيلي بوصفها عقدة ذات روابط دولية كثيفة

يمثل الكيان الإسرائيلي عقدة استراتيجية ذات طبيعة مختلفة داخل البيئة الإقليمية. فقدراتها العسكرية والتكنولوجية تمثل أحد عناصر قوتها، إلا أن أهميتها الاستراتيجية لا تنفصل عن شبكة علاقاتها الخارجية، ولا سيما العلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة. ومن منظور الشبكة الجيوستراتيجية، فإن تقييم قوة أي عقدة يجب ألا يقتصر على القدرات الموجودة داخلها، بل ينبغي أن يشمل أيضاً قوة الروابط التي تصلها بالبيئة الخارجية.

وبذلك يمكن التمييز بين: القوة الذاتية للعقدة - القيمة الجغرافية للعقدة - كثافة روابطها الخارجية - قدرتها على التأثير في عقد أخرى - قدرتها على جذب أو استثمار موارد خارجية.

وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة عند دراسة الكيان الإسرائيلي، لأن وزنها الإقليمي يرتبط بتفاعل قدراتها الكيانية مع شبكة واسعة من العلاقات السياسية والعسكرية والتكنولوجية والاقتصادية.

رابعاً: الصين ومبادرة الحزام والطريق

تمثل مبادرة الحزام والطريق أحد أبرز المشاريع التي أعادت تعريف أهمية الاتصال الاقتصادي في الجغرافيا الاستراتيجية الآسيوية. وتوضح الوثائق الرسمية الصينية أن المبادرة تقوم على تعزيز تنسيق السياسات، وترابط البنية التحتية، وتيسير التجارة، والتكامل المالي، والتواصل بين الشعوب، كما تشمل تطوير طرق برية وبحرية تربط مناطق الإنتاج والأسواق وموانئ النقل.[1]

وتكتسب غرب آسيا أهمية خاصة ضمن هذا التصور بسبب موقعها بين آسيا وأوروبا، وارتباطها بممرات الطاقة والتجارة البحرية والبرية. ومن منظور هذا الكتاب، تكمن أهمية الحزام والطريق في أنه يمثل شبكة اتصال اقتصادية ولوجستية عابرة للأقاليم، وليس مجرد مجموعة مشاريع بنية تحتية منفصلة.

---

(١) Belt and Road Portal, "Belt and Road Initiative," official portal of the People's Republic of China. تعرض الوثائق الرسمية للمبادرة أهداف ترابط البنية التحتية وتيسير التجارة والربط بين الطرق البرية والبحرية.

ومن هنا فإن المنافسة على الموانئ والطرق والسكك الحديدية والطاقة والاتصالات ليست منافسة اقتصادية فقط، بل يمكن أن تتحول إلى منافسة جيوستراتيجية عندما يصبح امتلاك شبكة الاتصال مؤثراً في اتجاهات التجارة والطاقة والاعتماد المتبادل. وتشير التطورات الرسمية الصينية إلى استمرار توسيع التعاون مع دول الخليج في مجالات الطاقة والاستثمار والاقتصاد الرقمي والبنية التحتية، وهو ما يعزز البعد الشبكي للعلاقات الاقتصادية الصينية في المنطقة.[١]

خامساً: الممر الاقتصادي الهندي–الشرق الأوسط–أوروبا

يمثل الممر الاقتصادي الهندي–الشرق الأوسط–أوروبا، الذي أُعلن عنه في عام ٢٠٢٣، مشروعاً مهماً في إعادة تشكيل جغرافيا الاتصال بين آسيا وأوروبا. وقد وقعت الولايات المتحدة والهند والسعودية والإمـارات ودول أوروبية والكيان الإسرائيلي مذكرة تفاهم لتطوير الممر، الذي يقوم على الربط بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا عبر منظومة من النقل البحري والبري والبنية التحتية المرتبطة بها.[٢]

وتظهر أهمية هذا المشروع بالنسبة إلى موضوع الكتاب من زاويتين.

الأولى اقتصادية، تتمثل في تخفيض تكاليف النقل وزيادة كفاءة حركة التجارة.

والثانية جيوستراتيجية، تتمثل في إعادة تنظيم بعض مسارات الاتصال بين آسيا وأوروبا.

وقد أشار البيان الأمريكي–الهندي المشترك في عام ٢٠٢٥ إلى استمرار الاهتمام بالممر، وربطه بتطوير البنية التحتية والممرات الاقتصادية باعتبارها عناصر يمكن أن تسهم في تعزيز السلام والأمن الإقليميين.[٣]

---

(١) Government of the People's Republic of China, "China ready to join Kuwait for steady development," May 26, 2025. يوضح المصدر استمرار التعاون الصيني–الخليجي في الطاقة والاستثمار والاقتصاد الرقمي والبنية التحتية في إطار الربط بين مبادرة الحزام والطريق ورؤية الكويت ٢٠٣٥.

(٢) "World Leaders Launch a Landmark India–Middle East–Europe Economic Corridor," September 9, 2023. يوثق المصدر مذكرة التفاهم التي أطلقت مشروع الممر بمشاركة الولايات المتحدة والهند والسعودية والإمارات ودول أوروبية.

(٣) The White House, "United States–India Joint Leaders' Statement," February 13, 2025. يشير البيان إلى استمرار التعاون بشأن الممر الاقتصادي الهندي–الشرق الأوسط–أوروبا وربطه بالاستثمار في البنية التحتية والممرات الاقتصادية في الشرق الأوسط.

ومن هنا يمكن النظر إلى الممر باعتباره أحد ميادين المنافسة على هندسة الاتصال الإقليمي. ولا يعني ذلك أن الممر يمثل بالضرورة بديلاً كاملاً لمبادرة الحزام والطريق، لكن اختلاف القوى المشاركة في المشروع، وتداخل المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية حوله، يجعله جزءاً من البيئة التنافسية التي تتشكل فيها جغرافيا غرب آسيا.

سادساً: الممرات الاستراتيجية بوصفها ساحات للتنافس

تكشف المقارنة بين الحزام والطريق والممر الاقتصادي الهندي-الشرق الأوسط-أوروبا عن تحول مهم في طبيعة التنافس الدولي. فالتنافس لم يعد يدور فقط حول: من يسيطر على الأرض؟

بل أصبح يدور أيضاً حول: من يحدد اتجاه حركة التجارة والطاقة والاستثمار والاتصال؟

وهذا التحول يجعل الموانئ والطرق والسكك الحديدية ومراكز الطاقة والاتصالات عقداً استراتيجية داخل شبكات أكبر. ومن ثم يمكن للمشروع الاقتصادي أن ينتج أثراً جيوسياسياً دون أن يكون مشروعاً عسكرياً في الأصل. فالممر الاقتصادي يمكن أن يصبح جزءاً من البنية الجيوستراتيجية التي تحدد مستقبل القوة والنفوذ.

سابعاً: روسيا والفضاء الأوراسي

تحتفظ روسيا بموقع مهم في المعادلة الجيوستراتيجية لغرب آسيا بسبب موقعها الجغرافي واتصالها بالفضاء الأوراسي، وعلاقاتها مع عدد من دول المنطقة، إضافة إلى دورها في أسواق الطاقة وبعض الترتيبات السياسية والأمنية.

ولا تتمثل أهمية العامل الروسي في وجود مشروع واحد مماثل للحزام والطريق أو الممر الهندي-الأوروبي، وإنما في قدرة روسيا على التفاعل مع شبكات قائمة وإعادة توظيف موقعها داخل الفضاء الأوراسي.

ومن هنا تظهر خاصية مهمة في تحليل الشبكات: ليس من الضروري أن تنشئ الدولة شبكة مستقلة بالكامل حتى تمارس تأثيراً استراتيجياً؛ فقد يكون تأثيرها ناتجاً عن قدرتها على الدخول في شبكات قائمة أو التأثير في عقدها وروابطها.

وهذه المقاربة أكثر قدرة على تفسير العلاقات المتغيرة في البيئة الأوراسية من التصنيف الجامد للدول ضمن معسكرات ثابتة.

ثامناً: المشاريع الإقليمية وإعادة تشكيل غرب آسيا

إلى جانب المشاريع الدولية، تطور القوى الإقليمية نفسها مشاريع تسعى إلى تعزيز مكانتها في البيئة المحيطة. وتبرز في هذا المجال مشاريع مرتبطة:

بالطاقة – بالموانئ - بالنقل البري والسككي - بالمناطق الاقتصادية – بالتكنولوجيا - بالشراكات الأمنية - بالممرات التجارية - بإعادة بناء العلاقات الإقليمية.

ومن أبرز القوى التي ينبغي أخذ مشاريعها في الاعتبار: إيران وتركيا ودول الخليج والكيان الإسرائيلي ومصر، إلى جانب العراق وسوريا وغيرها بحسب تطور البيئة السياسية.، ولا تعمل هذه المشاريع بصورة منفصلة، بل تتقاطع في بعض المناطق وتتنافس في مناطق أخرى. وعليه، فإن غرب آسيا يتحول إلى فضاء تتقاطع فيه شبكات دولية وإقليمية متعددة، بحيث يمكن للعقدة الواحدة أن تكون جزءاً من أكثر من شبكة في الوقت نفسه.

تاسعاً: نقاط الاختناق بوصفها عقداً فائقة القيمة

تكتسب المضائق والممرات البحرية قيمة استثنائية في هذا التنافس. ويأتي في مقدمتها مضيق هرمز وباب المندب، إضافة إلى قناة السويس وشرق المتوسط. وتشير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن مضيق هرمز يمثل أحد أهم نقاط الاختناق النفطية في العالم، فيما يمثل باب المندب ممراً استراتيجياً لحركة النفط والغاز والتجارة بين المحيط الهندي والبحر الأحمر.[1]

وهذه المواقع لا تكتسب قيمتها بسبب مساحتها، وإنما بسبب موقعها داخل شبكة الحركة العالمية. وبذلك يمكن لعقدة جغرافية صغيرة أن تمتلك قيمة استراتيجية أكبر من مساحة دولة واسعة إذا كانت تتحكم في نقطة اختناق أو تؤثر فيها. وهذه النتيجة تتطابق مع مفهوم «القيمة الجغرافية الشبكية» الذي اقترحه الكتاب في المبحث السادس.

---

(١) U.S. Energy Information Administration, "World Oil Transit Chokepoints." تصنف الإدارة مضيق هرمز ضمن أهم نقاط الاختناق في حركة النفط العالمية، كما توضح الأهمية الاستراتيجية لباب المندب.

عاشراً: من السيطرة على العقد إلى التأثير في الروابط

من أهم النتائج التي يضيفها المنظور الشبكي أن السيطرة المباشرة على العقد ليست الوسيلة الوحيدة لممارسة القوة. فقد يكون التأثير في الرابط بين عقدتين أكثر أهمية من السيطرة على إحدى العقدتين.

ويشمل ذلك: تعطيل طرق التجارة - تهديد خطوط الطاقة - التأثير في الملاحة - فرض عقوبات على التحويلات المالية - تقييد الوصول إلى التكنولوجيا - تعطيل سلاسل الإمداد - التأثير في الاتصالات.

حادي عشر: العقوبات الاقتصادية كأداة لإعادة تشكيل الشبكات

تتجاوز العقوبات الاقتصادية وظيفة الضغط المباشر على السلوك السياسي عندما تستهدف المؤسسات المالية والتجارة والتكنولوجيا والطاقة وسلاسل الإمداد. ومن منظور الشبكة، يمكن تفسير هذه الأدوات بأنها محاولة لإضعاف الروابط التي تمنح العقدة قدرتها على الاستمرار.

وبالتالي، فإن نجاح العقوبات لا يقاس فقط بحجم الضرر الذي تلحقه بالعقدة، بل بقدرتها على قطع أو إضعاف الروابط الحيوية التي تربطها بالبيئة الخارجية. وفي المقابل، فإن قدرة الدولة أو الشبكة على إيجاد طرق بديلة للتجارة والتمويل والإمداد تقلل من أثر الضغط. وهنا يظهر مفهوم المرونة الاقتصادية الشبكية، الذي يمكن إضافته إلى مفهوم المرونة العسكرية والأمنية الذي تناولناه في المبحث الخامس.

ثاني عشر: الشبكة الدفاعية في مواجهة الشبكات المنافسة

إذا كانت المشاريع الدولية والإقليمية تسعى إلى إعـادة تشكيل البيئة الجغرافية والاقتصادية والأمنية، فإن منظومة الدفاع الإقليمي لا يمكن أن تبقى منفصلة عن هذه التحولات. فالشبكة الدفاعية تتأثر بتغير:

طرق التجارة - خطوط الطاقة - مواقع الموانئ - الشراكات الأمنية - انتشار القوات.

نظم الاتصالات – العقوبات - الترتيبات السياسية.

وبالتالي، فإن الدفاع الإقليمي يصبح أكثر اتساعاً من مفهوم حماية الحدود. إنه يتعلق أيضاً بحماية الوظائف الحيوية للشبكة ومنع الخصم من إعادة تشكيل البيئة المحيطة بها بطريقة تؤدي إلى عزل عقدها أو قطع روابطها.

ثالث عشر: التنافس على إعادة تشكيل البيئة الإقليمية

يمكن، استناداً إلى ما سبق، النظر إلى التنافس الجيوستراتيجي في غرب آسيا باعتباره صراعاً على ثلاثة مستويات مترابطة:

المستوى الأول: السيطرة أو التأثير في العقد: ويشمل الدول والموانئ والممرات ومراكز الطاقة ومواقع الانتشار.

المستوى الثاني: السيطرة أو التأثير في الروابط: ويشمل طرق التجارة والطاقة والاتصالات والتمويل والنقل.

المستوى الثالث: التأثير في قواعد عمل الشبكة: ويشمل القواعد السياسية والاقتصادية والأمنية التي تحدد من يستطيع الوصول إلى العقد والروابط واستخدامها.

وهذا المستوى الثالث هو الأكثر عمقاً؛ لأنه لا يتعلق باستخدام الشبكة فقط، وإنما بالمساهمة في تحديد شكل الشبكة نفسها.[١]

رابع عشر: تداخل الشبكات الاقتصادية والأمنية والعسكرية

تظهر أهمية هذا التحليل في أن الشبكات لا تعمل بصورة منفصلة. فالميناء الاقتصادي قد يمتلك قيمة عسكرية مستقبلية، والممر التجاري قد يغير حسابات الأمن، والعقوبات الاقتصادية قد تؤثر في القدرة العسكرية، والانتشار العسكري قد يحمي شبكة اقتصادية. ومن هنا يصبح الفصل بين «الاقتصادي» و«الأمني» و«العسكري» أقل قدرة على تفسير البيئة الاستراتيجية الحديثة.[٢]

---

(١) Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge: Cambridge University Press, 2003). يستخدم الكتاب هنا كمرجعية نظرية لفهم التفاعلات الأمنية الإقليمية، وليس كمصدر لمفهوم «الشبكة الجيوستراتيجية» ذاته.

(٢) Manuel Castells, The Rise of the Network Society, 2nd ed. (Malden, MA: Blackwell, 2000). يستفاد من أدبيات مجتمع الشبكات في تطوير البعد الشبكي للمفهوم، مع التأكيد أن تطبيقه الجيوستراتيجي هنا يمثل اجتهاداً تحليلياً للكتاب.

وهذا يتوافق مع المقاربة التي اعتمدها الكتاب في مصفوفة DIME–LOE، حيث تتفاعل الأدوات الدبلوماسية والمعلوماتية والعسكرية والاقتصادية مع خطوط الجهد المختلفة لتحقيق أهداف استراتيجية مترابطة. وعليه، فإن الشبكة الجيوستراتيجية ليست شبكة عسكرية فقط، وإنما بنية متعددة المجالات تتقاطع فيها القوة الصلبة والناعمة والاقتصادية والمعلوماتية والجغرافية.

خامس عشر: قدرة الشبكة على التكيف مع المشاريع المنافسة

لا تكفي كثافة الروابط للحكم على قوة الشبكة. فإذا كانت جميع الروابط تمر عبر نقطة واحدة، فإن الشبكة تصبح شديدة الحساسية تجاه استهداف تلك النقطة. أما إذا امتلكت الشبكة طرق اتصال متعددة، ووظائف موزعة، وقدرة على إعادة تنظيم أدوار العقد، فإنها تصبح أكثر قدرة على التكيف. ومن هنا يمكن تحديد أربعة مؤشرات أساسية لمرونة الشبكة:[1]

تعدد العقد: عدم الاعتماد الكامل على عقدة واحدة.

تعدد الروابط: وجود بدائل للاتصال.

تنوع الوظائف: عدم تركيز وظيفة حاسمة في عقدة واحدة.

القدرة على إعادة التشكيل: إمكانية تعديل توزيع الوظائف عند تغير البيئة.

وهذا يعني أن قوة الشبكة ليست في حجمها فقط، بل في قدرتها على إعادة إنتاج نفسها استراتيجياً.

سادس عشر: حدود النموذج الشبكي

من الضروري، منهجياً، عدم تحويل مفهوم الشبكة إلى تفسير شامل لكل الظواهر. فوجود علاقات بين مجموعة من الفاعلين لا يعني بالضرورة وجود شبكة جيوستراتيجية متماسكة. ولكي تكون الشبكة ذات قيمة تحليلية، ينبغي توفر عدد من الشروط، أهمها:

---

(١) David S. Alberts and Richard E. Hayes, Power to the Edge: Command and Control in the Information Age (Washington, DC: Department of Defense Command and Control Research Program, 2003). يفيد هذا المرجع في تحليل اللامركزية وتوزيع المعلومات والقدرات والمرونة، ولا يُنسب إليه مفهوم «الشبكة الجيوستراتيجية» الذي يقدمه الكتاب.

وجود عقد ذات وظائف استراتيجية واضحة - وجود روابط ذات تأثير قابل للرصد - وجود قدر من الاستمرارية في العلاقات - وجود تأثير متبادل بين العقد - وجود قدرة على إنتاج نتائج تتجاوز قدرات العقد منفردة.

كما أن الشبكة قد تكون ضعيفة إذا غلبت عليها الخلافات السياسية، أو إذا كانت الروابط غير مستقرة، أو إذا كانت تعتمد على عقدة واحدة في وظيفة مركزية. وبذلك فإن النموذج المقترح لا يفترض قوة الشبكة مسبقاً، بل يسعى إلى قياس مصادر قوتها ومواطن هشاشتها.

سابع عشر: نحو مفهوم التنافس بين الشبكات

يقود التحليل السابق إلى مفهوم يمكن أن يشكل إضافة أخرى للنموذج النظري للكتاب، هو التنافس بين الشبكات. ويعني هذا المفهوم أن الصراع لا يجري فقط بين دول أو جيوش، وإنما يمكن أن يجري بين بنيتين شبكيتين تسعيان إلى: جذب العقد - التأثير في الروابط - حماية الممرات - تغيير اتجاهات التجارة - منع الخصم من الوصول إلى موارد استراتيجية - إضعاف روابط الخصم - إنشاء روابط بديلة - إعادة تشكيل البيئة الإقليمية.[1]

ومن هنا فإن السؤال الاستراتيجي لا يصبح فقط: من يملك القوة الأكبر؟

بل: من يستطيع بناء الشبكة الأكثر قدرة على الاتصال والتكيف والاستمرار والتأثير في البيئة المحيطة؟

وهذا السؤال ينسجم بصورة مباشرة مع موضوع الكتاب، لأن الصراع الدولي لا يدخل إلى غرب آسيا من خلال القوة العسكرية فقط، وإنما من خلال مشاريع وشبكات تسعى إلى إعادة تنظيم البيئة الإقليمية بما يخدم مصالحها.

(١) مفهوم «التنافس بين الشبكات»، وكذلك مفهوم «القيمة الجغرافية الشبكية»، يمثلان امتداداً تحليلياً أصلياً في هذا الكتاب، ويجب في المراجعة النهائية تمييزهما بوضوح عن المفاهيم المقتبسة من الأدبيات السابقة.

خلاصة المبحث

يتضح من التحليل أن غرب آسيا أصبح مجالاً لتفاعل مجموعة من المشاريع والشبكات الدولية والإقليمية، وأن التنافس بينها لا يجري فقط على الأرض أو في المجال العسكري، وإنما يمتد إلى الممرات والطاقة والتجارة والتكنولوجيا والاتصالات والتمويل والتحالفات.

وتظهر هنا ثلاث نتائج رئيسية:

- **أولاً:** إن مفهوم المحور وحده لا يكفي لتفسير البيئة الإقليمية المعقدة؛ لأن العلاقات أصبحت متعددة المستويات والمجالات.
- **ثانياً:** إن العقد الجيوستراتيجية لا تتنافس فقط على القوة الذاتية، بل تتنافس أيضاً على الروابط والممرات ومواقع الاتصال.
- **ثالثاً:** إن الصراع الدولي والإقليمي يمكن أن يُفهم بدرجة أكبر من خلال دراسة التنافس بين الشبكات والمشاريع التي تسعى إلى إعادة تشكيل البيئة الاستراتيجية.

وبذلك تصبح الشبكة الجيوستراتيجية في غرب آسيا جزءاً من بيئة أوسع تتفاعل فيها شبكات دفاعية وأمنية واقتصادية وسياسية ومعلوماتية.

ومن هنا ينتقل التحليل في المبحث التالي إلى سؤال أكثر تحديداً: كيف تنتج هذه الشبكة الردع؟ وكيف يمكن أن تستخدم توزيع العقد والوظائف والمجالات لإدارة الصراع والتصعيد؟

وهذا يقود مباشرة إلى دراسة الردع وإدارة الصراع ضمن منظومة الشبكة.

المبحث الثامن: الردع وإدارة الصراع ضمن منظومة الشبكة

إذا كانت المباحث السابقة قد تناولت نشأة الشبكة الجيوستراتيجية، وعقدها ووظائفها ومجالات عملها وجغرافيتها وعلاقتها بالمشاريع الدولية والإقليمية المنافسة، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل تستطيع هذه الشبكة أن تتحول من بنية للترابط إلى أداة للردع وإدارة الصراع؟

يمثل هذا السؤال انتقالاً من المستوى البنيوي إلى المستوى الوظيفي؛ فالترابط بين مجموعة من العقد لا يعني بالضرورة امتلاكها قدرة ردعية. ولكي تتحول الشبكة إلى منظومة ردع، يجب أن تكون قادرة على التأثير في حسابات الخصم، ورفع كلفة أفعاله، وخلق حالة من عدم اليقين بشأن نتائج التصعيد، والمحافظة في الوقت نفسه على قدر من التحكم في مسار الصراع.

ومن هنا يقترح الكتاب النظر إلى الردع الشبكي باعتباره أحد المخرجات المحتملة للشبكة الجيوستراتيجية، وليس نتيجة تلقائية لوجودها.

أولاً: مفهوم الردع وحدوده

يقوم الردع في جوهره على التأثير في قرار الخصم من خلال إقناعه بأن تكلفة الفعل الذي يفكر فيه ستكون أعلى من الفائدة المتوقعة منه. وقد ارتبطت الأدبيات الكلاسيكية للردع بأعمال توماس شيلينغ، الذي ركز على العلاقة بين القوة العسكرية والتأثير في قرارات الخصم، وعلى أهمية التهديدات والالتزامات والمصداقية في إدارة الصراع.[1]

(1) Thomas C. Schelling, Arms and Influence (New Haven, CT: Yale University Press, 1966), 1–34.

كما ميزت الأدبيات بين ردع الفعل وردع التصعيد، وبين الردع بالعقاب والردع بالحرمان. وفي الحالة الأولى يسعى الفاعل إلى إقناع الخصم بأن تنفيذ الهجوم سيؤدي إلى تكلفة مؤلمة. أما في الثانية، فيسعى إلى إقناع الخصم بأن الهجوم لن يحقق أهدافه.

وهذا التمييز مهم عند تطبيق مفهوم الردع على الشبكات، لأن الشبكة قد لا تمتلك قدرة تدمير الخصم، لكنها قد تمتلك قدرة على حرمانه من تحقيق أهدافه أو رفع كلفة تحقيقها.

ثانياً: من الردع المركزي إلى الردع الشبكي

يرتبط النموذج التقليدي للردع غالباً بوجود دولة تمتلك قدرات عسكرية واضحة وتعلن استعدادها لاستخدامها. أما في الشبكة الجيوستراتيجية، فقد تكون القدرات موزعة على عدة عقد. فقد تمتلك عقدة قدرة صاروخية، بينما تمتلك أخرى موقعاً جغرافياً حساساً، وتتمتع ثالثة بقدرة على التأثير السياسي، وتملك رابعة موقعاً يؤثر في الملاحة.

وهذا التوزيع يمكن أن يؤدي إلى نشوء ردع موزع. والـردع الشبكي، في الإطار التحليلي لهذا الكتاب، هو:

قدرة منظومة من العقد المترابطة على التأثير في حسابات الخصم من خلال توزيع أدوات الردع والحرمان والعقاب على أكثر من عقدة ومجال، بما يرفع كلفة التصعيد ويزيد عدم اليقين بشأن نتائجه.

وهذا تعريف إجرائي أصلي للمفهوم في إطار النموذج المقترح.

ثالثاً: عناصر الردع الشبكي

يمكن تحديد خمسة عناصر أساسية للردع الشبكي:

القدرة: امتلاك وسائل فعلية يمكن استخدامها.

المصداقية: اقتناع الخصم بأن هذه الوسائل يمكن استخدامها فعلاً.

الترابط: وجود روابط تسمح بتفاعل العقد.

التنوع: تعدد أدوات الردع والمجالات.

المرونة: القدرة على الاستمرار بعد تعرض إحدى العقد للضغط.

فإذا كانت القدرة موجودة ولكن المصداقية منخفضة، يصبح الردع ضعيفاً. وإذا كانت القدرات كبيرة ولكن الشبكة شديدة الهشاشة، فإن استهداف عقدة مركزية قد يقلل من فعاليتها. أما إذا توفرت القدرة والمصداقية والتنوع والمرونة، فإن قدرة الخصم على التنبؤ بنتائج التصعيد تصبح أكثر صعوبة.

رابعاً: الردع بالعقاب داخل الشبكة

يمكن للشبكة أن تنتج الردع بالعقاب عندما تكون قادرة على إلحاق تكلفة بالخصم في أكثر من مجال.

وقد تكون هذه التكلفة عسكرية، أو اقتصادية، أو بحرية، أو سياسية، أو معلوماتية. وهنا تكمن إحدى مزايا التوزيع الشبكي: الخصم الذي يستهدف عقدة معينة قد لا يكون قادراً على توقع جميع الآثار المترتبة على فعلته في بقية الشبكة.

فقد يؤدي استهداف عقدة عسكرية إلى رد في مجال مختلف، أو قد يؤدي الضغط على عقدة معينة إلى انتقال التأثير إلى منطقة أخرى. ومن هنا تصبح تعددية مجالات الرد أحد عناصر القوة الردعية. لكن هذه الميزة لا تعني أن كل رد متعدد المجالات يكون فعالاً؛ فالردع يحتاج إلى المصداقية، وإلى وضوح نسبي في العلاقة بين الفعل والرد.

خامساً: الردع بالحرمان

يكتسب الردع بالحرمان أهمية خاصة في البيئة الشبكية. فبدلاً من تهديد الخصم بتدمير قدراته، يمكن أن تسعى الشبكة إلى منعه من تحقيق أهدافه.

وتتعدد صور ذلك: منع تحقيق تفوق سريع - إطالة زمن العمليات - فتح مسارات ضغط إضافية - حماية عقد حيوية. توزيع القدرات بحيث يصعب تعطيلها بضربة واحدة. بإجبار الخصم على تخصيص موارد أكبر لحماية عدة جبهات أو مجالات.

وهنا يمكن أن تصبح الجغرافيا نفسها أداة للحرمان. فوجود عقد موزعة في مواقع مختلفة قد يفرض على الخصم التعامل مع بيئات عملياتية متعددة، بدلاً من التركيز على جبهة واحدة.

سادساً: الردع من خلال توزيع المخاطر

من أهم خصائص الشبكة أنها تستطيع توزيع المخاطر. فإذا كانت المنظومة تعتمد على مركز واحد، فإن تعطيل المركز قد يؤدي إلى انهيار واسع. أما إذا كانت الوظائف موزعة على عقد متعددة، فإن استهداف عقدة معينة قد لا يؤدي إلى إنهاء الوظيفة الأساسية.

وهذا ما يمكن تسميته الردع بالاستمرارية. فالخصم يدرك أن الضربة الأولى قد لا تحقق النتيجة الاستراتيجية المطلوبة، الأمر الذي يمكن أن يؤثر في قراره قبل بدء التصعيد. وتتقاطع هذه الفكرة مع أدبيات المرونة الاستراتيجية التي تؤكد أهمية القدرة على المحافظة على الوظائف الأساسية وإعادة تنظيم القدرات بعد الصدمات.[١]

سابعاً: المصداقية في الردع الشبكي

تمثل المصداقية أحد أصعب عناصر الردع. فامتلاك السلاح لا يعني بالضرورة امتلاك ردع فعال. ويحتاج الخصم إلى الاعتقاد بأن: القدرة موجودة - القدرة قابلة للاستخدام - القرار السياسي باستخدامها ممكن - الشبكة قادرة على تحمل تبعات الرد - التهديد لا يتوقف بمجرد استهداف إحدى العقد.[٢]

ومن هنا فإن المصداقية لا تتوزع بالضرورة بالتساوي بين العقد. وقد تكون بعض العقد أكثر مصداقية في المجال العسكري، بينما تكون عقد أخرى أكثر تأثيراً في المجال السياسي أو المعلوماتي. وبذلك يمكن أن تكون مصداقية الشبكة موزعة وظيفياً.

ثامناً: إدارة التصعيد

لا يقتصر دور الشبكة على الردع، بل يمكن أن تستخدم أيضاً في إدارة التصعيد. فالصراع المعاصر لا ينتقل دائماً من السلام إلى الحرب الشاملة بصورة مباشرة، وإنما يمر بمراحل

---

(١) David S. Alberts and Richard E. Hayes, Power to the Edge: Command and Control in the Information Age (Washington, DC: Department of Defense Command and Control Research Program, 2003). يفيد المرجع في تحليل المرونة واللامركزية وتوزيع المعلومات والقدرات، مع عدم نسب مفهوم «الردع الشبكي» إليه.

(٢) Lawrence Freedman, Deterrence (Cambridge: Polity Press, 2004). يفيد المرجع في التمييز بين مدارس الردع ومشكلة المصداقية وحسابات الخصم.

متدرجة. وقد تشمل هذه المراحل: ضغط سياسي - حرب معلوماتية - عقوبات اقتصادية - عمليات محدودة - ضربات متبادلة - توسيع الجبهات - حرب واسعة.[1]

وفي كل مرحلة يمكن أن تؤدي عقد مختلفة وظائف مختلفة. وهنا يصبح توزيع الوظائف ميزة في إدارة التصعيد إذا أمكن التحكم في مستوى الفعل وعدم الانتقال بصورة تلقائية إلى أقصى درجات العنف.

تاسعاً: التحكم في عتبة التصعيد

تمثل عتبة التصعيد نقطة مهمة في عمل الشبكة. فكل طرف يسعى إلى التأثير في تقدير الخصم بشأن مستوى الرد الذي سيواجهه. وقد تستخدم الشبكة أدوات محدودة لإرسال رسالة ردعية دون الانتقال إلى حرب شاملة.

ومن ثم يمكن التمييز بين:

- **الإشارة الردعية:** فعل محدود يهدف إلى إيصال رسالة.
- **الرد العقابي:** فعل يهدف إلى فرض تكلفة.
- **الرد التصعيدي:** فعل يرفع مستوى الصراع.
- **الردع بالحرمان:** فعل يهدف إلى منع الخصم من تحقيق هدفه.

ويتيح تعدد العقد والمجالات إمكانية توزيع هذه الوظائف، بما يسمح نظرياً بإدارة التصعيد بدرجات مختلفة.

عاشراً: مشكلة سوء التقدير

في المقابل، يحمل الردع الشبكي مخاطر خاصة. فكلما تعددت العقد والفاعلون، زادت احتمالات:

سوء فهم النوايا - اختلاف تقدير المخاطر - سوء تفسير الرسائل - اتخاذ قرار محلي يؤدي إلى نتيجة إقليمية - التصعيد غير المقصود.

---

(١) Patrick M. Morgan, Deterrence Now (Cambridge: Cambridge University Press, 2003). يتناول تطور مفهوم الردع وتعقيدات تطبيقه في البيئات الاستراتيجية المختلفة.

وهذه المشكلة تجعل وضوح قنوات الاتصال ووجود قدر من التنسيق السياسي والاستراتيجي عاملاً مهماً في فاعلية الشبكة. فالشبكة شديدة اللامركزية قد تكون أكثر مرونة، لكنها قد تكون أيضاً أكثر صعوبة في التحكم. ومن هنا يظهر التوازن بين: الاستقلالية - المرونة

و التنسيق - السيطرة على التصعيد.

وهذا التوازن يمثل إحدى القضايا المركزية في النموذج المقترح.

حادي عشر: الردع متعدد المجالات

لا يعمل الردع الشبكي في المجال العسكري فقط. فقد يستخدم الفاعل العسكري لإسناد موقف سياسي، أو يستخدم الموقع الجغرافي للضغط الاقتصادي، أو تستخدم القدرات المعلوماتية للتأثير في الإدراك، أو تستخدم العلاقات الدبلوماسية لمنع تشكيل ترتيبات معادية. وبالتالي فإن الردع يمكن أن يكون:

عسكرياً – سياسياً – اقتصادياً – معلوماتياً – بحرياً - تكنولوجياً.[١]

وهذا يتوافق مع المنهج الذي اعتمده الكتاب في مصفوفة DIME–LOE، حيث لا تعمل أدوات القوة بصورة منفصلة، بل تتفاعل مع خطوط الجهد لتحقيق نتائج استراتيجية, ومن هنا فإن الردع الشبكي يمثل تطبيقاً عملياً لفكرة تكامل المجالات التي تناولها المبحث الخامس.

ثاني عشر: إيران بوصفها عقدة ذات وزن ردعي مركب

في ضوء النموذج الذي طوره الكتاب، يمكن فهم أهمية إيران باعتبارها عقدة تجمع عدداً كبيراً من عناصر الردع. فهي تمتلك: عمقاً جغرافياً - قدرات صاروخية - قدرات مسيّرة - موقعاً مؤثراً في الخليج ومضيق هرمز - قدرات بحرية غير متماثلة - شبكة من العلاقات مع عقد إقليمية مختلفة.

---

(١) Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge: Cambridge University Press, 2003). يستخدم المرجع في ربط سلوك الأمن والدفاع بالبنية الإقليمية والتفاعلات بين الوحدات.

وتشير تقارير الكونغرس الأمريكي إلى أن برنامج إيران الصاروخي يمثل عنصراً أساسياً في قدراتها العسكرية والردعية، بينما تؤكد الأدبيات الاستراتيجية أن الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة تمنح إيران قدرة على التأثير في مسافات بعيدة.[١]

غير أن قوة إيران الردعية، وفق النموذج المقترح، لا ينبغي أن تُفهم فقط باعتبارها نتيجة لقدراتها الذاتية، بل أيضاً باعتبارها ناتجة عن موقعها داخل شبكة أوسع من العقد والروابط. وهنا تكمن أهمية الانتقال من تحليل «القوة الإيرانية» إلى تحليل الوزن الشبكي لإيران.

ثالث عشر: العقد الأخرى وإنتاج الردع الموزع

لا يقتصر الردع الشبكي على العقدة المركزية. فالعراق يمثل عمقاً جغرافياً واتصالياً، ولبنان يمثل عقدة متقدمة في شرق المتوسط، وفلسطين–غزة تمثل عقدة مركزية في الصراع السياسي والعسكري والإدراكي، فيما يمثل اليمن عقدة بحرية ذات قيمة استراتيجية بسبب موقعه عند باب المندب.

ولا يعني ذلك أن هذه العقد متساوية في القوة أو الوظيفة. بل إن التفاوت نفسه جزء من منطق الشبكة. فالشبكة القوية لا تحتاج إلى عقد متطابقة، وإنما إلى عقد تؤدي وظائف مختلفة يمكن أن تتفاعل معاً.

رابع عشر: الردع الشبكي في مواجهة الضربات الاستباقية

تواجه الشبكات الجيوستراتيجية تحدياً يتمثل في إمكانية استهداف عقدها قبل أن تتمكن من توظيف قدراتها. ولهذا فإن توزيع القدرات والوظائف قد يرفع من صعوبة توجيه ضربة حاسمة إلى الشبكة كلها. لكن هذه الميزة تعتمد على درجة اللامركزية الحقيقية. فإذا كانت إحدى العقد مسؤولة عن عدد كبير من الوظائف الأساسية، فإنها تصبح عقدة حرجة يمكن أن يؤدي تعطيلها إلى آثار واسعة.

---

(١) Clayton Thomas, Iran's Ballistic Missile Program, Congressional Research Service, CRS Report R42849, updated 2024. يناقش التقرير تطور برنامج إيران للصواريخ الباليستية ودوره في القدرات العسكرية الإيرانية.

ومن هنا يقترح الكتاب التمييز بين: العقدة المهمة - العقدة المركزية - العقدة الحرجة.

فالعقدة المركزية قد تكون ذات روابط كثيرة، بينما تكون العقدة الحرجة هي التي يؤدي فقدانها إلى تعطيل وظيفة لا يمكن تعويضها بسهولة. وهذا التمييز يمكن أن يصبح لاحقاً أحد عناصر نموذج العقد الجيوستراتيجية للدفاع الإقليمي.

ويمكننا التمييز بين أهمية العقد حسب الجدول:

المفهوم	معيار الأهمية
العقدة المركزية	كثافة الروابط والوظائف
العقدة الحرجة	أثر تعطيلها على الشبكة
العقدة المؤثرة	قدرتها على تغيير سلوك العقد الأخرى
العقدة البديلة	قدرتها على استيعاب وظيفة عقدة أخرى

خامس عشر: إدارة الصراع من خلال إعادة توزيع الوظائف

من خصائص الشبكة المرنة إمكانية إعادة توزيع بعض الوظائف بعد تعرض إحدى العقد للضغط. فإذا تعطلت وظيفة معينة، يمكن أن تنتقل جزئياً إلى عقدة أخرى، أو يمكن تغيير المجال الذي تؤدى فيه. وهذا لا يعني أن جميع الوظائف قابلة للاستبدال، وإنما أن درجة القابلية للتعويض تصبح معياراً مهماً في تقييم مرونة الشبكة.

ومن هنا يمكن إدخال مفهوم جديد ضمن النموذج: قابلية التعويض الشبكي، أي قدرة الشبكة على نقل وظيفة استراتيجية من عقدة متضررة إلى عقدة أخرى دون فقدان كامل للوظيفة, وكلما ارتفعت قابلية التعويض، زادت قدرة الشبكة على تحمل الصدمات.

سادس عشر: حدود الردع الشبكي

رغم المزايا السابقة، فإن الردع الشبكي لا يمثل حلاً مطلقاً.

فقد يفشل عندما: يسيء الخصم تقدير القدرة - يعتقد أن الشبكة لن تتماسك - ينجح في عزل عقدة مركزية - تكون المصالح بين العقد متباعدة - تكون الروابط ضعيفة - تكون كلفة التصعيد على الشبكة أكبر من كلفة الخصم - يؤدي تعدد الفاعلين إلى سوء تقدير وتصعيد غير مقصود.

كما أن الردع قد يتحول إلى مصدر للاستنزاف إذا أصبح الحفاظ على الشبكة أكثر كلفة من المنافع التي تحققها. ولهذا فإن قوة الشبكة لا تُقاس بقدرتها على التصعيد فقط، وإنما أيضاً بقدرتها على ضبط التصعيد وإنهائه بشروط مقبولة.

سابع عشر: نحو مفهوم إدارة الصراع الشبكية

يقترح الكتاب، استناداً إلى التحليل السابق، مفهوم «إدارة الصراع الشبكية» بوصفه امتداداً لمفهوم الردع الشبكي. ويشير إلى قدرة المنظومة على استخدام التوزيع الجغرافي والوظيفي للعقد، وتعدد المجالات، ومرونة الروابط، للتحكم في مستوى الصراع، وتوزيع الضغوط، ومنع انتقال المواجهة بصورة تلقائية إلى حرب شاملة.

ويختلف هذا المفهوم عن إدارة الصراع التقليدية في أن أدوات التحكم لا تكون محصورة في مركز واحد. بل يمكن أن تتوزع على عدة عقد ومجالات، الأمر الذي يسمح بتعدد الخيارات، ولكنه يزيد في الوقت نفسه من الحاجة إلى التنسيق.

ثامن عشر: العلاقة بين الردع والشبكة والدفاع الإقليمي

يمكن الآن الربط بين المفاهيم الثلاثة التي تطورت عبر الفصل: العقد الجيوستراتيجية - الشبكة الجيوستراتيجية - الردع الشبكي.

فالعقد توفر القدرات والوظائف. والشبكة توفر الروابط والتكامل. والردع يحول هذه القدرات والروابط إلى تأثير في حسابات الخصم.

وبالتالي فإن الدفاع الإقليمي لا يُفهم هنا باعتباره وجود تحالف عسكري تقليدي، وإنما باعتباره منظومة موزعة من القدرات والوظائف والروابط التي يمكن أن تنتج أثراً ردعياً بدرجات مختلفة. وهذه النتيجة تمثل إحدى أهم الإضافات النظرية التي يسعى الكتاب إلى تقديمها.

خلاصة المبحث

أظهر التحليل أن وجود شبكة جيوستراتيجية لا يؤدي تلقائياً إلى إنتاج الردع، وإنما يتطلب توفر مجموعة من الشروط، أهمها القدرة والمصداقية والترابط والتنوع والمرونة.

كما أن الردع داخل الشبكة يمكن أن يكون: ردعاً بالعقاب - ردعاً بالحرمان - ردعاً بالاستمرارية - ردعاً متعدد المجالات - ردعاً موزعاً بين عدة عقد.

وفي الوقت نفسه، فإن تعدد العقد يخلق تحدياً يتمثل في احتمال سوء التقدير وصعوبة السيطرة على التصعيد. وعليه، فإن القوة الردعية للشبكة لا تكمن في قدرتها على شن هجوم واسع فقط، وإنما في قدرتها على إقناع الخصم بأن استهداف إحدى العقد لن يؤدي بالضرورة إلى انهيار المنظومة، وأن كلفة التصعيد قد تنتقل إلى مجالات ومناطق متعددة.

ومن هنا يتبلور المفهوم المركزي الذي يقود إلى المبحث التاسع: العقدة الجيوستراتيجية لا تكتسب قيمتها من قدراتها الذاتية فقط، وإنما من موقعها داخل الشبكة، ومن الوظيفة التي تؤديها، ومن درجة قابلية هذه الوظيفة للتعويض، ومن أثر تعطيلها في بقية المنظومة.

وهذا يمهد لبناء النموذج النهائي في المبحث التاسع تحت عنوان «نموذج العقد الجيوستراتيجية للدفاع الإقليمي»، حيث يمكن تحويل النتائج السابقة إلى نموذج تحليلي متكامل يحدد خصائص العقدة، وأنواعها، ومؤشرات قوتها، وعلاقاتها، وشروط تحولها إلى عنصر في منظومة دفاع إقليمي شبكية.

المبحث التاسع: نموذج العقد الجيوستراتيجية للدفاع الإقليمي

تمهيد

أظهرت المباحث السابقة أن دراسة التفاعلات الأمنية والعسكرية في غرب آسيا لم تعد كافية من خلال مفاهيم التحالفات التقليدية أو الأحـلاف الرسمية أو علاقات المركز والأطراف. فالتفاعلات الإقليمية أصبحت أكثر تعقيداً نتيجة تداخل المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وتعدد الفاعلين، وتنوع مجالات الصراع، وامتداد تأثير بعض الأحداث المحلية إلى المجالين الإقليمي والدولي.

وتنسجم هذه الملاحظة مع نظرية المركبات الأمنية الإقليمية التي طورها باري بوزان وأولي ويفر، والتي تنطلق من أن التفاعلات الأمنية لا تتوزع بصورة متساوية في النظام الدولي، بل تتجمع في أنماط إقليمية تتميز بدرجة من الترابط والخصوصية، مع بقاء تأثير القوى الكبرى حاضراً في هذه الأقاليم.[١]

غير أن مفهوم المركب الأمني الإقليمي، رغم أهميته، لا يجيب بصورة كافية عن سؤال مختلف هو: كيف تتحول مجموعة من المواقع والقدرات والفاعلين والروابط إلى منظومة دفاعية موزعة الوظائف ومتعددة المجالات؟

ومن هنا يقترح هذا الكتاب نموذجاً تحليلياً جديداً هو «العقد الجيوستراتيجية للدفاع الإقليمي»، بوصفه إطاراً يساعد على تفسير كيفية تشكل القدرة الدفاعية الإقليمية من خلال مجموعة من العقد التي تختلف في مواقعها ووظائفها وقدراتها ودرجة استقلاليتها،

---

(١) Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), 3–5, 40–82. وقد عرض المؤلفان الأمن الإقليمي باعتباره مستوى تحليلياً يتمتع بدرجة من الاستقلال النسبي ضمن بنية الأمن الدولي.

لكنها ترتبط فيما بينها بشبكة من الروابط العسكرية والسياسية والاقتصادية والمعلوماتية والجغرافية.

ولا يدّعي هذا النموذج أنه نظرية قائمة في أدبيات العلاقات الدولية، وإنما يمثل إسهاماً تحليلياً أصلياً لهذا الكتاب، يستفيد من أدبيات الأمن الإقليمي، ونظريات الشبكات، ومفاهيم القوة والردع، ومن مقاربات العمليات متعددة المجالات، ثم يعيد تركيبها في نموذج يفسر حالة غرب آسيا.

أولاً: الحاجة إلى نموذج العقد الجيوستراتيجية

تواجه دراسة البيئة الأمنية في غرب آسيا مشكلة منهجية تتمثل في صعوبة تفسير العلاقات بين عدد كبير من الفاعلين والمواقع والقدرات من خلال نموذج ثنائي بسيط يقوم على وجود مركز وأطراف متحالفة معه. فالعلاقات الإقليمية لا تتخذ دائماً صورة تحالف رسمي ذي قيادة موحدة، كما أن تشابه المصالح في قضية معينة لا يعني بالضرورة التطابق الكامل في جميع القضايا. وقد تمتلك الأطراف المختلفة أولويات وطنية مستقلة، مع وجود مصالح مشتركة أو روابط أمنية وعسكرية أو سياسية تسمح بالتنسيق في مجالات محددة.

وتؤكد أدبيات الأمن الإقليمي أن المستوى الإقليمي يمتلك درجة من الاستقلال النسبي عن المستوى العالمي، وأن العلاقات الأمنية بين الفاعلين الإقليميين لا يمكن اختزالها دائماً في تدخل القوى الكبرى.[١]

ومن ناحية أخرى، توضح أدبيات الشبكات أن القوة يمكن أن تنتج من الترابط وتبادل المعلومات وتوزيع الوظائف، وليس فقط من امتلاك مركز واحد لجميع الموارد والقرارات. وقد ركز ألبرتس وهايز، مثلاً، على أهمية الشبكات في تعزيز الوعي بالموقف والتعاون وتزامن الأفعال، وعلى إمكان نقل قدر أكبر من القدرة إلى أطـراف الشبكة بدلاً من احتكارها في مركز واحد.[٢]

---

(١) Buzan and Wæver, Regions and Powers, 3–5. وتؤكد المقاربة أن الديناميات الإقليمية لا يمكن اختزالها في بنية النظام الدولي وحدها.

(٢) David S. Alberts and Richard E. Hayes, Power to the Edge: Command and Control in the Information Age (Washington, DC: CCRP Publication Series, 2003). يركز الكتاب على الشبكات، وتوزيع المعلومات، وتمكين الأطراف من العمل بصورة أكثر فاعلية ضمن منظومة مترابطة.

وبناءً على ذلك، فإن نموذج العقد الجيوستراتيجية يحاول الانتقال من السؤال:

من يقود من؟ إلى سؤال أكثر دقة: من يمتلك أي وظيفة؟ وأين تقع هذه الوظيفة؟ وما الروابط التي تصلها بالوظائف الأخرى؟ وما مقدار استقلاليتها وقدرتها على الاستمرار في حالة تعرض عقدة أخرى للضغط أو التعطيل؟

وهذا التحول يمثل جوهر النموذج المقترح.

ثانياً: الأسس النظرية والمنهجية للنموذج

يقوم نموذج العقد الجيوستراتيجية على تفاعل أربعة اتجاهات رئيسية في الأدبيات الاستراتيجية والأمنية.

أولها: نظرية الأمن الإقليمي. التي توضح مقاربة بوزان وويفر أن الأمن يتشكل في أنماط إقليمية نتيجة كثافة التفاعلات بين الوحدات القريبة جغرافياً، وأن فهم المستوى الإقليمي ضروري لفهم كيفية انتقال التأثيرات بين المستوى المحلي والدولي.[1]

ثانيها: مقاربات الشبكات. التي تسمح مقاربة الشبكة بالنظر إلى العلاقات باعتبارها مجموعة من الروابط بين عقد متعددة، بدلاً من افتراض وجود علاقة خطية بين مركز وأطراف. وتظهر أهمية هذه المقاربة بصورة خاصة عندما تكون المعلومات والموارد والقدرات موزعة بين عدد كبير من الفاعلين.[2]

ثالثها: مفهوم القوة الموزعة والقدرة على العمل عند الأطراف. حيث تؤكد أدبيات «Power to the Edge» أهمية توزيع المعلومات والقدرة على اتخاذ القرار والعمل عبر الشبكة، بدلاً من حصر القدرة في المستويات المركزية.

رابعها: العمليات متعددة المجالات. التي أصبحت العمليات العسكرية الحديثة تقوم بصورة متزايدة على دمج القدرات البرية والجوية والبحرية والفضائية والسيبرانية

(1) Buzan and Wæver, Regions and Powers, 40–82.

(2) Anne-Marie Slaughter, A New World Order (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004).
تناقش سلاغتر التحول من العلاقات القائمة حصراً على الوحدات الحكومية التقليدية إلى أشكال من الترابط الشبكي بين المؤسسات والجهات المختلفة.

والمعلوماتية لتحقيق تأثير مشترك. وتؤكد المقاربات العسكرية الحديثة أن قيمة القوة لا تتحدد فقط بحجم الموارد، وإنما أيضاً بقدرتها على التكامل والتنسيق عبر المجالات المختلفة. كما تؤكد الناتو في استراتيجيتها الرقمية الحديثة أهمية القدرات الآمنة والمرنة والقابلة للتشغيل البيني في دعم العمليات متعددة المجالات وتحقيق التفوق المعلوماتي وصنع القرار.[١]

ومن تفاعل هذه الاتجاهات الأربعة يتشكل الأساس النظري للنموذج المقترح.

ثالثاً: تعريف العقدة الجيوستراتيجية

يقصد بـ العقدة الجيوستراتيجية للدفاع الإقليمي في هذا الكتاب: وحدة جغرافية أو سياسية أو عسكرية أو وظيفية تمتلك موقعاً أو قدرة أو وظيفة استراتيجية، وترتبط بعقد أخرى عبر مجموعة من الروابط متعددة المجالات، بحيث تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إنتاج القدرة الدفاعية الإقليمية أو في التأثير في توازناتها.

ويتميز هذا التعريف عن مفهوم الدولة أو التحالف أو المنظمة العسكرية التقليدية؛ فالعقدة لا يشترط أن تكون دولة مستقلة، ولا يشترط أن تكون مؤسسة عسكرية رسمية. وقد تكون العقدة:

دولة تمتلك قدرات وموقعاً استراتيجياً - إقليماً يتمتع بأهمية جغرافية أو لوجستية - جماعة مسلحة تمتلك وظيفة عسكرية محددة - منطقة تمثل نقطة اختناق بحرية - ممر اتصال أو مجالاً جغرافياً حيوياً - مركزاً سياسياً أو معلوماتياً مؤثراً. أو مجموعة من القدرات المترابطة التي تؤدي وظيفة استراتيجية معينة.

وبذلك لا تتحدد قيمة العقدة بكيانها القانوني وحده، وإنما بما تؤديه من وظيفة داخل الشبكة.

---

(١) NATO, "Alliance Digital Strategy," January 13, 2026؛ وتؤكد الاستراتيجية أهمية القدرات الرقمية الآمنة والمرنة والقابلة للتشغيل البيني في دعم العمليات متعددة المجالات وتحقيق التفوق المعلوماتي وصنع القرار.

رابعاً: خصائص العقدة الجيوستراتيجية

يمكن تحديد ست خصائص رئيسية للعقدة الجيوستراتيجية:

١. الموقع: يمثل الموقع الجغرافي أحد أهم مصادر قيمة العقدة، ولا سيما عندما تقع بالقرب من ممرات بحرية أو برية أو مناطق تماس أو مصادر للطاقة.

٢. القدرة: تشمل القدرة الموارد العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية التي تستطيع العقدة استخدامها للتأثير في البيئة المحيطة.

٣. الوظيفة: لا تؤدي جميع العقد الوظيفة نفسها. فقد تكون وظيفة إحدى العقد عسكرية، بينما تكون وظيفة أخرى بحرية أو لوجستية أو سياسية أو معلوماتية.

٤. الروابط: تزداد قيمة العقدة عندما ترتبط بعقد أخرى من خلال روابط متعددة ومتنوعة، لأن تعدد الروابط يقلل من اعتمادها على مسار واحد.

٥. الاستقلالية النسبية: لا يعني ارتباط العقدة بالشبكة فقدانها استقلاليتها. فقد تتشارك مع عقد أخرى في أهداف معينة، بينما تحتفظ بأهداف وطنية أو محلية مستقلة.

٦. المرونة: تعني قدرة العقدة والشبكة المرتبطة بها على الاستمرار في أداء وظائفها، أو إعادة توزيع هذه الوظائف، عند تعرض إحدى العقد للضغط أو التعطيل.

وهنا تظهر أهمية مفهوم المرونة الشبكية، الذي أصبح عنصراً مهماً في التفكير الدفاعي الحديث، حيث ترتبط القدرة على العمل المشترك بسلامة الاتصالات والمعلومات والبنى التحتية وإمكان استمرار العمليات في ظروف الضغط والتشويش.

خامساً: مستويات الروابط بين العقد

لا تقوم الشبكة على وجود العقد فقط، وإنما على الروابط التي تصل بينها. ويمكن تصنيف هذه الروابط إلى خمسة مستويات:

روابط جغرافية: تربط المواقع والممرات والمجالات الجغرافية.

روابط عسكرية: تشمل نقل الخبرات والتنسيق والقدرات والعمليات.

روابط سياسية: تشمل التفاهمات والدعم والمواقف المشتركة.

روابط اقتصادية ولوجستية: تتعلق بالموارد والإمداد والنقل والطاقة.

روابط معلوماتية وإدراكية: تتصل بالمعلومات والاتصال والتأثير في الإدراك والرواية.

وقد تتقاطع هذه الروابط في عقدة واحدة، وهو ما يمنحها قدرة أكبر على التأثير في الشبكة. ومن المهم هنا التمييز بين الترابط والتبعية؛ فوجود رابط بين عقدتين لا يعني أن إحداهما تابعة للأخرى. وهذا التمييز ضروري لتجنب إسقاط المفاهيم السياسية التقليدية على شبكة أكثر تعقيداً.

سادساً: مؤشرات قوة العقدة الجيوستراتيجية

يمكن قياس الوزن النسبي للعقدة، لأغراض التحليل، من خلال مجموعة من المؤشرات النوعية:

أ. القيمة الجغرافية: مدى أهمية موقع العقدة بالنسبة إلى الممرات والحدود ومناطق الصراع.

ب. القيمة العسكرية: حجم ونوعية القدرات العسكرية التي يمكن توظيفها.

ج. القيمة الوظيفية: مدى أهمية الوظيفة التي تؤديها العقدة بالنسبة إلى بقية الشبكة.

د. كثافة الروابط: عدد وتنوع الروابط التي تصل العقدة بالعقد الأخرى.

هـ. الاستقلالية: قدرة العقدة على اتخاذ قرارات أو تنفيذ وظائف مستقلة نسبياً.

و. قابلية الاستمرار: قدرتها على المحافظة على وظائفها في ظل الضغط أو الاستهداف.

ز. قابلية التعويض: إمكان نقل بعض وظائفها إلى عقد أخرى عند تعطيلها.

ومن هنا يمكن صياغة مؤشر تحليلي غير كمي على النحو الآتي: إطار تقدير الوزن الجيوستراتيجي للعقدة = الموقع + القدرة + الوظيفة + كثافة الروابط + الاستقلالية + المرونة. ولا يمثل هذا التعبير معادلة رياضية لقياس القوة بصورة رقمية، وإنما أداة منهجية لترتيب عناصر القوة وتحليلها بصورة مركبة.

سابعاً: قابلية التعويض الشبكي

من أهم الأفكار التي يضيفها النموذج مفهوم قابلية التعويض الشبكي. ويقصد بها: وهي قدرة المنظومة على نقل وظيفة استراتيجية حرجة، كليًا أو جزئيًا، من عقدة متضررة إلى

عقدة بديلة، بما يحافظ على استمرارية الوظيفة ويحد من الأثر الاستراتيجي لتعطيل العقدة الأصلية. لذا يجب التمييز بين: تعويض كامل - تعويض جزئي - تعويض مؤقت - عدم قابلية التعويض.

وتختلف هذه الخاصية عن القوة التقليدية التي تعتمد على حماية مركز واحد. فإذا كانت الشبكة شديدة المركزية، فإن استهداف المركز قد يؤدي إلى انهيار واسع في وظائفها. أما إذا كانت بعض الوظائف موزعة على عدة عقد، فإن قدرة الشبكة على الاستمرار تصبح أكبر. وهنا تتقاطع الفكرة مع أدبيات الشبكات الدفاعية التي تؤكد أهمية توزيع المعلومات والقدرات وتعزيز قدرة الأطراف المختلفة على الاستمرار في العمل، بدلاً من اعتماد النظام بصورة مطلقة على مركز واحد.

وبالتالي فإن مرونة الشبكة لا تعني غياب نقاط الضعف، وإنما تعني امتلاكها بدائل وظيفية تسمح لها باستيعاب الصدمة وإعادة تنظيم وظائفها.

ثامناً: مصفوفة العقد والوظائف وفق نموذج DIME–LOE

يمكن دمج نموذج العقد الجيوستراتيجية مع مصفوفة DIME–LOE التي تجمع بين أدوات القوة: الدبلوماسية، والمعلوماتية، والعسكرية، والاقتصادية، وبين خطوط الجهد الاستراتيجية.

العقدة	دبلوماسي	معلوماتي	عسكري	اقتصادي/ لوجستي	الوظيفة الجيوستراتيجية
إيران	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	عقدة مركزية متعددة الوظائف
العراق	مرتفع	متوسط	متوسط–مرتفع	مرتفع	عقدة اتصال وعمق جغرافي
لبنان	متوسط–مرتفع	مرتفع	مرتفع	متوسط	عقدة متقدمة في شرق المتوسط
فلسطين–غزة	مرتفع	مرتفع جداً	مرتفع	محدود–متوسط	عقدة صراع وإدراك سياسي
اليمن	متوسط	مرتفع	مرتفع	مرتفع	عقدة بحرية وممرات استراتيجية

وتظهر أهمية هذه المصفوفة في أنها تمنع اختزال الشبكة في البعد العسكري وحده، وتوضح أن القوة الشبكية تنتج من تراكم أدوات متعددة عبر خطوط جهد متقاطعة. كما أن مفهوم التشغيل البيني في العمليات الحديثة يؤكد أن فعالية المنظومات متعددة المجالات لا تعتمد فقط على امتلاك القدرات، بل على إمكانية ربطها وتبادل المعلومات والتنسيق بينها.

تاسعاً: تطبيق النموذج على غرب آسيا

عند تطبيق النموذج على الحالة التي تناولتها المباحث السابقة، يمكن النظر إلى غرب آسيا باعتبارها فضاءً تتفاعل داخله مجموعة من العقد ذات الوظائف المختلفة. إيران تمثل عقدة ذات وزن مركب، يجمع بين الموقع الجغرافي والقدرات العسكرية والصاروخية والطائرات المسيّرة والعمق الجغرافي والقدرة السياسية والروابط الإقليمية.

العراق يمتلك قيمة مختلفة، ترتبط أساساً بموقعه الجغرافي الذي يصل الخليج ببلاد الشام ويمثل مجالاً للاتصال بين شرق المنطقة وغربها. لبنان يمثل عقدة ذات قيمة جغرافية وسياسية وعسكرية في شرق المتوسط، كما أن موقعه يجعله جزءاً من البيئة الأمنية المباشرة للصراع العربي–الإسرائيلي.

فلسطين–غزة تمثل عقدة مختلفة، إذ تتجاوز قيمتها الجغرافية المحدودة نسبياً تأثيرها السياسي والإدراكي والعسكري، وتحوّل الصراع فيها إلى قضية ذات انعكاسات إقليمية ودولية واسعة. اليمن يمتلك قيمة جيوستراتيجية مرتبطة بموقعه عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وبالقرب من باب المندب، ما يمنحه قدرة على التأثير في حركة الملاحة والتجارة والطاقة. وقد أكدت المنظمة البحرية الدولية أن أمن البحر الأحمر وحرية الملاحة فيه يرتبطان مباشرة بسلامة سلاسل الإمداد العالمية. وبذلك لا تتساوى قيمة العقد، وإنما تتكامل وظائفها.

عاشراً: العقد المركزية والعقد الحرجة

من الضروري التمييز بين مفهومين قد يبدوان متقاربين: العقدة المركزية هي التي تمتلك أكبر كثافة نسبية من الوظائف والروابط. أما العقدة الحرجة فهي التي يؤدي تعطيلها إلى تأثير غير متناسب على الشبكة.

وقد تكون العقدة المركزية غير حرجة إذا كانت وظائفها قابلة للتعويض، بينما قد تكون عقدة صغيرة نسبياً لكنها حرجة بسبب موقعها أو الوظيفة التي تؤديها. وهذا التمييز مهم في التحليل الاستراتيجي؛ لأن استهداف العقدة ذات الحجم الأكبر ليس بالضرورة أكثر تأثيراً من استهداف عقدة صغيرة تتحكم في ممر أو وظيفة لا توجد لها بدائل.

ومن هنا يصبح السؤال الاستراتيجي: ما العقدة الأكثر أهمية بالنسبة إلى استمرار الشبكة، وليس فقط ما العقدة الأقوى؟

حادي عشر: النموذج الشبكي والردع الإقليمي

يرتبط نموذج العقد الجيوستراتيجية مباشرة بمفهوم الردع الذي تناولناه في المبحث الثامن. فالردع لا ينتج فقط عن امتلاك قوة عسكرية كبيرة، وإنما عن قدرة الخصم على إدراك أن تكلفة مهاجمة الشبكة أو تعطيل إحدى وظائفها قد تتجاوز الفائدة المتوقعة من الهجوم. وتوضح أدبيات الردع أن المصداقية ترتبط بالقدرة وبالإرادة وبإقناع الخصم بأن التهديد يمكن تنفيذه، وليس بمجرد امتلاك السلاح.[1]

وفي النموذج الشبكي، يمكن أن تتوزع هذه القدرة بين عدة عقد: عقدة تمتلك القدرة الصاروخية - عقدة تمتلك الموقع البحري - عقدة تمتلك العمق الجغرافي - عقدة تمتلك القيمة السياسية والإدراكية - عقدة تمتلك وظيفة لوجستية أو اقتصادية.

وبالتالي يمكن أن يصبح الردع موزعاً عبر وظائف متعددة بدلاً من أن يكون متمركزاً في قدرة واحدة.

ثاني عشر: من «شبكة النفوذ» إلى منظومة الدفاع الإقليمي

يؤدي هذا النموذج إلى نتيجة منهجية مهمة. فإذا كانت العلاقات بين العقد تقتصر على نقل النفوذ أو الدعم السياسي، فإننا نكون أمام شبكة تأثير أو نفوذ.

(1) Thomas C. Schelling, Arms and Influence (New Haven: Yale University Press, 1966); Lawrence Freedman, Deterrence (Cambridge: Polity Press, 2004).

أما عندما تصبح الروابط قادرة على تحقيق مجموعة من الوظائف الدفاعية، مثل: الإنذار والاستشعار - تبادل المعلومات – الردع - توزيع المخاطر - توفير العمق - حماية الممرات - دعم الاستمرار العملياتي - إدارة التصعيد - وإعادة توزيع الوظائف عند تعرض إحدى العقد للضغط،

فإن الشبكة تقترب من مفهوم منظومة الدفاع الإقليمي. وهذا لا يعني بالضرورة وجود حلف رسمي أو قيادة عسكرية موحدة، بل يعني وجود ترابط وظيفي يسمح لمجموعة من العقد بأن تنتج آثاراً دفاعية تتجاوز قدرة كل عقدة منفردة.

وهنا تبرز أهمية مفهوم «التشغيل البيني»؛ إذ إن قدرة الأنظمة المختلفة على العمل معاً بصورة متماسكة وفعالة، وتبادل المعلومات والإجراءات والبنى التحتية، تعد عنصراً أساسياً في إنتاج الفاعلية المشتركة.

ثالث عشر: حدود النموذج المقترح

رغم القيمة التفسيرية لنموذج العقد الجيوستراتيجية، فإنه يواجه مجموعة من الحدود المنهجية.

أولاً، لا ينبغي تفسير كل علاقة بين فاعلين باعتبارها جزءاً من شبكة دفاعية؛ إذ قد تكون بعض العلاقات تنافسية أو مؤقتة أو قائمة على مصالح محددة.

ثانياً، لا يعني وجود الروابط وجود قيادة مركزية.

ثالثاً، لا تعني مركزية إيران في النموذج أن جميع العقد الأخرى تابعة لها، بل تعني أنها تحتل موقعاً مركزياً من حيث كثافة القدرات والروابط والوظائف ضمن النموذج المدروس.

رابعاً، يمكن أن تتغير أهمية العقد بمرور الزمن نتيجة تغير القدرات أو التحالفات أو البيئة السياسية أو التكنولوجيا أو طرق التجارة والطاقة.

خامساً، لا يمكن قياس جميع عناصر القوة الشبكية بالأرقام بسهولة؛ فبعض عناصرها يرتبط بالإرادة السياسية والمصداقية والإدراك والمرونة، وهي متغيرات نوعية إلى حد كبير.

ومن ثم ينبغي استخدام النموذج باعتباره إطاراً تفسيرياً وتحليلياً، لا باعتباره قانوناً حتمياً للتنبؤ بالسلوك.

رابع عشر: النموذج التركيبي للعقد الجيوستراتيجية

يمكن تلخيص النموذج المقترح في الشكل المفاهيمي الآتي: الجغرافيا الاستراتيجية - العقد الجيوستراتيجية - القدرات والوظائف - الروابط متعددة المجالات - التكامل بين العقد - المرونة وقابلية التعويض - الردع وإدارة الصراع - منظومة الدفاع الإقليمي

وبهذا يصبح الدفاع الإقليمي، وفق النموذج المقترح، ليس نتيجة وجود قوة مركزية واحـدة، وإنما نتيجة تفاعل بين عقد متعددة تختلف في القوة والوظيفة والموقع والاستقلالية، لكنها تنتج معاً قدرة شبكية على الصمود والردع وإدارة الصراع.

خلاصة المبحث

يقترح هذا المبحث نموذج «العقد الجيوستراتيجية للدفاع الإقليمي» باعتباره الإطار التحليلي الذي تتبلور من خلاله النتائج النظرية للمباحث السابقة.

ويقوم النموذج على الانتقال من التفكير في المنطقة باعتبارها مجموعة من التحالفات أو علاقات المركز والأطراف، إلى النظر إليها باعتبارها شبكة من العقد ذات وظائف متفاوتة وروابط متعددة المستويات والمجالات.

وتكمن أهمية النموذج في أنه يميز بين: العقدة المركزية والعقدة الحرجة. أيضا بين الترابط والتبعية - النفوذ والتكامل الوظيفي - القوة المنفردة والقوة الشبكية - الردع المركزي والردع الموزع - الاستمرار التقليدي والمرونة الشبكية.

وفي ضوء ذلك، يمكن النظر إلى منظومة الدفاع الإقليمي في غرب آسيا بوصفها بنية وظيفية متحركة تتشكل من تفاعل الجغرافيا والقدرات والروابط والوظائف والمرونة، وليس بوصفها تحالفاً رسمياً ثابتاً.

ويتمثل الإسهام النظري الأساسي لهذا الكتاب في أن العقد الجيوستراتيجية لا تستمد أهميتها من قوتها الذاتية فقط، وإنما من موقعها داخل الشبكة، ومن الوظائف التي

تؤديها، ومن الروابط التي تصلها بالعقد الأخرى، ومن قدرة الشبكة على إعادة توزيع الوظائف عند تعرض إحدى عقدها للضغط.

ومن هنا تنتقل الدراسة في خاتمة الفصل من مفهوم «شبكة النفوذ» إلى مفهوم أكثر اتساعاً هو «منظومة الدفاع الإقليمي»، التي تمثل في هذا الكتاب نتيجة التفاعل بين العقد الجيوستراتيجية وشبكاتها متعددة المجالات.

خاتمة الفصل الأول: من شبكة النفوذ إلى منظومة الدفاع الإقليمي

أظهر تحليل منظومة الصراع في غرب آسيا أن التحولات التي شهدتها البيئة الاستراتيجية خلال العقود الأخيرة أوجدت نمطاً من التفاعلات الأمنية والعسكرية والسياسية يتجاوز حدود الدولة الوطنية، كما يتجاوز في الوقت نفسه المفهوم التقليدي للتحالفات العسكرية الرسمية. فقد أصبح الأمن الإقليمي نتاجاً لتفاعل متشابك بين دول، وفاعلين من غير الدول، وممرات استراتيجية، وقدرات عسكرية، ومصالح اقتصادية، وأدوات سياسية ومعلوماتية، ضمن بيئة تتداخل فيها المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

وقد بين المبحث الأول أن مفهوم الدفاع الإقليمي لم يعد مقتصراً على التعاون العسكري التقليدي بين الدول، بل أصبح مرتبطاً بتعدد مصادر التهديد وتنوع مجالات الصراع. فالتطور التكنولوجي، والتهديدات غير المتماثلة، والحرب المعلوماتية، والقدرات الصاروخية والطائرات المسيّرة، وأمن الممرات البحرية وسلاسل الإمداد، كلها أسهمت في توسيع مفهوم الدفاع من حماية الإقليم الوطني إلى حماية المصالح والقدرات والاتصالات الحيوية المرتبطة به.

وفي هذا السياق، برزت إيران بوصفها إحدى العقد ذات الوزن الاستراتيجي المرتفع في البيئة الإقليمية، نتيجة اجتماع مجموعة من العوامل الجغرافية والعسكرية والسياسية والاقتصادية لديها. فموقعها على الخليج وبحر عُمان، وقربها من مضيق هرمز، وامتلاكها قدرات صاروخية وطائرات مسيّرة، إلى جانب عمقها الجغرافي وقدرتها على التأثير في بيئات إقليمية متعددة، تمنحها قدرة على ممارسة تأثير يتجاوز حدودها الوطنية. ولا يعني ذلك اختزال المنظومة الإقليمية في إيران، وإنما يعني أن موقعها وقدراتها وروابطها تجعلها **عقدة مركزية ذات وزن مركب** في النموذج الذي تقترحه الدراسة.

أما المبحث الثالث فقد شكل نقطة التحول المفاهيمية الأساسية في الفصل، من خلال الانتقال من مفهوم «المحور» إلى مفهوم **الشبكة الجيوستراتيجية**. وقد تبين أن مفهوم المحور، رغم قدرته على وصف بعض العلاقات السياسية والعسكرية، لا يكفي لتفسير شبكة معقدة تتفاوت فيها درجات الارتباط والاستقلالية والقدرة والوظيفة بين الفاعلين. ولذلك اعتمدت الدراسة مفهوم الشبكة باعتبارها بنية تتكون من عقد وروابط متعددة، تتفاعل عبر مجالات مختلفة، دون افتراض وجود قيادة مركزية موحدة أو علاقة تبعية مطلقة بين مكوناتها.

وقد أدى تطبيق هذا المفهوم على غرب آسيا إلى تحديد مجموعة من العقد ذات الوظائف المختلفة. فإيران تمثل عقدة مركزية متعددة الوظائف، والعراق عقدة ذات قيمة جغرافية واتصالية، ولبنان عقدة متقدمة في شرق المتوسط، وفلسطين-غزة عقدة ذات أهمية عسكرية وسياسية وإدراكية، بينما يمثل اليمن عقدة بحرية وجيوستراتيجية ترتبط بموقعه عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وقربه من باب المندب.

ولا تتحدد أهمية هذه العقد بقدراتها الذاتية فقط، بل أيضاً بمواقعها داخل شبكة العلاقات الإقليمية وبالوظائف التي تستطيع القيام بها. ومن هنا ظهر مفهوم «**القيمة الجغرافية الشبكية**» الذي يقيس، بصورة تحليلية، قدرة الموقع على الربط أو الفصل أو التأثير في حركة القوات والموارد والطاقة والتجارة والاتصالات بين أجزاء الشبكة وبين البيئة الخارجية.

كما أظهر تحليل الشبكة متعددة المجالات أن القوة الإقليمية لا يمكن اختزالها في القوة العسكرية. فالدبلوماسية والمعلومات والاقتصاد والقدرات العسكرية والمجال البحري واللوجستي تتفاعل بصورة متزامنة، وهو ما يجعل دراسة الشبكة أقرب إلى مفهوم القوة المركبة ومتطلبات العمليات متعددة المجالات منها إلى نموذج التحالف العسكري التقليدي.

ومن الناحية الاستراتيجية، بيّن تحليل الردع أن تماسك الشبكة لا يعتمد فقط على حجم القوة التي تمتلكها إحدى عقدها، وإنما على قدرتها على توزيع المخاطر والوظائف، وعلى امتلاك بدائل تسمح لها بالاستمرار في حال تعرض إحدى العقد للضغط أو التعطيل. ومن هنا طرحت الدراسة مفهوم **الردع الشبكي**، الذي ينظر إلى الردع باعتباره ناتجاً عن تفاعل القدرات والروابط والتنوع والمرونة والمصداقية، وليس مجرد امتلاك قوة تدميرية كبيرة.

ويرتبط بذلك مفهوم آخر هو **قابلية التعويض الشبكي**، أي قدرة الشبكة على نقل بعض وظائف العقدة المتضررة إلى عقد أخرى، بصورة كلية أو جزئية، بما يقلل من أثر

استهدافها. وتكتسب هذه الخاصية أهمية خاصة في بيئة الصراع الحديثة، حيث أصبحت القدرة على الصمود واستعادة الوظائف وإعادة توزيعها جزءاً من القوة الاستراتيجية نفسها.

ومن خلال تجميع هذه النتائج، ينتقل التحليل من مفهوم **شبكة النفوذ** إلى مفهوم أكثر تطوراً هو **منظومة الدفاع الإقليمي**.

فالشبكة لا تصبح منظومة دفاعية لمجرد وجود علاقات بين عقدها، وإنما عندما تنتج هذه العلاقات وظائف استراتيجية متكاملة، مثل الردع، وتوزيع المخاطر، وتأمين العمق، والتأثير في الممرات، وتبادل المعلومات، ودعم الاستمرار، وإدارة التصعيد، وإعادة توزيع الوظائف عند تعرض إحدى العقد للضغط.

وهنا تتبلور الإضافة النظرية الأساسية لهذا الفصل، والمتمثلة في نموذج **العقد الجيوستراتيجية للدفاع الإقليمي**.

ويفترض هذا النموذج أن القدرة الدفاعية الإقليمية يمكن فهمها باعتبارها ناتجاً لتفاعل ستة عناصر رئيسية: **الموقع الجغرافي + القدرة + الوظيفة + الروابط + الاستقلالية النسبية + المرونة.**

ولا تمثل هذه العناصر معادلة كمية، وإنما إطاراً تحليلياً يسمح بتفسير الوزن النسبي لكل عقدة، وطبيعة إسهامها في الشبكة، ومقدار قدرتها على الاستمرار والتكيف.

كما يميز النموذج بين **العقدة المركزية** و**العقدة الحرجة**؛ فالعقدة المركزية هي التي تتمتع بكثافة مرتفعة من القدرات والروابط والوظائف، بينما العقدة الحرجة هي التي يمكن أن يؤدي تعطيلها إلى تأثير غير متناسب على الشبكة، بصرف النظر عن حجمها أو قوتها الذاتية.

وبذلك لا يفترض النموذج أن جميع العقد متساوية، ولا يفترض في المقابل أن العلاقة بينها هي علاقة مركز وأطراف تابعة. وإنما ينظر إليها باعتبارها **عقداً متفاوتة في الوزن والوظيفة والاستقلالية، يجمع بينها قدر متفاوت من الترابط والتكامل الوظيفي.**

ومن المهم التأكيد أن «**الشبكة الجيوستراتيجية**» و«**العقد الجيوستراتيجية للدفاع الإقليمي**» **هما مفهومان تحليليان أصليان تقترحهما هذه الدراسة**، وليسا نظرية قائمة تنسب إلى باحث أو مدرسة بعينها. وقد جرى بناؤهما من خلال الاستفادة من أدبيات الأمن

الإقليمي، ونظريات الشبكات، ومفاهيم القوة والردع، ومقاربات العمليات متعددة المجالات، ثم إعادة تركيبها في إطار يهدف إلى تفسير خصوصية البيئة الاستراتيجية في غرب آسيا.

وعليه، فإن القيمة العلمية للنموذج لا تكمن في استبدال مفهوم «التحالف» أو «المحور» بمصطلح جديد فحسب، وإنما في تقديم **مستوى تحليل مختلف** يركز على الوظائف والروابط والاعتماد المتبادل والمرونة، ويسمح بدراسة كيفية إنتاج القوة الإقليمية من خلال شبكة من العقد المتفاوتة في قدراتها وأدوارها.

ومن هذا المنظور، تصبح غرب آسيا حالة نموذجية لدراسة الترابط بين الصراع الدولي والصراعات الإقليمية؛ إذ إن التفاعلات داخل هذه الشبكة لا تجري في فراغ، وإنما تتأثر باستراتيجيات القوى الدولية ومشاريعها الاقتصادية والأمنية والعسكرية، كما تؤثر في المقابل في حسابات تلك القوى ومصالحها.

وهنا تتضح العلاقة بين هذا الفصل والفصول السابقة واللاحقة في الكتاب: فالتنافس الدولي على الممرات والأسواق والطاقة والموارد والتكنولوجيا يؤثر في البيئة الإقليمية، بينما تقوم الشبكات والعقد الإقليمية بدورها بإعادة تشكيل حسابات القوى الدولية، بما يجعل العلاقة بين المستوى الدولي والإقليمي **علاقة تأثير متبادل وليست علاقة اتجاه واحد.**

وعليه يمكن صياغة النتيجة المركزية للفصل على النحو الآتي:

إن الدفاع الإقليمي في غرب آسيا لا يتشكل بالضرورة من خلال تحالف عسكري رسمي ذي قيادة مركزية، وإنما يمكن أن يتكون من منظومة شبكية من العقد الجيوستراتيجية، تتفاوت في مواقعها وقدراتها ووظائفها ودرجة استقلاليتها، وتتفاعل عبر روابط متعددة المجالات، بما يسمح بإنتاج قدر من الردع والمرونة وإدارة الصراع يتجاوز في بعض الحالات قدرة كل عقدة منفردة.

وهذا الاستنتاج يمثل الأساس الذي ستبني عليه الدراسة انتقالها في الفصول التالية من **تحليل بنية الشبكة الإقليمية** إلى تحليل **كيفية تفاعل هذه الشبكة مع المشاريع والاستراتيجيات الدولية والإقليمية المتنافسة في غرب آسيا**، وصولاً إلى تحديد طبيعة الترابط بين الصراع الدولي والصراعات الإقليمية، وهو السؤال المركزي الذي يقوم عليه هذا الكتاب.

الفصل الثاني:

تفاعل الصراع الدولي مع منظومة الدفاع الإقليمي في غرب آسيا

تمهيد

لم يعد الفصل بين الصراع الدولي والصراعات الإقليمية أمراً يسيراً في البيئة الاستراتيجية المعاصرة، ولا سيما في المناطق التي تتقاطع فيها المصالح الدولية مع التوازنات الإقليمية بصورة مباشرة. وقد أسهم تطور دراسات الأمن الدولي والإقليمي في إعادة النظر في العلاقة بين مستويات التحليل، فلم تعد البيئة الإقليمية تُدرس باعتبارها مجرد انعكاس مباشر لبنية النظام الدولي، وإنما بوصفها مستوى مستقلاً نسبياً من التفاعل الأمني، يتأثر بالمستوى الدولي ويؤثر فيه في الوقت نفسه. وقد أكدت نظرية **المركب الإقليمي للأمن** أهمية التمييز بين المستوى الإقليمي والمستوى العالمي، مع التأكيد على أن التفاعلات الأمنية في المستوى الإقليمي تمتلك منطقاً خاصاً لا يمكن اختزاله بالكامل في ديناميات القوى الكبرى.

وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة في دراسة غرب آسيا، حيث تتجاور مستويات متعددة من التفاعل الأمني والسياسي، وتتداخل فيها مصالح القوى الدولية مع حسابات الدول والقوى الإقليمية والفاعلين من غير الدول. ولذلك فإن الصراع الذي يبدأ في أحد المستويات قد ينتقل إلى مستوى آخر، أو يعيد تشكيله، دون أن يعني ذلك بالضرورة انتقالاً آلياً أو كاملاً للصراع من المستوى الدولي إلى المستوى الإقليمي. فالعلاقة بين المستويين تتضمن عمليات من التأثير والتكيّف وإعادة التفسير وإعادة التموضع، بحيث تصبح البيئة الإقليمية وسيطاً فاعلاً في تحديد نتائج التدخل الدولي، لا مجرد مجال لاستقباله.

ومن هنا، فإن الصراع الدولي يمكن أن ينتقل إلى المستوى الإقليمي من خلال مجموعة من الآليات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاستراتيجية. فقد يظهر هذا الانتقال من خلال التحالفات والتموضعات العسكرية، أو الضغوط السياسية والاقتصادية، أو

دعم طرف إقليمي في مواجهة طرف آخر، أو استخدام أدوات القوة بصورة مباشرة، أو من خلال الصراعات غير المباشرة التي تتداخل فيها مصالح القوى الخارجية مع مصالح الفاعلين المحليين والإقليميين. كما يمكن أن ينتقل بصورة أقل مباشرة عبر المشاريع الاقتصادية ومشاريع البنية التحتية والطاقة والنقل والاتصال، عندما تتحول هذه المشاريع إلى أدوات لإعادة تنظيم المجال الجيوسياسي وربط الإقليم بشبكات أوسع من المصالح والقوة.

وفي المقابل، لا يعني انخراط القوى الدولية في الصراعات الإقليمية أن القوى الإقليمية تفقد استقلالية قرارها. فالأدبيات الخاصة بالأمن الإقليمي تؤكد أهمية التمييز بين الديناميات التي تنشأ داخل الإقليم وبين تأثير القوى الخارجية عليه، إذ يمكن للقوى الكبرى أن تخترق النظام الأمني الإقليمي أو تؤثر في توازناته، لكنها لا تلغي بالضرورة البنية المحلية للصراع ولا المصالح التي تحرك الفاعلين الإقليميين. وقد تناولت نظرية المركب الإقليمي للأمن هذه العلاقة باعتبارها تفاعلاً بين المستوى الإقليمي والمستوى العالمي، مع إمكانية أن تؤثر القوى الخارجية في المركبات الأمنية الإقليمية من دون أن تصبح بالضرورة جزءاً أصيلاً من بنيتها المحلية.

وبذلك، فإن العلاقة بين الصراع الدولي والصراعات الإقليمية لا ينبغي فهمها باعتبارها علاقة تبعية أحادية الاتجاه، يكون فيها الإقليم مجرد مسرح لتنفيذ إرادة القوى الكبرى، وإنما باعتبارها **علاقة تفاعل متبادل**. فالقوة الدولية تستطيع التأثير في توزيع الموارد والقدرات والتموضعات داخل الإقليم، لكنها تواجه في المقابل قيوداً تفرضها الجغرافيا، وموازين القوى المحلية، ومصالح الدول الإقليمية، وقدرات الفاعلين من غير الدول، وطبيعة الشبكات التي تشكلت داخل البيئة الإقليمية.

ويظهر غرب آسيا بوصفه مجالاً نموذجياً لهذا النوع من التفاعل، نظراً إلى اجتماع مجموعة من العوامل الجيوسياسية والاستراتيجية والاقتصادية في نطاق جغرافي واحد. فالمنطقة تقع عند تقاطع مسارات بحرية وبرية تربط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، وتضم ممرات استراتيجية للطاقة والتجارة، فضلاً عن وجود أزمات وصراعات ممتدة وتنافسات إقليمية ودولية متداخلة. ويجعل هذا الموقع من الممرات البحرية ومراكز الاتصال والطاقة عناصر لا تنفصل عن الحسابات الأمنية والعسكرية، بل تتحول في ظروف الصراع إلى مصادر للقوة والضغط والتأثير.

وتزداد أهمية هذا البعد مع إدراك أن الجغرافيا الاستراتيجية للمنطقة لا تتحدد فقط بامتلاك الموارد، وإنما أيضاً بالقدرة على التحكم في نقاط الاختناق والممرات التي تربط الأسواق ومصادر الطاقة بمراكز الاستهلاك. ولذلك يمكن أن تتحول الممرات البحرية، مثل مضيق هرمز وباب المندب، من عناصر جغرافية ثابتة إلى أدوات استراتيجية في الصراع، بحيث يصبح أمنها جزءاً من حسابات القوى الدولية والإقليمية في آن واحد.

ولا تقتصر أهمية غرب آسيا على بعدها العسكري والأمني، بل تمتد إلى الجغرافيا الاقتصادية التي أصبحت بصورة متزايدة جزءاً من التنافس الاستراتيجي الدولي. فمشاريع البنية التحتية، والموانئ، وممرات النقل، وشبكات الطاقة والاتصال، يمكن أن تؤدي وظائف تتجاوز أهدافها الاقتصادية المباشرة، من خلال إعادة توزيع مسارات التجارة والاعتماد المتبادل وربط الدول والمناطق بمراكز قوة مختلفة. ومن ثم، فإن دراسة التنافس الدولي في غرب آسيا تقتضي الجمع بين تحليل القوة العسكرية وتحليل الجغرافيا الاقتصادية، وهو ما ينسجم مع المسار الذي اعتمده الكتاب منذ فصوله السابقة.

وفي هذا السياق، تكتسب **منظومة الدفاع الإقليمي** التي جرى تحليلها في الفصل الثالث أهمية خاصة. فقد أظهر التحليل السابق أن هذه المنظومة لا يمكن اختزالها في تحالف عسكري رسمي أو في محور ذي قيادة مركزية، وإنما يمكن فهمها باعتبارها شبكة من العقد الجيوستراتيجية متفاوتة في قدراتها ووظائفها ودرجة استقلاليتها، وتتفاعل عبر مجالات عسكرية وسياسية واقتصادية ومعلوماتية وجغرافية متعددة.

ويؤدي إدخال العامل الدولي إلى هذا التحليل إلى طرح سؤال جديد يتجاوز تحديد مكونات الشبكة إلى دراسة **سلوكها تحت الضغط الخارجي**. فالعقد الجيوستراتيجية لا تتحرك في بيئة مغلقة، وإنما تتعرض لضغوط دولية وإقليمية متفاوتة، كما أن المشاريع والاستراتيجيات الدولية لا تدخل إلى بيئة إقليمية محايدة، بل تواجه شبكة قائمة من المصالح والتحالفات والخصومات والقدرات. ومن ثم، فإن العلاقة بين المشاريع الدولية ومنظومة الدفاع الإقليمي تصبح علاقة ديناميكية تقوم على **التأثير والاستجابة والتكيف وإعادة التموضع**.

ويمكن في هذا الإطار التمييز بين ثلاثة أنماط رئيسية لانتقال الصراع بين المستويين. يتمثل النمط الأول في **الانتقال المباشر**، عندما تتدخل قوة دولية بصورة عسكرية

أو سياسية مباشرة في أزمة إقليمية. ويتمثل النمط الثاني في **الانتقال غير المباشر أو بالوكالة**، عندما تتقاطع مصالح القوى الخارجية مع قوى إقليمية أو فاعلين محليين، فتتحول الأزمة الإقليمية إلى مجال للمنافسة الدولية. أما النمط الثالث فيتمثل في **التفاعل البنيوي**، حيث يؤدي التنافس الدولي إلى إعادة تشكيل البيئة الإقليمية، فتستجيب القوى الإقليمية بإعادة بناء تحالفاتها أو تطوير قدراتها أو إعادة توزيع وظائف شبكاتها، بما يؤدي لاحقاً إلى تغيير حسابات القوى الدولية نفسها.

ويقتضي هذا التمييز تجنب التفسير الاختزالي الذي يفترض أن كل صراع إقليمي هو بالضرورة صراع دولي بالوكالة. فالقوى الإقليمية تمتلك مصالحها الخاصة وقدراتها وحساباتها الاستراتيجية، وقد تستخدم المنافسة الدولية لمصلحتها، أو تسعى إلى موازنتها، أو تعمل على تقليص آثارها. كما أن بعض الصراعات الإقليمية قد تنشأ من تفاعلات داخلية أو إقليمية قبل أن تتحول لاحقاً إلى مجال للتنافس الدولي.

وفي المقابل، فإن القوى الإقليمية ليست مجرد متلقية للتأثير الدولي. فقد تمتلك بعض القوى القدرة على التأثير في أمن الممرات الاستراتيجية، أو أسواق الطاقة، أو حركة التجارة، أو توزيع القدرات العسكرية، أو توسيع نطاق الصراع إلى ساحات متعددة. وبذلك يمكن لقرار إقليمي أن يفرض على قوة دولية إعادة حساباتها، كما يمكن لقرار دولي أن يدفع القوة الإقليمية إلى تعديل استراتيجيتها. وهذا التفاعل المتبادل هو الذي يجعل الفصل بين الصراع الدولي والإقليمي أقل وضوحاً كلما ازدادت كثافة الروابط بين المستويين.

ومن هنا تتخذ العلاقة بين المستويين شكلاً **دائرياً وتغذوياً** أكثر منه خطياً؛ إذ يبدأ التفاعل في أحد المستويات، ثم ينتقل إلى المستوى الآخر، قبل أن يعود بتأثير جديد إلى المستوى الأول. فالمشروع الدولي يعيد تشكيل البيئة الإقليمية، والاستجابة الإقليمية تغير بعض معطيات ميزان القوى، وتغير ميزان القوى يفرض تعديلات على الاستراتيجية الدولية، ثم تؤدي الاستراتيجية المعدلة إلى مرحلة جديدة من التفاعل.

ويمكن للكتاب أن يصوغ هذه العملية في نموذج أولي على النحو الآتي: **التنافس الدولي - المشاريع والاستراتيجيات الدولية - إعادة تشكيل البيئة الإقليمية - استجابة**

القوى الإقليمية والشبكات الجيوستراتيجية - تغير ميزان القوى والوظائف الاستراتيجية - إعادة صياغة الاستراتيجيات الدولية - دورة جديدة من التفاعل الدولي-الإقليمي

وهذا النموذج في هذه المرحلة **ليس نتيجة نهائية مفروضة على التحليل**، وإنما يمثل فرضية تنظيمية سيجري اختبار عناصرها وتطويرها عبر مباحث الفصل. وتكمن أهميته في أنه يسمح بالانتقال من دراسة القوى والاستراتيجيات بصورة منفصلة إلى دراسة **آلية التفاعل بينها**، وهو الانتقال الذي يمثل جوهر هذا الفصل.

وعليه، فإن دراسة التنافس الدولي في غرب آسيا لا تقتصر على تحديد القوى الخارجية الأكثر تأثيراً، وإنما تتطلب تحليل الكيفية التي تدخل بها هذه القوى إلى البيئة الإقليمية، والأدوات التي تستخدمها، والمشاريع التي تحملها، وردود الفعل التي تنتجها لدى القوى الإقليمية، ثم النتائج التي تترتب على ذلك في بنية منظومة الدفاع الإقليمي.

وبناءً على ذلك، يبدأ الفصل بتحديد القوى الدولية التي أسهمت وتسهم في إعادة تشكيل البيئة الاستراتيجية في غرب آسيا، قبل الانتقال إلى دراسة الاستراتيجية الأمريكية وخطوط جهدها، وتحليل إسرائيل بوصفها فاعلاً إقليمياً ذا ارتباط دولي وثيق، ثم دراسة التنافس على الممرات والطاقة والاتصال الجيوستراتيجي، والمشاريع الدولية المتنافسة التي تسعى إلى إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية للمنطقة.

وبعد ذلك ينتقل التحليل إلى إيران وشبكة علاقاتها في مواجهة الضغوط الدولية، ليس بهدف تكرار تحليل الشبكة الذي جرى في الفصل الثالث، وإنما بهدف دراسة **كيفية تفاعل العقدة المركزية والشبكة مع الضغط الخارجي، وقدرتها على التكيف وإعادة توزيع وظائفها**.

ثم يصل الفصل إلى مركزه التحليلي في دراسة الشبكة الجيوستراتيجية في مواجهة المشاريع الدولية والإقليمية، حيث يجري توظيف المفاهيم التي طورها الفصل الثالث بصورة تطبيقية، ولا سيما مفاهيم العقدة المركزية، والعقدة الحرجة، وتوزيع الوظائف، والمرونة، وقابلية التعويض الشبكي، والردع الشبكي.

ومن هذه النقطة ينتقل التحليل إلى السؤال الأوسع المتعلق بالتفاعل بين الصراع الدولي والصراعات الإقليمية: هل يمثل الصراع الدولي سبباً للصراعات الإقليمية؟ أم أن

الصراعات الإقليمية تتحول بدورها إلى أدوات للتنافس الدولي؟ أم أن العلاقة أكثر تعقيداً، بحيث ينتج كل مستوى آثاراً تعود لتؤثر في المستوى الآخر؟

ويؤدي البحث في هذه الأسئلة إلى الانتقال من مستوى الوصف والتحليل إلى مستوى **التركيب النظري** في المبحث التاسع، حيث يسعى الفصل إلى بناء نموذج تفسيري لترابط الصراع الدولي والإقليمي، انطلاقاً من الحالة التطبيقية لغرب آسيا.

وعليه، فإن السؤال الحاكم لهذا الفصل لا يتمثل فقط في **من يؤثر في غرب آسيا؟**، وإنما في سؤال أكثر عمقاً: **كيف ينتقل التأثير بين المستوى الدولي والمستوى الإقليمي، وكيف تعيد القوى والشبكات الإقليمية تشكيل هذا التأثير بحيث يصبح الصراع الدولي والصراعات الإقليمية جزءاً من منظومة واحدة متبادلة التأثير؟**

ومن خلال الإجابة عن هذا السؤال، يسعى الفصل إلى استكمال البناء النظري للكتاب، والانتقال من تحليل **منظومة الدفاع الإقليمي** إلى تحليل موقعها داخل **منظومة أوسع لترابط مستويات الصراع**، بما يمهد لبناء النموذج التفسيري الذي يمثل إحدى النتائج النظرية الأساسية للدراسة.

المبحث الأول: العقد الجيوستراتيجية في منظومة الدفاع الإقليمي

إذا كان مفهوم الشبكات الجيوستراتيجية يمثل الإطار الذي يفسر طبيعة الروابط والتفاعلات بين القوى والمواقع الاستراتيجية، فإن العقدة الجيوستراتيجية تمثل نقطة الارتكاز التي تتجمع حولها مجموعة من القدرات أو المصالح أو خطوط الاتصال ذات القيمة الاستراتيجية.

ولا تستمد العقدة أهميتها من حجمها الجغرافي أو العسكري وحده، وإنما من موقعها داخل شبكة العلاقات الاستراتيجية، ومن قدرتها على التأثير في حركة القوة والمعلومات والموارد، أو على التحكم في مسارات الصراع، أو على توفير عمق استراتيجي لبقية مكونات الشبكة.

ومن هذا المنطلق، يقترح هذا الكتاب مفهوم العقد الجيوستراتيجية بوصفه امتداداً تطبيقياً لمفهوم الشبكات الجيوستراتيجية، بحيث تصبح دراسة الدفاع الإقليمي قائمة على تحليل مواقع الارتكاز التي تتوزع من خلالها القدرات والأدوار.

أولاً: مفهوم العقدة الجيوستراتيجية

لا يستخدم مصطلح «العقدة الجيوستراتيجية» هنا بمعناه الجغرافي الضيق، وإنما باعتباره مفهوماً مركباً يجمع بين الجغرافيا والاستراتيجية. ويمكن تعريف العقدة الجيوستراتيجية، في إطار هذا الكتاب، بأنها: وحدة جغرافية أو سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو لوجستية تمتلك موقعاً أو قدرة أو وظيفة استراتيجية تجعلها قادرة على التأثير في شبكة من العلاقات الإقليمية والدولية، أو على دعمها أو تعطيلها أو إعادة تشكيلها. ويمثل هذا التعريف إضافة تحليلية خاصة بالكتاب، مستفيدة من الأدبيات المتعلقة بالجغرافيا السياسية، والقوة، والشبكات، والمراكز الاستراتيجية.

وتستند أهمية العقدة إلى ثلاثة عناصر مترابطة: القيمة الذاتية: ما تمتلكه من موارد أو قدرات.

الموقع: موقعها بالنسبة إلى خطوط الاتصال والممرات ومصادر القوة.

الترابط: عدد ونوعية الروابط التي تصلها بالعقد الأخرى.

وبالتالي قد تكون دولة كبيرة عقدة جيوستراتيجية، كما يمكن أن يكون مضيق بحري أو ميناء أو منطقة حدودية عقدة جيوستراتيجية، إذا كان فقدانها أو السيطرة عليها يؤثر بصورة ملموسة في عمل الشبكة.

ثانياً: الجغرافيا بوصفها أساساً للعقدة

تظل الجغرافيا أحد المحددات الأساسية للقوة والاستراتيجية. وقد أكد هالفورد ماكندر في أطروحاته الجيوسياسية أهمية الموقع الجغرافي في تشكيل التنافس على القوة العالمية، بينما ركز نيكولاس سبايكمان على أهمية المناطق الواقعة على أطراف الكتل القارية الكبرى وممرات الاتصال بينها.[1]

ورغم التطورات التكنولوجية الكبيرة التي قللت من أثر بعض القيود الجغرافية، فإن الجغرافيا لم تفقد أهميتها، بل تغيرت طبيعة استخدامها. فالممر البحري، والميناء، والمضيق، ومصدر الطاقة، وممر التجارة، والموقع الحدودي، كلها يمكن أن تتحول إلى عقد ذات قيمة استراتيجية عندما تصبح مرتبطة بحركة الموارد أو القوات أو التجارة. وتزداد أهمية هذه العقد عندما يكون من الصعب إيجاد بديل سريع لها.

ثالثاً: العقدة بوصفها مركزاً لتجميع الوظائف

لا تتحدد أهمية العقدة الجيوستراتيجية بوظيفة واحدة بالضرورة، فقد تتجمع فيها عدة وظائف في الوقت نفسه. فقد تكون إحدى العقد: مركزاً عسكرياً - ممراً للطاقة - نقطة اتصال لوجستي - مركزاً سياسياً - قاعدة للتأثير المعلوماتي - نقطة اتصال بين مسارين جغرافيين.

(1) Halford J. Mackinder, "The Geographical Pivot of History," The Geographical Journal 23, no. 4 (1904): 421–437; Nicholas J. Spykman, America's Strategy in World Politics: The United States and the Balance of Power (New York: Harcourt, Brace and Company, 1942).

وكلما زاد عدد الوظائف التي تؤديها العقدة، ازدادت أهميتها داخل الشبكة. ومن هنا يمكن التمييز بين العقدة المتخصصة التي تؤدي وظيفة محددة، والعقدة المركبة التي تجمع عدة وظائف استراتيجية. ويتيح هذا التصنيف فهم سبب اختلاف أهمية المواقع الجغرافية والسياسية حتى عندما تكون متقاربة في المساحة أو الموارد.

رابعاً: المركزية الاستراتيجية للعقد

لا تتساوى العقد داخل الشبكة. فقد توجد عقدة ترتبط بعدد كبير من العقد الأخرى، فتكون ذات مركزية مرتفعة، بينما توجد عقدة أخرى لا ترتبط إلا بمسار واحد أو وظيفة محددة. وتقدم دراسات تحليل الشبكات مفاهيم متعددة لقياس المركزية، مثل درجة الاتصال، والوساطة، والقرب، وهي أدوات تسمح بفهم موقع الفاعل أو العقدة داخل الشبكة.[1]

وعند نقل هذه المفاهيم إلى المجال الجيوستراتيجي، يمكن القول إن أهمية العقدة ترتفع عندما: ترتبط بعدد أكبر من العقد. وتتحكم في مسارات لا توجد لها بدائل سهلة. تؤدي وظائف لا يمكن تعويضها سريعاً. وتمتلك قدرة على التأثير في أكثر من خط جهد. وتشكل نقطة عبور بين مسارين أو أكثر. وبذلك لا تكون «القوة» هي المعيار الوحيد لتحديد أهمية العقدة.

خامساً: العقدة ومركز الثقل

يجب التمييز بين العقدة الجيوستراتيجية ومركز الثقل. فمركز الثقل، في الفكر العسكري، يشير إلى مصدر القوة الذي يمنح الخصم أو القوة القدرة على تحقيق أهدافها، واستهدافه يمكن أن يؤدي إلى آثار واسعة على منظومة العمليات. وقد طوّر كارل فون كلاوزفيتز مفهوم مركز الثقل في سياق تحليله للحرب ومصادر القوة الرئيسية لدى الخصم.[2]

أما العقدة الجيوستراتيجية فهي أوسع من ذلك. فقد تكون العقدة مركز ثقل في موقف معين، لكنها ليست بالضرورة كذلك في كل الظروف. وعليه: العقدة هي عنصر بنيوي في الشبكة، بينما مركز الثقل هو مصدر القوة الحاسم في سياق استراتيجي محدد.

(1) Linton C. Freeman, "Centrality in Social Networks: Conceptual Clarification," Social Networks 1, no. 3 (1978–79): 215–239.

(2) Carl von Clausewitz, On War, trans. Michael Howard and Peter Paret (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1976), 595–596.

وهذا التمييز مهم في النموذج الذي يعتمده الكتاب، لأن استهداف عقدة لا يعني بالضرورة انهيار الشبكة، ما لم تكن تلك العقدة تمثل في الوقت نفسه مركز ثقل لا يمكن تعويضه.

الترابط بينهما أن الشبكة تحتوي على عدة عقد وكل عقدة أما أن تكون مركز ثقل بحد ذاتها وأما أنها تحتوي على مركز ثقل, من هنا نستنتج أن تعدد مراكز الثقل في الشبكة الإقليمية تربك المهاجم وتتطلب منه جهود كبيرة ومكثفة, أما التحدي الأكبر أمامه هو في عملية إدارة الصراع فمن الممكن أن تتبدل العقد على مبدأ المرونة ويصبح مراكز الثقل في الشبكة متغيرة لذلك تكون الشبكة قد إستنزفت جهود كبيرة من المهاجم ويتشتت جهدة الجديد على مراكز ثقل جديدة.

سادساً: قابلية العقدة للاستبدال

من الخصائص الأساسية للعقد الجيوستراتيجية قابلية الاستبدال. فبعض العقد يمكن تعويض وظيفتها من خلال عقدة أخرى، بينما توجد عقد يصعب تعويضها بسبب موقعها أو طبيعة الوظيفة التي تؤديها. ومن هنا يمكن تصنيف العقد إلى:

١- عقد قابلة للاستبدال: يمكن نقل وظائفها إلى عقد أخرى خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً.
٢- عقد محدودة الاستبدال: يمكن تعويضها، لكن بتكلفة أو زمن أو مخاطرة مرتفعة.
٣- عقد حرجة: يصعب تعويضها، ويؤدي تعطيلها إلى تأثير واسع في الشبكة.

ويكتسب هذا التصنيف أهمية كبيرة في تحليل الممرات البحرية ومصادر الطاقة والمواقع الجغرافية الضيقة؛ لأن بعض المواقع تمتلك قيمة استراتيجية لا تتناسب مع حجمها.

سابعاً: العقد العسكرية والسياسية والاقتصادية

يمكن تصنيف العقد الجيوستراتيجية وفق طبيعة الوظيفة التي تؤديها إلى عدة فئات.

أ. العقد العسكرية: وهي التي تمتلك قدرات عسكرية أو مواقع تسمح بالتأثير في الردع أو العمليات أو العمق الاستراتيجي.
ب. العقد السياسية: وهي الدول أو المراكز السياسية القادرة على إنتاج شرعية أو قرارات أو تأثير في البيئة الإقليمية.

ج. العقد الاقتصادية والطاقوية: وتشمل مصادر الطاقة ومراكز الإنتاج والتصدير والموانئ والمراكز التجارية والمالية.
د. العقد اللوجستية: وهي المواقع التي تسمح بنقل القوات أو المعدات أو الموارد، أو المحافظة على استمرارية خطوط الإمداد.
ه. العقد البحرية: وتشمل المضائق والممرات والموانئ والمناطق البحرية التي تؤثر في حركة التجارة والطاقة والقوات.
و. العقد المعلوماتية والتكنولوجية: وتتمثل في مراكز الاتصالات والمعلومات والتكنولوجيا والبنية السيبرانية التي يمكن أن تؤثر في الإدراك والقرار والقدرة العملياتية.

ولا يعني هذا التصنيف أن العقدة تنتمي إلى فئة واحدة فقط، إذ يمكن أن تكون العقدة ذات طبيعة مركبة تؤدي عدة وظائف في الوقت نفسه.

ثامناً: العقد الجيوستراتيجية والدفاع الإقليمي

تتضح أهمية المفهوم بصورة أكبر عندما يرتبط بالدفاع الإقليمي. فإذا كانت الشبكة الجيوستراتيجية تمثل منظومة مترابطة، فإن العقد تمثل نقاط ارتكاز هذه المنظومة. ويصبح الدفاع الإقليمي في هذه الحالة قائماً على حماية العقد الحيوية، والمحافظة على الروابط بينها، ومنع الخصم من قطع خطوط الجهد التي تصل بينها. ومن هنا لا يكون الهدف الدفاعي مجرد حماية «الأرض»، وإنما حماية وظائف الشبكة.وهذا يغير طبيعة التخطيط الاستراتيجي؛ إذ يصبح السؤال: ليس فقط: كيف نحمي الحدود؟

بل أيضاً: كيف نحافظ على الاتصال بين العقد؟ كيف نمنع عزل عقدة عن بقية الشبكة؟ كيف نؤمّن البدائل عندما تتعرض إحدى العقد للضغط؟ وأي عقدة يؤدي فقدانها إلى أكبر تأثير في بقية المنظومة؟

وبذلك يصبح الدفاع الإقليمي عملية متعددة الأبعاد تجمع بين الحماية العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية والمعلوماتية واللوجستية.[1]

(1) Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).

تاسعاً: العقد الجيوستراتيجية في غرب آسيا

تتميز غرب آسيا بكثافة غير اعتيادية في العقد ذات القيمة الاستراتيجية. فالمنطقة تضم ممرات بحرية حيوية، ومصادر كبيرة للطاقة، ومراكز سكانية وسياسية وعسكرية مهمة، ومناطق تماس بين قوى إقليمية ودولية. ومن أبرز أمثلة العقد الجغرافية ذات القيمة الاستراتيجية:

مضيق هرمز - باب المندب - البحر الأحمر - شرق المتوسط – الخليج - الممرات البرية التي تربط العراق وسورية ولبنان - الموانئ ومراكز الطاقة.

إلا أن أهمية هذه المواقع لا تنبع من الجغرافيا وحدها، وإنما من الروابط التي تنشأ حولها. فمضيق بحري، على سبيل المثال، يصبح عقدة جيوستراتيجية لأنه يرتبط بالطاقة والتجارة والقوة البحرية، وليس لمجرد كونه ممراً مائياً. وبالمثل، قد تتحول دولة إلى عقدة جيوستراتيجية بسبب موقعها بين عدة ساحات، أو بسبب قدرتها على التأثير في أكثر من خط جهد في الوقت نفسه.

لم يُبن اختيار العقد محل الدراسة على افتراض مسبق بانتمائها إلى منظومة واحدة بسبب عنوان الكتاب، وإنما استند إلى ثلاثة معايير إضافية: القيمة الجيوستراتيجية، والقدرة على أداء وظيفة مؤثرة في الصراع، ووجود روابط قابلة للرصد مع عقد أخرى. ولذلك تمثل الحالات المختارة عينة تحليلية وظيفية، لا قائمة حصرية بجميع عقد البيئة الإقليمية.

عاشراً: العقد البشرية والسياسية غير الدولتية

من الخصائص التي تميز النموذج المقترح أن العقدة الجيوستراتيجية لا يشترط أن تكون دولة. ففي الصراعات المعاصرة يمكن لفاعل من غير الدول أن يمتلك قدرة عسكرية أو سياسية أو اجتماعية أو معلوماتية تجعله مؤثراً في بيئته الإقليمية.

وهذا لا يعني وضع الدولة والفاعل من غير الدولة في مستوى قانوني أو سياسي واحد، وإنما يعني أن كليهما يمكن أن يمثل عقدة وظيفية داخل شبكة الصراع. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في غرب آسيا، حيث أدت الحركات والتنظيمات والقوى المحلية المسلحة أدواراً مؤثرة في مسارات الصراع، وأصبحت بعض هذه القوى قادرة على التأثير

في حسابات الدول الإقليمية والدولية. ومن هنا فإن تحليل الشبكة يتطلب دراسة الوظيفة التي يؤديها الفاعل، وليس صفته القانونية وحدها.

حادي عشر: مرونة الشبكة وقدرتها على التكيف

من أهم خصائص الشبكات الجيوستراتيجية قدرتها المحتملة على التكيف مع الضغوط. فإذا تعرضت إحدى العقد للعزل أو الاستهداف، يمكن أن تسعى بقية العقد إلى: نقل الوظيفة إلى عقدة أخرى - إنشاء مسار بديل - زيادة الاعتماد على عقدة مختلفة - توزيع الوظيفة على عدة عقد - تغيير خط الجهد - استخدام مجال آخر لتعويض الخلل.

وهذا يعني أن قوة الشبكة لا تقاس فقط بقوة كل عقدة منفردة، وإنما بقدرتها على الاستمرار والتكيف وإعادة توزيع الوظائف. وهنا يظهر الفرق بين منظومة مركزية شديدة الاعتماد على نقطة واحدة، وشبكة موزعة تمتلك بدائل متعددة.

ثاني عشر: نموذج تحليلي مقترح للعقد الجيوستراتيجية

استناداً إلى ما سبق، يمكن اقتراح مصفوفة لتحليل أي عقدة جيوستراتيجية وفق ستة مؤشرات رئيسية: المؤشر - السؤال التحليلي

الموقع - أين تقع العقدة وما الذي تتحكم به جغرافياً؟

القدرة - ما القدرات التي تمتلكها؟

الوظيفة - ما الدور الذي تؤديه داخل الشبكة؟

الترابط - كم عدد الروابط الاستراتيجية التي تصلها بالعقد الأخرى؟

المركزية - ما درجة تأثيرها في بقية الشبكة؟

قابلية الاستبدال - هل يمكن تعويض وظيفتها إذا تعطلت؟

ويمكن إضافة مؤشر سابع هو المرونة، أي قدرة العقدة والشبكة المحيطة بها على الاستمرار في أداء الوظيفة تحت الضغط. ويمثل هذا النموذج أداة تطبيقية يمكن استخدامها لاحقاً لتحليل إيران والعراق ولبنان وغزة واليمن، وكذلك الممرات البحرية والطاقة والروابط البرية.

خلاصة المبحث

تبيّن أن العقدة الجيوستراتيجية ليست مجرد موقع جغرافي مهم، وإنما هي نقطة ارتكاز داخل شبكة من العلاقات والقدرات والوظائف. وقد تكون دولة أو قوة عسكرية أو منطقة أو ميناءً أو مضيقاً أو مركزاً اقتصادياً أو فاعلاً من غير الدول. وتختلف أهمية العقد وفق موقعها، وقدراتها، ووظيفتها، ودرجة ترابطها، ومركزيتها، وقابليتها للاستبدال.

وبذلك يوفر مفهوم العقد الجيوستراتيجية أداة لتحليل الدفاع الإقليمي بطريقة تتجاوز الحدود التقليدية للدولة، وتسمح بفهم كيف يمكن لمجموعة من العقد المتباينة أن تؤدي وظائف متكاملة داخل منظومة استراتيجية واحدة.

وعليه، فإن الشبكة الجيوستراتيجية تمثل الإطار، والعقد تمثل نقاط الارتكاز، والروابط تمثل مسارات الاتصال، وخطوط الجهد تمثل اتجاهات تحقيق الأهداف، بينما يمثل مركز الثقل مصدر القوة الحاسم في ظرف استراتيجي محدد.

وهذا التكامل المفاهيمي يشكل الأساس الذي سيُبنى عليه التطبيق في المباحث التالية، بدءاً من دراسة إيران بوصفها إحدى العقد ذات المركزية المرتفعة في البيئة الجيوستراتيجية لغرب آسيا.

المبحث الثاني: إيران بوصفها عقدة مركزية في الشبكة الجيوستراتيجية لغرب آسيا

يمثل الانتقال من الإطار النظري إلى التطبيق أحد أهم مراحل بناء النموذج المقترح في هذا الكتاب. فإذا كانت المباحث السابقة قد عرّفت الشبكة الجيوستراتيجية والعقدة الجيوستراتيجية وحددت خصائصهما، فإن السؤال الذي يطرح نفسه في البيئة الاستراتيجية لغرب آسيا هو: كيف تتوزع العقد داخل هذه الشبكة؟ وما العقد التي تمتلك درجة أعلى من المركزية؟

وفي هذا السياق، تبرز الجمهورية الإسلامية الإيرانية بوصفها إحدى العقد الأكثر أهمية في البنية الاستراتيجية لغرب آسيا، ليس فقط بسبب قدراتها الذاتية، وإنما أيضاً بسبب موقعها الجغرافي، وامتداد علاقاتها السياسية والأمنية، وقدرتها على التواصل مع ساحات متعددة، وامتلاكها أدوات تأثير متنوعة.

ولا يعني وصف إيران بأنها عقدة مركزية افتراض أنها تتحكم بصورة مباشرة في جميع مكونات الشبكة، أو أن العلاقات بينها وبين القوى الأخرى تقوم على التبعية الكاملة. فالمركزية، وفق النموذج المعتمد في هذا الكتاب، تعني قدرة العقدة على الاتصال بعدد مهم من العقد، والتأثير في أكثر من خط جهد، وربط ساحات جغرافية مختلفة، وإنتاج آثار تتجاوز حدودها الوطنية.

أولاً: الموقع الجيوستراتيجي لإيران

يمثل الموقع الجغرافي أحد أهم مصادر القوة الاستراتيجية الإيرانية. فإيران تقع في نقطة اتصال بين الخليج العربي وبحر قزوين وآسيا الوسطى وغرب آسيا، كما تمتلك ساحلاً طويلاً على الخليج العربي وخليج عُمان، وتطل على أحد أهم الممرات البحرية العالمية، وهو مضيق هرمز.

وقد منح هذا الموقع إيران قيمة جيوستراتيجية تتجاوز حدودها الوطنية؛ إذ يرتبط الخليج العربي بتدفقات الطاقة العالمية، بينما يمثل مضيق هرمز أحد أهم الممرات التي تمر عبرها صادرات النفط والغاز من منطقة الخليج إلى الأسواق العالمية. وتشير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن مضيق هرمز ظل خلال السنوات الأخيرة أحد أهم ممرات نقل النفط في العالم، بما يجعل أمنه مرتبطاً بصورة مباشرة بأمن الطاقة العالمي.[1]

وتزداد أهمية الموقع الإيراني عندما يُنظر إليه ضمن شبكة أوسع تضم الخليج العربي، والعراق، وبلاد الشام، والبحر الأحمر، وآسيا الوسطى. ومن هنا فإن إيران لا تمثل فقط دولة ذات قدرات عسكرية، وإنما عقدة جغرافية تقع عند تقاطع عدة مسارات استراتيجية.

ثانياً: إيران والعقدة البحرية

يشكل المجال البحري أحد أهم أبعاد المركزية الإيرانية. فمضيق هرمز يمثل نقطة اختناق استراتيجية في شبكة الطاقة والتجارة الدولية. وتنبع أهميته من محدودية البدائل السريعة لنقل الكميات الكبيرة من النفط والغاز التي تمر عبر الخليج.

ومن منظور الشبكات الجيوستراتيجية، لا تعني أهمية المضيق أن إيران «تسيطر» عليه بصورة مطلقة، بل تعني أن وجودها الجغرافي والعسكري في محيطه يمنحها قدرة على التأثير في إحدى العقد البحرية الحساسة في النظام الاقتصادي العالمي.

وهنا تتداخل الجغرافيا مع الردع والاقتصاد والطاقة؛ فأي ارتفاع في المخاطر الأمنية حول المضيق يمكن أن يؤثر في تكاليف النقل والتأمين وأسعار الطاقة وحسابات الدول المستوردة والمصدرة. وبذلك تصبح القدرة على التأثير في العقدة البحرية جزءاً من القوة الجيوستراتيجية الأوسع.

ثالثاً: إيران والعمق الإقليمي

لا تقتصر مركزية إيران على موقعها الجغرافي، بل ترتبط أيضاً بقدرتها على بناء علاقات طويلة الأمد مع قوى وحركات فاعلة في عدد من الساحات الإقليمية. وقد تطورت هذه

(1) U.S. Energy Information Administration, "World Oil Transit Chokepoints," U.S. Energy Information Administration, July 25, 2024.

العلاقات عبر عقود من التفاعل السياسي والأمني والعسكري، وأصبحت إيران تمتلك روابط معقدة مع جهات مختلفة في العراق ولبنان واليمن والساحة الفلسطينية، فضلاً عن علاقاتها مع الحكومة السورية خلال مراحل مختلفة من الصراع السوري.

وقد تناولت دراسات متعددة مفهوم «محور المقاومة» بوصفه شبكة من الدول والجماعات التي تتقاطع مصالحها في مواجهة إسرائيل والنفوذ الأمريكي في المنطقة، مع اختلاف درجة العلاقة بين إيران وكل طرف من أطراف هذه الشبكة.[1]

إلا أن استخدام مفهوم الشبكة الجيوستراتيجية يسمح بتجنب افتراض التجانس الكامل بين هذه الأطراف. فالعلاقات بين إيران وكل ساحة ليست متطابقة، كما أن لكل طرف حساباته المحلية والإقليمية. ولذلك فإن الأدق هو الحديث عن شبكة من العلاقات غير المتساوية والمصالح المتقاطعة.

رابعاً: العراق بوصفه عقدة اتصال

يحتل العراق موقعاً مهماً في هذه الشبكة بسبب موقعه الجغرافي بين إيران وبلاد الشام والخليج العربي وتركيا. وتنبع أهميته من قدرته على الربط بين أكثر من مجال جغرافي، فضلاً عن ثقله السياسي والديموغرافي والعسكري والاقتصادي.

ومن منظور الشبكات الجيوستراتيجية، يمكن النظر إلى العراق باعتباره عقدة اتصال أكثر منه مجرد ساحة للصراع. فالموقع العراقي يربط المجال الإيراني بالمشرق العربي، كما يتصل بالخليج وتركيا وسورية، ولذلك فإن التحولات في البيئة الأمنية والسياسية العراقية يمكن أن تؤثر في مجموعة من الروابط الإقليمية في آن واحد.

كما أن أهمية العراق لا تعني غياب استقلالية القرار العراقي أو اختزال الدولة العراقية في موقعها داخل أي شبكة إقليمية. بل إن تحليل العقدة يقتضي دراسة التفاعل بين المصالح الوطنية العراقية والروابط الإقليمية والدولية.

(1) Afshon Ostovar, Vanguard of the Imam: Religion, Politics, and Iran's Revolutionary Guards (New York: Oxford University Press, 2016).

خامساً: لبنان وشرق المتوسط

تمثل الساحة اللبنانية عقدة أخرى ذات أهمية في الشبكة الجيوستراتيجية التي يدرسها هذا الفصل. وتتجاوز أهمية لبنان حجمه الجغرافي بسبب موقعه على شرق المتوسط، وقربه من إسرائيل، وارتباطه بالصراع العربي–الإسرائيلي، إضافة إلى وجود حزب الله كفاعل عسكري وسياسي رئيسي في النظام اللبناني.

وقد جعل ذلك لبنان جزءاً من توازنات تتجاوز حدوده، بحيث تتقاطع فيه الاعتبارات اللبنانية الداخلية مع الحسابات الإسرائيلية والإيرانية والأمريكية وغيرها. ومن منظور الشبكة، يمكن النظر إلى لبنان باعتباره عقدة ردع واحتكاك، لأن موقعه الجغرافي ووضعه السياسي والعسكري يسمحان بتحويل أي تصعيد محلي إلى أزمة ذات أبعاد إقليمية ودولية.

ولا يعني ذلك أن القرار اللبناني يختزل في العامل الخارجي، وإنما يعني أن البيئة اللبنانية نفسها أصبحت مرتبطة بدرجة مرتفعة بالتحولات الإقليمية.

سادساً: فلسطين وغزة بوصفهما عقدة سياسية وأمنية

تحتل القضية الفلسطينية موقعاً مختلفاً داخل الشبكة. فهي ليست مجرد عقدة جغرافية أو عسكرية، بل تمثل عقدة سياسية وإدراكية وأمنية ذات قدرة عالية على التأثير في النظام الإقليمي. وقد أظهرت حرب غزة منذ عام ٢٠٢٣ مدى قدرة القضية الفلسطينية على إعادة ترتيب الحسابات الإقليمية والدولية، وربط جبهات متعددة ببعضها، وإعادة إدخال الولايات المتحدة والقوى الأوروبية والقوى الإقليمية في تفاعلات أمنية وسياسية واسعة.

ومن منظور الشبكات الجيوستراتيجية، تكتسب غزة أهمية خاصة لأنها تكشف كيفية انتقال الصراع من عقدة محلية إلى مجموعة من الروابط الإقليمية والدولية. وهنا تظهر إحدى خصائص الشبكة: قد لا تكون العقدة الأقوى عسكرياً هي الأكثر تأثيراً استراتيجياً؛ فقد تمتلك عقدة محدودة الموارد قدرة مرتفعة على إنتاج تأثير سياسي أو معلوماتي أو إدراكي.

سابعاً: اليمن والبحر الأحمر

يمثل اليمن عقدة مختلفة في بنية الشبكة بسبب موقعه عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وقربه من باب المندب. وتتجاوز أهمية هذه العقدة حدود الصراع اليمني الداخلي، لأن باب المندب يرتبط بحركة التجارة والطاقة بين البحر الأحمر والمحيط الهندي، كما يرتبط بصورة غير مباشرة بقناة السويس والأسواق الأوروبية.

وقد أظهرت الهجمات التي استهدفت الملاحة في البحر الأحمر منذ أواخر عام ٢٠٢٣ مدى سرعة تحول التطورات في ساحة محلية إلى قضية ذات تداعيات على التجارة الدولية وسلاسل الإمداد.[1] ومن هنا يمكن تصنيف اليمن ضمن العقد البحرية-الجيوسياسية التي تستطيع، بحكم موقعها، التأثير في خطوط اتصال عالمية.

ويكشف ذلك عن أحد أهم عناصر القوة في الشبكات الجيوستراتيجية: الاستفادة من الموقع الجغرافي لخلق تأثير يتجاوز القدرات المادية المباشرة للعقدة.

ثامناً: تكامل العقد الإيرانية-الإقليمية

عند جمع هذه العقد ضمن نموذج واحد، تظهر شبكة متعددة الوظائف:

العقدة	الوظيفة الأساسية في النموذج	المجال الأكثر تأثيراً
إيران	مركز ثقل جغرافي وسياسي وعسكري واتصالي	متعدد المجالات
لبنان	عقدة ردع واحتكاك	عسكري-سياسي
غزة	عقدة الصراع والشرعية والإدراك	سياسي-أمني-معلوماتي
اليمن	عقدة بحرية وضغط استراتيجي	بحري-اقتصادي
العراق	عقدة اتصال وعمق جغرافي	سياسي-أمني-لوجستي
مضيق هرمز	عقدة اختناق للطاقة	طاقة-اقتصاد-أمن
باب المندب	عقدة اختناق للتجارة البحرية	تجارة-طاقة-أمن

(1) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Navigating Troubled Waters: Impact to Global Trade of Disruption of Shipping Routes in the Red Sea, Black Sea and Panama Canal (Geneva: UNCTAD, 2024).

ولا ينبغي فهم هذا الجدول باعتباره دليلاً على وجود قيادة عملياتية موحدة بين جميع هذه العقد، وإنما باعتباره نموذجاً لتحليل الوظائف الاستراتيجية المتقاطعة. وهنا تكمن أهمية النموذج المقترح: فهو يسمح بدراسة العلاقات من خلال الوظائف، وليس فقط من خلال طبيعة التحالفات الرسمية.

تاسعاً: خطوط الاتصال والعمق الاستراتيجي

تكتسب الشبكة قيمتها من الروابط التي تصل بين عقدها. فالروابط السياسية تسمح بالتنسيق، والروابط العسكرية تسمح بتبادل الخبرات والقدرات، والروابط اللوجستية توفر الاتصال، والروابط المعلوماتية تساهم في تشكيل الإدراك، بينما تسمح الروابط الاقتصادية باستمرار بعض أشكال الدعم والتبادل.

ومن هذه الزاوية، يمكن النظر إلى العمق الاستراتيجي الإيراني باعتباره لا يقوم فقط على المساحة الجغرافية الإيرانية، وإنما أيضاً على اتساع مجال العلاقات والروابط التي تستطيع طهران استخدامها للتأثير في بيئتها الإقليمية. وهذا لا يعني أن هذه الروابط متساوية أو ثابتة، بل إنها تتعرض باستمرار للضغط وإعادة التشكيل نتيجة التطورات العسكرية والسياسية والاقتصادية.[1]

عاشراً: مركزية إيران وحدودها

رغم ارتفاع درجة المركزية الإيرانية في هذا النموذج، فإنها ليست مركزية مطلقة. فالشبكة الإقليمية تتضمن عقداً أخرى تمتلك قدرات كبيرة، كما أن الولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا ودول الخليج وروسيا والصين والقوى الأوروبية تؤثر بدرجات مختلفة في البيئة نفسها.

كذلك تواجه إيران مجموعة من القيود، من بينها الضغوط الاقتصادية والعقوبات، والقدرة العسكرية والتكنولوجية للخصوم، والتنافس الإقليمي، والاختلافات في الحسابات الوطنية للحلفاء والشركاء، إضافة إلى تغير البيئة السياسية في دول المنطقة. وعليه، فإن

(1) Trita Parsi, Treacherous Alliance: The Secret Dealings of Iran, Israel and the United States (New Haven, CT: Yale University Press, 2007).

قوة العقدة لا تعني حصانتها. بل يمكن القول إن ارتفاع مركزية العقدة قد يجعلها في الوقت نفسه أكثر أهمية وأكثر تعرضاً للاستهداف.

وهذه نقطة أساسية في تحليل الشبكات؛ فالعقدة التي تربط عـدداً كبيراً من المسارات تصبح ذات قيمة مرتفعة، لكنها قد تصبح أيضاً هدفاً استراتيجياً للخصوم الذين يسعون إلى تعطيل الشبكة من خلال الضغط على أكثر نقاطها اتصالاً.

حادي عشر: من العقدة المركزية إلى الشبكة المرنة

لا تقاس فعالية الشبكة فقط بقدرة العقدة المركزية على العمل، وإنما بقدرة الشبكة على الاستمرار في حالة تعرضها للضغط. وهنا تبرز مسألة المرونة الاستراتيجية. فإذا كانت الشبكة تعتمد بصورة مطلقة على عقدة واحدة، فإن تعطيل تلك العقدة يمكن أن يؤدي إلى شلل واسع. أما إذا كانت الوظائف موزعة على عدة عقد، فإن الشبكة تستطيع إعادة توزيع بعض أدوارها.

ومن هذه الزاوية، فإن تطور العلاقات بين إيران والعقد الإقليمية الأخرى يمكن أن يُقرأ باعتباره محاولة لبناء توزيع للوظائف الاستراتيجية، وليس فقط توسيعاً للنفوذ السياسي. وهذا يقود إلى مفهوم أكثر دقة للدفاع الإقليمي: فالدفاع لا يقوم على حماية مركز واحد، وإنما على المحافظة على قدرة الشبكة على الاستمرار والتكيف.

ثاني عشر: إيران في مواجهة الشبكات المنافسة

لا تعمل الشبكة الإيرانية في فراغ استراتيجي. ففي المقابل توجد شبكات وتحالفات وقواعد وانتشار عسكري وعلاقات سياسية واقتصادية تقودها أو تشارك فيها قوى أخرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض القوى الإقليمية. وهكذا تصبح البيئة الإقليمية مجالاً لتفاعل شبكات متنافسة، وليس مجرد مواجهة ثنائية بين دولتين.[1]

(1) Vali Nasr, Forces of Fortune: The Rise of a New Muslim Middle Class and the Transformation of Our World (New York: Free Press, 2009).

وهذا التنافس قد يأخذ شكل: الضغط على العقد المركزية - قطع الروابط بين العقد - السيطرة على الممرات - العقوبات الاقتصادية - الحرب المعلوماتية - الضغط السياسي - العمليات العسكرية - بناء شبكات وتحالفات مضادة.

ومن هنا يمكن تفسير كثير من التطورات الإقليمية باعتبارها صراعاً على بنية الشبكة نفسها: من يمتلك العقد؟ ومن يتحكم بالروابط؟ ومن يستطيع تعطيل خطوط الجهد لدى الخصم؟

خلاصة المبحث

أظهر التطبيق الأولي للنموذج أن إيران يمكن تحليلها بوصفها عقدة مركزية مرتفعة الأهمية داخل شبكة جيوستراتيجية إقليمية متعددة المستويات، تستمد مركزيتها من تفاعل مجموعة من العوامل: الموقع الجغرافي، والقدرات الذاتية، والعلاقات الإقليمية، والقدرة على التأثير في الممرات الاستراتيجية، وتعدد خطوط الجهد التي يمكن أن تتقاطع من خلالها مع ساحات مختلفة.

غير أن هذه المركزية لا تعني قيادة مطلقة للشبكة ولا تبعية كاملة لبقية العقد، بل تعني وجود درجة مرتفعة من الترابط والتأثير الوظيفي.

كما أظهر التحليل أن العراق ولبنان وغزة واليمن، إضافة إلى مضيقي هرمز وباب المندب، يمكن أن تُدرس بوصفها عقداً مختلفة الوظائف داخل بيئة استراتيجية مترابطة، بحيث يؤدي التغير في إحدى العقد إلى احتمال انتقال التأثير إلى عقد أخرى.

وبذلك تنتقل الدراسة من مفهوم «المحور» بوصفه تجمعاً سياسياً إلى مفهوم أكثر تركيباً يقوم على شبكة من العقد المتفاوتة في المركزية والقدرات والوظائف.

ويمهد ذلك للمبحث الرابع، الذي سيعالج بصورة أكثر تفصيلاً العراق ولبنان وغزة واليمن بوصفها عقداً متعددة الوظائف، ويختبر طبيعة الروابط التي تصل بينها، وحدود استقلال كل عقدة عن الأخرى.

المبحث الثالث: العراق ولبنان وغزة واليمن: تعدد العقد وتكامل الوظائف

إذا كان المبحث السابق قد تناول إيران بوصفها عقدة ذات مركزية مرتفعة في الشبكة الجيوستراتيجية لغرب آسيا، فإن تحليل الشبكة لا يكتمل بالنظر إلى المركز وحده، بل يتطلب دراسة العقد الأخرى التي تمنح الشبكة قدرتها على الانتشار الجغرافي وتعدد الوظائف.

وتبرز في هذا السياق أربع ساحات رئيسية هي: العراق ولبنان وغزة واليمن. ولا تنبع أهمية هذه الساحات من تشابهها، بل من اختلاف وظائفها الاستراتيجية وتوزعها الجغرافي، الأمر الذي يجعلها، عند تحليلها ضمن إطار واحد، تمثل مجموعة من العقد التي تتقاطع فيها الوظائف العسكرية والسياسية والأمنية والبحرية والإدراكية.

ويقتضي المنهج العلمي التأكيد منذ البداية أن إدراج هذه الساحات ضمن نموذج الشبكة الجيوستراتيجية لا يعني افتراض تطابق مصالحها أو خضوعها لقيادة موحدة. فلكل منها بيئته السياسية والاجتماعية والجغرافية الخاصة، ولكل دولة حساباتها الوطنية، كما تمتلك القوى المحلية الفاعلة أجنداتها ومصالحها الخاصة. ولذلك فإن المقصود هو تحليل الترابط الوظيفي والتأثير المتبادل، لا إثبات علاقة تبعية شاملة.

أولاً: العراق ـ عقدة الاتصال والعمق الاستراتيجي

يمثل العراق إحدى أهم العقد الجغرافية في غرب آسيا، نتيجة موقعه بين إيران والخليج العربي وتركيا وبلاد الشام. ويمنح هذا الموقع العراق قيمة استراتيجية تتجاوز حدوده السياسية، لأنه يشكل نقطة التقاء لعدد من المسارات البرية والسياسية والاقتصادية والأمنية. كما أن امتلاكه موارد نفطية كبيرة وموقعه على الخليج العربي يزيدان من أهميته في الحسابات الإقليمية والدولية.

ومن منظور الشبكات الجيوستراتيجية، يمكن وصف العراق بأنه عقدة اتصال؛ إذ يمكن للمسارات التي تمر عبره أن تربط المجال الإيراني بالمشرق العربي، كما يمكن أن تتقاطع فيه مصالح إيران وتركيا ودول الخليج والولايات المتحدة والقوى الدولية الأخرى. وقد أشارت دراسات الأمن الإقليمي إلى أن العراق يشكل جزءاً مهماً من التوازنات المتنافسة في الخليج وشرق المتوسط، وأن موقعه السياسي والأمني يؤثر في بنية التفاعلات الإقليمية الأوسع.[1]

وتزداد أهمية العراق بسبب تركيبته السياسية والأمنية المعقدة، التي جعلته خلال العقود الأخيرة مجالاً لتفاعل قوى محلية وإقليمية ودولية متعددة. وهنا تظهر إحدى خصائص العقد الجيوستراتيجية: قد تكون قيمة العقدة ناتجة عن موقعها في شبكة العلاقات بقدر ما تكون ناتجة عن قوتها الذاتية.

ثانياً: العراق بين الوظيفة الوطنية والوظيفة الإقليمية

لا يمكن تحليل العراق بصورة صحيحة إذا جرى اختزاله في علاقته بإيران أو بأي قوة إقليمية أخرى. فالعراق دولة ذات مصالح وطنية خاصة، وتسعى مؤسساتها السياسية والأمنية إلى المحافظة على سيادتها ومصالحها، في الوقت الذي تتعرض فيه لضغوط وتأثيرات متنافسة.

ومن هنا تتقاطع داخل العقدة العراقية ثلاثة مستويات: المصلحة الوطنية العراقية - التنافس الإقليمي على النفوذ - التنافس الدولي على الموقع والموارد والأمن.

وهذا التداخل يجعل العراق عقدة ذات طبيعة مركبة. كما أن وجود قوى سياسية وأمنية متعددة داخل البيئة العراقية يزيد من تعقيد تحليل الشبكة؛ إذ يمكن أن تتقاطع بعض مصالحها مع إيران، بينما ترتبط أطراف أخرى بعلاقات مختلفة مع الولايات المتحدة أو تركيا أو دول الخليج.

وبالتالي، فإن مركزية العراق في الشبكة لا تعني ثبات اتجاهه الاستراتيجي، بل تعني أنه موقع تتقاطع فيه خطوط جهد متعددة.

(1) Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).

ثالثاً: العراق كعقدة للربط البري

يكتسب العراق أهمية إضافية من إمكانية الربط البري بين شرق المنطقة وغربها. فالمجال الجغرافي الممتد من إيران عبر العراق إلى سورية ولبنان يمثل مساراً برياً مهماً في الحسابات الإقليمية، سواء من منظور النقل والتجارة أو من منظور الاتصال السياسي والأمني. غير أن أهمية هذا المسار لا ينبغي أن تُفهم باعتبارها طريقاً ثابتاً أو مضمون الاستمرارية؛ فهو يخضع لعوامل سياسية وعسكرية وأمنية وجغرافية متعددة.

ومن منظور الشبكة، فإن قيمة المسار لا تكمن في وجوده فقط، وإنما في قدرته على المحافظة على الاتصال بين العقد. وبالتالي فإن السيطرة أو التأثير في المناطق الواقعة على هذا المسار يمكن أن تكون وسيلة لإضعاف الشبكة أو تعزيز قدرتها على الاتصال.

رابعاً: لبنان ـ عقدة الردع والاحتكاك

إذا كان العراق يمثل بدرجة كبيرة عقدة اتصال وعمق جغرافي، فإن لبنان يؤدي وظيفة مختلفة داخل النموذج. فأهمية لبنان الاستراتيجية ترتبط بموقعه على شرق المتوسط، وبقربه من الكيان الإسرائيلي، وبطبيعة النظام السياسي اللبناني، وبوجود حزب الله كقوة عسكرية وسياسية رئيسية.

وقد جعل ذلك لبنان إحدى ساحات التفاعل المباشر في الصراع العربي-الإسرائيلي والحسابات الإيرانية والإقليمية والدولية. ومن منظور الشبكات الجيوستراتيجية، يمكن توصيف لبنان بأنه عقدة ردع واحتكاك. وتأتي هذه الصفة من أن أي تصعيد عسكري واسع في لبنان يمكن أن يمتد تأثيره إلى مستويات إقليمية ودولية، في حين أن أي تحول في التوازن العسكري على الجبهة اللبنانية–الإسرائيلية يمكن أن يؤثر في الحسابات الأمنية الإسرائيلية والإيرانية والأمريكية.

وتنبع أهمية هذه العقدة أيضاً من طبيعة البيئة السياسية اللبنانية، التي تجعل التأثيرات الإقليمية والدولية جزءاً من عملية تشكيل التوازن الداخلي.

خامساً: لبنان وشرق المتوسط

يمثل شرق المتوسط مجالاً استراتيجياً متزايد الأهمية بسبب تداخل الطاقة والموانئ والتجارة والأمن البحري. وقد أدى اكتشاف موارد الغاز في شرق المتوسط إلى زيادة أهمية المنطقة في الحسابات الاقتصادية والاستراتيجية، وربطها بقضايا ترسيم الحدود البحرية ومشروعات الطاقة والتنافس الدولي و الإقليمي.[1]

ومن هنا لا يمكن فصل أهمية لبنان عن بيئته البحرية. فلبنان يقع في منطقة تتقاطع فيها مصالح إسرائيل وقبرص وتركيا ومصر واليونان والقوى الدولية، إضافة إلى مصالحه الوطنية المتعلقة بموارده البحرية. وبذلك يجمع لبنان بين عقدة برية–عسكرية وعقدة بحرية–طاقوية، وهو ما يزيد من تعقيد موقعه داخل الشبكة.

سادساً: غزة ـ عقدة الصراع والإدراك

تمثل غزة عقدة تختلف في طبيعتها عن العراق ولبنان واليمن. فأهميتها لا تستند أساساً إلى مواردها أو مساحتها، وإنما إلى موقعها في قلب القضية الفلسطينية، وقدرتها على إنتاج آثار سياسية وإدراكية تتجاوز نطاقها الجغرافي.

وقد أعادت الحرب التي اندلعت في أعقاب هجمات ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ القضية الفلسطينية إلى مركز الأجندة الدولية، وأدت إلى إعادة تشكيل عدد من الحسابات الإقليمية والدولية. ومن منظور الشبكة، تمثل غزة عقدة إدراكية وسياسية وأمنية.

فأي تطور فيها يمكن أن يؤثر في الرأي العام العربي والدولي، وفي العلاقات بين القوى الإقليمية، وفي الحسابات الأمريكية والأوروبية، وفي مسارات التطبيع الإقليمي، وفي طبيعة المواجهة بين الكيان الإسرائيلي وإيران وحلفائها. وهنا تظهر أهمية مفهوم الشبكة؛ إذ إن العقدة قد تكون صغيرة جغرافياً وضعيفة نسبياً من حيث الموارد، لكنها تستطيع إنتاج تأثير استراتيجي يفوق حجمها المادي.

(1) U.S. Energy Information Administration, “Eastern Mediterranean,” U.S. Energy Information Administration, various country and regional analyses.

سابعاً: غزة وإعادة تشكيل البيئة الإقليمية

أظهرت حرب غزة أن الصراع المحلي يمكن أن يتحول إلى عامل لإعادة تشكيل البيئة الإقليمية. فقد امتدت تداعيات الحرب إلى لبنان واليمن والعراق والبحر الأحمر، كما أثرت في الحسابات الإيرانية والإسرائيلية والأمريكية، وأعادت القضية الفلسطينية إلى واجهة الدبلوماسية الدولية. وقد وصفت الأمم المتحدة والجهات الدولية المختصة تداعيات الحرب بأنها ذات آثار إنسانية وسياسية وأمنية واسعة، فيما أدت التوترات المرتبطة بها إلى اتساع نطاق المخاطر في المنطقة.[١]

ومن منظور النموذج المقترح، تمثل غزة مثالاً واضحاً على انتقال التأثير من عقدة إلى أخرى. فالعقدة لا تحتاج إلى السيطرة على شبكة واسعة كي تؤثر فيها؛ يكفي أحياناً أن تكون مرتبطة بقضية أو صراع قادر على تحريك بقية العقد.

ثامناً: اليمن ـ عقدة البحر الأحمر

يختلف اليمن عن العراق ولبنان وغزة من حيث طبيعة الوظيفة الجغرافية. فاليمن يمتلك موقعاً استراتيجياً عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، بالقرب من باب المندب، الذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي. وقد جعل هذا الموقع اليمن عقدة ذات أهمية تتجاوز الصراع الداخلي، لأن أمن البحر الأحمر يرتبط بالتجارة الدولية وحركة السفن والطاقة.

وقد أظهرت اضطرابات الملاحة في البحر الأحمر منذ أواخر عام ٢٠٢٣ أن المخاطر الأمنية في هذه المنطقة يمكن أن تؤثر في مسارات التجارة العالمية، وأن شركات الشحن اضطرت في فترات مختلفة إلى تغيير مساراتها والابتعاد عن البحر الأحمر، بما أدى إلى زيادة زمن وكلفة النقل.[٢]

(1) United Nations, Gaza Humanitarian Situation Update, United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, various updates.

(2) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Navigating Troubled Waters: Impact to Global Trade of Disruption of Shipping Routes in the Red Sea, Black Sea and Panama Canal (Geneva: UNCTAD, 2024).

ومن هنا يمكن تصنيف اليمن بوصفه عقدة بحرية-اقتصادية داخـل الشبكة الجيوستراتيجية.

تاسعاً: باب المندب والعقدة البحرية

لا تكتسب باب المندب أهميتها من اليمن وحده، بل من موقعها ضمن شبكة بحرية أوسع. فالممر يربط البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي، ويشكل جزءاً من الطريق البحري الذي يربط آسيا وأوروبا عبر قناة السويس. وبالتالي، فإن أي اضطراب طويل الأمد في هذا الممر يمكن أن يؤثر في: حركة التجارة العالمية - زمن النقل البحري - تكاليف الشحن والتأمين - تدفقات الطاقة - سلاسل الإمداد - الحسابات الأمنية للدول المطلة على البحر الأحمر.

وهذا يوضح مرة أخرى أن العقدة الجيوستراتيجية لا تُقاس بحجمها، بل بحجم الوظيفة التي يؤديها موقعها داخل الشبكة.

عاشراً: التكامل الوظيفي بين العقد الأربع

عند وضع العراق ولبنان وغزة واليمن ضمن نموذج واحد، تظهر اختلافات واضحة في الوظائف:

العقدة	العراق	لبنان	غزة	اليمن
الوظيفة الغالبة	الاتصال والعمق	الردع والاحتكاك	الصراع والإدراك	التأثير البحري
المجال الاستراتيجي	بري-سياسي-أمني	عسكري-سياسي-بحري	سياسي-أمني-معلوماتي	بحري-اقتصادي-أمني

وهذه الوظائف ليست منفصلة بصورة مطلقة. فالعقد قد تتفاعل من خلال أكثر من خط جهد، وقد يتحول حدث في عقدة واحدة إلى عامل ضغط في عقد أخرى. ومن هنا تظهر خاصية التكامل الوظيفي. فالشبكة لا تحتاج إلى أن تؤدي جميع العقد الوظيفة نفسها؛ بل قد تكون قوتها ناتجة تحديداً عن اختلاف وظائف العقد وتوزيعها.

حادي عشر: من التشابه إلى التكامل

من الأخطاء المنهجية النظر إلى القوى والساحات المختلفة داخل الشبكة على أنها متطابقة في طبيعة الأهداف أو القدرات. فالعراق ليس لبنان، ولبنان ليس غزة، واليمن ليس إيران.

ولكل عقدة: بيئتها السياسية - مصالحها الوطنية - بنيتها الاجتماعية - قدراتها العسكرية - موقعها الجغرافي - مستوى ارتباطها بالقوى الأخرى.

لذلك، فإن مفهوم التكامل الوظيفي أكثر دقة من مفهوم التطابق. فقد تتقاطع مصالح عدة عقد في مواجهة تهديد معين، من دون أن يعني ذلك تطابق أجنداتها. كما يمكن أن تستمر الروابط بين بعض العقد حتى في حالة اختلافها حول قضايا أخرى.

وهذا النوع من العلاقات المرنة هو ما يجعل نموذج الشبكة أكثر ملاءمة للبيئات المعقدة من نموذج التحالف التقليدي.

ثاني عشر: استقلالية العقد وحدود الترابط

يمثل استقلالية العقد أحد أهم المعايير التي يجب أخذها في الاعتبار. فكلما كانت العقدة أكثر استقلالاً في تحديد قراراتها، أصبحت العلاقة داخل الشبكة أقرب إلى الشراكة الوظيفية منها إلى التبعية. وفي الحالة المدروسة، ينبغي تحليل كل علاقة على أساس محدد:

ما المصالح المشتركة؟ ما درجة الاعتماد المتبادل؟ ما نوع الموارد المتبادلة؟ ما مستوى التنسيق؟

ما حدود الاختلاف؟ وما الذي يحدث إذا تغيرت مصالح إحدى العقد؟

وتساعد هذه الأسئلة على تجنب التفسير التبسيطي الذي يرد جميع التحركات الإقليمية إلى قرار قوة واحدة.

ثالث عشر: قدرة الشبكة على توزيع المخاطر

من أهم نتائج تعدد العقد أن الشبكة تستطيع توزيع بعض المخاطر. فعندما تكون الوظائف موزعة على عدة ساحات، فإن الضغط على عقدة واحدة لا يؤدي بالضرورة إلى انهيار المنظومة بأكملها. لكن هذه الميزة لا تعني أن الشبكة محصنة؛ فكلما كانت الروابط بين العقد مكشوفة أو معتمدة على مسارات محدودة، فإن استهداف تلك الروابط قد يكون أكثر فعالية من استهداف العقد نفسها.

ومن هنا ينتقل التنافس الاستراتيجي من محاولة إزالة العقد إلى محاولة قطع الروابط بينها. وهذه النقطة ستكون أساسية في المباحث اللاحقة.

رابع عشر: العقد الأربع في مواجهة الشبكات المنافسة

لا تعمل هذه العقد ضمن فراغ استراتيجي. ففي مقابل الشبكات الإقليمية المرتبطة بإيران، توجد شبكة واسعة من التحالفات والعلاقات والانتشار العسكري التي تضم الولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي وعدداً من الدول الإقليمية والدولية.

وتسعى الشبكات المنافسة إلى التأثير في العقد من خلال: الضغط السياسي - العقوبات الاقتصادية - الانتشار العسكري - السيطرة أو التأثير في الممرات - استهداف الروابط اللوجستية - الحرب المعلوماتية - بناء تحالفات مضادة.

ومن ثم، يصبح الصراع في جوهره تنافساً على بنية المجال الاستراتيجي، وليس مجرد تنافس على الأراضي.

خلاصة المبحث

يظهر تحليل العراق ولبنان وغزة واليمن أن الشبكة الجيوستراتيجية لا تتكون من عقد متشابهة، وإنما من عقد متفاوتة في الجغرافيا والقدرات والوظائف ودرجة الاستقلالية.

فالعراق يمثل بصورة أساسية عقدة اتصال وعمق جغرافي، بينما يمثل لبنان عقدة ردع واحتكاك، وتمثل غزة عقدة للصراع السياسي والإدراكي، في حين يمثل اليمن عقدة بحرية قادرة، بحكم موقعه، على التأثير في أحد أهم خطوط التجارة العالمية.

وتكمن أهمية هذه العقد في مجموعها في أنها تتيح للشبكة الانتقال بين مجالات مختلفة: من البر إلى البحر، ومن المجال العسكري إلى السياسي، ومن الصراع المحلي إلى التأثير الدولي.

وبذلك لا تتمثل قوة الشبكة في أن جميع مكوناتها متطابقة أو تخضع لمركز قيادة واحد، وإنما في توزيع الوظائف ووجود روابط تسمح بانتقال التأثير بين ساحاتها.

ومن هنا يصبح السؤال التالي أكثر أهمية: إذا كانت العقد موزعة جغرافياً ووظيفياً، فما هي الممرات البحرية والاقتصادية واللوجستية التي تربط هذه العقد، وتحولها من مجموعة ساحات منفصلة إلى شبكة جيوستراتيجية متكاملة؟

المبحث الرابع: المضائق والممرات البحرية كعقد جيوستراتيجية

أولاً: الجغرافيا البحرية من المجال الحيوي إلى العقدة الجيوستراتيجية

تمثل المضائق والممرات البحرية أحد أهم أشكال العقد الجيوستراتيجية في النظام الدولي؛ لأنها تجمع في موقع جغرافي محدود بين الطاقة والتجارة والأمن والاتصال البحري والقوة العسكرية. وتزداد أهميتها عندما يؤدي تعطيلها أو تهديدها إلى إجبار حركة الملاحة على تغيير مساراتها، بما ينعكس على تكاليف النقل وسلاسل الإمداد وأسعار الطاقة والأمن الاقتصادي للدول.

وتكتسب هذه الأهمية من حقيقة أن النقل البحري يمثل أكثر من ٨٠٪ من حركة التجارة العالمية، الأمر الذي يجعل سلامة الممرات البحرية جزءاً أساسياً من استقرار الاقتصاد العالمي. وقد أظهرت اضطرابات البحر الأحمر وقناة السويس أن التهديد لممر بحري إقليمي يمكن أن يتحول بسرعة إلى مشكلة ذات آثار عالمية.[1]

ومن منظور الشبكات الجيوستراتيجية الذي يعتمده هذا الكتاب، لا ينبغي النظر إلى المضيق أو القناة باعتبارهما مجرد ممرين مائيين، وإنما باعتبارهما عقداً تتجمع عندها مجموعة من الروابط؛ فالارتباط بين الخليج والمحيط الهندي، أو بين البحر الأحمر والبحر المتوسط، لا يتم من خلال الجغرافيا وحدها، بل من خلال حركة الطاقة والسلع والأساطيل والمعلومات والاستثمارات وسلاسل الإمداد.

وعليه، فإن قيمة العقدة البحرية لا تتحدد فقط بمساحتها الجغرافية، وإنما بمدى قدرتها على التأثير في الشبكة التي تمر عبرها.

(1) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Review of Maritime Transport 2025: Staying the Course in Turbulent Waters (Geneva: United Nations, 2025).

ثانياً: مضيق هرمز بوصفه عقدة الطاقة الاستراتيجية

يحتل مضيق هرمز موقعاً مركزياً في منظومة الطاقة العالمية؛ فهو يصل الخليج العربي بخليج عُمان وبحر العرب والمحيط الهندي، ويشكل المنفذ البحري الرئيسي لصادرات النفط والغاز من عدد من أكبر الدول المنتجة للطاقة. وتشير بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن تدفقات النفط عبر المضيق بلغت في النصف الأول من عام ٢٠٢٥ نحو ٢٠,٩ مليون برميل يومياً، أي ما يعادل نحو ٢٠٪ من الاستهلاك العالمي للسوائل النفطية، ونحو ربع النفط المتداول بحراً عالمياً.[١]

وهذه الأرقام لا تعكس الأهمية الاقتصادية للمضيق فحسب، بل تكشف أيضاً عن قيمة جيوستراتيجية استثنائية؛ إذ إن قدرة أي طرف على تهديد حرية الملاحة فيه يمكن أن تنتقل آثارها من المستوى المحلي إلى أسواق الطاقة العالمية. ومن هنا يمكن تصنيف هرمز، وفق النموذج المقترح في هذا الكتاب، باعتباره: عقدة جيوستراتيجية للطاقة والردع والضغط الاستراتيجي.

وتنبع هذه الوظائف من ثلاثة عناصر مترابطة:

الموقع: وجوده عند مدخل الخليج العربي.

الاعتماد: اعتماد جزء كبير من صادرات الطاقة الخليجية على المرور من خلاله.

الترابط: اتصال الخليج بمنظومة التجارة والطاقة الآسيوية والأوروبية والعالمية.

ولا يعني ذلك أن السيطرة على المضيق تعني السيطرة الكاملة على منظومة الطاقة؛ فهناك خطوط أنابيب بديلة في السعودية والإمارات، إلا أن قدرتها الاستيعابية لا تعادل إجمالي التدفقات التي تمر عبر هرمز. وتشير بيانات إدارة معلومات الطاقة إلى أن خطوط الأنابيب السعودية والإماراتية يمكنها معاً تجاوز نحو ٤,٧ ملايين برميل يومياً من طاقة النقل بعيداً عن المضيق، وهي كمية محدودة مقارنة بالتدفقات العابرة له.[٢]

(1) U.S. Energy Information Administration (EIA), "World Oil Transit Chokepoints," updated March 3, 2026.

(2) U.S. Energy Information Administration, "Fewer Tankers Transit the Red Sea in 2024," 2024.

وبذلك يصبح هرمز مثالاً واضحاً على مفهوم قابلية الاستبدال الذي تناولناه في المبحث الثاني؛ فوجود البدائل لا يلغي أهمية العقدة، بل يحدد مستوى هشاشتها وقدرتها على الصمود أمام التعطيل.

ثالثاً: باب المندب والبحر الأحمر كعقدة للتجارة والطاقة

إذا كان هرمز يمثل بصورة أساسية عقدة الطاقة في شرق الخليج، فإن باب المندب يؤدي وظيفة مختلفة نسبياً، تتمثل في الربط بين المحيط الهندي وخليج عدن والبحر الأحمر وقناة السويس والبحر المتوسط. وتبرز أهمية باب المندب من موقعه داخل سلسلة مترابطة:

المحيط الهندي - خليج عدن - باب المندب - البحر الأحمر - قناة السويس - البحر المتوسط.

وهذه السلسلة تجعل باب المندب جزءاً من عقدة جيوستراتيجية أكبر لا يمكن فصلها عن قناة السويس. وقد أظهرت اضطرابات الملاحة في البحر الأحمر منذ أواخر عام ٢٠٢٣ أن التهديد للملاحة في منطقة باب المندب يمكن أن يؤدي إلى إعادة توجيه السفن حول رأس الرجاء الصالح، وهو ما يزيد المسافة والوقت والتكلفة ويضغط على سلاسل الإمداد العالمية.[١]

كما تراجعت تدفقات النفط عبر باب المندب بصورة كبيرة؛ فقد بلغ متوسطها نحو ٤,٠ ملايين برميل يومياً خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٢٤ مقارنة بنحو ٨,٧ ملايين برميل يومياً خلال عام ٢٠٢٣، وفق بيانات استندت إليها إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.[٢]

وهنا تتضح الوظيفة المختلفة لباب المندب عن هرمز نبينها بالجدول التالي:

العقدة	مضيق هرمز	باب المندب	البحر الأحمر	قناة السويس
الوظيفة الجيوستراتيجية الأساسية	الطاقة والردع والضغط الاستراتيجي	التجارة والطاقة والملاحة والضغط على سلاسل الإمداد	المجال الرابط بين العقدتين	عقدة الربط بين آسيا وأوروبا

(1) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Review of Maritime Transport 2025: Staying the Course in Turbulent Waters (Geneva: United Nations, 2025).

(2) U.S. Energy Information Administration, "Fewer Tankers Transit the Red Sea in 2024," 2024.

ومن ثم، فإن التأثير في باب المندب لا يحتاج بالضرورة إلى إغلاقه بصورة كاملة حتى يتحول إلى أداة استراتيجية؛ مجرد رفع مستوى المخاطر الأمنية قد يكون كافياً لدفع شركات الملاحة إلى تغيير مساراتها. وهذه نقطة جوهرية في مفهوم الشبكة الجيوستراتيجية: التأثير في الشبكة لا يتطلب دائماً السيطرة المادية على العقدة؛ فقد يكفي التأثير في درجة أمنها أو موثوقيتها.

رابعاً: قناة السويس والعقدة الجيوستراتيجية العابرة للأقاليم

تتميز قناة السويس بكونها ليست مجرد ممر إقليمي، بل عقدة تربط شبكات اقتصادية وجيوستراتيجية متعددة القارات. فهي تختصر الطريق البحري بين آسيا وأوروبا مقارنة بالدوران حول رأس الرجاء الصالح، ولذلك فإن اضطرابها يؤثر في التجارة العالمية وليس في دول المنطقة وحدها.

وقد أظهرت أزمة البحر الأحمر هذا الترابط بصورة واضحة؛ إذ أدى انخفاض حركة السفن عبر قناة السويس إلى زيادة الاعتماد على الطريق حول رأس الرجاء الصالح. ووفق بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ارتفعت طاقة السفن التي أعيد توجيهها حول رأس الرجاء الصالح بصورة كبيرة خلال عام ٢٠٢٤، في حين بقيت حركة الحمولة عبر قناة السويس في مايو/أيار ٢٠٢٥ أقل بنحو ٧٠٪ من مستويات عام ٢٠٢٣.

ولا يقتصر أثر ذلك على زيادة زمن الرحلة، وإنما يمتد إلى: زيادة استهلاك الوقود - ارتفاع تكاليف التأمين - ارتفاع أسعار الشحن - زيادة الحاجة إلى السفن بسبب طول الرحلات - اضطراب مواعيد التسليم - الضغط على الموانئ وسلاسل الإمـداد - زيادة المخاطر الاقتصادية للدول التي تعتمد بصورة كبيرة على التجارة البحرية.

وقد سجلت الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن إعادة توجيه السفن حول إفريقيا أدت إلى ارتفاع المسافات البحرية وتكاليف التشغيل، وأثرت بصورة مباشرة في موثوقية سلاسل الإمداد العالمية.[1]

(1) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Review of Maritime Transport 2025: Staying the Course in Turbulent Waters (Geneva: United Nations, 2025).

وعليه، فإن قناة السويس تمثل في النموذج المقترح عقدة ربط استراتيجية أكثر من كونها عقدة ضغط عسكري مباشر.

خامساً: شرق المتوسط وخليج عدن والمجال البحري الموسع للشبكة

لا تكتمل دراسة العقد البحرية في غرب آسيا عند حدود هرمز وباب المندب وقناة السويس، لأن التأثيرات تنتقل عبر شرق المتوسط وخليج عدن وبحر العرب ضمن منظومة مترابطة.

فشرق المتوسط يمثل نقطة التقاء بين: المشرق العربي – تركيا - جنوب أوروبا - قناة السويس - طرق الطاقة - الانتشار البحري للقوى الدولية.

وبذلك يصبح البحر المتوسط الشرقي امتداداً غربياً للشبكة التي تبدأ من الخليج العربي والمحيط الهندي. أما خليج عدن فيؤدي دور منطقة انتقالية بين المحيط الهندي وباب المندب، وهو ما يجعله مهماً من الناحية اللوجستية والأمنية والعسكرية. وتظهر أهمية هذه المنطقة بوضوح عندما يؤدي ارتفاع مستوى التهديد في باب المندب والبحر الأحمر إلى إعادة توزيع حركة السفن والمخاطر على كامل المسار البحري.

ومن منظور الشبكات، فإن هذه المناطق لا تعمل كعقد منفردة، بل ضمن سلسلة من العقد المترابطة؛ إذ يمكن أن يؤدي الضغط على إحدى العقد إلى إعادة توزيع الحركة والوظائف على العقد الأخرى.

سادساً: العقد البحرية بوصفها أدوات للصراع غير المباشر

تكشف التطورات الأخيرة أن الصراع المعاصر لم يعد يركز فقط على احتلال الأرض أو تدمير القوات المسلحة، بل أصبح يستهدف بصورة متزايدة وظائف الشبكات. فاستهداف سفن تجارية، أو رفع مخاطر الملاحة، أو تهديد ممر بحري، أو فرض تأمين أعلى، يمكن أن يؤدي إلى نتائج استراتيجية دون الحاجة إلى إغلاق الممر بصورة كاملة.

وهنا تظهر ثلاثة مستويات للتأثير:

المستوى الأول: التأثير المباشر أي منع السفن أو تهديدها أو تعطيل الموانئ والممرات.

المستوى الثاني: التأثير غير المباشر أي رفع تكلفة التأمين والشحن وإجبار الشركات على تغيير المسارات.

المستوى الثالث: التأثير الشبكي أي إحداث سلسلة من التداعيات في الطاقة والتجارة والإمداد والأسواق والأسعار والسياسات الدولية.

وهذا المستوى الثالث هو الأكثر أهمية بالنسبة إلى نظرية الشبكات الجيوستراتيجية؛ لأن أثر الفعل لا يقاس فقط بالضرر الذي يصيب العقدة المستهدفة، بل بمقدار الاضطراب الذي ينتقل عبر الروابط المتصلة بها.

سابعاً: المضائق البحرية كعقد دفاعية وهجومية في آن واحد

تتمتع العقد البحرية بصفة مزدوجة؛ فهي يمكن أن تكون عناصر دفاع إقليمي، وفي الوقت نفسه أدوات ضغط استراتيجي. فمن الناحية الدفاعية، توفر المضائق والممرات نقاطاً تسمح بالمراقبة والإنـذار المبكر والتحكم النسبي في حركة الملاحة، كما تمنح القوى الموجودة بالقرب منها أهمية أكبر في حسابات القوى البحرية الدولية.

ومن الناحية الهجومية، يمكن للتهديد بإغلاق الممر أو تعطيله أو رفع مستوى المخاطر فيه أن يتحول إلى أداة ضغط على الخصم. ومن هنا فإن قيمة العقدة البحرية لا ترتبط فقط بمن يسيطر عليها، وإنما أيضاً بمن يستطيع التأثير في درجة أمنها واستقرارها.

وهذا يفسر لماذا أصبحت حماية الممرات البحرية في غرب آسيا جزءاً من التنافس بين القوى الإقليمية والدولية، ولماذا ارتبطت التحركات البحرية الأمريكية والأوروبية والدولية في المنطقة ليس فقط بحماية المصالح العسكرية، بل أيضاً بحماية التجارة والطاقة وسلاسل الإمداد.

ثامناً: مصفوفة العقد البحرية في الشبكة الجيوستراتيجية لغرب آسيا

يمكن تلخيص البنية البحرية للشبكة محل الدراسة على النحو الآتي:

العقدة الجيوستراتيجية	الموقع	الوظيفة الأساسية	مجال التأثير	مستوى الحساسية
مضيق هرمز	الخليج الفارسي	الطاقة والردع	أسواق الطاقة العالمية	مرتفع جداً
خليج عدن	جنوب اليمن	الربط والملاحة	المحيط الهندي والبحر الأحمر	مرتفع
باب المندب	جنوب البحر الأحمر	التجارة والطاقة	أوروبا وآسيا	مرتفع جداً
البحر الأحمر	بين آسيا وإفريقيا	الممر البحري	التجارة والطاقة	مرتفع
قناة السويس	مصر	الربط بين آسيا وأوروبا	التجارة العالمية	مرتفع جداً
شرق المتوسط	غرب المشرق	الطاقة والانتشار البحري	أوروبا والمشرق	مرتفع
بحر العرب	جنوب شبه الجزيرة العربية	الربط البحري واللوجستي	آسيا وغرب آسيا	متوسط–مرتفع

وتوضح المصفوفة أن العقد البحرية لا تمتلك الوظيفة نفسها؛ فبعضها يرتبط أساساً بالطاقة، وبعضها بالتجارة، وبعضها بالانتشار العسكري، وبعضها بالربط بين شبكات مختلفة. وهذا التمايز الوظيفي هو الذي يمنح مفهوم الشبكة الجيوستراتيجية قيمة تحليلية أكبر من مفهوم «المحور» التقليدي؛ إذ لا يشترط وجود قيادة واحدة أو أهداف متطابقة بين جميع العقد، بل يكفي وجود روابط وظيفية تسمح بانتقال التأثير من عقدة إلى أخرى.

تاسعاً: القيمة النظرية للممرات البحرية في نموذج الدفاع الإقليمي

استناداً إلى ما سبق، يقترح هذا الكتاب توسيع مفهوم الدفاع الإقليمي بحيث لا يقتصر على حماية الأراضي والحدود والقوات، بل يشمل أيضاً حماية وظائف الشبكة التي يعتمد عليها الأمن الإقليمي.

وبهذا المعنى، يمكن تعريف الدفاع الإقليمي الشبكي بأنه:

منظومة من القدرات والعلاقات والإجراءات تهدف إلى حماية العقد والروابط الحيوية التي تؤمّن استمرار الحركة العسكرية والاقتصادية واللوجستية والطاقة والتجارة والاتصال داخل المجال الإقليمي، ومنع الخصم من تعطيلها أو تحويلها إلى مصادر ضغط استراتيجي.

وبناءً عليه، فإن مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس لا تقع خارج مفهوم الدفاع الإقليمي، بل تمثل جزءاً من بنيته الوظيفية. وتتضح هنا إحدى أهم أفكار النموذج الذي يقترحه الكتاب:

كلما ازدادت أهمية العقدة في الشبكة، أصبح استهدافها قادراً على إنتاج تأثير يتجاوز حدودها الجغرافية.

وهذا ما يجعل غرب آسيا منطقة ذات أهمية استثنائية في الصراع الدولي؛ إذ تتقاطع فيها عقد الطاقة والتجارة والممرات البحرية مع عقد الصراع السياسي والعسكري، فتتحول الأزمة الإقليمية إلى عنصر مؤثر في الاقتصاد والأمن الدوليين.

خلاصة المبحث

تكشف دراسة المضائق والممرات البحرية أن غرب آسيا لا يمثل فقط مسرحاً للصراعات البرية والسياسية، وإنما يمثل أيضاً بنية بحرية جيوستراتيجية مترابطة. ويشكل هرمز وباب المندب وقناة السويس وشرق المتوسط وخليج عدن مجموعة من العقد التي تربط المجال الإقليمي بالاقتصاد العالمي.

ومن ثم، فإن أهمية هذه العقد لا تنبع من موقعها الجغرافي فقط، بل من درجة الترابط التي تنتجها داخل الشبكة. وكلما كانت العقدة أكثر مركزية وأقل قابلية للاستبدال، ارتفعت قيمتها الاستراتيجية وارتفع في الوقت ذاته مستوى تعرضها للاستهداف.

وبذلك تنتقل الدراسة في المبحث التالي من جغرافيا العقد والروابط إلى خطوط الجهد الاستراتيجية التي تستخدمها الشبكات لتوظيف هذه العقد وتحويلها إلى تأثير سياسي واقتصادي وعسكري ومعلوماتي.

المبحث الخامس: خطوط الجهد الاستراتيجية للشبكة الجيوستراتيجية

أولاً: من العقد والروابط إلى خطوط الجهد

إذا كانت المباحث السابقة قد تناولت العقد الجيوستراتيجية بوصفها مراكز للقوة أو التأثير، والروابط التي تصل بينها بوصفها مسارات لانتقال التأثير، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف تتحول هذه البنية الشبكية إلى قدرة استراتيجية فعلية؟

الإجابة تكمن في مفهوم خطوط الجهد الاستراتيجية (Lines of Effort – LOE)، التي تسمح بربط الأنشطة والقدرات المختلفة بالهدف الاستراتيجي النهائي. ويُستخدم مفهوم خطوط الجهد في التخطيط العسكري والاستراتيجي لربط الأعمال والأنشطة بالظروف أو النتائج التي ينبغي تحقيقها للوصول إلى الأهداف. وتكمن أهميته في أنه لا يركز فقط على الوسائل المستخدمة، بل على العلاقة المنطقية بين الوسيلة والنتيجة الاستراتيجية.[1]

ومن منظور هذا الكتاب، فإن خطوط الجهد تمثل الروابط الوظيفية التي توظف العقد الجيوستراتيجية وتنسق تأثيرها داخل الشبكة. وبذلك يمكن تصور النموذج على النحو الآتي:

العقد الجيوستراتيجية - الروابط - خطوط الجهد ← النتائج الاستراتيجية.

وهذا التسلسل يضيف بعداً مهماً إلى مفهوم الشبكة؛ فوجود مجموعة من العقد لا يعني بالضرورة وجود شبكة فاعلة ما لم توجد بينها وظائف واتجاهات جهد قادرة على إنتاج تأثير استراتيجي.

(1) U.S. Department of the Army, Army Design Methodology, ATP 5-0.1 (Washington, DC: Department of the Army, 2015), esp. discussion of lines of effort and lines of operation.

ثانياً: خطوط الجهد بوصفها بنية وظيفية للشبكة

لا تعمل الشبكات الجيوستراتيجية من خلال القوة العسكرية وحدها، وإنما عبر مجموعة متداخلة من الأدوات. وهنا يستفيد النموذج المقترح من مصفوفة DIME، التي تصنف أدوات القوة الوطنية في أربعة أبعاد رئيسية:

Diplomatic	**D**	**الدبلوماسي**
Information	**I**	**المعلوماتي**
Military	**M**	**العسكري**
Economic	**E**	**الاقتصادي**

غير أن تطبيق DIME على الشبكات الجيوستراتيجية يحتاج إلى تطوير؛ لأن الشبكة لا تستخدم هذه الأدوات بصورة منفصلة، وإنما يمكن أن تتقاطع داخل العقد والروابط نفسها. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي عقدة بحرية وظيفة اقتصادية من خلال الطاقة والتجارة، ووظيفة عسكرية من خلال الردع والانتشار البحري، ووظيفة معلوماتية من خلال التأثير في إدراك المخاطر، ووظيفة دبلوماسية من خلال موقعها في المفاوضات الإقليمية.

وبالتالي، فإن خط الجهد ليس مرادفاً لأداة القوة، بل هو المسار الذي يجمع مجموعة من الأدوات لتحقيق نتيجة استراتيجية محددة.

ثالثاً: الخط الدبلوماسي

يمثل الخط الدبلوماسي أحد أهم خطوط الجهد في الشبكات الجيوستراتيجية، لأنه يتيح تحويل العلاقات السياسية إلى قدرة على التنسيق، وإدارة الأزمات، وبناء الشراكات، واحتواء الضغوط الدولية. وفي حالة غرب آسيا، تتسم البيئة الدبلوماسية بدرجة عالية من التعقيد نتيجة تعدد القوى الإقليمية والدولية وتداخل مصالحها.

ولا تعمل الدبلوماسية هنا فقط من خلال التحالفات الرسمية، بل يمكن أن تظهر في صورة: تفاهمات ثنائية – وساطات - قنوات اتصال غير مباشرة - ترتيبات أمنية - اتفاقات اقتصادية - تفاهمات حول الحدود والممرات - استخدام المؤسسات والمنظمات الدولية.

ومن منظور الشبكة الجيوستراتيجية، تؤدي الدبلوماسية وظيفة حماية الروابط السياسية وتقليل كلفة الصراع، كما يمكن أن تستخدم لإعادة تشكيل الشبكة نفسها. ولهذا، فإن القوة الدبلوماسية لا تقاس فقط بعدد التحالفات الرسمية، وإنما أيضاً بقدرة الدولة أو العقدة على الاحتفاظ بقنوات اتصال متعددة مع الأطراف المختلفة.

رابعاً: الخط المعلوماتي

أصبح المجال المعلوماتي أحد أهم ميادين التنافس الاستراتيجي المعاصر، نظراً إلى قدرة المعلومات على التأثير في الإدراك وصنع القرار وتشكيل الرأي العام. وقد أشار جوزيف ناي إلى أن القوة الناعمة تقوم بدرجة كبيرة على القدرة على الجذب والتأثير في تفضيلات الآخرين بدلاً من الاعتماد على الإكراه المباشر.[١]

لكن الشبكات الجيوستراتيجية تتجاوز مفهوم القوة الناعمة بمعناه الضيق، لأن المجال المعلوماتي قد يجمع بين: الإعلام - الاتصال الاستراتيجي - الحرب النفسية - إدارة الرواية - وسائل التواصل الاجتماعي - العمليات السيبرانية - التأثير في الإدراك - مكافحة رواية الخصم.

وفي الصراعات الإقليمية، تصبح هذه الوظيفة أكثر أهمية لأن النتيجة السياسية للعمل العسكري لا تتحدد في الميدان وحده، بل أيضاً في تفسير ما يحدث وإدراك الجمهور له. ومن هنا يمكن اعتبار المجال المعلوماتي خط جهد يربط بين العقد المختلفة من خلال إنتاج رواية أو سردية مشتركة، أو من خلال التأثير في البيئة الإدراكية للخصم.

خامساً: الخط العسكري

يمثل الخط العسكري[٢] أكثر خطوط الجهد وضوحاً، لكنه ليس بالضرورة الأكثر أهمية في جميع مراحل الصراع. فالقوة العسكرية يمكن أن تستخدم لتحقيق مجموعة مختلفة من الوظائف:

(1) Joseph S. Nye Jr., Soft Power: The Means to Success in World Politics (New York: PublicAffairs, 2004).

(2) Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).

الردع – الدفاع - منع الخصم من تحقيق أهدافه - استنزاف قدراته - حماية العقد الحيوية - تهديد الروابط الاستراتيجية للخصم - فرض كلفة على استمرار الصراع.

وفي نموذج الشبكات الجيوستراتيجية، ينبغي ألا يُنظر إلى القوة العسكرية فقط باعتبارها قوة متمركزة داخل دولة، وإنما باعتبارها قدرة موزعة على مجموعة من العقد. وهذا يفسر أهمية التوزيع الجغرافي للقوة؛ إذ يمكن أن يؤدي انتشار القدرات العسكرية في مواقع مختلفة إلى خلق شبكة من التأثيرات المتبادلة.

كما أن العقد العسكرية لا تؤدي الوظيفة نفسها. فقد تكون إحداها عقدة ردع، بينما تكون أخرى عقدة إسناد أو إنذار مبكر أو لوجستيات أو ضغط على خطوط الملاحة. وهنا تظهر أهمية مفهوم التكامل الوظيفي الذي يشكل أحد عناصر النظرية المقترحة في هذا الكتاب.

سادساً: الخط الاقتصادي

يكتسب الخط الاقتصادي أهمية خاصة في غرب آسيا بسبب ارتباط المنطقة بالطاقة والتجارة والموانئ والاستثمارات والممرات البحرية. ولا تقتصر القوة الاقتصادية على امتلاك الموارد، بل تشمل القدرة على:

التحكم في تدفقات الطاقة - التأثير في طرق التجارة - استخدام الموانئ والمناطق الحرة - التحكم في سلاسل الإمداد - توظيف الاستثمارات - استخدام العقوبات أو الحوافز الاقتصادية - بناء شبكات اقتصادية بديلة.

وهنا يتداخل الاقتصادي مع الجيوستراتيجي بصورة واضحة. فمضيق هرمز، على سبيل المثال، ليس مجرد ممر جغرافي، بل عقدة تربط الطاقة بالأسواق العالمية وبالأمن البحري. وكذلك فإن باب المندب وقناة السويس يربطان الأمن الإقليمي بالتجارة الدولية. ومن ثم، فإن التأثير في عقدة اقتصادية أو لوجستية قد يؤدي إلى نتائج سياسية وعسكرية تتجاوز القيمة الاقتصادية المباشرة للعقدة.

سابعاً: الخط اللوجستي

يقترح هذا الكتاب إضافة بعد أكثر وضوحاً إلى مصفوفة DIME يتمثل في الخط اللوجستي؛ لأن الشبكات الجيوستراتيجية لا تستطيع المحافظة على وظائفها دون تدفق مستمر للأفراد والمواد والطاقة والمعلومات.

ويشمل الخط اللوجستي: الموانئ – المطارات - الطرق البرية - السكك الحديدية – المستودعات - شبكات الطاقة – الاتصالات - خطوط الإمداد - المعابر الحدودية.

وتبرز أهمية هذا الخط بصورة خاصة في منطقة غرب آسيا، حيث تتقاطع طرق برية وبحرية تربط الخليج بالعراق وسورية وشرق المتوسط، وتربط المحيط الهندي بالبحر الأحمر والبحر المتوسط. وعليه، فإن استهداف الخط اللوجستي قد يكون أكثر تأثيراً من استهداف عقدة منفردة، لأن الهدف في هذه الحالة هو قطع الاتصال بين العقد.

وهذه إحدى الإضافات المهمة التي يقترحها النموذج الشبكي: في الحرب التقليدية قد يكون تدمير مركز القوة هو الهدف؛ أما في الحرب الشبكية فقد يكون قطع الروابط التي تصل مراكز القوة هو الهدف الأكثر فعالية.

ثامناً: التفاعل بين خطوط الجهد

لا تعمل خطوط الجهد بصورة مستقلة، بل تتفاعل بصورة مستمرة. ويمكن تمثيل ذلك بالمصفوفة الآتية:

أمثلة على الأدوات	الدبلوماسي	المعلوماتي	العسكري	الاقتصادي	اللوجستي
خط الجهد	بناء الشراكات وإدارة الصراع	التأثير في الإدراك والرواية	الردع والدفاع والضغط	التأثير في الموارد والتجارة	المحافظة على الاتصال والاستمرارية
الوظيفة الأساسية	التفاوض، الوساطة، الاتفاقات	الإعلام، الاتصال الاستراتيجي، السيبراني	القوات، الصواريخ، الطائرات، البحرية	الطاقة، الاستثمار، العقوبات، التجارة	الموانئ، الطرق، المعابر، الإمداد

ويلاحظ أن الخط اللوجستي يمثل البنية التحتية التي تسمح للخطوط الأخرى بالعمل، بينما تمثل الخطوط الأربعة الأخرى أشكالاً مختلفة من توظيف القوة. ومن هنا يمكن تطوير مصفوفة DIME التقليدية إلى نموذج أكثر ملاءمة لتحليل الشبكات:

DIME + L

حيث يمثل L = Logistics البعد اللوجستي.

ولا يقترح الكتاب اعتبار هذا التعديل بديلاً عن DIME في أدبيات التخطيط الاستراتيجي، وإنما يقدمه باعتباره تطويراً تحليلياً خاصاً بنموذج الشبكات الجيوستراتيجية.

تاسعاً: خطوط الجهد في شبكة غرب آسيا

عند تطبيق النموذج على غرب آسيا، يمكن ملاحظة أن العقد التي تناولناها في المبحثين الثالث والرابع لا تؤدي وظائف متطابقة، وإنما تتكامل عبر خطوط جهد مختلفة.

العقدة	الدبلوماسي	المعلوماتي	العسكري	الاقتصادي	اللوجستي
إيران	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع
العراق	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع
لبنان	مرتفع	مرتفع	مرتفع	متوسط	متوسط
غزة	مرتفع	مرتفع جداً	مرتفع	منخفض–متوسط	مرتفع
اليمن	متوسط	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع
هرمز	غير مباشر	متوسط	مرتفع جداً	مرتفع جداً	مرتفع
باب المندب	غير مباشر	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً	مرتفع جداً

وهذه المصفوفة لا تعني أن جميع الوظائف متساوية في كل عقدة، وإنما توضح درجة الاعتماد الوظيفي لكل عقدة داخل الشبكة.

عاشراً: خطوط الجهد كأداة لتفسير ترابط الصراع الدولي والإقليمي

تكتسب ترابط الصراع الدولي بالصراعات الإقليمية. فالصراع الدولي لا ينتقل إلى غرب آسيا بالضرورة من خلال التدخل العسكري المباشر فقط، وإنما يمكن أن ينتقل عبر:

الاقتصاد - الطاقة - العقوبات - التجارة - الممرات البحرية - التحالفات - المعلومات - الأمن الإقليمي.

وفي الاتجاه المعاكس يمكن أن ينتقل التأثير من الإقليم إلى النظام الدولي. فاضطراب الملاحة في البحر الأحمر، على سبيل المثال، يمكن أن يؤثر في التجارة العالمية، بينما يمكن للعقوبات الدولية أن تؤثر في قدرة دولة إقليمية على تمويل قدراتها أو الحفاظ على شبكاتها.

وبذلك تصبح الشبكة نظاماً ثنائي الاتجاه: القوى الدولية تؤثر في العقد الإقليمية، والعقد الإقليمية تستطيع بدورها التأثير في المصالح الدولية. وهذه العلاقة الثنائية هي أحد الأسس التي يقوم عليها التفسير الذي يقدمه هذا الكتاب للصراع في غرب آسيا.[1]

حادي عشر: استهداف خطوط الجهد بدلاً من استهداف العقد

من أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من النموذج أن الخصم لا يحتاج دائماً إلى تدمير العقدة نفسها. فإذا كانت هناك شبكة تتكون من خمس عقد مترابطة، فقد يكون تعطيل الرابط بين عقدتين أكثر فعالية من مهاجمة إحدى العقدتين بصورة مباشرة.

وبذلك يمكن تصنيف أهداف الصراع الشبكي إلى:

استهداف العقد: إضعاف مركز سياسي أو عسكري أو اقتصادي.

استهداف الروابط: قطع الاتصال بين عقد الشبكة.

استهداف خطوط الجهد: تعطيل الوظيفة التي تجعل الشبكة قادرة على العمل.

استهداف الشبكة ككل: محاولة تفكيك الترابط بين العقد والروابط والوظائف.

(1) John A. Warden III, The Air Campaign: Planning for Combat (Washington, DC: National Defense University Press, 1988).

وهذا يضيف بعداً مهماً إلى تحليل الصراعات الحديثة؛ إذ إن النجاح لا يقاس فقط بعدد المواقع التي جرى تدميرها، بل بمدى قدرة الشبكة على المحافظة على وظائفها بعد تعرضها للضغط.

ثاني عشر: مرونة الشبكة وقدرتها على إعادة توزيع الوظائف

تتميز الشبكات الجيوستراتيجية، بخلاف البنى المركزية الصلبة، بإمكانية إعادة توزيع بعض وظائفها عند تعرض إحدى العقد للضغط. فإذا تعرض أحد الممرات البحرية للخطر، يمكن في بعض الحالات تحويل جزء من حركة التجارة إلى طريق آخر. وإذا تعطل مسار لوجستي، يمكن البحث عن مسار بديل.

لكن هذه المرونة ليست مطلقة؛ إذ تعتمد على: درجة مركزية العقدة - توفر البدائل - تكلفة التحويل - سرعة إعادة التوزيع - القدرة على حماية البدائل.

ومن هنا يصبح مفهوم المرونة الاستراتيجية للشبكة أحد المؤشرات الأساسية لتقييم قوتها.

ويمكن صياغة ذلك نظرياً على النحو الآتي: قوة الشبكة الجيوستراتيجية لا تتحدد فقط بمجموع قدرات عقدها، وإنما بقدرتها على المحافظة على وظائفها وإعادة توزيعها عند تعرض إحدى العقد أو الروابط للضغط. وهذه الفكرة تمهد للمبحث الثامن الذي سيتناول بصورة أكثر مباشرة نقاط القوة ومواطن الضعف في منظومة الدفاع الإقليمي.

خلاصة المبحث

يتضح من تحليل خطوط الجهد أن الشبكة الجيوستراتيجية ليست مجرد مجموعة من الدول أو الفاعلين أو المواقع المتصلة، وإنما هي نظام وظيفي تتحول فيه القدرات المتفرقة إلى تأثير استراتيجي من خلال خطوط جهد مترابطة.

وتسمح هذه المقاربة بفهم العلاقة بين:

العقد - الروابط - الوظائف - خطوط الجهد - النتائج الاستراتيجية.

كما أن إدخال البعد اللوجستي إلى مصفوفة DIME، في إطار تحليلي خاص بهذا الكتاب، يساعد على فهم أهمية الممرات والموانئ وشبكات الإمداد في استمرار عمل الشبكة.

وفي حالة غرب آسيا، تتداخل الخطوط الدبلوماسية والمعلوماتية والعسكرية والاقتصادية واللوجستية بصورة تجعل الفصل بينها أمراً صعباً. ولذلك فإن أي محاولة لفهم الصراع من خلال القوة العسكرية وحدها ستبقى ناقصة.

وبهذا، يصبح الدفاع الإقليمي الشبكي ليس مجرد دفاع عن أراضٍ أو حدود، وإنما دفاع عن العقد والروابط وخطوط الجهد التي تمنح المنظومة قدرتها على الاستمرار والتكيف والتأثير.

المبحث السادس: التفاعل بين الشبكة الجيوستراتيجية والقوى الدولية

أولاً: من الشبكة الإقليمية إلى البيئة الاستراتيجية الدولية

لا تعمل الشبكات الجيوستراتيجية في فراغ إقليمي مغلق، وإنما تتحرك داخل بيئة دولية تتنافس فيها القوى الكبرى على النفوذ والمصالح والموارد وممرات التجارة والطاقة. وتكتسب هذه الحقيقة أهمية خاصة في غرب آسيا؛ إذ تتقاطع في المنطقة مصالح الولايات المتحدة والصين وروسيا والقوى الأوروبية، إلى جانب القوى الإقليمية، الأمر الذي يجعل الصراعات المحلية والإقليمية قابلة للارتباط بالتنافس الدولي الأوسع.[1]

ومن منظور هذا الكتاب، فإن العلاقة بين الشبكة الجيوستراتيجية الإقليمية والقوى الدولية ليست علاقة اتجاه واحد؛ أي إن القوى الكبرى لا تؤثر فقط في الإقليم، وإنما تستطيع بعض العقد الإقليمية بدورها التأثير في حسابات القوى الكبرى.

وبذلك يمكن تصور العلاقة على النحو الآتي:

الصراع الدولي ⇄ الشبكات الإقليمية ⇄ العقد المحلية.

وهذه العلاقة التبادلية تمثل أحد المرتكزات الأساسية لفكرة ترابط الصراع الدولي بالصراعات الإقليمية.

(1) Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).

ثانياً: الولايات المتحدة والشبكة الجيوستراتيجية في غرب آسيا

تحتفظ الولايات المتحدة بموقع مركزي في البيئة الأمنية لغرب آسيا، مستندة إلى مجموعة من الأدوات العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية والاستخبارية. ولا يعتمد الحضور الأمريكي على قاعدة أو قوة عسكرية منفردة، وإنما على شبكة من القواعد والشراكات والانتشار البحري والجوي والعلاقات الأمنية.[١]

وهذا يجعل الوجود الأمريكي نفسه أقرب إلى مفهوم الشبكة منه إلى مفهوم الانتشار التقليدي. وتتمثل أبرز وظائف هذه الشبكة في:

حماية المصالح الأمريكية - ضمان أمن الممرات البحرية - حماية تدفقات الطاقة - دعم الحلفاء والشركاء - احتواء الخصوم الإقليميين - المحافظة على القدرة على التدخل السريع - التأثير في توازن القوى الإقليمي.

وقد أكدت الاستراتيجيات الأمريكية الحديثة أن الشرق الأوسط يظل مرتبطاً بمصالح الأمن القومي الأمريكي، مع توجه أمريكي إلى توزيع أعباء الأمن على الحلفاء والشركاء بدلاً من الاعتماد على الوجود الأمريكي المنفرد.

ومن منظور الشبكات، فإن الولايات المتحدة لا تحتاج بالضرورة إلى السيطرة المباشرة على جميع العقد؛ إذ يكفيها في كثير من الحالات امتلاك روابط قوية مع عدد من العقد الرئيسية تستطيع من خلالها المحافظة على قدرتها على التأثير.[٢]

ثالثاً: الصين والشبكات الاقتصادية والاستراتيجية

تختلف طبيعة الحضور الصيني في غرب آسيا عن النموذج الأمريكي التقليدي. فبينما يعتمد النفوذ الأمريكي بدرجة كبيرة على القدرات العسكرية والتحالفات الأمنية، توسع الصين حضورها من خلال:

التجارة – الطاقة – الاستثمار - البنية التحتية – الموانئ – التكنولوجيا - مبادرة الحزام والطريق - العلاقات الاقتصادية مع مختلف أطراف المنطقة.

---

(1) Joseph S. Nye Jr., Is the American Century Over? (Cambridge, UK: Polity Press, 2015).

(2) U.S. Department of Defense, 2022 National Defense Strategy of the United States of America (Washington, DC: Department of Defense, 2022).

وتشير أدبيات مبادرة الحزام والطريق إلى أن الصين تنظر إلى الممرات البرية والبحرية باعتبارها جزءاً من منظومة اتصال اقتصادي واسعة تربط الصين بالأسواق الآسيوية والأوروبية والإفريقية. ومن هنا فإن الممرات البحرية في غرب آسيا تمثل نقطة التقاء بين الشبكة الاقتصادية الصينية والشبكات الأمنية والعسكرية الغربية.

وتظهر أهمية ذلك بصورة خاصة في: الخليج العربي - بحر العرب - البحر الأحمر - قناة السويس - البحر المتوسط.

فهذا المسار يمثل جزءاً مهماً من اتصال الصين بالأسواق الأوروبية، وبالتالي فإن استقراره يخدم المصالح الاقتصادية الصينية، حتى عندما لا تكون الصين طرفاً مباشراً في الصراع العسكري الذي يجري داخله.[١]

رابعاً: روسيا وإعادة بناء الحضور الجيوستراتيجي

تسعى روسيا إلى المحافظة على موقع مؤثر في غرب آسيا من خلال مزيج من العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية. وقد برز هذا الدور بصورة خاصة في سورية خلال العقد الماضي، حيث شكل التدخل الروسي نقطة تحول في توازن القوى الإقليمي.

وتختلف الأدوات الروسية عن الأدوات الصينية والأمريكية؛ إذ تجمع بين:

القوة العسكرية - العلاقات السياسية - مبيعات السلاح – الطاقة – الدبلوماسية - استثمار الأزمات الإقليمية.

ومن منظور الشبكات، يمكن النظر إلى الدور الروسي باعتباره محاولة لبناء روابط متعددة مع عقد إقليمية مختلفة، بما يمنح موسكو قدرة على التأثير في أكثر من مسار للصراع. لكن هذا النفوذ يظل مرتبطاً بقدرة روسيا على المحافظة على مواردها والتزاماتها في بيئة دولية تشهد تنافساً متزايداً.[٢]

(1) World Bank, Belt and Road Economics: Opportunities and Risks of Transport Corridors (Washington, DC: World Bank, 2019).

(2) Henry Kissinger, World Order (New York: Penguin Press, 2014).

خامساً: الكيان الإسرائيلي بوصفها عقدة متقدمة في شبكة دولية وإقليمية

يمثل الكيان الإسرائيلي حالة مختلفة؛ فهو في الوقت نفسه عقدة إقليمية وجزء من شبكة دولية أوسع. وتستند قوتها الاستراتيجية إلى مجموعة من العوامل:

القدرات العسكرية والتكنولوجية - العلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة - التفوق في بعض المجالات الاستخبارية - القدرات الجوية والصاروخية - قطاع التكنولوجيا - العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية المتنامية مع عدد من الدول.

وبالتالي، فإن دراسة الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني أو الصراع الإسرائيلي–الإيراني باعتباره صراعاً ثنائياً فقط لا تكفي لتفسير تركيبته الاستراتيجية. فالقدرة الإسرائيلية على العمل تتأثر بشبكة من العلاقات الدولية والإقليمية، في حين أن العمليات العسكرية الإسرائيلية نفسها يمكن أن تؤثر في إعادة تشكيل الشبكات المقابلة.

وهنا تظهر إحدى خصائص الصراع الشبكي: فالعقدة لا تكون قوية فقط بما تمتلكه داخلياً، بل أيضاً بما تمتلكه من روابط خارجية.

سادساً: التنافس بين الشبكات وليس بين الدول فقط

تقودنا هذه المعطيات إلى نتيجة مهمة: إن الصراع في غرب آسيا لا يجري دائماً بين دول منفردة، بل بين شبكات متداخلة من الدول والفاعلين والمؤسسات والممرات والمصالح.

ويمكن تبسيط الصورة إلى ثلاثة أنماط من الشبكات:

الشبكة	الشبكات الأمريكية والغربية	الشبكات الصينية	الشبكات الروسية	الشبكات الإقليمية
طبيعة القوة الغالبة	عسكرية–دبلوماسية–اقتصادية	اقتصادية–لوجستية–تجارية	عسكرية–سياسية–طاقوية	مركبة
أبرز الوظائف	الردع، الانتشار، حماية الملاحة	الطاقة، التجارة، البنية التحتية	النفوذ، الردع، التفاوض	الدفاع، الردع، التأثير السياسي والمعلوماتي

ولا ينبغي فهم هذه الشبكات باعتبارها كيانات منفصلة تماماً؛ فقد تتقاطع في بعض المجالات وتتعارض في مجالات أخرى. فالصين، على سبيل المثال، يمكن أن تكون منافساً

استراتيجياً للولايات المتحدة، لكنها في الوقت نفسه تعتمد على استقرار الممرات البحرية التي تعمل الولايات المتحدة وحلفاؤها على حمايتها. وهذا يعكس طبيعة النظام الدولي المعاصر الذي يجمع بين المنافسة والاعتماد المتبادل.

سابعاً: العقد الإقليمية كأدوات في الصراع الدولي

تكتسب النظرية التي يقترحها هذا الكتاب أهميتها هنا تحديداً. فالعقد الإقليمية ليست مجرد مواقع تتلقى تأثير القوى الكبرى، وإنما يمكن أن تتحول إلى أدوات للتأثير في الصراع الدولي. فعندما تكون عقدة ما مرتبطة بالطاقة أو التجارة أو الملاحة أو الموقع العسكري، فإن الضغط عليها يمكن أن ينتقل إلى مستوى دولي. ويمكن توضيح ذلك من خلال:

هرمز ← الطاقة العالمية

باب المندب ← التجارة والملاحة العالمية

قناة السويس ← سلاسل الإمداد العالمية

الخليج ← أمن الطاقة

شرق المتوسط ← الطاقة والأمن البحري

وبالتالي فإن قيمة غرب آسيا في الصراع الدولي لا تنبع فقط من موقعها السياسي، وإنما من كونها تحتوي على عدد كبير من العقد ذات الأثر العالمي.[1]

ثامناً: استهداف الروابط بين الشبكات

لا يقتصر التنافس بين القوى الدولية والإقليمية على استهداف العقد، وإنما يمكن أن يتجه إلى قطع الروابط التي تصل عقد شبكة معينة بالشبكات الأخرى.

ومن أمثلة ذلك: العقوبات الاقتصادية - القيود على التكنولوجيا - الحصار التجاري - تعطيل طرق النقل - الضغط على الموانئ - قطع أو تقييد التمويل - الحرب المعلوماتية - الضغوط الدبلوماسية - استهداف سلاسل الإمداد.

(1) David A. Lake and Patrick M. Morgan, eds., Regional Orders: Building Security in a New World (University Park: Pennsylvania State University Press, 1997).

وتكمن خطورة هذا النوع من الصراع في أنه قد لا يؤدي إلى تدمير العقدة، وإنما إلى عزلها عن بقية الشبكة. وهذا يفسر أهمية العقوبات الاقتصادية في الصراعات المعاصرة؛ فهي لا تستهدف القوة العسكرية بالضرورة، وإنما يمكن أن تستهدف قدرة الدولة على المحافظة على الروابط التي تحتاجها للاستمرار.

تاسعاً: التنافس الأمريكي-الصيني وانعكاساته على غرب آسيا

يمثل التنافس الأمريكي-الصيني أحد أهم المتغيرات التي تؤثر في البيئة الاستراتيجية لغرب آسيا. فالصين تحتاج إلى: الطاقة – الأسواق - الممرات البحرية - الاستقرار التجاري.

بينما تسعى الولايات المتحدة إلى المحافظة على موقعها في النظام الدولي ومنع تشكل مراكز قوة قادرة على تحدي تفوقها الاستراتيجي. ومن هنا تتحول غرب آسيا إلى منطقة التقاء بين الجغرافيا السياسية للطاقة والجغرافيا الاقتصادية للممرات التجارية والجغرافيا العسكرية للانتشار الأمريكي.

وهذا يفسر أهمية مشاريع الربط الاقتصادي البديلة، مثل الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، ومشروعات الربط عبر الخليج والبحر الأحمر، باعتبارها ليست مجرد مشروعات اقتصادية، وإنما يمكن أن تحمل آثاراً جيوستراتيجية على مسارات التجارة العالمية.

وعليه، فإن التنافس الدولي قد يعيد تشكيل الشبكات الإقليمية ليس من خلال الحرب فقط، وإنما من خلال إعادة توجيه الممرات والاستثمارات والشراكات الاقتصادية.

عاشراً: الشبكات الجيوستراتيجية والتنافس على النظام الدولي

إذا انتقلنا إلى مستوى أكثر شمولاً، يمكن القول إن غرب آسيا أصبحت إحدى الساحات التي تتقاطع فيها عملية التحول في النظام الدولي. فالنظام الذي هيمنت عليه الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة يواجه صعود قوى أخرى، خصوصاً الصين، إلى جانب سعي روسيا وقوى إقليمية إلى زيادة هامش استقلالها الاستراتيجي.

ولا يعني ذلك أن النظام الدولي انتقل بالفعل إلى نظام متعدد الأقطاب مكتمل، وإنما يشير إلى مرحلة انتقالية تتزايد فيها المنافسة على توزيع القوة والنفوذ. وفي هذه المرحلة

تصبح الشبكات أكثر أهمية؛ لأن القوى الكبرى لا تعتمد فقط على قدراتها الذاتية، بل تسعى إلى بناء شبكات من:

الشركاء + الأسواق + الممرات + القواعد + التكنولوجيا + الطاقة + المؤسسات.

ومن هنا يمكن النظر إلى التنافس الدولي باعتباره، في أحد أبعاده، تنافساً على بناء الشبكات والتحكم في العقد الأكثر أهمية داخلها.

حادي عشر: النموذج التفاعلي المقترح

استناداً إلى ما سبق، يقترح الكتاب نموذجاً تفاعلياً يمكن صياغته على النحو الآتي:

القوى الدولية - الأدوات والضغوط الدولية - العقد الإقليمية

بالمقابل: الشبكات الجيوستراتيجية - العقد المحلية - النتائج الإقليمية ومن ثم التأثير المرتد على المصالح الدولية

وهذا النموذج يوضح أن الصراع ليس خطاً مستقيماً ينتقل من القوى الكبرى إلى المنطقة، بل هو دورة استراتيجية متبادلة التأثير. فقد تؤثر القوة الدولية في العقد الإقليمية، ثم تقوم هذه العقد بإنتاج سلوك يؤدي إلى التأثير في الاقتصاد أو الأمن أو السياسة الدولية، فتعود القوى الدولية إلى تعديل سياساتها.

وهذه الدورة هي التي تفسر قدرة الصراعات الإقليمية على تدويل نفسها دون أن تكون الحرب الدولية المباشرة هي نقطة البداية.

ثاني عشر: نحو مفهوم «توازن الشبكات»

تأسيساً على مفهوم العقد والشبكات وخطوط الجهد، يقترح هذا الكتاب مفهوماً تحليلياً جديداً هو:

توازن الشبكات الجيوستراتيجية:

حالة من التفاعل الاستراتيجي تتوزع فيها القدرة على التأثير بين شبكات متعددة، بحيث لا تستطيع شبكة واحدة التحكم بصورة مطلقة في العقد والروابط الحيوية، بينما تسعى كل شبكة إلى تعزيز مركزيتها، وحماية عقدها، وتقليص مركزية الشبكات المنافسة.

ويختلف هذا المفهوم عن توازن القوى التقليدي؛ لأن وحدة القياس ليست الدولة وحدها، وإنما الشبكة بما تتضمنه من عقد وروابط وقدرات ووظائف. وهذا المفهوم يمكن أن يصبح أحد أهم عناصر الإضافة النظرية في الكتاب، لأنه يربط بين:

توازن القوى + الشبكات الجيوستراتيجية + العقد الجيوستراتيجية + خطوط الجهد.

خلاصة المبحث

يتضح أن الشبكة الجيوستراتيجية في غرب آسيا تعمل داخل بيئة دولية متعددة المستويات، وأن القوى الكبرى لا تتنافس فقط على الدول، بل على العقد والممرات والروابط والوظائف الاستراتيجية.

فالولايات المتحدة تمتلك شبكة أمنية وعسكرية واسعة، والصين توسع شبكة اقتصادية ولوجستية عالمية، وروسيا تستخدم مزيجاً من الأدوات العسكرية والسياسية والطاقوية، بينما تمتلك القوى الإقليمية شبكاتها الخاصة التي تتفاعل مع هذه الشبكات الدولية.

وبذلك فإن غرب آسيا لا يمثل مجرد مسرح للصراع الدولي، بل يمثل أيضاً أحد ميادين إنتاج هذا الصراع وإعادة تشكيله.

وتؤدي العقد الجيوستراتيجية دوراً مركزياً في هذه العملية؛ فكلما ارتفعت مركزية العقدة، ازدادت قدرتها على نقل التأثير من المستوى المحلي إلى الإقليمي والدولي.

ومن هنا يمكن استخلاص قاعدة أساسية في النموذج الذي يقترحه الكتاب:

إن التنافس الدولي في غرب آسيا هو، في أحد أبعاده الأساسية، تنافس على العقد والروابط وخطوط الجهد التي تشكل الشبكات الجيوستراتيجية المتنافسة.

وهذا الاستنتاج يقود بصورة طبيعية إلى المبحث الثامن، الذي سيختبر الجانب الآخر من النظرية: ما نقاط قوة هذه الشبكات؟ وأين تكمن مواطن ضعفها؟ وهل تستطيع الشبكة الإقليمية المحافظة على تماسكها ومرونتها تحت ضغط الشبكات الدولية المنافسة؟

المبحث السابع: نقاط القوة ومواطن الضعف في منظومة الدفاع الإقليمي

أولاً: من بناء الشبكة إلى اختبار قدرتها على الصمود

بعد تحديد العقد الجيوستراتيجية، وتحليل وظائفها، ودراسة خطوط الجهد التي تصل بينها، ودراسة تفاعلها مع الشبكات الدولية، يصبح من الضروري الانتقال من وصف الشبكة إلى تقييم قدرتها الاستراتيجية. فوجود شبكة واسعة من العقد والروابط لا يعني بالضرورة امتلاكها قوة متماسكة؛ إذ قد تكون كثرة العقد مصدر قوة من خلال توزيع الوظائف والمخاطر، لكنها قد تصبح في الوقت نفسه مصدر هشاشة إذا كانت الروابط ضعيفة أو كانت بعض العقد تعتمد بصورة مفرطة على عقدة مركزية واحدة.

ومن هنا، يقترح هذا الكتاب تقييم منظومة الدفاع الإقليمي وفق ستة مؤشرات رئيسية:

المركزية – الترابط - التكامل الوظيفي - قابلية الاستبدال – المرونة - القدرة على الاستمرار تحت الضغط.

وهذه المؤشرات تسمح بالانتقال من مفهوم الشبكة بوصفه وصفاً جغرافياً وسياسياً إلى مفهومها باعتبارها منظومة قابلة للقياس والتحليل.[1]

ثانياً: نقاط القوة في الشبكة الجيوستراتيجية

١- التوزيع الجغرافي للقدرات

(1) David S. Alberts and Richard E. Hayes, Understanding Command and Control (Washington, DC: CCRP Publication Series, 2006).

من أهم نقاط قوة الشبكة الجيوستراتيجية في غرب آسيا أن وظائفها لا تتركز في موقع جغرافي واحد.

فوجود عقد في: إيران – العراق – لبنان – غزة – اليمن.

إلى جانب العقد البحرية والممرات الاستراتيجية، يـؤدي إلى توزيع المجال الجيوستراتيجي على مساحات واسعة. ويعني ذلك أن الضغط على عقدة واحدة لا يؤدي بالضرورة إلى انهيار الشبكة كلها. وهذه الخاصية تمثل ما يمكن تسميته المرونة الجغرافية للشبكة. فالخصم الذي يواجه شبكة موزعة جغرافياً يواجه مشكلة استراتيجية مختلفة عن تلك التي يواجهها عندما يكون مركز القوة محصوراً في موقع واحد.

٢- تعدد الوظائف

لا تؤدي العقد المختلفة الوظيفة نفسها. فإيران، وفق النموذج الذي طورناه، تمثل عقدة مركزية متعددة الوظائف، بينما يمثل العراق عقدة اتصال وعمق، ولبنان عقدة ردع واحتكاك، وغزة عقدة للصراع والإدراك السياسي، واليمن عقدة بحرية واقتصادية.

وهذا التخصص الوظيفي يخلق نوعاً من تقسيم العمل الاستراتيجي داخل الشبكة. ولا يعني ذلك وجود قيادة مركزية توزع المهام على جميع العقد، وإنما يعني أن اختلاف الجغرافيا والقدرات والمصالح يسمح بظهور وظائف متكاملة داخل منظومة أوسع. وهنا تظهر إحدى أهم خصائص الشبكة مقارنة بالتحالف التقليدي:

قد تتحقق الوظيفة الشبكية من خلال التكامل بين عقد مستقلة، دون الحاجة إلى تطابق كامل في الأهداف أو وجود قيادة موحدة.

٣- تعدد خطوط الجهد

تتمتع الشبكة كذلك بإمكانية العمل من خلال خطوط جهد متعددة. فإذا تعذر تحقيق هدف معين من خلال الخط العسكري، يمكن استخدام الخط السياسي أو المعلوماتي أو الاقتصادي أو اللوجستي. وهذا يعني أن الشبكة لا تعتمد على وسيلة واحدة لتحقيق التأثير.

ومن الناحية الاستراتيجية، يؤدي ذلك إلى زيادة صعوبة احتوائها؛ لأن الخصم لا يواجه هدفاً واحداً أو أداة واحدة، وإنما مجموعة من الأدوات المتداخلة.

٤- العمق الجغرافي

يمنح الانتشار الجغرافي للشبكة درجة من العمق الاستراتيجي. ويظهر ذلك بصورة خاصة في العلاقة بين إيران والعراق وبلاد الشام، وصولاً إلى شرق المتوسط، بالتوازي مع الامتداد نحو اليمن والبحر الأحمر. فالعمق لا يعني فقط المسافة الجغرافية، وإنما يعني القدرة على توزيع الموارد والوظائف ومجالات الضغط.

ومن ثم، فإن الشبكة التي تمتلك عمقاً جغرافياً تكون أقل عرضة للتأثر بالضربة الأولى إذا كانت قادرة على إعادة توزيع وظائفها.

٥- امتلاك عقد ذات تأثير دولي

تتمتع منظومة غرب آسيا بميزة أخرى تتمثل في وجود عقد لا يقتصر تأثيرها على المستوى الإقليمي. فمضيق هرمز يرتبط بأسواق الطاقة العالمية، وباب المندب يرتبط بالتجارة البحرية العالمية، بينما ترتبط قناة السويس مباشرة بحركة التجارة بين آسيا وأوروبا.

وهذا يمنح المنطقة قدرة على تدويل آثار الصراع الإقليمي. أي أن أي اضطراب في عقدة استراتيجية يمكن أن ينتقل إلى:

الطاقة - التجارة - الأسواق - الاقتصاد - السياسة الدولية.

فالصراع الإقليمي يستطيع التأثير في الصراع الدولي عندما يمتلك أدوات مرتبطة بعقد عالمية التأثير.[1]

ثالثاً: مواطن الضعف في الشبكة الجيوستراتيجية

إذا كانت الشبكة تمتلك نقاط قوة مهمة، فإنها تعاني في الوقت نفسه من نقاط ضعف بنيوية ينبغي عدم تجاهلها.

١- الاعتماد على العقد المركزية

كل شبكة تحتاج إلى عقد مركزية، لكن ارتفاع المركزية قد يتحول إلى مصدر خطر. فإذا كانت بعض الوظائف الأساسية تعتمد بصورة كبيرة على عقدة واحدة، فإن استهدافها يمكن

(1) Joseph S. Nye Jr., The Future of Power (New York: PublicAffairs, 2011).

أن يؤدي إلى اضطراب واسع. وتنطبق هذه الملاحظة بصورة خاصة على العقد ذات الوظائف المتعددة.

وهنا تظهر مفارقة أساسية: كلما ازدادت أهمية العقدة للشبكة، ازدادت قيمتها الاستراتيجية، ولكن ازدادت معها جاذبيتها للاستهداف. وبالتالي فإن المركزية تمثل قوة وهشاشة في الوقت نفسه.

٢- ضعف قابلية الاستبدال

ليست جميع الروابط قابلة للاستبدال بالدرجة نفسها. فإذا كان هناك طريق بحري أو بري يمكن استبداله بسهولة بطريق آخر، فإن الشبكة تكون أكثر مرونة. أما إذا كان الرابط يمر عبر نقطة جغرافية لا يوجد لها بديل مناسب، فإن تعطيله قد يؤدي إلى اضطراب واسع.

وتبرز هنا أهمية المضائق البحرية التي تناولناها في المبحث الخامس. فمشكلة الشبكة ليست فقط في امتلاك عقد قوية، وإنما في مدى وجود بدائل عند فقدان إحدى العقد أو الروابط.

٣- التباين بين المصالح الوطنية والمحلية

من أكبر التحديات أمام أي شبكة إقليمية تعدد المصالح. فالدول والفاعلون المختلفون لا يمتلكون بالضرورة الأهداف نفسها. وقد تتقاطع مصالحهم في مجال معين، لكنها تختلف في مجال آخر. ولهذا يجب عدم تفسير التقارب الاستراتيجي على أنه تطابق كامل.

فالعراق، على سبيل المثال، يمتلك حساباته الوطنية الخاصة، وكذلك لبنان واليمن والفلسطينيون، فضلاً عن إيران. ومن هنا فإن قوة الشبكة تعتمد على قدرتها على إدارة الاختلافات الداخلية وليس فقط على وجود التهديد الخارجي.

٤- التعرض للضغط الاقتصادي

يمثل الاقتصاد إحدى أهم نقاط الضعف المحتملة للشبكات الإقليمية. فالعقوبات والقيود التجارية والمالية يمكن أن تستهدف قدرة العقد على: التمويل – الاستيراد - الحصول على التكنولوجيا - الحفاظ على سلاسل الإمداد - تطوير القدرات العسكرية - إعادة الإعمار.

وهذا يجعل الاقتصاد خط جهد يمكن أن تستخدمه الشبكات المنافسة لتقليل قدرة الشبكة على الاستمرار. وبذلك لا يكون الاستهداف العسكري ضرورياً دائماً؛ فقد يؤدي استنزاف القدرة الاقتصادية على المدى الطويل إلى تقليص قدرة الشبكة على العمل.

٥- التفوق التكنولوجي والاستخباري للخصوم

يمثل التفوق التكنولوجي والاستخباري للقوى الدولية المتقدمة تحدياً مهماً أمام الشبكات الإقليمية. فالأقمار الصناعية، والاستطلاع الجوي، والاستخبارات الإلكترونية، والقدرات السيبرانية، والذكاء الاصطناعي، وأنظمة القيادة والسيطرة الحديثة، تسمح بتحديد العقد والروابط الحيوية بصورة أدق.

وهذا يعني أن الشبكة التي كانت قادرة على الاستفادة من الغموض وصعوبة الرصد قد تواجه تحدياً أكبر مع تطور تقنيات الاستطلاع والاستهداف. ومن هنا يصبح الأمن المعلوماتي والسيبراني جزءاً أساسياً من مرونة الشبكة.

رابعاً: مشكلة «العقدة المركزية»

تحتاج النظرية التي يقترحها الكتاب إلى التوقف عند مفهوم العقدة المركزية. فوجود عقدة مركزية لا يعني بالضرورة أنها «تقود» جميع العقد الأخرى، وإنما يعني أنها تتمتع بدرجة مرتفعة من الترابط أو الوساطة أو التأثير. وبالتالي يجب التمييز بين:

المركزية الشبكية ≠ القيادة السياسية.

وهذا التمييز مهم جداً في تحليل الحالة الإيرانية. فإيران يمكن أن توصف بأنها عقدة ذات مركزية مرتفعة في الشبكة الإقليمية بسبب موقعها وقدراتها وروابطها، لكن ذلك لا يعني أن جميع العقد الأخرى تعمل كأدوات مباشرة لها أو أن قراراتها تصدر من مركز واحد.

وهذه النقطة تجعل مفهوم الشبكة أكثر دقة من المفاهيم التقليدية مثل «التحالف» أو «المحور».

خامساً: المرونة الاستراتيجية للشبكة

يمكن تعريف المرونة الاستراتيجية في إطار النموذج المقترح بأنها:

قدرة الشبكة على المحافظة على وظائفها الأساسية، أو إعادة توزيعها، أو استعادة قدرتها على العمل بعد تعرض إحدى عقدها أو روابطها لضغط أو تعطيل. وتتحدد المرونة وفق مجموعة من العوامل:

المؤشر	تعدد العقد	تعدد الروابط	قابلية الاستبدال	الاستقلال الاقتصادي	الأمن المعلوماتي	العمق الجغرافي	التنوع الوظيفي
دلالته	يقلل الاعتماد على مركز واحد	يسمح بإيجاد مسارات بديلة	تحدد القدرة على تجاوز العقد المتضررة	يقلل تأثير العقوبات	يحافظ على سرية الشبكة واستمراريتها	يتيح توزيع القدرات	يمنع انهيار الوظائف كلها بضربة واحدة

ومن هنا فإن المرونة لا تعني عدم تعرض الشبكة للخسائر، وإنما تعني قدرتها على الاستمرار رغم الخسائر.

سادساً: استراتيجية الخصم في مواجهة الشبكة

إذا كان الخصم واعياً بالطبيعة الشبكية للمنظومة، فإنه لن يركز بالضرورة على مواجهة كل عقدة بصورة منفصلة. بل يمكن أن يتبع استراتيجية تقوم على:

تحديد العقد الأكثر مركزية - تحديد الروابط الأكثر حساسية - تعطيل خطوط الجهد الأساسية - عزل العقد عن بعضها - زيادة كلفة إعادة الاتصال - استغلال الاختلافات بين المصالح المحلية والإقليمية.

وبذلك يتحول الصراع من مواجهة القوة بالقوة إلى محاولة تفكيك الشبكة وظيفياً.

وهذه النقطة ذات أهمية كبيرة في فهم تطور الحروب الحديثة، حيث يمكن أن يكون الهدف النهائي ليس احتلال الأرض وإنما منع الشبكة من العمل كمنظومة متكاملة.[1]

(1) U.S. Department of Defense, 2022 National Defense Strategy of the United States of America (Washington, DC: Department of Defense, 2022).

سابعاً: الشبكة بين التماسك والتفكك

يمكن تصور استقرار الشبكة وفق ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: شبكة متماسكة تتميز بـ: روابط قوية - وظائف متكاملة - بدائل متعددة - قدرة عالية على إعادة توزيع الوظائف - توافق نسبي في المصالح.

المستوى الثاني: شبكة مرنة لكنها متباينة أي توجد فيها روابط قوية، لكن المصالح بين العقد ليست متطابقة. وهذه هي الحالة الأكثر واقعية في معظم الشبكات الإقليمية.[1]

المستوى الثالث: شبكة مفككة تتميز بضعف الروابط، وارتفاع الخلافات، والاعتماد الكبير على عقدة واحدة، وانخفاض القدرة على تعويض الخسائر. ومن ثم، فإن التحدي الأساسي ليس فقط بناء الشبكة، وإنما المحافظة على تماسكها الوظيفي.

ثامناً: تطبيق المؤشرات على شبكة الدفاع الإقليمي في غرب آسيا

يمكن إجراء تقدير تحليلي أولي وفق المصفوفة التالية:

المؤشر	مستوى القوة	الملاحظة
التوزيع الجغرافي	مرتفع	انتشار العقد على مساحات واسعة
التنوع الوظيفي	مرتفع	تعدد الوظائف العسكرية والسياسية والاقتصادية
المركزية	مرتفع	وجود عقد رئيسية ذات تأثير كبير
العمق الاستراتيجي	مرتفع	تعدد المساحات الجغرافية
المرونة	متوسط–مرتفع	تتفاوت بحسب العقدة والرابط
قابلية الاستبدال	متوسطة	بعض العقد يصعب تعويضها
التكامل الاقتصادي	متوسط	يتأثر بالقيود والعقوبات
التكامل السياسي	متوسط	اختلاف المصالح الوطنية
التكامل المعلوماتي	مرتفع	تعدد التأثير و الرواية
مقاومة التكنولوجيا المتقدمة	متوسطة	تفاوت كبير في القدرات
مقاومة الاستهداف المركزي	متوسطة	ارتفاع قيمة بعض العقد يجعلها أكثر تعرضاً

(1) Mark Granovetter, "The Strength of Weak Ties," American Journal of Sociology 78, no. 6 (1973): 1360–1380.

ولا تمثل هذه المصفوفة حكماً نهائياً أو قياساً كمياً مغلقاً، وإنما أداة تحليلية أولية يمكن تطويرها في دراسات لاحقة من خلال مؤشرات كمية أكثر دقة.

تاسعاً: المفارقة الاستراتيجية للشبكة

تظهر من التحليل السابق مفارقة يمكن اعتبارها من أهم النتائج النظرية لهذا الفصل: كلما ازدادت مركزية العقدة زادت قيمتها للشبكة، ولكن كلما زادت قيمتها ازدادت حوافز الخصم لاستهدافها.

وكذلك: كلما ازدادت الروابط بين العقد ازدادت قدرة الشبكة على توزيع الوظائف، ولكن ازداد عدد الروابط التي يمكن استهدافها.

وبالتالي فإن الترابط يمثل قوة ومصدر هشاشة في الوقت نفسه. وهذه المفارقة تجعل قوة الشبكة مسألة ديناميكية وليست صفة ثابتة. فالشبكة التي تكون قوية في مرحلة معينة قد تصبح أكثر هشاشة إذا تغيرت التكنولوجيا أو ظهرت طرق بديلة أو تغيرت التحالفات أو تعرضت إحدى العقد المركزية لضغط مستمر.

عاشراً: من قوة العقد إلى قوة الشبكة

بناءً على ما سبق، لا يمكن قياس قوة منظومة الدفاع الإقليمي بمجرد جمع القدرات العسكرية للدول أو الفاعلين المشاركين فيها.

بل يجب النظر إلى: قوة العقد + قوة الروابط + تنوع الوظائف + مرونة الشبكة + قابلية الاستبدال + القدرة على الاستمرار.

وعليه، يقترح الكتاب الصياغة النظرية الآتية:

قوة الشبكة الجيوستراتيجية = قدرة العقد والروابط والوظائف على إنتاج تأثير متكامل ومستمر، مع المحافظة على المرونة والقدرة على تعويض الخسائر تحت الضغط.

وهذه الصياغة تميز بين القوة المجردة والقوة القابلة للتحويل إلى تأثير استراتيجي.[1]

(1) Albert-László Barabási, Network Science (Cambridge: Cambridge University Press, 2016).

خلاصة المبحث

أظهر تحليل نقاط القوة والضعف أن الشبكة الجيوستراتيجية ليست بنية قوية أو ضعيفة بصورة مطلقة، وإنما هي منظومة ديناميكية تتغير درجة قوتها تبعاً لمركزية العقد، وصلابة الروابط، وتنوع الوظائف، ووجود البدائل، وقدرتها على التكيف.

وتتمثل أهم نقاط قوتها في التوزيع الجغرافي، وتعدد الوظائف، والعمق الاستراتيجي، وتنوع خطوط الجهد، وامتلاك بعض العقد قدرة على التأثير في المصالح الدولية.

أما أهم نقاط ضعفها فتتمثل في الاعتماد على العقد المركزية، وتفاوت قابلية الاستبدال، واختلاف المصالح الوطنية، والضغط الاقتصادي، والفجوة التكنولوجية والاستخبارية.

وعليه، فإن النتيجة الأهم التي يقدمها هذا المبحث هي أن الدفاع الإقليمي الشبكي لا يقاس بقدرة العقد منفردة، وإنما بقدرة الشبكة على المحافظة على وظائفها تحت الضغط.

وهنا نقترب من الاختبار النهائي للنموذج؛ إذ يبقى السؤال: كيف يمكن أن تتطور هذه الشبكة مستقبلاً في ظل استمرار الصراع الدولي والإقليمي؟

وهذا ما سيعالجه المبحث التاسع: سيناريوهات تطور الشبكة الجيوستراتيجية في غرب آسيا، الذي سيكون بمثابة التطبيق الاستشرافي للنظرية التي بنيناها في هذا الفصل.

المبحث الثامن: سيناريوهات تطور الشبكة الجيوستراتيجية في غرب آسيا

أولاً: مدخل إلى بناء السيناريوهات

بعد تحليل بنية الشبكة الجيوستراتيجية، وتحديد عقدها الرئيسية، ودراسة الروابط التي تصل بينها، وتحليل خطوط الجهد التي توظفها، ثم تحديد نقاط القوة والضعف فيها، يصبح من الممكن الانتقال إلى استشراف مسارات تطورها.

ولا تهدف السيناريوهات إلى التنبؤ بالمستقبل بصورة قطعية، وإنما إلى تحديد الاتجاهات المحتملة التي يمكن أن تتطور إليها البيئة الاستراتيجية، وفقاً لتغير مجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية. وتنبع أهمية ذلك من أن غرب آسيا يعيش في بيئة استراتيجية متحركة تتداخل فيها:

التحولات في النظام الدولي - التنافس الأمريكي–الصيني - الدور الروسي - التحولات في البيئة الأمنية الإقليمية – القضية الفلسطينية - العلاقات الإيرانية مع دول المنطقة - أمن الطاقة - الممرات البحرية - التحولات الاقتصادية والتكنولوجية.

وعليه، فإن مستقبل الشبكة الجيوستراتيجية لا يتحدد بعامل واحد، بل بنتيجة التفاعل بين هذه المتغيرات.

ثانياً: المتغيرات الحاكمة لمستقبل الشبكة

يمكن تحديد مجموعة من المتغيرات التي ستؤثر بصورة مباشرة في مستقبل منظومة الدفاع الإقليمي:[1]

١- مستوى الصراع الدولي أي كلما ارتفع مستوى التنافس بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، ازدادت أهمية غرب آسيا باعتبارها منطقة تتقاطع فيها المصالح الاقتصادية والأمنية والجيوسياسية.

٢- مستقبل الدور الأمريكي فيمثل حجم الوجود الأمريكي في المنطقة عاملاً حاسماً في تشكيل البيئة الأمنية. فزيادة الانخراط الأمريكي يمكن أن تؤدي إلى تعزيز الشبكات الأمنية المقابلة، بينما يؤدي انخفاضه إلى فتح المجال أمام قوى إقليمية ودولية لإعادة توزيع النفوذ.

٣- مسار الصراع الإسرائيلي–الإقليمي فيشكل استمرار الصراع أو التوصل إلى ترتيبات سياسية وأمنية جديدة أحد أهم المتغيرات التي ستؤثر في شكل الشبكات.

٤- تطور العلاقة بين إيران ودول الإقليم إن مستوى التفاهم أو الصراع بين إيران ودول الخليج وتركيا والعراق وسورية ولبنان سيؤثر في طبيعة البيئة التي تعمل فيها الشبكة.

٥- أمن الممرات البحرية يمثل هرمز وباب المندب والبحر الأحمر وقناة السويس مجموعة من العقد التي يمكن أن تؤثر بصورة مباشرة في الأمن الاقتصادي العالمي.

٦- التحولات الاقتصادية ستؤثر مشاريع الربط التجاري والطاقة والموانئ والممرات البرية والبحرية في إعادة تشكيل الشبكات الجيوستراتيجية.

ثالثاً: السيناريو الأول - تعزيز الشبكة الجيوستراتيجية وتماسكها

يفترض هذا السيناريو استمرار الضغوط الخارجية والإقليمية، بما يؤدي إلى زيادة التعاون والتنسيق بين العقد المختلفة. وفي هذه الحالة قد تتجه الشبكة إلى:

(1) Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).

تعزيز الروابط السياسية - زيادة التنسيق الأمني - تطوير القدرات العسكرية - تعزيز القدرات الصاروخية والمسيّرات - تطوير وسائل الاتصال - تنويع طرق الإمداد - زيادة الاعتماد على الممرات البرية والبحرية البديلة - تعزيز القدرة على مواجهة العقوبات.[1]

وفي هذا السيناريو لا يشترط أن تتحول الشبكة إلى تحالف رسمي أو قيادة عسكرية موحدة؛ بل يمكن أن تصبح أكثر تكاملاً من خلال زيادة الترابط الوظيفي بين العقد. وهنا يصبح مفهوم «الشبكة» أكثر ملاءمة من مفهوم «التحالف»، لأن العقد قد تحتفظ باستقلالها السياسي مع زيادة التعاون في مجالات محددة.

نتائج هذا السيناريو

إذا تحقق هذا المسار، فمن المرجح أن: ترتفع قدرة الشبكة على تحمل الضغوط - تتراجع فاعلية استهداف عقدة واحدة - تزداد أهمية العقد البحرية - يتوسع الاعتماد على البدائل اللوجستية - ترتفع كلفة التدخل الخارجي.

لكن هذا السيناريو يواجه تحدياً أساسياً يتمثل في ضرورة المحافظة على التماسك السياسي رغم اختلاف المصالح الوطنية والمحلية.

رابعاً: السيناريو الثاني - إعادة تشكيل الشبكة

لا يعني تغير البيئة الاستراتيجية بالضرورة انهيار الشبكة؛ فقد يؤدي إلى إعادة توزيع وظائفها.

وقد يحدث ذلك إذا: تغيرت العلاقات الإيرانية–الخليجية - تغير الدور الأمريكي - حدثت تسويات في بعض ملفات الصراع - تغيرت البيئة السياسية في العراق أو لبنان أو سورية - تطورت ترتيبات جديدة في غزة - ظهرت ممرات اقتصادية بديلة - دخلت قوى دولية جديدة بصورة أكبر إلى المنطقة.

(1) Albert-László Barabási, Network Science (Cambridge: Cambridge University Press, 2016).

في هذه الحالة قد تحتفظ بعض العقد بموقعها، بينما تتغير أهمية عقد أخرى. وهذا السيناريو يتفق مع طبيعة الشبكات التي تناولناها في هذا الفصل؛ إذ إن الشبكة ليست بنية ثابتة، بل يمكنها إعادة توزيع المركزية والوظائف.

وقد تنتقل أهمية بعض العقد من المجال العسكري إلى المجال الاقتصادي، أو من المجال السياسي إلى المجال اللوجستي، وفقاً لتغير البيئة. ومن هنا يمكن أن تكون إعادة تشكيل الشبكة أكثر احتمالاً من انهيارها الكامل.

خامساً: السيناريو الثالث - تفكك الشبكة تحت ضغط متعدد المستويات

يفترض هذا السيناريو تعرض الشبكة لضغوط متزامنة على أكثر من خط جهد.

فعلى سبيل المثال: ضغط عسكري + ضغط اقتصادي + ضغط معلوماتي + عزل دبلوماسي + قطع لوجستي.

وهنا لا يكون الهدف استهداف عقدة منفردة، وإنما تقليل قدرة العقد على الاتصال ببعضها. وقد يؤدي ذلك إلى: تراجع التكامل - ارتفاع الاستقلالية بين العقد - ظهور أولويات محلية متعارضة - ضعف خطوط الإمداد - تراجع القدرة على تعويض الخسائر - انخفاض قدرة الشبكة على العمل بصورة متزامنة.

لكن حتى في هذا السيناريو، لا يعني تفكك الشبكة بالضرورة اختفاء جميع روابطها. فقد تنتقل من شبكة عالية الترابط إلى شبكة أكثر تفككاً وأقل مركزية. وهذا تمييز مهم؛ لأن الشبكات لا تختفي بالضرورة، وإنما قد تتغير بنيتها.

سادساً: السيناريو الرابع - التحول إلى شبكة إقليمية متعددة المراكز

أرى أن هذا السيناريو يستحق اهتماماً خاصاً في إطار النظرية التي يقترحها الكتاب. فقد تتجه المنطقة تدريجياً من نموذج يعتمد على مركزية قوة واحدة إلى شبكة متعددة المراكز. وفي هذه الحالة يمكن أن تصبح: إيران مركزاً مهماً في المجال الجيوسياسي والعسكري - الخليج مركزاً اقتصادياً وطاقوياً - تركيا مركزاً لوجستياً واقتصادياً وأمنياً - العراق

مركزاً برياً للربط بين الخليج والمشرق وتركيا - شرق المتوسط مركزاً بحرياً وطاقوياً - البحر الأحمر مركزاً تجارياً وبحرياً.[1]

الصين وروسيا والولايات المتحدة قوى خارجية مرتبطة بدرجات مختلفة بهذه المراكز. ولا يعني ذلك نشوء شبكة واحدة متماسكة، بل قد تظهر شبكات متداخلة ومتنافسة. وهذا السيناريو أكثر انسجاماً مع مفهوم «توازن الشبكات» الذي اقترحناه في المبحث السابع.

سابعاً: السيناريو الخامس - صراع الشبكات

في هذا السيناريو تنتقل المنافسة من الصراع بين الدول إلى صراع أكثر وضوحاً بين شبكات متنافسة.[2]

وقد تتنافس الشبكات على: الموانئ - طرق التجارة – الطاقة – التكنولوجيا – الاتصالات - سلاسل الإمداد - النفوذ السياسي - القواعد العسكرية - الممرات البرية والبحرية.

ويصبح الهدف الاستراتيجي ليس بالضرورة السيطرة على دولة بأكملها، وإنما زيادة مركزية شبكة معينة وتقليل مركزية الشبكة المنافسة. وهنا يظهر مفهوم جديد يمكن للكتاب تطويره:

التنافس على مركزية الشبكات.

أي أن كل طرف يسعى إلى جعل عقده أكثر اتصالاً وتأثيراً، بينما يحاول تقليل قدرة العقد المنافسة على الاتصال والتأثير.

ثامناً: السيناريو السادس - تحول غرب آسيا إلى منطقة توازن بين القوى الكبرى

قد تتجه المنطقة، نتيجة المنافسة الأمريكية–الصينية–الروسية، إلى وضع لا تستطيع فيه قوة دولية واحدة احتكار النفوذ. فالصين تمتلك القدرة الاقتصادية، والولايات المتحدة

(1) David A. Lake and Patrick M. Morgan, eds., Regional Orders: Building Security in a New World (University Park: Pennsylvania State University Press, 1997).

(2) Joseph S. Nye Jr., The Future of Power (New York: PublicAffairs, 2011).

تمتلك شبكة عسكرية واسعة، وروسيا تمتلك أدوات سياسية وعسكرية، بينما تمتلك القوى الإقليمية قدرات ومصالح خاصة بها.[1]

وفي هذه الحالة يمكن أن تتحول غرب آسيا إلى منطقة توازن وتفاوض بين شبكات دولية وإقليمية متعددة. ولا يعني هذا بالضرورة نهاية الصراع، وإنما يمكن أن يؤدي إلى انتقاله من الصراع المباشر إلى:

التنافس الاقتصادي + التنافس التكنولوجي + التنافس على الممرات + النفوذ الدبلوماسي + الردع غير المباشر.

وهذا السيناريو يتفق مع التحول من نموذج الهيمنة الأحادية إلى بيئة أكثر تنافسية وتعقيداً.

تاسعاً: السيناريو الأكثر ترجيحاً

استناداً إلى التحليل السابق، لا يبدو أن السيناريوهات ستتحقق بصورة منفصلة تماماً. والأرجح أن مستقبل غرب آسيا سيتشكل من مزيج من السيناريوهات.

فقد نشهد في الوقت نفسه: تماسك بعض العقد - إعادة تشكيل بعض الروابط - ظهور عقد جديدة - تراجع مركزية عقد أخرى - استمرار التنافس بين الشبكات - زيادة الدور الاقتصادي للصين - استمرار الحضور الأمني الأمريكي - استمرار الدور الروسي بدرجات متفاوتة - تنامي استقلالية القوى الإقليمية.

وعليه، يمكن ترجيح سيناريو: **إعادة تشكيل الشبكات الجيوستراتيجية مع استمرار التنافس متعدد المراكز.**

أي أن الشبكة لن تختفي، لكنها لن تبقى بالضرورة بالشكل نفسه. وهذه النتيجة تتفق مع الطبيعة الديناميكية للنظام الإقليمي؛ حيث تؤدي الأزمات والتسويات والتغيرات الاقتصادية والعسكرية إلى إعادة توزيع المركزية والوظائف باستمرار.

(1) Henry Kissinger, World Order (New York: Penguin Press, 2014).

عاشراً: مؤشرات الإنذار المبكر

لكي تتحول السيناريوهات من تحليل نظري إلى أداة عملية، يمكن تحديد مجموعة من مؤشرات الإنذار المبكر:

المؤشر	الدلالة المحتملة
زيادة القواعد والانتشار العسكري	ارتفاع التنافس الدولي
تغير أنماط التحالفات	إعادة تشكيل الشبكات
زيادة الاستثمارات في الموانئ	صراع على العقد اللوجستية
ظهور ممرات تجارية جديدة	إعادة توزيع المركزية
زيادة التهديدات للملاحة	ارتفاع قيمة العقد البحرية
تشديد العقوبات	استهداف الروابط الاقتصادية
توسع التعاون العسكري الإقليمي	تعزيز الشبكات الدفاعية
تسويات سياسية إقليمية	إعادة توزيع وظائف العقد
تزايد الحروب السيبرانية والمعلوماتية	انتقال الصراع إلى خطوط جهد جديدة
تراجع الاعتماد على قوة دولية واحدة	تنامي التعددية الاستراتيجية

وتسمح هذه المؤشرات بمراقبة التحول من سيناريو إلى آخر بدلاً من انتظار ظهور نتائجه النهائية.[1]

حادي عشر: التقييم الأولي للنموذج النظري في ضوء الحالة التطبيقية

بعد دراسة الفصول والمباحث السابقة، يمكن اختبار النموذج الذي يقترحه الكتاب من خلال أربعة أسئلة:

أولاً: هل توجد عقد جيوستراتيجية قادرة على إنتاج تأثير يتجاوز حدودها؟

(1) U.S. Department of Defense, 2022 National Defense Strategy of the United States of America (Washington, DC: Department of Defense, 2022).

نعم. وتظهر أمثلة واضحة في إيران والعراق واليمن والممرات البحرية وغيرها، مع اختلاف طبيعة كل عقدة.

ثانياً: هل توجد روابط تسمح بانتقال التأثير بين هذه العقد؟

نعم، عبر الروابط السياسية والعسكرية والاقتصادية والمعلوماتية واللوجستية.

ثالثاً: هل يمكن أن تعمل هذه الروابط من دون وجود تحالف رسمي موحد؟

نعم. وهذه تحديداً إحدى النقاط التي تميز مفهوم الشبكة الجيوستراتيجية عن مفهوم التحالف التقليدي.

رابعاً: هل تستطيع هذه الشبكات التأثير في الصراع الدولي؟

نعم، عندما ترتبط عقدها بوظائف ذات أثر دولي، خصوصاً الطاقة والممرات البحرية والتجارة والأمن.

وبذلك يقدم النموذج المقترح تفسيراً للعلاقة بين: الصراع الدولي - الشبكات الجيوستراتيجية - العقد الجيوستراتيجية - خطوط الجهد - الصراع الإقليمي - التأثير المرتد على النظام الدولي.

ولكن لا يمثل هذا التقييم اختبارًا تجريبيًا حاسمًا للنموذج، وإنما اختبارًا أوليًا لقدرته على تفسير الحالة المدروسة، في انتظار إخضاعه لدراسات مقارنة وحالات تطبيقية أخرى.

وهذا يمثل جوهر الإضافة النظرية للكتاب.

خلاصة المبحث

تكشف دراسة السيناريوهات أن مستقبل الشبكة الجيوستراتيجية في غرب آسيا لن يتحدد غالباً باتجاه واحد، بل من خلال عملية مستمرة من التكيف وإعادة التموضع وإعادة توزيع المركزية والوظائف.

وقد تتعرض بعض العقد للضغط أو التراجع، لكن ذلك لا يعني بالضرورة انهيار الشبكة، طالما بقيت قادرة على إيجاد بدائل وإعادة توزيع وظائفها.

كما أن صعود التعددية في البيئة الدولية لا يعني انتهاء المنافسة، بل قد ينقلها من التنافس على الأراضي إلى التنافس على:

العقد + الممرات + الطاقة + التكنولوجيا + التجارة + سلاسل الإمداد + المعلومات.

ومن هنا يمكن القول إن غرب آسيا قد يتحول بصورة متزايدة إلى ساحة لتفاعل شبكات جيوستراتيجية متعددة، لا إلى ساحة مواجهة بين دول منفردة فقط.

والنتيجة النظرية الأهم هي:

إن مستقبل الدفاع الإقليمي في غرب آسيا لن تحدده قوة العقد منفردة، وإنما قدرة الشبكات على المحافظة على الترابط والمرونة وإعـادة توزيع الوظائف تحت ضغط المنافسة الدولية والإقليمية.

خاتمة الفصل الثاني: الشبكات الجيوستراتيجية والدفاع الإقليمي في غرب آسيا

أظهر تحليل الشبكات الجيوستراتيجية في غرب آسيا أن طبيعة الصراع الإقليمي لم تعد قابلة للتفسير الكامل من خلال مفاهيم التحالفات التقليدية أو توازن القوى بمعناه الكلاسيكي. فقد كشفت دراسة العقد والروابط وخطوط الجهد الاستراتيجية أن البيئة الأمنية في المنطقة تتشكل من منظومة متعددة المستويات، تتداخل فيها الجغرافيا السياسية مع القدرات العسكرية والاقتصادية والمعلوماتية واللوجستية، وتتفاعل فيها مصالح الدول مع أدوار الفاعلين من غير الدول والممرات البحرية ومراكز الطاقة والتجارة.

وانطلاقاً من ذلك، فإن مفهوم **الشبكة الجيوستراتيجية** الذي اعتمده هذا الفصل لا يفترض وجود تحالف رسمي أو قيادة مركزية موحدة، وإنما ينظر إلى المنطقة باعتبارها منظومة من **العقد والروابط والوظائف** التي يمكن أن تتكامل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وأن تتأثر بدرجات مختلفة بالتنافس الدولي والإقليمي. ومن هنا تصبح قيمة أي عقدة مرتبطة ليس بقدراتها الذاتية فقط، وإنما أيضاً بموقعها داخل الشبكة، وبعدد الروابط التي تصلها بالعقد الأخرى، وبقدرتها على التأثير في الوظائف الاستراتيجية للشبكة أو تعطيلها.

وقد أظهر التطبيق على إيران والعراق ولبنان وغزة واليمن أن هذه الحالات لا ينبغي النظر إليها باعتبارها وحدات متطابقة أو أطرافاً تابعة لمركز واحد، بل باعتبارها **عقداً ذات وظائف استراتيجية مختلفة**. فإيران تتمتع بدرجة مرتفعة من المركزية نتيجة موقعها الجغرافي وقدراتها وعلاقاتها الإقليمية، بينما يمثل العراق عقدة اتصال وعمق جغرافي، ويؤدي لبنان وظيفة ردع واحتكاك متقدمة، وتمثل غزة عقدة للصراع والإدراك والشرعية السياسية، في حين يكتسب اليمن أهمية استثنائية من موقعه البحري واتصاله بباب

المندب والبحر الأحمر. وهذا التوزيع الوظيفي هو الذي يمنح الشبكة قدرتها على إنتاج تأثير يتجاوز الحدود الجغرافية لكل عقدة.

كما بيّن الفصل أن **المضائق والممرات البحرية ليست مجرد مساحات جغرافية، بل عقد استراتيجية ذات تأثير دولي**. فمضيق هرمز وباب المندب والبحر الأحمر وقناة السويس والبحر المتوسط تشكل روابط حيوية في شبكات الطاقة والتجارة العالمية، الأمر الذي يجعل أي اضطراب فيها قابلاً للانتقال من المستوى الإقليمي إلى المستوى الدولي. ولذلك فإن الصراع على هذه المواقع لا يتعلق فقط بالسيطرة على الأرض أو البحر، وإنما يتعلق بالقدرة على التحكم في تدفقات الطاقة والتجارة واللوجستيات، ورفع تكلفة الحركة لدى الخصم، أو إعادة توجيه مسارات الشبكة.

وفي هذا السياق، أظهر تحليل **خطوط الجهد الاستراتيجية** أن فعالية الشبكة لا تعتمد على القوة العسكرية وحدها. فالدبلوماسية والمعلومات والقدرة العسكرية والاقتصاد واللوجستيات تعمل بصورة متداخلة، بحيث يمكن أن تؤدي الضغوط في أحد المجالات إلى نتائج في مجال آخر. ومن هنا اقترح الفصل توسيع إطار DIME التقليدي بإضافة البعد اللوجستي **DIME+L** بوصفه أداة تحليلية لهذا الكتاب، نظراً للدور المتزايد للموانئ والمطارات والممرات البرية وشبكات الطاقة والاتصالات وسلاسل الإمداد في استمرارية الشبكات الجيوستراتيجية.

وأظهر تحليل التفاعل مع القوى الدولية أن غرب آسيا لا تمثل مجرد مسرح للصراعات الإقليمية، وإنما أصبحت **مجالاً للتفاعل بين شبكات دولية وإقليمية متنافسة**. فالولايات المتحدة تعتمد على شبكة من القواعد والشراكات والانتشار العسكري والأمني، بينما توظف الصين أدوات التجارة والاستثمار والبنية التحتية والطاقة والممرات الاقتصادية، وتستخدم روسيا مزيجاً من الأدوات السياسية والعسكرية والطاقة والدبلوماسية. وفي المقابل، تسعى القوى الإقليمية والفاعلون المحليون إلى المحافظة على قدر من الاستقلالية والمناورة داخل هذه البيئة المتنافسة.

ومن ثم، فإن الصراع في غرب آسيا يمكن فهمه بصورة أكثر دقة من خلال العلاقة الديناميكية الآتية:

الصراع الدولي ⇄ الشبكات الجيوستراتيجية ⇄ العقد الجيوستراتيجية ⇄ خطوط الجهد ⇄ الصراع الإقليمي ⇄ التأثير المرتد على النظام الدولي.

وتكشف هذه العلاقة عن اتجاهين متعاكسين للتأثير: فالصراع الدولي يعيد تشكيل البيئة الإقليمية من خلال الضغوط الاقتصادية والعسكرية والسياسية والتكنولوجية، في حين تستطيع العقد الإقليمية ذات الأهمية العالمية أن تؤثر بدورها في المصالح الدولية. وبذلك لا تكون العلاقة بين المستويين الدولي والإقليمي علاقة تأثير أحادي الاتجاه، وإنما علاقة **تفاعل متبادل**.

أما على مستوى القوة والضعف، فقد أظهر التحليل أن الشبكة الجيوستراتيجية تستمد قوتها من **التوزيع الجغرافي للوظائف، وتعدد العقد، وتنوع خطوط الجهد، والقدرة على إعادة توزيع الأدوار**. غير أن هذه المزايا تقابلها نقاط ضعف تتمثل في الاعتماد المرتفع على بعض العقد المركزية، وصعوبة تعويض العقد الحيوية، واختلاف المصالح الوطنية والمحلية، والتعرض للعقوبات والضغوط الاقتصادية، فضلاً عن التفوق التكنولوجي والاستخباري الذي يمكن أن تستثمره الشبكات المنافسة لاستهداف الروابط وليس العقد فقط.

ومن هنا يبرز أحد أهم الاستنتاجات النظرية للفصل، وهو أن **المركزية الشبكية لا تعني بالضرورة القيادة السياسية**. فقد تكون عقدة ما مركزية لأنها تربط عدداً كبيراً من الوظائف والروابط، من دون أن يعني ذلك أنها تمتلك سلطة مباشرة على بقية العقد. وبالمثل، فإن ضعف إحدى العقد لا يعني بالضرورة انهيار الشبكة إذا كانت تمتلك القدرة على إعادة توزيع وظائفها أو إنشاء روابط بديلة.

وبذلك يمكن صياغة مفهوم **المرونة الجيوستراتيجية للشبكة** باعتباره قدرة الشبكة على المحافظة على وظائفها الأساسية، أو إعادة توزيعها، أو استعادة قدرتها على العمل بعد تعرض إحدى عقدها أو روابطها للضغط أو التعطيل. وهذه المرونة تمثل، في تقدير هذا البحث، أحد أهم محددات القدرة على الصمود في بيئة الصراع المعاصر.

وعلى هذا الأساس، فإن الدفاع الإقليمي في غرب آسيا لا ينبغي أن يُفهم فقط باعتباره حماية للحدود الوطنية أو امتلاكاً للقوة العسكرية، وإنما باعتباره أيضاً **حماية للعقد والروابط والوظائف الاستراتيجية التي تضمن استمرار القدرة على التأثير والمناورة.**

فاستهداف ميناء أو مضيق أو طريق إمداد أو شبكة طاقة أو منظومة اتصالات قد ينتج أثراً استراتيجياً يتجاوز بكثير قيمة الموقع المستهدف في ذاته.

وتقود هذه النتيجة إلى إعادة النظر في مفهوم **مركز الثقل** نفسه. ففي الصراع التقليدي قد يكون تدمير مركز القوة هدفاً رئيسياً، بينما يمكن في الصراع الشبكي تحقيق نتائج أكبر من خلال تعطيل الروابط التي تصل بين مراكز القوة، أو رفع تكلفة إعادة الاتصال بينها. ولذلك يصبح السؤال الاستراتيجي ليس فقط: **أين تكمن القوة؟** وإنما أيضاً: **كيف تنتقل القوة بين العقد، وما الروابط التي تجعلها قادرة على إنتاج أثر متكامل؟**

وبناءً على ما تقدم، يمكن صياغة الإضافة النظرية التي يقدمها هذا الفصل في أن **الدفاع الإقليمي في البيئات المركبة لا يُقاس فقط بحجم القوة العسكرية أو عدد التحالفات، بل بقدرة شبكة من العقد والروابط والوظائف على إنتاج تأثير استراتيجي متكامل ومستمر، مع المحافظة على المرونة والقدرة على إعادة توزيع الوظائف تحت الضغط.**

وبذلك ينتقل البحث من دراسة **الشبكات الجيوستراتيجية بوصفها إطاراً تفسيرياً** إلى اعتبارها أداة لتحليل كيفية انتقال الصراع الدولي إلى المستوى الإقليمي، وكيف تتحول العقد الإقليمية إلى أدوات تأثير متبادل بين المستويين، وكيف يمكن أن يؤدي الضغط على عقدة واحدة أو رابط واحد إلى إعادة تشكيل أوسع للبيئة الاستراتيجية.

وعليه، فإن غرب آسيا، وفق النموذج الذي طوره هذا البحث، لا تظهر كمنطقة صراعات منفصلة، بل باعتبارها **فضاءً شبكياً تتقاطع فيه شبكات دولية وإقليمية ومحلية متعددة**، تتنافس على العقد الحيوية، وتحاول حماية روابطها، وتعطيل روابط خصومها، وإعادة تشكيل موازين التأثير.

ومن هنا يمكن الانتقال إلى الفصل التالي، الذي ينبغي أن يوظف النتائج التي توصل إليها هذا الفصل في **اختبار النموذج بصورة أوسع وربطه بمستقبل التوازنات الاستراتيجية في غرب آسيا**، بما يسمح بالانتقال من تفسير بنية الشبكات إلى دراسة نتائجها المحتملة على مستقبل الصراع الدولي والإقليمي.

الفصل الثالث:

مستقبل الصراع الدولي والإقليمي في غرب آسيا في ضوء نموذج الشبكات الجيوستراتيجية

مقدمة الفصل

أظهرت الفصول السابقة أن الصراع في غرب آسيا لا يمكن تفسيره من خلال عامل واحد، أو من خلال الفصل بين الصراعات الدولية والإقليمية والمحلية. لأن التنافس الاقتصادي الدولي على الطاقة والأسواق والممرات التجارية وسلاسل الإمداد أصبح أحد المحركات الأساسية لإعادة تشكيل النظام الدولي، وأن الصراع في غرب آسيا هو نتاجاً لتفاعل المصالح الدولية مع التوازنات الإقليمية والتحولات المحلية.في حين قدمنا في الفصل الأول بناء الإطار النظري لمفهوم **الشبكات الجيوستراتيجية والعقد الجيوستراتيجية للدفاع الإقليمي**، بينما اختبر الفصل الثاني هذا الإطار من خلال تطبيقه على البيئة الاستراتيجية لغرب آسيا، بما تتضمنه من عقد وروابط وممرات بحرية وخطوط جهد متعددة.

وعليه، فإن السؤال الذي يطرح نفسه في هذه المرحلة لا يتعلق فقط بكيفية فهم بنية الصراع القائمة، وإنما يتجاوز ذلك إلى البحث في **اتجاهات تطورها المستقبلية**: هل تتجه المنطقة نحو مزيد من الاستقطاب؟ أم نحو إعادة تشكيل للشبكات والتحالفات؟ وهل ستستمر القوى الدولية في إدارة الصراعات بصورة مباشرة، أم ستتجه بصورة أكبر إلى توظيف شبكات إقليمية ومحلية لتحقيق أهدافها؟ وهل تستطيع القوى الإقليمية بناء قدر من الاستقلال الاستراتيجي في ظل التنافس بين القوى الكبرى؟

وتكتسب هذه الأسئلة أهمية خاصة في ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي، ولا سيما الانتقال من مرحلة الهيمنة الأحادية إلى بيئة أكثر تعددية وتنافساً، وتصاعد المنافسة الأمريكية–الصينية، واستمرار الدور الروسي، وتنامي قدرات القوى الإقليمية. وقد انعكست هذه التحولات بصورة مباشرة على غرب آسيا، التي لم تعد مجرد مسرح للصراعات الإقليمية، بل أصبحت إحدى مناطق التقاطع الرئيسية بين شبكات الأمن والطاقة والتجارة والتكنولوجيا والممرات الاستراتيجية العالمية.

وفي هذه البيئة، تزداد أهمية غرب آسيا نتيجة موقعها الجغرافي الذي يربط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، واحتضانها لمصادر رئيسية للطاقة، ووجود مضائق وممرات بحرية ذات أهمية عالمية، وفي مقدمتها هرمز وباب المندب وقناة السويس. وقد أظهرت الاضطرابات التي شهدتها حركة الملاحة في البحر الأحمر وقناة السويس أن التأثير في عقدة جغرافية واحدة يمكن أن ينتقل سريعاً إلى التجارة العالمية وسلاسل الإمداد وتكاليف النقل والطاقة.

ومن هنا ينطلق هذا الفصل من فرضية مفادها أن **مستقبل الصراع في غرب آسيا سيتحدد بدرجة متزايدة بقدرة القوى المختلفة على بناء الشبكات الجيوستراتيجية وإدارتها وحمايتها، وليس فقط بامتلاك القوة العسكرية المباشرة.** فالقوة في البيئة الاستراتيجية المعاصرة أصبحت مرتبطة بالقدرة على ربط العقد، وتأمين خطوط الاتصال والإمداد، والتحكم في تدفقات الطاقة والتجارة والمعلومات، وامتلاك البدائل عند تعرض إحدى العقد أو الروابط للضغط.

وبهذا المعنى، فإن مفهوم **الشبكات الجيوستراتيجية** لا يُطرح في هذا الكتاب بديلاً عن مفاهيم توازن القوى أو التحالفات أو الأمن الإقليمي، وإنما بوصفه إطاراً تحليلياً مكملاً يساعد على تفسير ظواهر لا تكفي المفاهيم التقليدية وحدها لتفسيرها، ولا سيما عندما تتداخل أدوار الدول والفاعلين من غير الدول والممرات البحرية والطاقة والبنية التحتية وسلاسل الإمداد ضمن منظومة واحدة.

كما يهدف الفصل إلى تطوير مفهوم **العقد الجيوستراتيجية للدفاع الإقليمي** الذي جرى تأسيسه في الفصلين الأول والثاني، من خلال البحث في مستقبل العقد الحيوية وقدرتها على الصمود وإعادة توزيع الوظائف عند تعرضها للضغط. فكلما ازدادت مركزية العقدة داخل الشبكة، ازدادت قدرتها على إنتاج التأثير، ولكنها في الوقت نفسه تصبح أكثر عرضة للاستهداف من الشبكات المنافسة. ومن ثم تصبح **المرونة، وقابلية الاستبدال، وتعدد الروابط، والقدرة على إعادة توزيع الوظائف** محددات أساسية للقوة الاستراتيجية في المستقبل.

ويعتمد الفصل في استشرافه للمستقبل على منهج السيناريوهات، لا باعتبارها تنبؤات حتمية، وإنما باعتبارها مسارات محتملة تتشكل وفق تفاعل مجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية. ومن أبرز هذه المتغيرات: مستوى التنافس بين الولايات المتحدة والصين، اتجاه الدور الروسي، مستقبل القضية الفلسطينية، تطور موقع إيران وشبكتها

الإقليمية، اتجاهات سياسات دول الخليج وتركيا والعراق، أمن الممرات البحرية والطاقة، وتطور الشراكات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية.

وبناءً على ذلك، ينتقل الفصل من **وصف الشبكات القائمة وتحليلها** إلى دراسة قدرتها على التطور وإعادة التشكيل، ومن تحليل العقد الحالية إلى البحث في العقد التي يمكن أن تكتسب أهمية أكبر مستقبلاً، ومن دراسة التوازنات القائمة إلى استشراف **توازن الشبكات الجيوستراتيجية** بوصفه نمطاً محتملاً من أنماط التنافس في غرب آسيا.

وعليه، يسعى هذا الفصل إلى الإجابة عن سؤال مركزي:

كيف يمكن أن يتطور الصراع الدولي والإقليمي في غرب آسيا خلال المرحلة المقبلة، وما الدور الذي يمكن أن تؤديه الشبكات والعقد الجيوستراتيجية في إعادة تشكيل توازنات القوة والدفاع الإقليمي؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدد من التساؤلات: كيف ستنعكس التحولات في النظام الدولي على المنطقة؟ وما مستقبل التنافس الأمريكي-الصيني فيها؟ وكيف يمكن أن يتطور الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني وتأثيره في الشبكات الإقليمية؟ وما مستقبل موقع إيران؟ وكيف ستتغير القيمة الاستراتيجية للممرات البحرية والطاقة؟ وهل تتجه المنطقة نحو شبكة متعددة المراكز أم نحو مزيد من الاستقطاب؟ وأخيراً، إلى أي مدى يستطيع النموذج الذي قدمه هذا الكتاب تفسير هذه التحولات واستشراف اتجاهاتها؟

ومن خلال الإجابة عن هذه الأسئلة، لا يهدف الفصل إلى تقديم تنبؤ قطعي بمستقبل غرب آسيا، وإنما إلى **تحديد الاتجاهات والمتغيرات ونقاط التحول التي يمكن أن تؤثر في مسار المنطقة**، وصولاً إلى اختبار النموذج النظري الذي قدمه الكتاب، واستخلاص نتائجه العامة بشأن العلاقة بين الصراع الدولي والصراعات الإقليمية.

وبذلك يمثل هذا الفصل الحلقة الأخيرة في البناء التحليلي للكتاب، إذ ينتقل من **التنافس الدولي، إلى الصراع الإقليمي، إلى الشبكات الجيوستراتيجية، ثم إلى مستقبل هذه الشبكات وتداعياتها على النظامين الإقليمي والدولي**. ومن خلال هذا الانتقال يمكن الوصول في نهاية الكتاب إلى الاستنتاج العام المتعلق بمدى صلاحية نموذج الشبكات الجيوستراتيجية والعقد الجيوستراتيجية لتفسير ترابط الصراع الدولي بالصراعات الإقليمية في غرب آسيا.

المبحث الأول: التحولات في النظام الدولي وانعكاساتها على غرب آسيا

شهد النظام الدولي خلال العقود الثلاثة الأخيرة تحولات متسارعة في توزيع القوة ومصادرها، انتقل معها من مرحلة اتسمت بدرجة مرتفعة من الهيمنة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، إلى بيئة دولية أكثر تعقيداً وتنافساً وتعددية في مراكز القوة. ولم يعد التنافس الدولي محصوراً في المجال العسكري، وإنما امتد إلى الاقتصاد والتكنولوجيا والطاقة وسلاسل الإمداد والممرات البحرية والبنية التحتية والمعلومات.

ولا تعني هذه التحولات بالضرورة انتقال النظام الدولي بصورة مكتملة إلى نظام متعدد الأقطاب، وإنما تشير إلى تزايد تعدد مراكز القدرة على التأثير، وإلى تراجع قدرة قوة واحدة على إدارة جميع الملفات الدولية بصورة منفردة. ومن ثم أصبحت البيئة الدولية أكثر ارتباطاً بالتفاعل بين قوى كبرى وقوى متوسطة وقوى إقليمية، وشبكات من الشراكات والعلاقات المتداخلة.

ويكتسب هذا التحول أهمية خاصة بالنسبة إلى غرب آسيا، نظراً إلى موقعها عند تقاطع المصالح الدولية المتعلقة بالطاقة والتجارة والممرات البحرية والأمن الإقليمي. ولذلك فإن التغير في بنية النظام الدولي لا يبقى خارج المنطقة، بل ينتقل إليها من خلال أدوات اقتصادية وأمنية وسياسية وتكنولوجية، كما أن الأزمات التي تنشأ داخلها يمكن أن تنتقل آثارها إلى النظام الدولي.

أولاً: التحول في توزيع القوة الدولية

كان انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١ نقطة تحول أساسية في النظام الدولي، إذ أصبحت الولايات المتحدة القوة الأكثر تفوقاً في المجالات العسكرية

والاقتصادية والتكنولوجية، وامتلكت قدرة واسعة على تشكيل المؤسسات والتحالفات والأمن الإقليمي في مناطق مختلفة من العالم.

إلا أن التفوق الأمريكي لم يؤد إلى اختفاء المنافسة الدولية. فقد شهدت العقود اللاحقة صعود الصين اقتصادياً وتكنولوجياً، واستعادة روسيا جزءاً مهماً من قدراتها العسكرية والسياسية، إلى جانب تنامي أدوار قوى إقليمية تمتلك موارد وقدرات تسمح لها بتوسيع هامش استقلالها الاستراتيجي.

وتشير وثائق الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية الحديثة نفسها إلى أن المنافسة مع الصين أصبحت في صلب التفكير الاستراتيجي الأمريكي، مع استمرار التعامل مع روسيا وتحديات إقليمية أخرى. كما أن استراتيجية الدفاع الأمريكية لعام ٢٠٢٦ تؤكد أهمية العمل مع الحلفاء والشركاء، ولكن ضمن تصور يقوم على توزيع أكبر للأعباء والمسؤوليات.[1]

وفي المقابل، تصف الوثائق الاستراتيجية الصينية البيئة الدولية بأنها تشهد اتجاهاً متزايداً نحو التعددية القطبية، وتؤكد أهمية حماية المصالح الأمنية والتنموية الصينية وتحديث القدرات العسكرية.

وبالتالي، فإن التحول الجاري لا ينبغي اختزاله في مقولة «صعود الصين وانحسار الولايات المتحدة»، لأنها صياغة مبسطة لتحول أكثر تعقيداً. الأدق هو القول إن العالم يتجه إلى توزيع أكثر تعدداً لمصادر القوة والقدرة على التأثير، مع استمرار الولايات المتحدة قوة دولية رئيسية، وصعود الصين كقوة منافسة، واحتفاظ روسيا بقدرات استراتيجية مؤثرة، وتزايد أهمية القوى الإقليمية.

ثانياً: تحول مفهوم القوة في النظام الدولي

لم تعد القوة في النظام الدولي المعاصر تقاس بالقدرة العسكرية وحدها. فقد أصبحت القوة الاقتصادية والتكنولوجية، والقدرة على الوصول إلى الأسواق، والتحكم في سلاسل الإمداد، وتأمين الطاقة، وامتلاك البنية التحتية الحيوية، والتأثير في المعلومات والإدراك، عناصر أساسية في القدرة الاستراتيجية.

(1) U.S. Department of Defense, 2026 National Defense Strategy (Washington, DC: Department of Defense, 2026).

وقد طور جوزيف ناي مفهوم القوة الناعمة ليشير إلى قدرة الدولة على الحصول على ما تريده من خلال الجاذبية والتأثير، وليس الإكراه وحده، ثم انتقل في أعماله اللاحقة إلى مفهوم القوة الذكية التي تجمع بين أدوات القوة الصلبة والناعمة.[1]

وتكتسب هذه الرؤية أهمية أكبر عند تحليل الصراعات المعاصرة، لأن الدولة قد تستخدم العقوبات الاقتصادية والتكنولوجيا والتمويل والمعلومات والعلاقات الدبلوماسية لتحقيق أهداف كانت تتطلب في السابق استخدام القوة العسكرية المباشرة.

ومن منظور هذا البحث، فإن هذا التحول في طبيعة القوة يمثل أحد الأسباب الأساسية التي جعلت مفهوم الشبكات الجيوستراتيجية أكثر ملاءمة لتحليل البيئة الجديدة. فالشبكة لا تتكون من القدرات العسكرية فقط، وإنما من مجموعة من العقد الاقتصادية والتكنولوجية واللوجستية والسياسية والعسكرية والمعلوماتية.

ثالثاً: التنافس الأمريكي-الصيني وإعادة تشكيل المجال الاستراتيجي

يمثل التنافس الأمريكي-الصيني أحد أبرز محركات التحول في النظام الدولي. وقد تجاوز هذا التنافس المجال العسكري إلى الاقتصاد والتكنولوجيا والتجارة والبنية التحتية وسلاسل الإمداد والطاقة والممرات البحرية. تنبع أهمية غرب آسيا بالنسبة إلى هذا التنافس من كونها تقع في نقطة التقاء بين شرق آسيا وأوروبا وأفريقيا، فضلاً عن امتلاكها موارد طاقة رئيسية واحتضانها لممرات بحرية ذات أهمية عالمية.

وتتداخل هنا المصالح الصينية المتعلقة بالتجارة والطاقة والبنية التحتية والممرات الاقتصادية مع المصالح الأمريكية المرتبطة بأمن المنطقة وحرية الملاحة والتحالفات والشراكات الأمنية. ولذلك فإن التنافس بين القوتين لا يتطلب بالضرورة مواجهة عسكرية مباشرة، بل يمكن أن يأخذ شكل تنافس على العقد والروابط.

فالميناء، على سبيل المثال، قد يتحول إلى عقدة ذات قيمة اقتصادية ولوجستية وأمنية؛ والطريق البري يمكن أن يوفر بديلاً لممر بحري؛ وشبكة الطاقة يمكن أن تعيد

(1) Joseph S. Nye Jr., The Future of Power (New York: PublicAffairs, 2011).

توزيع تدفقات الطاقة؛ كما يمكن للتكنولوجيا أن تحدد درجة اعتماد دولة ما على شبكة دولية معينة.

ومن ثم، فإن التنافس الأمريكي-الصيني في غرب آسيا يمكن قراءته، وفق نموذج هذا الكتاب، بوصفه تنافساً بين شبكات متعددة الوظائف، تسعى كل منها إلى تعزيز قدرتها على الوصول إلى العقد الاستراتيجية وحماية الروابط التي تربطها بها.

رابعاً: عودة العامل الروسي إلى التنافس الدولي

تمثل روسيا بعداً ثالثاً في التحولات الدولية المؤثرة في غرب آسيا. فعلى الرغم من عدم امتلاكها القدرات الاقتصادية التي تمتلكها الولايات المتحدة أو الصين، فإن امتلاكها قوة عسكرية استراتيجية، وقدرات نووية، وموارد طاقة، وشبكة من العلاقات الدبلوماسية، يمنحها قدرة على التأثير تتجاوز وزنها الاقتصادي النسبي.

وقد برهنت التجربة السورية على إمكانية استخدام القوة العسكرية إلى جانب الأدوات السياسية والدبلوماسية والطاقة لتحقيق أهداف استراتيجية في منطقة ذات أهمية جيوسياسية. وتكمن أهمية العامل الروسي بالنسبة إلى نموذج الشبكات في أنه يوضح أن النفوذ الدولي لا يحتاج دائماً إلى بناء تحالفات رسمية شاملة؛ فقد يكفي امتلاك مجموعة من الروابط النوعية مع عقد محددة، أو القدرة على التأثير في ملفات وممرات وموارد استراتيجية.

وهذا يعني أن القوى الدولية قد تتنافس على درجة المركزية داخل الشبكات الإقليمية، وليس فقط على السيطرة المباشرة على الدول.

خامساً: صعود القوى الإقليمية وتزايد هامش المناورة

أدى تغير توزيع القوة الدولية إلى تعزيز قدرة القوى الإقليمية على المناورة بين القوى الكبرى. فالدول الإقليمية لم تعد مضطرة بالضرورة إلى الاختيار الكامل بين قوة دولية وأخرى، وإنما تستطيع إقامة علاقات أمنية مع طرف، وشراكات اقتصادية مع طرف ثانٍ، وعلاقات سياسية أو تكنولوجية مع طرف ثالث. وقد أدى ذلك إلى ظهور نمط من الشراكات المتعددة الاتجاهات، تختلف فيه درجة الاعتماد من مجال إلى آخر.

وتبرز أهمية هذا النمط في الخليج وغرب آسيا بصورة خاصة، حيث تتقاطع العلاقات الأمنية مع الولايات المتحدة مع العلاقات الاقتصادية المتنامية مع الصين، ومع علاقات سياسية واقتصادية متفاوتة مع روسيا وقوى أخرى.

ومن منظور الشبكات الجيوستراتيجية، تعني هذه الظاهرة أن العقدة الواحدة يمكن أن تكون جزءاً من أكثر من شبكة في الوقت نفسه. وبالتالي فإن العلاقة بين الشبكات لا تكون دائماً علاقة تنافس صفري، وإنما قد تتضمن التنافس والتعاون والتداخل في آن واحد.

سادساً: التحول من الصراع على المجال إلى الصراع على الوظائف

أحد أهم التحولات التي أنتجها تطور النظام الدولي يتمثل في تغير مفهوم القيمة الاستراتيجية للمجال الجغرافي. ففي الصراعات التقليدية كانت السيطرة على الأرض تمثل أحد أهم مؤشرات القوة. أما في البيئة الاستراتيجية المعاصرة، فقد تكون أهمية موقع جغرافي معين نابعة من الوظيفة التي يؤديها داخل شبكة أوسع.

فمضيق هرمز لا تقتصر أهميته على موقعه الجغرافي، بل على دوره في حركة الطاقة؛ وباب المندب لا تقتصر أهميته على موقعه البحري، وإنما على ارتباطه بالبحر الأحمر وقناة السويس والتجارة بين آسيا وأوروبا؛ كما أن الموانئ والممرات البرية وخطوط الأنابيب تكتسب أهميتها من قدرتها على نقل الموارد وربط الأسواق.

وقد أكدت اضطرابات الملاحة في البحر الأحمر هذه الحقيقة بوضوح. فقد أشارت الأونكتاد إلى أن اضطرابات البحر الأحمر أدت إلى إعادة توجيه السفن بعيداً عن قناة السويس، وارتفاع مسافات النقل والتكاليف، بينما بقي حجم الحمولة المارة عبر قناة السويس في مايو/أيار ٢٠٢٥ أقل بنحو ٧٠ في المائة من مستويات ٢٠٢٣.[1]

وبذلك أصبح تعطيل الوظيفة في بعض الحالات أكثر تأثيراً من احتلال الموقع ذاته. وهذه النتيجة تمثل أساساً مهماً في الانتقال من مفهوم الدفاع عن الأراضي إلى مفهوم الدفاع عن العقد والروابط والوظائف الاستراتيجية.

(1) UN Trade and Development (UNCTAD), Review of Maritime Transport 2025: Staying the Course in Turbulent Waters.

سابعاً: انعكاس التحولات الدولية على الأمن الإقليمي في غرب آسيا

إن التحولات السابقة أدت إلى جعل الأمن الإقليمي في غرب آسيا أكثر ارتباطاً بالتحولات الدولية. فلم تعد أزمات المنطقة منفصلة عن المنافسة على الطاقة والتكنولوجيا والأسواق والممرات التجارية، كما لم يعد بالإمكان فهم الصراع الإقليمي بعيداً عن التفاعلات الدولية.

ويظهر ذلك في الترابط بين مجموعة من الملفات: الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، أمن لبنان، مستقبل العراق، أمن الخليج، التطورات في اليمن والبحر الأحمر، والمنافسة على الممرات الاقتصادية والطاقة.

ويعني هذا الترابط أن الأزمة في إحدى العقد قد تنتقل آثارها إلى عقد أخرى، وأن تعطيل أحد الروابط يمكن أن يؤدي إلى إعادة توزيع الوظائف داخل الشبكة.

وقد أظهرت أزمات الملاحة العالمية أن اضطراب الممرات البحرية لا يبقى محصوراً في نطاقه الجغرافي؛ إذ تؤكد الأونكتاد أن النقل البحري يحمل أكثر من ٨٠ في المائة من التجارة العالمية، وأن اضطرابات طرق رئيسية مثل البحر الأحمر وقناة السويس يمكن أن ترفع تكاليف النقل وتزيد هشاشة سلاسل الإمداد.[١]

وعليه، فإن أمن غرب آسيا أصبح جزءاً من أمن الشبكات الدولية، كما أصبحت بعض العقد الموجودة في المنطقة ذات قدرة على التأثير في الاقتصاد والأمن الدوليين.

ثامناً: غرب آسيا بوصفها منطقة تقاطع بين شبكات دولية متعددة

استناداً إلى ما سبق، يمكن النظر إلى غرب آسيا باعتبارها منطقة تقاطع شبكي بين مجموعة من الشبكات الدولية والإقليمية. فهي تضم شبكة أمنية وعسكرية تقودها الولايات المتحدة وحلفاؤها، وشبكات اقتصادية وتجارية تتصل بدرجات مختلفة بالصين، وروابط سياسية وعسكرية واقتصادية روسية، إضافة إلى شبكات إقليمية تتشكل حول مصالح دول المنطقة وفاعليها المختلفين.

(1) UN Trade and Development (UNCTAD), "Maritime Trade under Pressure – Growth Set to Stall in 2025," September 24, 2025.

ولا تعمل هذه الشبكات بصورة منفصلة؛ بل تتقاطع وتتداخل، وقد تتعاون في مجال وتتنافس في مجال آخر. ومن هنا، فإن مفهوم توازن القوى وحده لا يكفي لتفسير هذه البيئة؛ إذ يمكن لدولة أن تكون مرتبطة أمنياً بشبكة، واقتصادياً بشبكة أخرى، ولوجستياً بشبكة ثالثة، من دون أن يعني ذلك انتقالها بالكامل إلى أحد المعسكرات.

وهذا يقود إلى مفهوم توازن الشبكات الجيوستراتيجية الذي اقترحه هذا الكتاب بوصفه إطاراً تحليلياً، ويعني حالة تتوزع فيها القدرة على التأثير بين شبكات متعددة، بحيث تسعى كل شبكة إلى تعزيز مركزيتها وحماية عقدها وروابطها، مع منع شبكة منافسة من اكتساب قدرة حاسمة على التحكم في العقد الحيوية.

تاسعاً: التحول الدولي وأثره في مستقبل الصراع الإقليمي

إن استمرار التنافس بين القوى الكبرى، بالتوازي مع تنامي قدرات القوى الإقليمية، يجعل من المرجح أن تصبح الصراعات المستقبلية في غرب آسيا أكثر ارتباطاً بالتنافس غير المباشر، والضغط الاقتصادي، والحرب المعلوماتية، والتكنولوجيا، والممرات اللوجستية، والطاقة، إلى جانب القوة العسكرية.

ولا يعني ذلك تراجع أهمية القوة العسكرية؛ بل يعني أن استخدامها أصبح جزءاً من منظومة أوسع من أدوات القوة. وعليه، فإن الصراع المستقبلي قد لا يدور بالضرورة حول السيطرة المباشرة على إقليم بأكمله، وإنما حول القدرة على التأثير في العقد التي تمنح الشبكة قدرتها على الحركة والاستمرار.

ومن هنا يمكن صياغة العلاقة التي تحكم هذا التحول على النحو الآتي: تحولات النظام الدولي - تنافس القوى الكبرى - إعادة تشكيل الشبكات الدولية والإقليمية - التنافس على العقد والروابط - إعادة توزيع الوظائف الاستراتيجية - تغير توازنات الأمن الإقليمي - إعادة تشكيل الصراع في غرب آسيا

خلاصة المبحث

يتضح مما تقدم أن التحول في النظام الدولي لا يمثل مجرد انتقال في عدد القوى المؤثرة، وإنما يمثل تحولاً في طبيعة القوة وأدوات الصراع ومجالات التنافس. فالتنافس الدولي

أصبح أكثر ارتباطاً بالاقتصاد والتكنولوجيا والطاقة والمعلومات واللوجستيات والممرات الاستراتيجية، إلى جانب القوة العسكرية.

وفي هذا السياق، تكتسب غرب آسيا أهمية متزايدة باعتبارها منطقة تتقاطع فيها شبكات متعددة، وتضم عقداً قادرة على التأثير في الأمن والطاقة والتجارة العالمية.

ومن ثم فإن مستقبل المنطقة لن يتحدد فقط وفق موازين القوة التقليدية بين الدول، بل وفق قدرة كل شبكة على المحافظة على عقدها وروابطها ووظائفها، وقدرتها على اختراق الشبكات المنافسة أو تعطيلها، وقدرتها على إعادة توزيع وظائفها عند تعرضها للضغط.

وتشكل هذه النتيجة مدخلاً مباشراً للمبحث التالي، الذي ينتقل من التحولات العامة في النظام الدولي إلى دراسة أحد أهم محركاتها: مستقبل التنافس الأمريكي–الصيني في غرب آسيا، وما يترتب عليه من إعادة تشكيل للممرات الاقتصادية والأمنية والشبكات الجيوستراتيجية في المنطقة.

المبحث الثاني: مستقبل التنافس الأمريكي-الصيني في غرب آسيا

يمثل التنافس الأمريكي-الصيني أحد أهم المتغيرات التي ستؤثر في مستقبل النظام الدولي وفي موقع غرب آسيا داخله. ولا ينحصر هذا التنافس في المجال العسكري أو في احتمالات المواجهة المباشرة بين القوتين، بل يمتد إلى الاقتصاد والتكنولوجيا والطاقة والتجارة والبنية التحتية والموانئ وسلاسل الإمداد والممرات الاستراتيجية. ولذلك فإن غرب آسيا تمثل بالنسبة إلى الطرفين مجالاً مهماً للتنافس غير المباشر، نظراً إلى موقعها الجغرافي وثرواتها الطاقوية وارتباطها بشبكات التجارة العالمية.

ومن منظور هذا البحث، لا ينبغي النظر إلى المنافسة الأمريكية-الصينية بوصفها صراعاً ثنائياً منفصلاً عن البيئة الإقليمية، وإنما باعتبارها **تنافساً بين شبكات متداخلة**، تحاول كل منها تعزيز حضورها في العقد الحيوية، وتأمين الروابط التي تخدم مصالحها، ومنع الشبكة المنافسة من امتلاك قدرة حاسمة على التحكم في تلك العقد.

أولاً: الأهمية الجيوستراتيجية لغرب آسيا في المنافسة الأمريكية-الصينية

تستمد غرب آسيا أهميتها في المنافسة بين الولايات المتحدة والصين من مجموعة عوامل مترابطة، يأتي في مقدمتها الموقع الجغرافي الذي يجعل المنطقة نقطة اتصال بين شرق آسيا وأوروبا وأفريقيا، فضلاً عن وجود أهم مصادر الطاقة العالمية، والممرات البحرية التي تربط المحيط الهندي بالبحر الأحمر والبحر المتوسط.

ويأتي مضيق هرمز في مقدمة هذه العقد. فقد قدرت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن متوسط تدفقات النفط والسوائل النفطية عبر المضيق بلغ خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٥ نحو **٢٠,٩ مليون برميل يومياً**، أي ما يعادل قرابة خمس استهلاك السوائل النفطية العالمي، ونحو ربع النفط المتداول بحراً عالمياً.

وتتصل هذه الأهمية بممرات أخرى، وفي مقدمتها باب المندب والبحر الأحمر وقناة السويس. وقد أدى تراجع حركة الملاحة عبر البحر الأحمر نتيجة الاضطرابات الأمنية إلى إعادة توجيه جزء كبير من السفن حول رأس الرجاء الصالح، بما أدى إلى زيادة المسافات والتكاليف والوقت.

وبالتالي، فإن أهمية غرب آسيا بالنسبة إلى الصين والولايات المتحدة لا تكمن في موارد المنطقة فقط، وإنما في كونها **عقدة وصل داخل الشبكة الاقتصادية العالمية**.

ثانياً: المنظور الأمريكي للمنافسة

تنظر الولايات المتحدة إلى الصين بوصفها المنافس الأكثر قدرة على تحدي موقعها الدولي على المدى الطويل، وهو ما انعكس بصورة واضحة في وثائق الاستراتيجية الأمريكية خلال السنوات الأخيرة. ولا يقتصر التعامل الأمريكي مع الصين على المجال العسكري، وإنما يشمل التكنولوجيا والتجارة والاستثمار والبنية التحتية وسلاسل الإمداد.

وفي غرب آسيا، تستند الولايات المتحدة إلى شبكة واسعة من العلاقات الأمنية والعسكرية، تشمل الشراكات الدفاعية والوجود العسكري والتعاون الاستخباري وأمن الملاحة والطاقة.

ومن منظور الشبكات الجيوستراتيجية، تمثل هذه العناصر **شبكة أمريكية متعددة الوظائف**، لا تقوم على وجود عسكري فقط، وإنما على مجموعة من العقد والروابط التي تسمح لواشنطن بالحفاظ على القدرة على الوصول والتأثير.

ويكتسب أمن الخليج والممرات البحرية أهمية خاصة في هذا السياق، لأن اضطراب تدفقات الطاقة والتجارة يمكن أن ينتج آثاراً تتجاوز المنطقة إلى الاقتصاد العالمي. ومن ثم فإن الحفاظ على حرية الملاحة وأمن الممرات لا يمثل بالنسبة إلى الولايات المتحدة هدفاً إقليمياً فحسب، وإنما جزءاً من حماية شبكة دولية أوسع.

ثالثاً: الصين والانتقال من الحضور الاقتصادي إلى الحضور الجيوستراتيجي

تختلف طبيعة الحضور الصيني في غرب آسيا عن النموذج الأمريكي التقليدي. فقد اعتمدت الصين بصورة أكبر على التجارة والاستثمار والطاقة والبنية التحتية والعلاقات الاقتصادية، إلا أن تطور هذه العلاقات يحمل تدريجياً أبعاداً استراتيجية.

وتشكل **مبادرة الحزام والطريق** الإطار الأوسع لهذا الحضور. فقد هدفت المبادرة إلى تعزيز الربط بين الصين ومناطق مختلفة من آسيا وأوروبا وأفريقيا من خلال البنية التحتية وشبكات النقل والطاقة والموانئ والتجارة. وقد خلص البنك الدولي إلى أن تحسين النقل والربط التجاري في إطار المبادرة يمكن أن يحقق مكاسب كبيرة في التجارة، وإن كانت النتائج تعتمد على جودة المشروعات والإصلاحات المؤسسية وإدارة المخاطر.[١]

وتكمن أهمية المبادرة بالنسبة إلى نموذج هذا الكتاب في أنها لا تقوم فقط على ربط الدول، وإنما على **ربط العقد**: الموانئ، المناطق الصناعية، خطوط السكك الحديدية، الطرق، شبكات الطاقة، والمراكز التجارية.

وهنا يظهر الاختلاف بين المقاربة التقليدية للنفوذ والمقاربة الشبكية؛ إذ لا تحتاج الصين إلى السيطرة السياسية على دولة ما لكي تجعلها ذات أهمية ضمن شبكتها الاقتصادية، بل يكفي أن تصبح الدولة أو الميناء أو الطريق جزءاً من تدفق تجاري أو لوجستي مستمر.

رابعاً: الممرات الاقتصادية بوصفها مجالاً للتنافس

يمثل التنافس على الممرات الاقتصادية أحد أكثر المجالات وضوحاً في المنافسة الأمريكية–الصينية. فالصين تعمل على تطوير وتعزيز مسارات ترتبط بمبادرة الحزام والطريق، بينما تدعم الولايات المتحدة وشركاؤها مبادرات ومسارات بديلة تهدف إلى تنويع طرق التجارة وتقليل الاعتماد على مسارات بعينها.[٢]

(1) Joseph S. Nye Jr., The Future of Power (New York: PublicAffairs, 2011).

(2) World Bank, Belt and Road Economics: Opportunities and Risks of Transport Corridors (Washington, DC: World Bank, 2019).

وفي هذا السياق برز **الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC)**، الذي أُعلن عنه في عام ٢٠٢٣ بمشاركة الهند والسعودية والإمارات والكيان الإسرائيلي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، بوصفه مشروعاً يهدف إلى تعزيز الربط بين الهند وأوروبا عبر الخليج والشرق الأوسط، من خلال مزيج من خطوط السكك الحديدية والنقل البحري وشبكات الطاقة والاتصالات.

وتبرز هنا إحدى أهم أفكار النموذج الشبكي: **المنافسة لا تتطلب تدمير الشبكة المنافسة؛ فقد يكون إنشاء رابط بديل كافياً لتقليل مركزية رابط قائم.**

وبالتالي يمكن النظر إلى الممرات الاقتصادية المتنافسة باعتبارها محاولة لإعادة توزيع مركزية العقد داخل الشبكة العالمية.

خامساً: الطاقة بين الاعتماد المتبادل والمنافسة الاستراتيجية

تمثل الطاقة أحد أهم المجالات التي تتقاطع فيها المصالح الأمريكية والصينية في غرب آسيا. فالصين تعتمد بدرجة كبيرة على واردات الطاقة، ويأتي جزء مهم منها من منطقة الخليج. ولذلك فإن أمن إمدادات الطاقة يمثل مصلحة استراتيجية لبكين.

أما الولايات المتحدة، فعلى الرغم من تغير موقعها في سوق الطاقة نتيجة زيادة إنتاج النفط والغاز المحليين، فإنها لا تزال تنظر إلى استقرار أسواق الطاقة العالمية وأمن الممرات البحرية باعتبارهما جزءاً من الاستقرار الاقتصادي الدولي.[1]

وهنا يظهر اختلاف مهم في طبيعة المصلحة:

- الصين تهتم بدرجة كبيرة **بضمان تدفق الطاقة**.
- الولايات المتحدة تهتم بدرجة كبيرة **بضمان استقرار النظام الذي يسمح بتدفق الطاقة والتجارة**.

ولا يعني ذلك أن المصالح متعارضة بصورة مطلقة؛ بل يمكن أن تتقاطع في بعض المجالات، خصوصاً أمن الملاحة، لكنها تتعارض عندما تتحول البنية التحتية أو الممرات أو التكنولوجيا إلى أدوات لبناء نفوذ استراتيجي طويل الأمد.

(1) Albert-László Barabási, Network Science (Cambridge: Cambridge University Press, 2016).

سادساً: الموانئ والبنية التحتية كعقد جيوستراتيجية

أصبح الاستثمار في الموانئ والبنية التحتية أحد المجالات التي يمكن من خلالها قياس المنافسة الجيوستراتيجية. فالميناء الحديث لا يمثل مجرد منشأة تجارية؛ إذ يمكن أن يتحول إلى عقدة تجمع وظائف اقتصادية ولوجستية وتكنولوجية واتصالية، وقد تكتسب بعض هذه الوظائف بعداً أمنياً أو استراتيجياً.

ومن هنا تزداد أهمية الموانئ الواقعة على طرق التجارة بين آسيا وأوروبا، والموانئ المتصلة بالممرات البرية والطاقة. وتشير هذه الظاهرة إلى أن **البنية التحتية المدنية يمكن أن تحمل قيمة جيوستراتيجية** عندما تصبح جزءاً من شبكة أوسع.

ولهذا فإن دراسة المنافسة الأمريكية-الصينية في غرب آسيا يجب ألا تقتصر على القواعد العسكرية والتحالفات، بل يجب أن تشمل أيضاً الموانئ والسكك الحديدية والمناطق الاقتصادية وخطوط الطاقة والاتصالات.[١]

سابعاً: التكنولوجيا وسلاسل الإمداد

انتقلت المنافسة الأمريكية-الصينية بصورة متزايدة إلى مجال التكنولوجيا، ولا سيما أشباه الموصلات والاتصالات والذكاء الاصطناعي والبنية التحتية الرقمية.[٢]

وتكتسب هذه المنافسة أهمية بالنسبة إلى غرب آسيا لأن دول المنطقة تسعى إلى تنويع اقتصاداتها وتطوير بنيتها الرقمية، بينما تحاول القوى الكبرى أن تجعل شركاتها وتقنياتها جزءاً من البنية التحتية المستقبلية لهذه الدول.

ومن منظور الشبكات، تمثل التكنولوجيا **رابطاً غير مرئي ولكنه بالغ الأهمية**. فإذا أصبحت دولة ما تعتمد على شبكة تقنية محددة في الاتصالات أو البيانات أو البنية التحتية الرقمية، فإن هذه الشبكة يمكن أن تؤثر في خياراتها الاقتصادية والأمنية المستقبلية.

(1) U.S. Department of Defense, 2022 National Defense Strategy of the United States of America (Washington, DC: Department of Defense, 2022).

(2) U.S. Energy Information Administration, "World Oil Transit Chokepoints," updated March 3.

وبالتالي، فإن الصراع على التكنولوجيا هو في جوهره صراع على **من يضع المعايير ومن يتحكم في البنية التحتية التي تمر عبرها المعلومات**.

ثامناً: هل تتجه المنطقة نحو الاستقطاب أم التوازن بين القوى؟

لا تشير المعطيات إلى أن دول غرب آسيا ستنتقل بالضرورة إلى معسكر أمريكي أو صيني واضح. بل يبدو أن الاتجاه الأكثر احتمالاً هو استمرار **سياسة تنويع الشراكات**. فالدول الإقليمية تستطيع أن تحافظ على علاقات أمنية مع الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه تطور علاقاتها التجارية والاستثمارية مع الصين، وتحافظ على قنوات سياسية مع روسيا وقوى أخرى.

ويعكس ذلك تغيراً في سلوك القوى الإقليمية، من الاعتماد على مظلة واحدة إلى محاولة بناء **شبكة متعددة الشركاء**. ومن منظور هذا الكتاب، فإن هذه الظاهرة يمكن أن تؤدي إلى ظهور نظام إقليمي لا يقوم على الاستقطاب الصارم، وإنما على **تعدد الروابط وتداخل الشبكات**.

وقد يكون هذا النمط أكثر مرونة، لكنه في الوقت نفسه أكثر تعقيداً، لأن العقدة الواحدة قد تصبح مرتبطة بشبكات متنافسة.[1]

تاسعاً: مستقبل المنافسة الأمريكية-الصينية في ضوء نموذج الشبكات الجيوستراتيجية

يمكن، استناداً إلى التحليل السابق، تحديد أربعة مسارات محتملة للمنافسة الأمريكية-الصينية في غرب آسيا:

المسار الأول: المنافسة المنضبطة: تستمر القوتان في التنافس على الاقتصاد والتكنولوجيا والموانئ والطاقة، مع تجنب الوصول إلى مواجهة مباشرة.

المسار الثاني: تصاعد التنافس الشبكي: تبدأ كل قوة بمحاولة تقليل اعتماد دول المنطقة على الشبكة المنافسة، من خلال البدائل الاقتصادية والتكنولوجية والأمنية.

(1) UN Trade and Development (UNCTAD), Review of Maritime Transport 2025: Staying the Course in Turbulent Waters (Geneva: United Nations, 2025).

المسار الثالث: إعادة تشكيل الشبكات الإقليمية: تسعى دول غرب آسيا إلى الاستفادة من التنافس بين القوتين، فتطور علاقات متعددة الاتجاهات وتصبح أقل ارتباطاً بشبكة واحدة.

المسار الرابع: انتقال المنافسة إلى المجال الأمني المباشر: قد يحدث ذلك إذا ارتبط التنافس على الممرات والطاقة والبنية التحتية بصراع عسكري أو أزمة إقليمية واسعة، الأمر الذي يمكن أن يحول العقد الاقتصادية واللوجستية إلى أهداف استراتيجية.

والأرجح، في تقدير هذا البحث، أن المسار الأول والثاني سيستمران بالتوازي مع المسار الثالث، أي **منافسة أمريكية-صينية متزايدة، يقابلها سعي إقليمي إلى تنويع الشراكات وعدم الانضمام الكامل إلى شبكة واحدة.**

عاشراً: الدلالة النظرية للمنافسة الأمريكية-الصينية

يكشف تحليل المنافسة الأمريكية-الصينية في غرب آسيا عن أهمية نموذج الشبكات الجيوستراتيجية في تفسير طبيعة الصراع المعاصر. فالمنافسة لا تدور فقط حول امتلاك القوة، وإنما حول:

من يمتلك العقد؟
ومن يتحكم في الروابط؟
ومن يستطيع إنشاء البدائل؟
ومن يستطيع تعطيل الشبكة المنافسة؟
ومن يمتلك القدرة على إعادة توزيع وظائفه عند تعرضه للضغط؟

ومن هنا يمكن القول إن **المركزية الشبكية أصبحت أحد مؤشرات القوة الاستراتيجية.** فالدولة أو القوة التي تستطيع أن تجعل عدداً أكبر من العقد والممرات والمؤسسات مرتبطاً بها تكتسب قدرة أكبر على التأثير، حتى من دون امتلاك سيطرة مباشرة على تلك العقد.

وهذا يقود إلى نتيجة أساسية: **إن المنافسة الأمريكية-الصينية في غرب آسيا لن تكون بالضرورة سباقاً للسيطرة على المنطقة، وإنما سباقاً على تشكيل البيئة الشبكية التي ستعمل داخلها المنطقة خلال العقود المقبلة.**

خلاصة المبحث

يتضح أن التنافس الأمريكي-الصيني يمثل أحد أهم العوامل التي ستعيد تشكيل البيئة الجيوستراتيجية لغرب آسيا. غير أن هذا التنافس لا يتحرك فقط عبر القوة العسكرية أو التحالفات، بل عبر الاقتصاد والطاقة والتكنولوجيا والموانئ والممرات وسلاسل الإمداد.

وبالتالي، فإن **الممر الاقتصادي أو الميناء أو خط الطاقة أو شبكة الاتصالات يمكن أن يصبح أداة جيوستراتيجية لا تقل أهمية عن القاعدة العسكرية**، عندما يكون جزءاً من شبكة أوسع قادرة على إنتاج تأثير مستمر.

ومن المرجح أن تسعى الولايات المتحدة إلى المحافظة على مركزية شبكتها الأمنية والسياسية، بينما ستواصل الصين توسيع الروابط الاقتصادية واللوجستية والتكنولوجية، في حين ستحاول دول المنطقة الاستفادة من التنافس بين الطرفين عبر تنويع علاقاتها.

وعليه، فإن مستقبل غرب آسيا قد لا يتجه إلى **ثنائية أمريكية-صينية صلبة**، وإنما إلى بيئة أكثر تعقيداً تتجاور فيها شبكات متنافسة ومتداخلة، وتصبح فيها القدرة على المناورة بين هذه الشبكات مصدراً مهماً من مصادر القوة الإقليمية.

وهذه النتيجة تقود مباشرة إلى المبحث الثالث، الذي يتناول **مستقبل الصراع القضية الفلسطينية وانعكاساته على الشبكات الجيوستراتيجية الإقليمية**، باعتبار أن هذا الصراع يمثل إحدى العقد المركزية التي يمكن أن تعيد تشكيل التوازنات في غرب آسيا بأكملها.

المبحث الثالث: مستقبل القضية القلسطينية وانعكاساته الإقليمية

يمثل الإشتباك الإسرائيلي-غزة والضفة إحدى أكثر العقد تأثيراً في البيئة الاستراتيجية لغرب آسيا، ليس بسبب أبعاده المحلية فحسب، وإنما نتيجة قدرته على إنتاج تداعيات تتجاوز حدود فلسطين إلى لبنان وسورية والعراق واليمن والخليج، فضلاً عن تأثيره في العلاقات الأمريكية-الأوروبية والعلاقات الدولية الأوسع.

وقد أكدت تطورات السنوات الأخيرة أن الصراع لم يعد محصوراً في مواجهة ثنائية بين الكيان الإسرائيلي والفلسطينيين، بل أصبح جزءاً من شبكة صراعات إقليمية ودولية مترابطة. فالحرب في غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ أعادت ترتيب أولويات الأمن الإقليمي، وأثرت في حسابات القوى الدولية، كما ارتبطت بتصاعد التوتر في جبهات وممرات أخرى، ولا سيما لبنان والبحر الأحمر.

ومن منظور هذا البحث، فإن أهمية الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني تكمن في كونه عقدة جيوستراتيجية قادرة على إعادة توزيع الضغط داخل الشبكات الإقليمية، وتحويل الصراع من مستوى إلى آخر، وفتح أو إغلاق روابط بين مجموعة من العقد.

أولاً: من الصراع المحلي إلى العقدة الإقليمية والدولية

أظهر مسار الإشتباك غزة- الإسرائيلي أن الحدث المحلي يمكن أن يمتلك قدرة عالية على إنتاج تداعيات إقليمية ودولية. وتعود هذه القدرة إلى مجموعة من العوامل، أبرزها الموقع الجغرافي لفلسطين، وقربها من لبنان وسورية ومصر والأردن، وارتباطها بالأمن الإسرائيلي، إضافة إلى البعد الديني والسياسي للقضية الفلسطينية، ودخول الولايات المتحدة وقوى دولية أخرى بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة الصراع.

وقد جعل ذلك من القضية الفلسطينية أحد الملفات التي تتقاطع عندها شبكات متعددة:

- الشبكة الأمنية الإسرائيلية–الأمريكية.
- الشبكات الإقليمية المرتبطة بإيران.
- الشبكات العربية والإقليمية.
- الشبكات الدبلوماسية الدولية.
- شبكات الإعلام والمعلومات والرأي العام العالمي.

ومن هنا فإن غزة لا تُدرس في النموذج المقترح بوصفها مساحة جغرافية فقط، وإنما بوصفها عقدة ذات وظائف عسكرية وسياسية ومعلوماتية وإدراكية.[١]

ثانياً: حرب غزة وإعادة تشكيل البيئة الأمنية الإقليمية

أدت الحرب التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ إلى تغيرات واسعة في البيئة الأمنية للمنطقة. فقد أدى استمرار العمليات العسكرية إلى ارتفاع مستوى التوتر بين الكيان الإسرائيلي وعدد من القوى والجهات الإقليمية، كما تزامن ذلك مع تصعيد في جبهات أخرى.

ولم تقتصر آثار الحرب على الجانب العسكري، وإنما امتدت إلى:

العلاقات الأمريكية–الإسرائيلية - العلاقات العربية–الإسرائيلية - أمن الحدود اللبنانية - الوضع في سورية - أمن العراق - الملاحة في البحر الأحمر - المواقف الدولية تجاه القضية الفلسطينية.

وبذلك أصبحت الحرب مثالاً واضحاً على انتقال الصراع عبر الروابط الشبكية. فالتوتر في غزة يمكن أن يؤدي إلى تصعيد في لبنان، والتصعيد في البحر الأحمر يمكن أن يؤثر في التجارة الدولية، والضغوط السياسية الدولية يمكن أن تؤثر في مواقف أطراف إقليمية.[٢]

وهنا تظهر إحدى النتائج التي توصل إليها الفصل الثاني: العقدة ذات التأثير المرتفع لا تحتاج إلى أن تكون كبيرة جغرافياً لكي تكون ذات قيمة استراتيجية عالية.

---

(1) Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).

(2) Albert-László Barabási, Network Science (Cambridge: Cambridge University Press, 2016).

ثالثاً: غزة بوصفها عقدة جيوستراتيجية

وفق النموذج الذي يقدمه هذا الكتاب، تمثل غزة عقدة جيوستراتيجية ذات طبيعة مختلفة عن العقد التقليدية. فهي لا تمتلك الموارد الطبيعية أو الموقع البحري الذي يجعل مضيقاً مثل هرمز عقدة عالمية، إلا أن مركزيتها تأتي من قدرتها على التأثير في مجموعة من الوظائف:

الوظيفة العسكرية: من خلال تأثير الصراع على الأمن الإسرائيلي والإقليمي.

الوظيفة السياسية: من خلال موقع القضية الفلسطينية في السياسة الإقليمية والدولية.

الوظيفة المعلوماتية: من خلال التأثير في الرأي العام والإدراك السياسي.

الوظيفة الدبلوماسية: من خلال تأثير الحرب في المفاوضات والعلاقات الدولية.

الوظيفة الإقليمية: من خلال قدرتها على تحريك جبهات أخرى أو التأثير في حسابات القوى الإقليمية. وبذلك يمكن تعريف غزة ضمن النموذج الشبكي بأنها عقدة صراع وإدراك وشرعية سياسية، تمتلك قدرة على إنتاج تأثير يتجاوز قيمتها الجغرافية المباشرة.

رابعاً: انعكاسات الصراع على لبنان

يُعد لبنان من أكثر العقد الإقليمية تأثراً بالإشتباك الإسرائيلي-غزة بسبب موقعه الجغرافي المباشر على الحدود مع الكيان الإسرائيلي، ووجود حزب الله كفاعل عسكري وسياسي رئيسي، فضلاً عن الارتباط التاريخي والسياسي بالقضية الفلسطينية.

ومن منظور الشبكات، يمثل لبنان عقدة احتكاك وردع؛ إذ يمكن أن يؤدي ارتفاع مستوى التصعيد فيه إلى توسيع نطاق الصراع، كما أن خفض التصعيد فيه يمكن أن يمثل أحد مسارات احتواء الأزمة. وهنا لا ينبغي تفسير العلاقة بين غزة ولبنان على أنها علاقة تبعية، بل باعتبارهما عقدتين مستقلتين تتقاطع بعض وظائفهما داخل شبكة صراع أوسع.

وهذه نقطة أساسية في النموذج الذي اعتمده البحث: الترابط الشبكي لا يعني إلغاء استقلال العقد.

خامساً: العراق وسورية في معادلة الصراع

يمثل العراق عقدة اتصال مهمة بين الخليج وإيران وبلاد الشام، بينما تمثل سورية مجالاً جغرافياً يربط العراق بلبنان وشرق المتوسط. ولذلك فإن أي تحول كبير في الإشتباك الإسرائيلي–الفلسطيني يمكن أن يعيد تشكيل أهمية هاتين العقدتين.

فالعراق قد يتأثر من خلال علاقاته السياسية والأمنية والإقليمية، في حين تكتسب سورية أهمية من موقعها الجغرافي ومن كونها منطقة تقاطع بين مجموعة من القوى الدولية والإقليمية. ومن هنا فإن استمرار الإشباك الإسرائيلي–الفلسطيني قد يؤدي إلى استمرار استخدام المجالين العراقي والسوري كمساحات للتنافس والضغط غير المباشر، حتى إذا لم يتحولا إلى ساحات حرب شاملة.[١]

سادساً: اليمن والبحر الأحمر وانتقال الصراع إلى المجال البحري

أحد أهم التطورات التي كشفت عنها حرب غزة كان انتقال بعض آثار الصراع إلى المجال البحري، ولا سيما البحر الأحمر وباب المندب. وقد أدى اضطراب الملاحة في المنطقة إلى قيام عدد من شركات النقل البحري بإعادة توجيه السفن حول رأس الرجاء الصالح، ما رفع المسافات والتكاليف وأثر في سلاسل الإمداد العالمية.[٢] وأشارت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن تدفقات النفط عبر باب المندب انخفضت بصورة كبيرة خلال عام ٢٠٢٤ مقارنة بالعام السابق.[٣]

كما أكدت الأونكتاد أن اضطرابات البحر الأحمر وقناة السويس أدت إلى زيادة الضغوط على التجارة البحرية العالمية وارتفاع تكاليف النقل. وهنا تظهر بوضوح فكرة انتقال التأثير عبر الشبكة:

غزة - التوتر الإقليمي - البحر الأحمر - باب المندب - قناة السويس - التجارة العالمية.

---

(1) David A. Lake and Patrick M. Morgan, eds., Regional Orders: Building Security in a New World (University Park: Pennsylvania State University Press, 1997).

(2) UN Trade and Development (UNCTAD), Review of Maritime Transport 2025: Staying the Course in Turbulent Waters (Geneva: United Nations, 2025).

(3) U.S. Energy Information Administration, "Fewer Tankers Transit the Red Sea in 2024," 2024.

وهذه السلسلة تمثل أحد أوضح الأمثلة العملية على قدرة عقدة إقليمية على إنتاج آثار دولية.[1]

سابعاً: القضية الفلسطينية والتنافس الدولي

لا يمكن دراسة مستقبل القضية الفلسطينية بمعزل عن المنافسة بين القوى الدولية. فالولايات المتحدة تظل الفاعل الدولي الأكثر ارتباطاً بأمن الكيان الإسرائيلي، بينما تحاول قوى أخرى توسيع حضورها السياسي والدبلوماسي في المنطقة، في وقت تسعى فيه دول إقليمية إلى تعزيز استقلالها في إدارة القضية الفلسطينية.[2]

ومن ثم فإن القضية الفلسطينية أصبحت أيضاً مجالاً للتنافس على الشرعية والنفوذ والقدرة على تشكيل النظام الإقليمي. ولا يقتصر هذا التنافس على المواقف السياسية، بل يشمل إعادة الإعمار، والمساعدات الإنسانية، والممرات الاقتصادية، والترتيبات الأمنية المستقبلية، ومستقبل إدارة غزة.

وهنا يمكن أن تتحول عملية إعادة الإعمار نفسها إلى عقدة جيوستراتيجية إذا ارتبطت بموانئ أو طرق أو بنية تحتية أو ترتيبات أمنية طويلة الأمد.

ثامناً: المسارات المستقبلية للصراع

يمكن تحديد مجموعة من المسارات المحتملة:

١- استمرار الصراع منخفض أو متوسط الشدة: ويعني استمرار العمليات العسكرية والتوترات الأمنية دون الانتقال إلى حرب إقليمية شاملة. وفي هذه الحالة تبقى غزة عقدة ضغط، وتستمر آثارها على لبنان والبحر الأحمر وبقية الشبكة بدرجات مختلفة.

٢- التوصل إلى تسوية سياسية جزئية: يمكن أن يؤدي ذلك إلى خفض الضغط العسكري، لكنه لن يؤدي بالضرورة إلى إنهاء الصراع بصورة نهائية، خصوصاً إذا بقيت القضايا الأساسية دون حل.

(1) UN Trade and Development (UNCTAD), "Maritime Trade under Pressure – Growth Set to Stall in 2025," September 24, 2025.

(2) Joseph S. Nye Jr., The Future of Power (New York: PublicAffairs, 2011).

٣- إعادة تشكيل النظام السياسي والأمني في غزة: قد يؤدي تغير ترتيبات الحكم والأمن وإعادة الإعمار إلى نشوء شبكة جديدة من العلاقات داخل غزة ومع محيطها الإقليمي.

٤- توسع الصراع إلى مواجهة إقليمية: وهو السيناريو الأكثر خطورة، إذ يمكن أن يؤدي إلى تفعيل عدد أكبر من العقد، ولا سيما لبنان والعراق واليمن والممرات البحرية.

٥- إعادة إدماج القضية الفلسطينية في تسوية إقليمية أوسع: وقد تتضمن هذه العملية ترتيبات أمنية واقتصادية وإقليمية، وربما إعادة بناء مسارات التطبيع والعلاقات بين إسرائيل وعدد من الدول العربية، ولكن ضمن صيغة جديدة تتأثر بنتائج الحرب.

تاسعاً: القضية الفلسطينية في ضوء نموذج الشبكات

يسمح النموذج المقترح في هذا الكتاب بإعادة تفسير الصراع من زاوية مختلفة. فبدلاً من النظر إلى غزة باعتبارها مركز الصراع الوحيد، يمكن النظر إلى الصراع باعتباره شبكة من العقد المتفاعلة:

العقدة	الوظيفة الأساسية	مستوى التأثير
غزة	الصراع والإدراك والشرعية	إقليمي/دولي
لبنان	الردع والاحتكاك	إقليمي
العراق	الاتصال والعمق	إقليمي
سورية	الاتصال الجغرافي والاحتكاك	إقليمي
اليمن	الضغط البحري	إقليمي/دولي
باب المندب	الملاحة والتجارة	دولي
هرمز	الطاقة والردع	دولي
الكيان الإسرائيلي	القوة العسكرية والتكنولوجية	إقليمي/دولي

وتوضح هذه المصفوفة أن الصراع لا ينتقل بصورة ميكانيكية من عقدة إلى أخرى، وإنما عبر الروابط السياسية والعسكرية والاقتصادية والمعلوماتية واللوجستية. ومن هنا،

فإن السيطرة على نتيجة الصراع لا تتوقف فقط على التفوق العسكري في ساحة معينة، وإنما على قدرة كل طرف على المحافظة على شبكة روابطه ومنع خصمه من توسيعها.

عاشراً: الدلالة الاستراتيجية للمستقبل

إن استمرار الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني يعني أن القضية ستظل إحدى العقد الأساسية في الشبكات الجيوستراتيجية لغرب آسيا. وحتى في حالة التوصل إلى وقف طويل لإطلاق النار، ستبقى آثار الصراع حاضرة في ترتيبات الأمن الإقليمي والتحالفات والممرات الاقتصادية والعلاقات الدولية.

ومن المرجح أن تتجه أهمية الصراع مستقبلاً من المواجهة العسكرية المباشرة فقط إلى الصراع على شكل النظام الإقليمي الذي سيأتي بعدها. أي أن السؤال لن يكون فقط: من يحقق التفوق العسكري؟ وإنما:

من سيحدد ترتيبات الأمن؟

من سيشارك في إعادة الإعمار؟

من سيمتلك التأثير في غزة؟

كيف ستعاد صياغة علاقة الكيان الإسرائيلي بمحيطها؟

وكيف ستتأثر شبكات لبنان والعراق واليمن والممرات البحرية؟

وهنا تتضح القيمة الاستراتيجية لمفهوم الشبكات الجيوستراتيجية: إن نتائج الصراع في عقدة واحدة يمكن أن تعيد تشكيل توزيع القوة والوظائف في شبكة إقليمية بأكملها.

خلاصة المبحث

أظهر تحليل مستقبل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني أن هذا الصراع أصبح عقدة مركزية في شبكة الصراعات الإقليمية، وأن تأثيره لم يعد محصوراً في المجال القضية الفلسطينية. وقد كشفت التطورات الأخيرة بصورة خاصة عن انتقال آثار الصراع من المجال البري إلى المجال البحري، وعن قدرة الأحداث في غزة على التأثير في لبنان واليمن والبحر الأحمر وقناة السويس والتجارة العالمية.

وبذلك يؤكد هذا المبحث إحـدى الفرضيات الأساسية للكتاب، وهي أن العقد الجيوستراتيجية لا تُقاس فقط بحجمها أو قوتها الذاتية، وإنما بقدرتها على التأثير في الروابط والوظائف التي تتصل بها. ومن ثم فإن مستقبل القضية الفلسطينية سيكون عاملاً رئيسياً في تحديد شكل الشبكات الجيوستراتيجية في غرب آسيا، سواء اتجهت المنطقة نحو التهدئة وإعادة بناء الروابط، أو نحو إعادة تشكيلها تحت ضغط الصراع، أو نحو توسع الاستقطاب الإقليمي والدولي.

المبحث الرابع: مستقبل إيران وشبكتها الجيوستراتيجية في غرب آسيا

أظهرت الفصول السابقة أن إيران تحتل موقعاً مركزياً في تحليل الشبكات الجيوستراتيجية في غرب آسيا، ليس فقط بسبب قدراتها العسكرية والجغرافية، وإنما نتيجة تعدد الروابط التي تصلها ببيئات إقليمية مختلفة. فهي تقع على الخليج العربي وبحر قزوين، وتتحكم جغرافياً في أحد أهم ممرات الطاقة العالمية، كما ترتبط بمجموعة واسعة من العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية في العراق وبلاد الشام واليمن، فضلاً عن القضية الفلسطينية.

غير أن هذه المركزية لا تعني أن إيران تمتلك سيطرة مطلقة على جميع العقد المرتبطة بها، ولا أن هذه العقد تشكل تحالفاً موحداً أو تعمل وفق قيادة مركزية واحدة. فلكل دولة وفاعل مصالحه الوطنية والمحلية وحساباته الخاصة. ولذلك فإن استخدام مفهوم **الشبكة الجيوستراتيجية** يسمح بفهم هذه العلاقات باعتبارها شبكة من الروابط والوظائف المتداخلة، وليس باعتبارها تسلسلاً هرمياً للسلطة.

وتزداد أهمية هذا التحليل عند دراسة مستقبل المنطقة، لأن موقع إيران سيتأثر في الوقت نفسه بالتنافس الدولي، والقضية الفلسطينية، والتغيرات في العراق ولبنان واليمن، وأمن الخليج والممرات البحرية، فضلاً عن قدرة إيران على المحافظة على روابطها وإعادة تشكيلها تحت الضغط.

أولاً: إيران كعقدة مركزية متعددة الأبعاد

تستمد إيران مركزيتها من اجتماع مجموعة من العوامل الجغرافية والعسكرية والسياسية والاقتصادية. فجغرافياً، تمثل إيران نقطة اتصال بين الخليج وآسيا الوسطى والقوقاز والمحيط الهندي، كما تشرف على الجانب الشمالي من مضيق هرمز. ويجعلها هذا الموقع جزءاً من شبكة الممرات التي تربط مصادر الطاقة والأسواق العالمية.

أما من الناحية العسكرية، فقد طورت إيران قدرات صاروخية وطائرات مسيرة وقدرات بحرية غير متماثلة، إلى جانب قدرات أخرى تمنحها إمكانية التأثير في بيئتها الإقليمية. ومن الناحية السياسية، تمتلك إيران شبكة من العلاقات مع فاعلين ودول مختلفة، تسمح لها بتوسيع مجال تأثيرها خارج حدودها المباشرة. وهكذا تتجمع في إيران عدة وظائف:

العقدة الجغرافية + العقدة العسكرية + العقدة السياسية + عقدة الطاقة + عقدة الاتصال الإقليمي.

وتمنح هذه الوظائف إيران درجة مرتفعة من **المركزية الشبكية**، لكن هذه المركزية تظل نسبية وليست مطلقة.

ثانياً: المركزية لا تعني السيطرة

من الضروري، منهجياً، التمييز بين المركزية الشبكية والسيطرة السياسية. ففي شبكات العلاقات المعقدة قد تكون عقدة معينة شديدة المركزية لأنها ترتبط بعدد كبير من العقد أو لأنها تقع بين مسارات استراتيجية مهمة، دون أن تمتلك سلطة مباشرة على جميع العناصر المرتبطة بها. وينطبق ذلك على إيران؛ فالعلاقات التي تربطها بالعراق ولبنان واليمن والقضية الفلسطينية ليست متطابقة، كما أن درجة الاعتماد والتنسيق تختلف من ساحة إلى أخرى.[1]

وبالتالي فإن الأدق علمياً هو القول إن إيران تمثل **عقدة مركزية في شبكة من العلاقات الإقليمية المتداخلة**، وليس أنها تتحكم بصورة مطلقة في شبكة موحدة. وهذا التمييز يحافظ على استقلالية الفاعلين المحليين ويمنع اختزال الصراعات المعقدة في نموذج «المركز والأتباع».

ثالثاً: العراق كعمق واتصال استراتيجي

يمثل العراق إحدى أهم العقد المرتبطة بالموقع الإيراني، ولكن أهميته لا تنبع من علاقته بإيران فقط. فالعراق يقع بين إيران والخليج وتركيا وبلاد الشام، ويملك موقعاً يسمح له بأن يكون ممراً برياً مهماً بين مجموعة من المناطق.

(1) Albert-László Barabási, Network Science (Cambridge: Cambridge University Press, 2016).

ومن منظور الشبكة الجيوستراتيجية، يمكن أن يؤدي العراق وظائف متعددة:

- عقدة اتصال بري.
- عمق جغرافي وأمني.
- سوق اقتصادي.
- مجال للتنافس الدولي والإقليمي.
- حلقة وصل بين الخليج وبلاد الشام وآسيا.

ومن ثم فإن مستقبل العراق سيؤثر بصورة مباشرة في درجة مركزية الشبكة المرتبطة بإيران، ولكنه في الوقت نفسه يمتلك مصالح وطنية مستقلة قد تدفعه إلى إقامة روابط مع شبكات أخرى. وهنا تظهر أهمية العراق باعتباره **عقدة قابلة للارتباط بأكثر من شبكة**، وهو ما يجعل موقعه الاستراتيجي موضع تنافس.

رابعاً: لبنان بوصفه عقدة ردع واحتكاك

يحتل لبنان موقعاً مختلفاً في الشبكة. فحدوده مع الكيان الإسرائيلي، وموقعه على شرق المتوسط، ووجود حزب الله كفاعل عسكري وسياسي رئيسي، تجعل لبنان عقدة ذات أهمية في معادلة الردع والتأثير في القضية الفلسطينية.

ويتيح الموقع اللبناني للشبكة المرتبطة بإيران امتلاك نقطة تماس مباشرة مع الكيان الإسرائيلي، لكن هذه الوظيفة لا تختزل لبنان في البعد العسكري فقط؛ فهناك أيضاً البعد السياسي والمجتمعي والاقتصادي والمعلوماتي.

كما أن أي تغير في البيئة اللبنانية يمكن أن يؤثر في قدرة الشبكة على المحافظة على هذه الوظائف. ومن هنا فإن مستقبل لبنان يمثل أحد أهم المتغيرات في مستقبل الشبكة الجيوستراتيجية الإيرانية، ولا سيما في ظل استمرار مأساة الفلسطينيين واحتمالات التصعيد أو التهدئة.

خامساً: اليمن والعقدة البحرية

يمثل اليمن حالة مختلفة بصورة واضحة. فأهميته داخل الشبكة لا ترتبط فقط بالمجال البري أو السياسي، وإنما بالموقع البحري على خليج عدن وبالقرب من باب المندب. وقد

كشفت اضطرابات الملاحة في البحر الأحمر أن التأثير في هذه المنطقة يمكن أن يمتد إلى التجارة والطاقة والنقل الدولي. وقد أشارت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى انخفاض تدفقات النفط عبر باب المندب خلال عام ٢٠٢٤ مقارنة بمستويات عام ٢٠٢٣، في ظل تراجع حركة الناقلات نتيجة المخاطر الأمنية.[1]

كما وثقت الأونكتاد آثار اضطرابات البحر الأحمر وقناة السويس في حركة التجارة العالمية وتكاليف النقل وسلاسل الإمداد. ومن هنا أصبح اليمن، في إطار النموذج الذي يقترحه البحث، **عقدة بحرية ذات قدرة على إنتاج تأثير دولي**. وتزداد أهمية هذه الوظيفة عندما تتزامن مع أزمة إقليمية واسعة، لأن الضغط على باب المندب يمكن أن يؤدي إلى إعادة توجيه حركة السفن ورفع تكلفة النقل وزيادة المسافة الزمنية للتجارة.

سادساً: غزة والعقدة السياسية–الإدراكية

تمثل غزة عقدة مختلفة عن إيران والعراق ولبنان واليمن. فأهميتها الشبكية لا تنبع من قدرتها الاقتصادية أو الجغرافية، وإنما من قدرتها على التأثير في:

- الصراع داخل فلسطيني. مع الكيان الإسرائيلي
- الرأي العام العربي والدولي.
- العلاقات الإقليمية.
- العلاقات الأمريكية–الإسرائيلية.
- المفاوضات والتسويات.
- مستوى التوتر بين مختلف عقد الشبكة.

ولهذا يمكن وصف غزة بأنها **عقدة سياسية–إدراكية–صراعية**.

ومن منظور مستقبل الشبكة الإيرانية، فإن استمرار الصراع في غزة يمكن أن يبقي روابط متعددة في حالة توتر، في حين أن أي تسوية سياسية واسعة قد تؤدي إلى إعادة تشكيل هذه الروابط.

(1) U.S. Energy Information Administration, “Fewer Tankers Transit the Red Sea in 2024,” 2024.

سابعاً: هرمز بوصفه العقدة ذات التأثير العالمي

إذا كانت بعض العقد السابقة تمتلك تأثيراً إقليمياً، فإن مضيق هرمز يمتلك قدرة واضحة على التأثير الدولي. فقد بلغ متوسط تدفقات النفط والسوائل النفطية عبر المضيق خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٥ نحو **٢٠,٩ مليون برميل يومياً**، وفق إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، وهو ما يعادل نحو ٢٠ في المائة من الاستهلاك العالمي للسوائل النفطية ونحو ربع تجارة النفط المنقولة بحراً.[1]

وتجعل هذه الأهمية من هرمز عقدة ذات قيمة تتجاوز إيران والمنطقة. وبالتالي فإن أي أزمة حول المضيق يمكن أن تتحول بسرعة من أزمة أمن إقليمي إلى أزمة في أسواق الطاقة العالمية. ومن منظور الشبكات، يمثل هرمز **عقدة ذات مركزية عالية وقابلية تأثير عالمية**، ولذلك فإن حمايته أو تهديده أو إيجاد بدائل له يمثل جزءاً من التنافس الاستراتيجي بين شبكات مختلفة.

ثامناً: قدرة الشبكة على الصمود أمام الضغط

يتوقف مستقبل الشبكة الإيرانية بدرجة كبيرة على قدرتها على مواجهة الضغوط. وقد تتخذ هذه الضغوط أشكالاً متعددة:

عسكرية: استهداف القدرات أو العقد الحيوية - **اقتصادية:** العقوبات وتقييد التجارة والتحويلات والطاقة - **تكنولوجية:** تعطيل الاتصالات أو استهداف البنية التحتية - **سياسية:** محاولة عزل إيران أو إعادة تشكيل علاقاتها الإقليمية - **معلوماتية:** التأثير في الإدراك والرواية السياسية.

وفي هذه البيئة، لا تكون قوة الشبكة مرتبطة فقط بقوة مركزها، وإنما بقدرتها على **إعادة توزيع الوظائف عند تعرض إحدى العقد للضغط**. وهنا تبرز أهمية مفهوم المرونة الذي قدمه الفصل الثاني.

(1) U.S. Energy Information Administration, “World Oil Transit Chokepoints,” updated March 3, 2026.

تاسعاً: قابلية الاستبدال وإعادة توزيع الوظائف

تختلف العقد داخل الشبكة من حيث إمكانية تعويضها. فإذا كانت وظيفة معينة يمكن نقلها بسهولة إلى عقدة أخرى، فإن الشبكة تكون أكثر مرونة. أما إذا كانت العقدة تؤدي وظيفة لا يمكن تعويضها بسهولة، فإن فقدانها قد يؤدي إلى اضطراب واسع.

وبالتالي يمكن تصنيف العقد المستقبلية إلى:

١. **عقد حيوية يصعب تعويضها.**
٢. **عقد مهمة يمكن تعويضها جزئياً.**
٣. **عقد مرنة يمكن إعادة توزيع وظائفها.**

وبالنسبة إلى الشبكة المرتبطة بإيران، فإن التحدي المستقبلي لا يتمثل فقط في المحافظة على العقد، وإنما في **زيادة قابلية الاستبدال وتقليل الاعتماد على نقطة واحدة.** وهذا يتفق مع منطق علم الشبكات الذي يبين أن درجة الترابط والمركزية قد تكون مصدر قوة، لكنها قد تتحول أيضاً إلى نقطة ضعف إذا أصبحت الشبكة شديدة الاعتماد على عدد محدود من العقد.[1]

عاشراً: مستقبل الشبكة في ظل التنافس الدولي

ستتأثر إيران وشبكتها الجيوستراتيجية في السنوات المقبلة بتنافس القوى الدولية. فالولايات المتحدة وحلفاؤها سيحاولون المحافظة على مركزية شبكتهم الأمنية والعسكرية في الخليج وشرق المتوسط، بينما ستسعى الصين إلى حماية علاقاتها الاقتصادية ومصالحها في الطاقة والتجارة، وستحاول روسيا الحفاظ على هوامش نفوذها.(١)

وفي المقابل، ستسعى إيران إلى المحافظة على روابطها الإقليمية، وتنويع علاقاتها الدولية، وتطوير قدرتها على الصمود أمام الضغوط. ومن المرجح أن يؤدي هذا الوضع إلى **إعادة تشكيل الشبكة أكثر من تفككها الكامل**؛ إذ يمكن لبعض الروابط أن تتراجع أو تتغير، بينما تظهر روابط جديدة.

(1) Joseph S. Nye Jr., The Future of Power (New York: PublicAffairs, 2011).

وهذا يعني أن الشبكات الجيوستراتيجية ليست هياكل ثابتة، بل أنظمة ديناميكية قادرة على إعادة التكيف.

حادي عشر: السيناريوهات المستقبلية للشبكة الإيرانية

يمكن تحديد أربعة مسارات رئيسية:

١. استمرار الشبكة مع إعادة توزيع وظائفها: وفي هذا السيناريو تحافظ إيران على مركزيتها، مع تغير درجة أهمية بعض العقد والروابط.
٢. إعادة تشكيل الشبكة: قد تؤدي التسويات الإقليمية أو التحولات السياسية في العراق ولبنان وسورية واليمن أو القضية الفلسطينية إلى إعادة تشكيل طبيعة الروابط.
٣. تراجع المركزية الإيرانية: يمكن أن يحدث ذلك إذا تعرضت إيران لضغوط متزامنة أدت إلى تقليص قدرتها على تمويل أو دعم أو المحافظة على بعض الروابط.
٤. التحول إلى شبكة متعددة المراكز: وهذا السيناريو الأكثر تعقيداً، حيث لا تبقى إيران المركز الوحيد، بل تظهر عقد إقليمية ذات قدرة أكبر على اتخاذ المبادرة والحركة المستقلة، مع استمرار الروابط بينها وبين إيران.

ومن منظور هذا البحث، فإن السيناريو الرابع لا يعني بالضرورة انهيار الشبكة، بل قد يمثل **انتقالها من شبكة ذات مركزية مرتفعة إلى شبكة أكثر تعددية ومرونة وهو السيناريو الأكثر ترجيحالأن ظروف العراق تتهيئ لهذا الدور.**

ثاني عشر: حدود المركزية الإيرانية

على الرغم من أهمية الموقع الإيراني، فإن المركزية تواجه مجموعة من القيود.

أولها أن الشبكة تعمل في بيئة تنافسية وليست فراغاً استراتيجياً.

وثانيها أن العقد الأخرى تمتلك مصالحها الخاصة وقد تعيد توجيه علاقاتها.

وثالثها أن الشبكات المنافسة تمتلك قدرات عسكرية واقتصادية وتكنولوجية كبيرة.

ورابعها أن الممرات الاستراتيجية نفسها قد تصبح مجالاً للمنافسة على البدائل، بحيث يؤدي إنشاء طريق أو ميناء أو شبكة طاقة بديلة إلى تقليل مركزية عقدة قائمة.

ومن هنا فإن **المركزية ليست امتيازاً دائماً، وإنما وضع استراتيجي يحتاج إلى المحافظة عليه باستمرار.**

خلاصة المبحث

أظهر تحليل مستقبل إيران وشبكتها الجيوستراتيجية أن قوة هذه الشبكة لا تكمن في وجود مركز واحد قوي فقط، وإنما في **قدرتها على المحافظة على الروابط وتوزيع الوظائف والتكيف مع الضغوط.**

وتحتفظ إيران بدرجة مرتفعة من المركزية نتيجة موقعها الجغرافي وقدراتها وعلاقاتها الإقليمية، إلا أن هذه المركزية لا تعني السيطرة المطلقة على بقية العقد، ولا تلغي استقلال المصالح الوطنية والمحلية لكل منها.

كما أظهر التحليل أن العراق ولبنان واليمن وغزة تؤدي وظائف مختلفة داخل البيئة الشبكية، وأن هرمز وباب المندب يمثلان عقدتين ذات تأثير يتجاوز المستوى الإقليمي إلى النظام الدولي.

وعليه، فإن مستقبل الشبكة الإيرانية لن يتحدد فقط بقدرة إيران على المحافظة على قوتها الذاتية، وإنما بقدرتها على **إدارة المركزية، وتنويع الروابط، وتقليل نقاط الضعف، ورفع المرونة، والتكيف مع الشبكات المنافسة.**

وبذلك فإن السؤال المستقبلي لا يصبح: **هل ستبقى الشبكة الإيرانية أم ستنهار؟** وإنما يصبح أكثر دقة: **كيف ستعيد الشبكة تشكيل نفسها تحت ضغط المنافسة الدولية والإقليمية؟**

وهذا يقود إلى المبحث الخامس، الذي ينتقل من الشبكات السياسية والأمنية إلى أحد أكثر عناصرها حساسية، وهو **مستقبل الممرات البحرية والطاقة في الصراع الدولي**، ولا سيما هرمز وباب المندب والبحر الأحمر وقناة السويس وشرق المتوسط.

المبحث الخامس: مستقبل الممرات البحرية والطاقة في الصراع الدولي

تمهيد

لم تعد الممرات البحرية والطاقة مجرد عناصر مساندة للصراعات الدولية والإقليمية، بل أصبحت جزءاً من **بنية القوة ذاتها**. فالممر البحري الذي يربط بين مناطق الإنتاج والأسواق العالمية يمكن أن يتحول، في ظروف الصراع، إلى عقدة جيوستراتيجية تؤثر في الاقتصاد والتجارة والأمن والطاقة في آن واحد.

وتكتسب هذه المسألة أهمية استثنائية في غرب آسيا بسبب اجتماع مجموعة من الممرات ذات التأثير العالمي، وفي مقدمتها **مضيق هرمز، وباب المندب، والبحر الأحمر، وخليج عدن، وقناة السويس، وشرق المتوسط**. وتكشف هذه الجغرافيا أن أي اضطراب في إحدى هذه العقد لا يبقى بالضرورة محصوراً في البيئة الإقليمية، بل يمكن أن ينتقل أثره إلى شبكات التجارة والطاقة العالمية.[1]

ومن منظور نموذج **الشبكات الجيوستراتيجية** الذي تقترحه هذه الدراسة، فإن أهمية الممرات البحرية لا تكمن فقط في موقعها الجغرافي، وإنما في قدرتها على **ربط العقد الاقتصادية والعسكرية والسياسية بعضها ببعض، أو تعطيل هذه الروابط وإعادة توزيع الوظائف داخل الشبكة**.

(1) United Nations Conference on Trade and Development. Review of Maritime Transport 2025. Geneva: United Nations, 2025.

أولاً: الطاقة بوصفها مورداً جيوستراتيجياً

تظل الطاقة أحد أهم عناصر القوة في النظام الدولي، ليس بسبب قيمتها الاقتصادية فحسب، وإنما لارتباطها المباشر بالنقل والصناعة والتجارة والأمن القومي. وتزداد أهمية الطاقة عندما تكون مناطق الإنتاج بعيدة عن الأسواق، لأن انتقال النفط والغاز يتطلب بنية تحتية وممرات بحرية وأنابيب ومحطات وموانئ. ولذلك فإن السيطرة على مصادر الطاقة لا تكفي وحدها لتحقيق النفوذ؛ إذ إن **أمن نقل الطاقة** يمثل الحلقة المكملة في منظومة القوة.[١]

وتشير بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن مضيق هرمز يمثل أحد أهم نقاط اختناق تجارة النفط العالمية؛ إذ مر عبره في النصف الأول من عام ٢٠٢٥ متوسط يقارب **٢٠,٩ مليون برميل يومياً من النفط والسوائل النفطية**، أي ما يعادل نحو خمس الاستهلاك العالمي من السوائل النفطية ونحو ربع تجارة النفط المنقولة بحراً.

وبذلك فإن الطاقة في غرب آسيا لا يمكن تحليلها باعتبارها سلعة اقتصادية منفصلة، وإنما باعتبارها **شبكة مترابطة من الإنتاج والنقل والتخزين والتكرير والتصدير والاستهلاك**.

ثانياً: مضيق هرمز كعقدة جيوستراتيجية عالمية

يمثل مضيق هرمز النموذج الأوضح للعقدة الجيوستراتيجية التي تتجاوز أهميتها حدود الدولة أو الإقليم. فالمضيق يربط الخليج الفارسي بخليج عُمان وبحر العرب، ومن خلاله تمر كميات كبيرة من صادرات الطاقة القادمة من دول الخليج إلى الأسواق الآسيوية والأوروبية وغيرها.[٢]

ومن منظور الشبكات الجيوستراتيجية، يمكن النظر إلى هرمز باعتباره:

١. **عقدة طاقة عالمية.**
٢. **حلقة وصل بين المنتجين والمستهلكين.**
٣. **عقدة أمنية ذات أبعاد عسكرية.**

---

(1) Nye, Joseph S. The Future of Power. New York: Public Affairs, 2011.

(2) U.S. Energy Information Administration. "World Oil Transit Chokepoints." Updated March 3, 2026.

٤. **أداة محتملة للضغط الاقتصادي في ظروف الصراع.**
٥. **نقطة يمكن أن يؤدي تعطيلها إلى إعادة تشكيل مسارات التجارة والطاقة.**

وهنا تظهر إحدى أهم نتائج النموذج المقترح: **ليست كل العقد متساوية في قيمتها الاستراتيجية**. فالعقدة التي تمر عبرها وظائف يصعب استبدالها تكون أكثر أهمية من عقدة يمكن تجاوزها بسهولة. وعليه، فإن قيمة هرمز لا تتحدد بمساحته الجغرافية، وإنما بمستوى **المركزية والاعتماد وقابلية الاستبدال** داخل شبكة الطاقة العالمية.

ثالثاً: باب المندب والبحر الأحمر كعقدة تربط الإقليم بالنظام الدولي

إذا كان هرمز يمثل بوابة رئيسية للطاقة الخارجة من الخليج، فإن باب المندب يمثل حلقة أساسية بين المحيط الهندي والبحر الأحمر وقناة السويس والبحر المتوسط. وتزداد أهمية باب المندب لأنه لا يرتبط بالطاقة فقط، وإنما بالتجارة العالمية بصورة عامة. وقد أظهرت الاضطرابات التي شهدها البحر الأحمر خلال السنوات الأخيرة أن تراجع حركة السفن في هذا المسار يمكن أن يؤدي إلى تغيير طرق الإبحار وزيادة المسافات والتكاليف والوقت.[1]

وتشير تقرير الأونكتاد للملاحة البحرية لعام ٢٠٢٥ إلى أن أكثر من **٨٠ في المائة من التجارة العالمية من حيث الحجم تنتقل بحراً**، وأن اضطرابات الممرات البحرية الرئيسية باتت تؤثر بصورة مباشرة في تكاليف النقل وسلاسل الإمداد.

كما سجلت حركة العبور عبر قناة السويس تراجعاً كبيراً مقارنة بمستويات ما قبل اضطرابات البحر الأحمر، الأمر الذي يعكس قدرة الصراع الإقليمي على التأثير في شبكة النقل العالمية. ومن هنا يصبح باب المندب **عقدة جيوستراتيجية مزدوجة**: فهو عقدة إقليمية من حيث موقعه، وعقدة دولية من حيث الوظائف التي تمر عبره.

رابعاً: قناة السويس وشرق المتوسط وإعادة توزيع مسارات التجارة

ترتبط أهمية قناة السويس وباب المندب ارتباطاً مباشراً؛ فأي اضطراب في باب المندب يمكن أن يدفع شركات النقل إلى إعادة توجيه السفن حول رأس الرجاء الصالح، وهو ما

(1) United Nations Conference on Trade and Development. "Maritime Trade under Pressure – Growth Set to Stall in 2025." Geneva: UNCTAD, 2025.

يزيد المسافة والوقت والتكلفة. وهذا يوضح أن الشبكات الجيوستراتيجية لا تعمل وفق مفهوم «**الممر المغلق أو المفتوح**» فقط، بل وفق درجات من القدرة على إعادة توزيع الحركة.[1]

فإذا تعطل أحد الروابط، يمكن للشبكة أن تبحث عن رابط بديل، لكن البديل قد يكون:

- أطول زمنياً.
- أعلى تكلفة.
- أكثر تعرضاً للمخاطر.
- أقل قدرة استيعابية.
- أو أكثر اعتماداً على بنية تحتية أخرى.

وبالتالي فإن **قابلية الاستبدال لا تعني غياب التأثير**. وهذه نقطة مهمة في النموذج المقترح؛ فالدولة أو الفاعل الذي لا يستطيع إغلاق الممر بصورة كاملة قد يستطيع، مع ذلك، رفع تكلفة استخدامه إلى درجة تؤثر في قرارات الأطراف الأخرى.

خامساً: الممرات البحرية باعتبارها خطوط جهد استراتيجية

يمكن إدراج الممرات البحرية ضمن مفهوم **خطوط الجهد الاستراتيجية (Lines of Effort)**، لأن التحكم في وظيفة النقل أو التأثير فيها يمكن أن يحقق نتائج استراتيجية تتجاوز المجال البحري ذاته.

ويمكن تصور ذلك وفق التسلسل الآتي:

العقدة البحرية - الرابط التجاري - حركة الطاقة والسلع - سلاسل الإمداد - الأسواق القرار السياسي والاستراتيجي.

وبذلك فإن التأثير في عقدة بحرية يمكن أن ينتقل عبر سلسلة من الروابط إلى قطاعات أخرى. وهنا يتقاطع النموذج المقترح مع مفهوم خطوط الجهد؛ فالمقصود ليس السيطرة الجغرافية على الممر فقط، وإنما **التأثير في الوظيفة التي يؤديها داخل الشبكة**.

(1) Barabási, Albert-László. Network Science. Cambridge: Cambridge University Press, 2016.

وقد يكون هذا التأثير عسكرياً من خلال التهديد أو الردع، أو اقتصادياً من خلال رفع تكاليف النقل والتأمين، أو دبلوماسياً من خلال الضغط والتفاوض، أو معلوماتياً من خلال التأثير في إدراك المخاطر.

سادساً: أمن الطاقة بين الردع والاعتماد المتبادل

يكشف مستقبل الطاقة في غرب آسيا عن مفارقة استراتيجية مهمة. فمن جهة، يؤدي الاعتماد المتبادل إلى زيادة الحوافز للحفاظ على استقرار الممرات البحرية. ومن جهة أخرى، يجعل هذا الاعتماد المتبادل نفسه بعض العقد **أكثر قابلية للاستخدام كأداة ضغط**.

فكلما ارتفع اعتماد مجموعة من الدول على عقدة معينة، ارتفعت القيمة الاستراتيجية لتلك العقدة. ومن هنا يمكن صياغة علاقة تحليلية على النحو الآتي:

القيمة الجيوستراتيجية للعقدة = مستوى المركزية × حجم الوظائف التي تمر عبرها × صعوبة الاستبدال.

وهذه ليست معادلة كمية نهائية، وإنما **أداة تحليلية** تساعد على مقارنة العقد المختلفة داخل الشبكة.

سابعاً: مستقبل الصراع على الممرات البحرية

من المرجح أن ينتقل التنافس الدولي والإقليمي بصورة متزايدة من الصراع على **امتلاك الأراضي** إلى الصراع على **التحكم في الوظائف والروابط والممرات**. وتظهر في هذا السياق ثلاثة اتجاهات محتملة:

الاتجاه الأول: تأمين الممرات القائمة. ويتمثل في زيادة الوجود البحري الدولي، وإنشاء ترتيبات أمنية متعددة الأطراف، وتعزيز أنظمة المراقبة والحماية.

الاتجاه الثاني: تنويع الممرات. وذلك من خلال تطوير طرق بديلة برية وبحرية وأنابيب وموانئ جديدة بهدف تقليل الاعتماد على عقدة واحدة.

الاتجاه الثالث: التنافس على العقد البديلة. فالقوى الدولية لا تسعى فقط إلى حماية الممرات القائمة، بل إلى بناء شبكات تستطيع منافسة الشبكات الأخرى أو تقليل قابليتها للضغط.

ومن هنا يمكن فهم التنافس على الموانئ والبنى التحتية والممرات الاقتصادية باعتباره جزءاً من **صراع الشبكات** وليس مجرد تنافس اقتصادي.

ثامناً: الصين والولايات المتحدة ومستقبل أمن الممرات

يمثل أمن الممرات البحرية مجالاً مهماً للتنافس الأمريكي–الصيني. فالولايات المتحدة تمتلك حضوراً بحرياً واسعاً وشبكة من الشراكات الأمنية، بينما تعمل الصين على تعزيز قدرتها الاقتصادية واللوجستية وربطها بمبادرة الحزام والطريق وممراتها التجارية.

ولا يعني ذلك بالضرورة أن المنطقة تتجه إلى مواجهة بحرية مباشرة بين القوتين، بل قد يكون التنافس الأكثر أهمية هو **من يستطيع بناء شبكة أكثر قدرة على الاستمرار في حالة الأزمات**. وهنا تظهر أهمية:

الموانئ - طرق التجارة - خطوط الأنابيب - المخازن الاستراتيجية - شبكات الاتصالات - مصادر الطاقة - البدائل البرية والبحرية.

وبالتالي فإن مستقبل المنافسة لن يتحدد فقط بمن يمتلك الأسطول الأقوى، وإنما بمن يستطيع **ربط أكبر عدد من العقد والمحافظة على وظائف الشبكة تحت الضغط**.

تاسعاً: نحو شبكات طاقة أكثر تنوعاً وأقل اعتماداً على العقد الحرجة

تدفع المخاطر الجيوسياسية الدول المستوردة والمصدرة للطاقة إلى البحث عن بدائل. ويشمل ذلك:

تنويع مصادر الاستيراد - تطوير خطوط الأنابيب - زيادة قدرات التخزين - الاستثمار في الطاقة المتجددة - تطوير موانئ جديدة - تنويع طرق النقل - بناء احتياطيات استراتيجية - تطوير شبكات كهرباء إقليمية.

لكن عملية التنويع لا تلغي أهمية العقد القديمة بصورة فورية؛ إذ إن البنية التحتية العالمية للطاقة تحتاج إلى سنوات طويلة واستثمارات ضخمة لإعادة تشكيلها. ومن ثم فإن المستقبل المرجح هو **الانتقال التدريجي من شبكة تعتمد بدرجة عالية على عقد محددة إلى شبكة أكثر تعدداً في العقد والروابط.**

وهذا يعني أن التنافس سيكون على **درجة الاعتماد** وليس بالضرورة على الإلغاء الكامل لاعتماد طرف على آخر.

عاشراً: الممرات البحرية في ضوء نموذج الشبكات الجيوستراتيجية

يسمح إدخال الممرات البحرية والطاقة في النموذج المقترح بتطويره من نموذج يركز على الفاعلين إلى نموذج أكثر شمولاً يضم **الدول والفاعلين غير الدولتيين والعقد الجغرافية والموارد والروابط**. ويمكن تمثيل العلاقة على النحو الآتي:

القوى الدولية - شبكات النفوذ والتجارة والأمن - العقد الجيوستراتيجية - الممرات البحرية والطاقة - خطوط الجهد الاستراتيجية - التأثير في الأمن والاقتصاد والقرار السياسي - إعادة تشكيل التوازن الإقليمي والدولي.

وبذلك تصبح الممرات البحرية جزءاً من **البنية التحتية للصراع الدولي**، وليس مجرد مسرح له.

خلاصة المبحث

يتضح أن مستقبل الصراع الدولي في غرب آسيا سيكون مرتبطاً بدرجة متزايدة بأمن الممرات البحرية والطاقة. فهرمز وباب المندب والبحر الأحمر وقناة السويس وشرق المتوسط لا تمثل مجرد مواقع جغرافية، بل **عقداً تؤدي وظائف متعددة داخل شبكات إقليمية ودولية متداخلة.**

وتكشف دراسة هذه العقد أن القوة لا ترتبط فقط بالقدرة على السيطرة المباشرة، وإنما أيضاً بالقدرة على **التأثير في حركة الشبكة، ورفع كلفة استخدام الروابط، وتعطيل الوظائف، أو توفير البدائل.**

ومن ثم فإن أحد الاتجاهات الأساسية للصراع المستقبلي في غرب آسيا سيكون الانتقال من **الصراع على المواقع إلى الصراع على الشبكات، ومن السيطرة على الأرض إلى التأثير في الوظائف.**

وهذا الاستنتاج يعزز الفرضية المركزية للكتاب: **أن فهم الصراع الدولي والإقليمي في غرب آسيا يتطلب دراسة العقد والروابط وخطوط الجهد، إلى جانب دراسة القوى والتحالفات التقليدية.**

المبحث السادس: صراع الشبكات الجيوستراتيجية وإعادة تشكيل التحالفات

تمهيد

أظهرت المباحث السابقة أن التحولات في النظام الدولي والإقليمي لا تؤدي بالضرورة إلى اختفاء التحالفات التقليدية، وإنما تدفع إلى إعادة تشكيلها ضمن أنماط أكثر مرونة وتعدداً. فالدول لم تعد تعتمد، في جميع الحالات، على تحالف واحد ثابت، بل أصبحت تسعى إلى بناء علاقات متوازية ومتقاطعة مع قوى مختلفة، بما يسمح لها بتوسيع هامش المناورة وتقليل مخاطر الاعتماد على طرف واحد.

ومن هنا يطرح نموذج **الشبكات الجيوستراتيجية** تصوراً يتجاوز الثنائية التقليدية بين التحالف والخصومة. فالعلاقات الدولية المعاصرة يمكن أن تتضمن في الوقت نفسه **تعاوناً اقتصادياً، وتنافساً سياسياً، وتنسيقاً أمنياً، واعتماداً متبادلاً، وتعارضاً في بعض الملفات** بين الأطراف نفسها.[1]

وبذلك يصبح السؤال الأساسي ليس: **من يتحالف مع من؟**، وإنما: **كيف تتشكل الشبكات؟ وما العقد الأكثر مركزية فيها؟ وما الوظائف التي تؤديها الروابط؟ وكيف تستطيع الدول إعادة توزيع علاقاتها عندما تتغير البيئة الاستراتيجية؟**

(1) Barabási, Albert-László. Network Science. Cambridge: Cambridge University Press, 2016.

أولاً: من التحالفات الثابتة إلى الشبكات المرنة

يقوم التحالف التقليدي، في صورته الأساسية، على التزام سياسي أو أمني واضح بين مجموعة من الدول في مواجهة تهديد أو خصم مشترك. وقد شكلت التحالفات إحدى الأدوات الرئيسية لتنظيم توازن القوى في النظام الدولي.[١]

غير أن التحولات الراهنة أدت إلى ظهور ترتيبات أكثر مرونة، يمكن أن تجمع بين:

الشراكات الأمنية - الاتفاقات الاقتصادية - التعاون التكنولوجي - العلاقات التجارية - الترتيبات اللوجستية - التعاون في مجال الطاقة - التنسيق الدبلوماسي - التعاون العسكري المحدود.

وهذا لا يعني أن التحالفات التقليدية فقدت أهميتها، بل يعني أن التحالف أصبح **جزءاً من شبكة أوسع من العلاقات**. وبالتالي يمكن النظر إلى الدولة المعاصرة باعتبارها عقدة ترتبط في الوقت نفسه بشبكات مختلفة، وقد تختلف درجة ارتباطها بكل شبكة وفق القضية أو المجال.[٢]

ثانياً: تعدد الشبكات بدلاً من شبكة واحدة

من أهم خصائص البيئة الاستراتيجية الجديدة أن الدولة قد تكون عضواً في أكثر من شبكة في الوقت نفسه. فقد تكون الدولة:

مرتبطة أمنياً بالولايات المتحدة - مرتبطة اقتصادياً بالصين - مرتبطة بالطاقة بدولة ثالثة - مرتبطة جغرافياً بجوار إقليمي مختلف - ومرتبطة سياسياً بمنظمات إقليمية أو دولية.

ومن ثم فإن تصنيف الدول إلى معسكرات مغلقة يصبح أقل قدرة على تفسير الواقع كلما ازدادت العلاقات المتقاطعة. وهنا يقدم مفهوم الشبكات الجيوستراتيجية إضافة

(1) Buzan, Barry, and Ole Wæver. Regions and Powers: The Structure of International Security. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

(2) Lake, David A., and Patrick M. Morgan, eds. Regional Orders: Building Security in a New World. University Park: Pennsylvania State University Press, 1997.

تحليلية مهمة، لأنه يسمح بدراسة **التداخل بين الشبكات** بدلاً من افتراض وجود شبكتين منفصلتين ومتناقضتين بصورة مطلقة.

ثالثاً: الشبكات الجيوستراتيجية بوصفها أداة لإعادة توزيع القوة

لا تنتج القوة فقط من امتلاك الموارد، بل من القدرة على **ربط الموارد بالعقد والأسواق والممرات والمؤسسات**. فالدولة التي تستطيع إنشاء شبكة واسعة من العلاقات قد تمتلك قدرة أكبر على:

١. الوصول إلى الأسواق.
٢. تأمين مصادر الطاقة.
٣. الحصول على التكنولوجيا.
٤. تنويع الشركاء.
٥. تجاوز العقوبات.
٦. الوصول إلى طرق بديلة.
٧. تعزيز قدرتها على الصمود أثناء الأزمات.

وبذلك تصبح **القدرة على بناء البدائل** أحد مؤشرات القوة الاستراتيجية. وهذا يضيف إلى مفهوم القوة التقليدي بعداً شبكياً؛ فالقوة لا تقاس فقط بما تمتلكه الدولة داخل حدودها، وإنما أيضاً بموقعها داخل الشبكات التي تتفاعل معها.[1]

رابعاً: الولايات المتحدة وإعادة بناء شبكة الشراكات

تمثل الولايات المتحدة نموذجاً واضحاً للشبكات الاستراتيجية متعددة المستويات، إذ لا تعتمد في نفوذها الدولي على القوة العسكرية وحدها، وإنما على شبكة من التحالفات والشراكات والقواعد والترتيبات الاقتصادية والتكنولوجية.

وتشير **استراتيجية الدفاع الوطني الأمريكية لعام ٢٠٢٦** إلى استمرار التركيز على المنافسة مع الصين، وتعزيز الشراكات والتحالفات وتقاسم الأعباء، مع إعطاء منطقة المحيطين الهندي والهادئ أهمية مركزية في التخطيط الدفاعي الأمريكي. ومن منظور

(1) Nye, Joseph S. The Future of Power. New York: PublicAffairs, 2011.

النموذج المقترح، يمكن تفسير هذه السياسة باعتبارها محاولة للحفاظ على **مركزية الشبكة الأمريكية** عبر: المحافظة على العقد العسكرية - تعزيز الروابط مع الحلفاء - توسيع الشراكات - حماية طرق التجارة والطاقة - منع ظهور شبكات منافسة قادرة على الاستقلال الكامل. [١]

وبالتالي لا يقتصر التنافس الأمريكي على مواجهة دولة منافسة، بل يشمل أيضاً **الحفاظ على بنية الشبكة التي تمنح الولايات المتحدة نفوذاً عالمياً.**

خامساً: الصين وبناء شبكة بديلة للترابط الاقتصادي

تختلف المقاربة الصينية في العديد من جوانبها عن النموذج الأمريكي؛ إذ يرتبط جزء مهم من توسع الصين الخارجي بالبنية الاقتصادية والتجارية واللوجستية. وقد شكلت **مبادرة الحزام والطريق** أحد أهم الأطر التي تسعى الصين من خلالها إلى توسيع الروابط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، عبر الموانئ والطرق والسكك الحديدية والطاقة والبنية التحتية.

ولا ينبغي تفسير هذه المبادرة باعتبارها مشروعاً اقتصادياً محضاً، كما لا يصح اختزالها في مشروع عسكري؛ وإنما يمكن النظر إليها، في إطار نموذج الشبكات، باعتبارها **مشروعاً لبناء روابط متعددة الوظائف**. وتكمن أهميتها الاستراتيجية في أن امتلاك أو تطوير الروابط الاقتصادية واللوجستية يمكن أن يؤدي، على المدى الطويل، إلى زيادة أهمية العقد المرتبطة بهذه الشبكة.[٢]

سادساً: روسيا وإعادة بناء شبكات النفوذ

تواجه روسيا قيوداً اقتصادية وجيوسياسية مقارنة بالولايات المتحدة والصين، لكنها ما تزال قادرة على استخدام مجموعة من الأدوات لبناء روابط نفوذ، خصوصاً في مجالات:

الطاقة - التعاون العسكري - الصناعات الدفاعية – الدبلوماسية - العلاقات الإقليمية - الموانئ والممرات الاستراتيجية.

---

(1) U.S. Department of Defense. 2026 National Defense Strategy of the United States of America. Washington, DC, 2026.

(2) World Bank. Belt and Road Economics: Opportunities and Risks of Transport Corridors. Washington, DC: World Bank, 2019.

ومن منظور الشبكات، يمكن لروسيا أن تعوض محدودية بعض مواردها عبر **استثمار العقد ذات القيمة الاستراتيجية العالية**. فالدولة التي لا تستطيع بناء شبكة واسعة قد تسعى إلى التأثير في عقد محددة تتمتع بمركزية مرتفعة، الأمر الذي يمنحها قدرة أكبر من حجم مواردها المادية المباشرة.

سابعاً: القوى الإقليمية وإعادة تشكيل الشبكات

لا تقتصر عملية إعادة تشكيل الشبكات على القوى الكبرى. فدول مثل **إيران وتركيا والسعودية والإمارات والكيان الإسرائيلي** تسعى بدرجات مختلفة إلى بناء شبكات علاقات تسمح لها بتوسيع هامش الحركة والاستقلال النسبي. وتظهر هذه العملية في: تنويع الشراكات الدولية - توسيع العلاقات الاقتصادية - تطوير القدرات العسكرية الوطنية - الاستثمار في الموانئ والممرات - بناء علاقات متوازية مع القوى الكبرى - استخدام المؤسسات الإقليمية والدولية - تطوير الصناعات والتقنيات الوطنية.

وهنا تبرز ظاهرة يمكن تسميتها «**التوازن الشبكي**»، حيث لا تسعى الدولة بالضرورة إلى الانضمام إلى شبكة واحدة، وإنما إلى توزيع علاقاتها بين شبكات متعددة بحيث تمنع تحول أي علاقة منفردة إلى مصدر اعتماد استراتيجي مفرط.

ثامناً: غرب آسيا بوصفها منطقة تقاطع بين شبكات متنافسة

تتمتع غرب آسيا بخصوصية تجعلها واحدة من أكثر مناطق العالم تعرضاً لتداخل الشبكات.

ففيها تتقاطع:

شبكات الأمن الأمريكية مع **شبكات الاقتصاد والطاقة الصينية** ومع **شبكات النفوذ الروسي** ومع **الشبكات الإقليمية لإيران وتركيا ودول الخليج والكيان الإسرائيلي**.

كما تتقاطع هذه الشبكات مع: شبكة الطاقة العالمية - شبكة التجارة البحرية - شبكة الممرات البرية - شبكات الاتصالات والتكنولوجيا - شبكات المؤسسات الدولية.

وبالتالي فإن المنطقة لا تمثل فقط مسرحاً للصراع، بل تمثل **عقدة في النظام الدولي نفسه**.

تاسعاً: إعادة تشكيل التحالفات في ضوء الأزمات

تكشف الأزمات الكبرى عن مدى قوة الشبكات وقدرتها على الصمود. فعندما تتعرض دولة لضغط اقتصادي أو عسكري أو سياسي، فإن قدرتها على الوصول إلى:

أسواق بديلة - مصادر تمويل - طرق نقل بديلة - موردين جدد - شركاء سياسيين - تكنولوجيا بديلة.

تحدد إلى حد كبير قدرتها على تحمل الضغط. ومن هنا يصبح **التحالف القابل للاستمرار** أقل ارتباطاً بالالتزام السياسي المجرد، وأكثر ارتباطاً بوجود وظائف ومصالح متبادلة داخل الشبكة.

عاشراً: العقد الجيوستراتيجية في إعادة تشكيل التحالفات

لا يمكن فهم إعادة تشكيل التحالفات دون العودة إلى مفهوم العقدة. فالدولة أو الموقع الذي يمتلك:

موقعاً جغرافياً مهماً - موانئ استراتيجية - مصادر طاقة - قدرات عسكرية - سوقاً كبيرة - ممرات نقل - أو قدرة على الربط بين شبكتين،

يمكن أن يصبح موضع تنافس بين عدة قوى. ومن هنا فإن التنافس الدولي قد لا يكون على **ضم الدولة إلى تحالف** بالمعنى التقليدي، بل على **زيادة درجة ارتباطها بشبكة معينة وتقليل ارتباطها بالشبكات المنافسة**. وهذا تحول مهم في طبيعة التنافس الاستراتيجي.

حادي عشر: صراع الشبكات لا يعني بالضرورة مواجهة مباشرة

من الأخطاء المنهجية مساواة صراع الشبكات بالحرب المباشرة. فالصراع الشبكي يمكن أن يأخذ أشكالاً متعددة، منها:

اقتصادياً: العقوبات، التحكم في سلاسل الإمداد، الاستثمار، والتمويل.

دبلوماسياً: استقطاب الدول والمؤسسات والتحالفات.

تكنولوجياً: التحكم في التكنولوجيا والمعايير وسلاسل التوريد.

عسكرياً: الردع، الانتشار، القواعد، والمناورات والشراكات الأمنية.

معلوماتياً: التأثير في الإدراك والروايات والشرعية.

لوجستياً: التحكم في الموانئ والممرات والبنية التحتية.

وبذلك يمكن أن يستمر صراع الشبكات في ظل غياب حرب مباشرة بين القوى الكبرى.

ثاني عشر: مستقبل التحالفات في غرب آسيا

يمكن تحديد ثلاثة اتجاهات رئيسية لمستقبل التحالفات في المنطقة:

الاتجاه الأول: استمرار التحالفات التقليدية مع تحديث وظائفها: قد تستمر التحالفات القائمة، لكنها ستعمل ضمن بيئة أكثر تعقيداً، وستتوسع وظائفها لتشمل التكنولوجيا والطاقة والأمن البحري وسلاسل الإمداد.

الاتجاه الثاني: التحول نحو الشراكات المرنة: قد تزداد الدول اعتماداً على شراكات متعددة بدلاً من الالتزام بشبكة واحدة، بما يسمح لها بتحقيق مصالحها من خلال توزيع المخاطر.

الاتجاه الثالث: نشوء شبكات متعددة المراكز: وهو السيناريو الأكثر اتساقاً مع الاتجاهات التي تناولها هذا الكتاب، حيث لا تكون هناك شبكة واحدة مهيمنة بصورة مطلقة، وإنما عدة شبكات تتنافس وتتقاطع وتتعاون في الوقت نفسه.

ثالث عشر: نموذج «توازن الشبكات الجيوستراتيجية»

استناداً إلى ما تقدم، يمكن تطوير مفهوم **توازن الشبكات الجيوستراتيجية** باعتباره امتداداً لنظرية توازن القوى. ويقصد به:

حالة تتوزع فيها القدرة على التأثير بين عدة شبكات متداخلة، بحيث لا تستطيع شبكة واحدة التحكم بصورة مطلقة في العقد والروابط والوظائف الحيوية للنظام الإقليمي.

ويقوم هذا التوازن على خمسة مؤشرات أساسية:

المؤشر	الدلالة
مركزية العقد	أهمية الدولة أو الموقع داخل الشبكة
كثافة الروابط	عدد ونوعية العلاقات
تنوع الوظائف	تعدد المجالات التي تؤديها الشبكة
قابلية الاستبدال	قدرة الشبكة على تجاوز العقد المتضررة
المرونة	قدرة الشبكة على الاستمرار تحت الضغط

ويتيح هذا النموذج الانتقال من سؤال «**من الأقوى؟**» إلى سؤال أكثر دقة:

«من يمتلك الشبكة الأكثر قدرة على الاستمرار والتكيف والتأثير في الشبكات المنافسة؟»

خلاصة المبحث

يتبين أن التحالفات الدولية والإقليمية لا تختفي في البيئة الاستراتيجية الجديدة، وإنما **يعاد إدماجها داخل شبكات أكثر اتساعاً وتنوعاً**.

وتصبح القوة مرتبطة ليس فقط بعدد الحلفاء، وإنما بموقع الدولة داخل شبكة العلاقات، وبقدرتها على الوصول إلى العقد الحيوية، وبامتلاك البدائل، وبقدرتها على المحافظة على وظائف الشبكة أثناء الأزمات.

وبالنسبة إلى غرب آسيا، فإن المستقبل لا يبدو متجهاً بالضرورة نحو انقسام المنطقة إلى معسكرين ثابتين، بل نحو **تعدد الشبكات وتداخلها وتنافسها**.

ومن هنا يكتسب مفهوم **توازن الشبكات الجيوستراتيجية** أهميته باعتباره مفهوماً تفسيرياً يمكن من خلاله فهم التحولات المقبلة في علاقات القوى، خصوصاً عندما تتداخل المنافسة الأمريكية–الصينية مع الصراع الإقليمي، وأمن الطاقة، والممرات البحرية، والصراع الإسرائيلي–الفلسطيني، ومستقبل إيران وشبكتها الإقليمية.

المبحث السابع: العقد الجيوستراتيجية والدفاع الإقليمي في المستقبل

تمهيد

أدى تطور مفهوم الأمن الإقليمي خلال العقود الأخيرة إلى تجاوز النظرة التقليدية التي كانت تربط الدفاع أساساً بحماية الإقليم الوطني والحدود السياسية. فالتطور التكنولوجي، وتشابك الاقتصاد والطاقة والتجارة، وتزايد أهمية الممرات البحرية، وانتقال الصراع إلى مجالات متعددة، جعل أمن الدولة مرتبطاً بدرجة متزايدة بأمن البيئة المحيطة بها وبسلامة الروابط التي تصلها بالعالم الخارجي.[1]

ومن هذا المنطلق، يقترح هذا الكتاب الانتقال من مفهوم **الدفاع الإقليمي القائم على حماية المجال الجغرافي فقط** إلى مفهوم أكثر اتساعاً يقوم على حماية **العقد والروابط والوظائف الحيوية داخل الشبكة الإقليمية**.

ويكتسب هذا الطرح أهمية خاصة في غرب آسيا، حيث يمكن أن يؤدي تهديد عقدة واحدة، مثل مضيق أو ميناء أو مركز طاقة أو ممر بري، إلى آثار تتجاوز الدولة التي توجد فيها تلك العقدة، لتطال الأمن والاقتصاد والتجارة والطاقة على المستوى الإقليمي والدولي.

أولاً: من الدفاع عن الإقليم إلى الدفاع عن الشبكة

يقوم التصور التقليدي للدفاع على حماية: الحدود - المجال الجوي - المجال البحري - المنشآت الحيوية – السكان - القوات المسلحة.

(1) Buzan, Barry, and Ole Wæver. Regions and Powers: The Structure of International Security. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

غير أن البيئة الاستراتيجية الجديدة أضافت أهدافاً أخرى، مثل:

- حماية طرق الطاقة.
- حماية سلاسل الإمداد.
- حماية الموانئ والممرات.
- حماية شبكات الاتصالات.
- حماية البنية التحتية الرقمية.
- تأمين خطوط النقل.
- منع عزل الدولة عن محيطها الاقتصادي والاستراتيجي.

وبذلك يمكن القول إن **الدفاع الإقليمي لم يعد دفاعاً عن الأرض وحدها، بل أصبح دفاعاً عن الوظائف التي تجعل الإقليم قادراً على الاستمرار والعمل.** وهذا التحول يمثل أساساً مهماً في بناء مفهوم **العقد الجيوستراتيجية للدفاع الإقليمي** الذي يقترحه الكتاب.

ثانياً: العقد الجيوستراتيجية بوصفها مكونات للدفاع الإقليمي

العقدة الجيوستراتيجية هي موقع أو كيان أو بنية تمتلك قيمة استراتيجية بسبب قدرتها على أداء وظيفة أو ربط مجموعة من الوظائف داخل الشبكة.

وقد تكون العقدة: دولة – مدينة – ميناء – مضيقاً - قاعدة عسكرية - منشأة طاقة - مركزاً لوجستياً - ممراً تجارياً - شبكة اتصالات - مركزاً مالياً أو تكنولوجياً.

ومن ثم فإن الدفاع الإقليمي المستقبلي يتطلب تحديد **العقد ذات الأولوية**، وليس توزيع الموارد الدفاعية بصورة متساوية على جميع المواقع. وهنا تظهر قاعدة مهمة:

كلما ارتفعت مركزية العقدة وازدادت صعوبة استبدالها، ارتفعت أولوية حمايتها داخل منظومة الدفاع الإقليمي.

ثالثاً: الدفاع عن الروابط وليس العقد فقط

قد تكون العقدة محمية عسكرياً، لكنها تصبح عديمة الفاعلية إذا تم قطع الروابط التي تصلها ببقية الشبكة. فميناء محمي بصورة جيدة لا يؤدي وظيفته إذا تعطلت طرق الوصول إليه، ومصدر طاقة آمن لا يحقق وظيفته إذا تعذر نقله إلى الأسواق.[1]

لذلك يقوم الدفاع الشبكي على مستويين:

المستوى الأول: حماية العقد.

المستوى الثاني: حماية الروابط بين العقد.

وهذا يقود إلى إعادة تعريف مفهوم العمق الاستراتيجي؛ فالعمق لا يعني فقط المساحة الجغرافية، وإنما يمكن أن يعني أيضاً **عدد البدائل المتاحة للشبكة عند تعرض إحدى عقدها أو روابطها للخطر.**

رابعاً: المرونة الاستراتيجية كهدف للدفاع الإقليمي

في النموذج المقترح، لا تقاس قوة الدفاع الإقليمي بقدرته على منع جميع الهجمات، فهذا أمر يصعب تحقيقه في بيئة الصراع الحديثة. وإنما تقاس أيضاً بقدرته على:

امتصاص الصدمة - استمرار الوظائف الأساسية - إعادة توزيع الموارد - استخدام البدائل - إصلاح الروابط المتضررة - استعادة القدرة على العمل بسرعة. وهذا ما يمكن تسميته **المرونة الاستراتيجية للشبكة.** وبذلك يصبح السؤال الدفاعي: **ليس فقط: هل نستطيع منع استهداف العقدة؟**

بل أيضاً: **إذا تعرضت العقدة للاستهداف، هل تستطيع الشبكة الاستمرار من دون انهيار وظيفي؟**

(1) Barabási, Albert-László. Network Science. Cambridge: Cambridge University Press, 2016.

خامساً: العقد البديلة وقابلية الاستبدال

يمثل مفهوم **قابلية الاستبدال** أحد أهم عناصر الدفاع الإقليمي المستقبلي. فالشبكة التي تعتمد على عقدة واحدة في مجال حيوي تكون أكثر عرضة للضغط من شبكة تمتلك عدة عقد تؤدي الوظيفة نفسها أو وظائف متقاربة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون هناك بدائل:

بحرية وبرية - مينائية وأنبوبية - عسكرية وسياسية - اقتصادية ومالية - تكنولوجية ولوجستية.

ومن هنا فإن **تنويع العقد والروابط** يمكن أن يمثل في حد ذاته أداة دفاعية. وهذا يعني أن بناء البدائل لا يقل أهمية عن بناء القدرات الهجومية أو الدفاعية التقليدية.

سادساً: خطوط الجهد في الدفاع الإقليمي

يمكن تطبيق مصفوفة **DIME-LOE** التي اعتمدها الكتاب على الدفاع الإقليمي.

أداة القوة	خط الجهد الدفاعي
الدبلوماسية	منع العزل وبناء الشراكات
المعلومات	حماية الإدراك والرواية الاستراتيجية
العسكري	الردع وحماية العقد والروابط
الاقتصادي	تأمين الموارد وتقليل الاعتماد
اللوجستي	توفير البدائل واستمرارية الحركة

وهنا ينبغي التأكيد أن إضافة **البعد اللوجستي** إلى DIME في هذا النموذج ليست ادعاءً بإعادة تعريف النموذج الأصلي، وإنما هي **توسعة تحليلية يقترحها الكتاب** استناداً إلى مركزية النقل والممرات وسلاسل الإمداد في الصراع المعاصر.

سابعاً: الدفاع متعدد الطبقات

يمكن أن يتطور الدفاع الإقليمي مستقبلاً نحو منظومة متعددة الطبقات، تشمل:

الطبقة الأولى: الدفاع الوطني: حماية الإقليم والمؤسسات والقوات والمنشآت الحيوية.

الطبقة الثانية: الدفاع عن العقد الإقليمية: حماية الموانئ والمضائق ومصادر الطاقة ومراكز الاتصال والنقل ذات الأهمية المشتركة.

الطبقة الثالثة: حماية الروابط: ضمان استمرار حركة الطاقة والتجارة والمعلومات والقوات والإمدادات.

الطبقة الرابعة: الدفاع الشبكي: استخدام العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية لمنع عزل أي عقدة استراتيجية.

الطبقة الخامسة: المرونة وإعادة التشكيل: القدرة على الانتقال إلى البدائل عند تعرض إحدى العقد أو الروابط للشلل.

وهكذا يتحول الدفاع من **منظومة ثابتة إلى منظومة قابلة لإعادة التشكيل**.

ثامناً: غرب آسيا كنموذج للدفاع الشبكي

تمثل غرب آسيا بيئة مناسبة لتطبيق هذا المفهوم بسبب وجود مجموعة من العقد التي تؤثر في بعضها بعضاً. ويمكن، بصورة تحليلية، تصور مجموعة من العقد ذات الوظائف المختلفة:

العقدة	الوظيفة الأساسية
إيران	الطاقة، الجغرافيا، الردع والربط الإقليمي
العراق	العمق والربط البري
لبنان	الردع والاحتكاك المباشر
غزة	الصراع والإدراك والشرعية
اليمن	المجال البحري والضغط على طرق التجارة
هرمز	الطاقة والنقل البحري
باب المندب	التجارة والطاقة
قناة السويس	الربط بين آسيا وأوروبا
شرق المتوسط	الطاقة والربط البحري
الخليج الفارسي	الإنتاج والطاقة والاقتصاد

ولا يعني إدراج هذه المواقع ضمن شبكة واحدة أنها تخضع لقيادة سياسية أو عسكرية واحدة، بل يعني أنها **تتفاعل وظيفياً داخل بيئة استراتيجية واحدة**. وهذا التفريق ضروري للحفاظ على القيمة العلمية للنموذج وعدم تحويله إلى وصف سياسي لتحالف محدد.

تاسعاً: التهديدات المستقبلية للدفاع الشبكي

يمكن تحديد مجموعة من التهديدات التي ستزداد أهميتها مستقبلاً:

استهداف العقد الحيوية: مثل الموانئ ومصادر الطاقة والمطارات والمنشآت العسكرية.

قطع الروابط: من خلال تعطيل طرق النقل أو الاتصالات أو سلاسل الإمداد.

الحرب السيبرانية: التي يمكن أن تستهدف البنية التحتية والخدمات وشبكات القيادة والسيطرة.

الحرب الاقتصادية: من خلال العقوبات والحصار والتحكم في التمويل والتكنولوجيا.

الحرب المعلوماتية: من خلال التأثير في الإدراك والشرعية والثقة.

استهداف اللوجستيات: لأن تعطيل الإمـداد يمكن أن يؤدي إلى إضعاف القدرة العسكرية حتى مع بقاء القوات والمنشآت سليمة.

ومن ثم فإن الدفاع المستقبلي سيكون مطالباً بالتعامل مع **تهديدات مادية وغير مادية في وقت واحد.**[1]

عاشراً: الدفاع الإقليمي في ظل التنافس بين الشبكات الدولية

لن تعمل منظومات الدفاع الإقليمي في المستقبل بمعزل عن التنافس الدولي. فكل شبكة إقليمية قد ترتبط بدرجات مختلفة بشبكات دولية:

شبكات أمريكية: أمنية وعسكرية وتقنية.

شبكات صينية: اقتصادية ولوجستية وتجارية.

(1) Nye, Joseph S. The Future of Power. New York: PublicAffairs, 2011.

شبكات روسية: سياسية وعسكرية وطاقوية.

شبكات إقليمية: تتكون حول المصالح الأمنية والسياسية والاقتصادية لدول المنطقة.

وهذا يفرض على الدول الإقليمية تطوير القدرة على **إدارة تعدد الارتباطات**، بدلاً من الاعتماد الكامل على شبكة واحدة.

حادي عشر: من الردع المركزي إلى الردع الشبكي

يقدم النموذج المقترح أيضاً قراءة جديدة لمفهوم الردع. فالردع التقليدي يعتمد بصورة أساسية على امتلاك قدرة عسكرية تجعل تكلفة الهجوم مرتفعة. أما **الردع الشبكي** فيضيف إلى ذلك قدرة الشبكة على:

الرد من أكثر من اتجاه - استخدام عقد متعددة - فتح جبهات أو مسارات مختلفة للضغط - المحافظة على الوظائف الحيوية رغم الاستهداف - إعادة توزيع القدرات - حرمان الخصم من تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

وبالتالي لا تكون قيمة الردع مرتبطة فقط بحجم القوة، وإنما أيضاً **بتعدد الخيارات التي تستطيع الشبكة إنتاجها عند تعرضها للضغط**.

ثاني عشر: مستقبل العقد الجيوستراتيجية للدفاع الإقليمي

يمكن تصور أربعة اتجاهات مستقبلية:

الأول زيادة مركزية العقد البحرية والطاقوية: بسبب استمرار الاعتماد العالمي على التجارة البحرية والطاقة.

الثاني زيادة أهمية العقد اللوجستية والتكنولوجية: نتيجة تزايد أهمية سلاسل الإمداد والبنية الرقمية.

الثالث انتقال المنافسة إلى الروابط: بحيث يصبح قطع الطريق أو تعطيل الإمداد أحياناً أكثر فعالية من السيطرة على الموقع نفسه.

الرابع ارتفاع أهمية المرونة: لأن الدول والشبكات ستسعى إلى بناء بدائل تمنع تحول أي عقدة إلى نقطة اختناق استراتيجية.

ثالث عشر: نحوالإطار المقترح لنظرية «العقد الجيوستراتيجية للدفاع الإقليمي»

استناداً إلى ما سبق، يمكن صياغة الإضافة النظرية الأساسية لهذا الفصل على النحو الآتي:

العقد الجيوستراتيجية للدفاع الإقليمي هي مجموعة المواقع والكيانات والبنى التي تؤدي وظائف حيوية داخل شبكة الأمن الإقليمي، بحيث يؤدي الحفاظ على اتصالها واستمرارية وظائفها إلى تعزيز قدرة الشبكة على الردع والصمود وإعادة التشكيل في مواجهة التهديدات.

ويختلف هذا المفهوم عن الدفاع الإقليمي التقليدي في أن **موضوع الحماية لم يعد الإقليم وحده، بل الوظائف الاستراتيجية التي تربط أجزاء الإقليم بعضها ببعض وبالنظام الدولي.**

وبذلك يصبح النموذج المقترح:

العقد ← الروابط ← الوظائف ← خطوط الجهد ← المرونة ← الردع ← الدفاع الإقليمي.

وهذا يمثل إحدى أهم النتائج النظرية التي يسعى الكتاب إلى تقديمها.

خلاصة المبحث

يؤكد تحليل مستقبل الدفاع الإقليمي أن البيئة الاستراتيجية الجديدة تفرض تجاوز مفهوم الدفاع القائم حصراً على حماية الحدود والمجال الجغرافي. ففي غرب آسيا، ترتبط قدرة الدولة أو المجموعة الإقليمية على الصمود بقدرتها على حماية **العقد الحيوية، والمحافظة على الروابط، وتأمين البدائل، وضمان استمرار الوظائف الأساسية.**

وعليه، فإن **العقد الجيوستراتيجية للدفاع الإقليمي** لا تمثل بديلاً عن الدفاع الوطني أو التحالفات، وإنما إطاراً تحليلياً مكملاً يفسر كيف يمكن بناء دفاع أكثر مرونة في بيئة تتداخل فيها الصراعات المحلية والإقليمية والدولية.

ويؤدي هذا الاستنتاج مباشرة إلى المبحث التالي، الذي سينتقل من تحليل البنية إلى **بناء السيناريوهات المستقبلية لغرب آسيا.**

المبحث الثامن: سيناريوهات مستقبل غرب آسيا

تمهيد

لا تهدف دراسة المستقبل إلى تقديم تنبؤ قطعي بما ستؤول إليه الأحداث، وإنما إلى تحديد المسارات المحتملة التي يمكن أن يتخذها النظام الإقليمي في ضوء المتغيرات المؤثرة فيه. وتزداد أهمية هذا المنهج في غرب آسيا بسبب ارتفاع مستوى عدم اليقين، وتداخل الصراعات المحلية والإقليمية والدولية، وتعدد القوى الفاعلة، وتغير التحالفات، واستمرار المنافسة على الطاقة والممرات البحرية والعقد الجيوستراتيجية.

ومن هنا تعتمد هذه الدراسة على بناء السيناريوهات انطلاقاً من المتغيرات التي جرى تحليلها في الفصول السابقة، وبخاصة:

مستقبل النظام الدولي.

المنافسة الأمريكية–الصينية.

الدور الروسي.

مستقبل القضية الفلسطينية.

موقع إيران وشبكتها الجيوستراتيجية.

مستقبل الممرات البحرية والطاقة.

إعادة تشكيل التحالفات.

تطور مفهوم الدفاع الإقليمي.

ولا تمثل السيناريوهات التالية تنبؤات حتمية، وإنما مسارات تحليلية محتملة تساعد على اختبار النموذج المقترح.

أولاً: السيناريو الأول - استمرار التنافس مع إعادة توزيع الأدوار

يقوم هذا السيناريو على استمرار البيئة الحالية بصورة معدلة، من دون حدوث تحول جذري في بنية النظام الإقليمي. وفي هذه الحالة تستمر:

المنافسة الأمريكية–الصينية والصراعات الإقليمية والتوتر حول الطاقة والممرات والتنافس بين الشبكات الجيوستراتيجية وتعدد الشراكات الإقليمية ومحاولات القوى الكبرى الحفاظ على مواقعها.

لكن الأطراف ستعمل بصورة أكبر على إعادة توزيع الوظائف داخل شبكاتها. فقد تتراجع أهمية بعض العقد، بينما ترتفع أهمية عقد أخرى، وقد تنتقل بعض الوظائف من مسار إلى آخر دون أن تنهار الشبكات بصورة كاملة.

المؤشرات الدالة عليه

استمرار التنافس دون مواجهة مباشرة بين القوى الكبرى.

استمرار تعدد الشراكات.

بقاء الممرات البحرية مفتوحة مع ارتفاع مستويات المخاطر.

استمرار الصراع الإقليمي ضمن مستويات متغيرة.

ويُعد هذا السيناريو الأكثر ترجيحاً على المدى القريب إذا استمرت الاتجاهات الحالية من دون صدمة استراتيجية كبرى.

ثانياً: السيناريو الثاني - إعادة تشكيل جذرية للشبكات الجيوستراتيجية

يفترض هذا السيناريو حدوث تحول كبير يؤدي إلى إعادة توزيع واسعة للقوة والروابط.

وقد ينتج ذلك عن:

حرب إقليمية واسعة - مواجهة مباشرة بين قوى كبرى - أزمة حادة في الطاقة - إغلاق أو تعطيل أحد الممرات الحيوية لفترة طويلة - انهيار ترتيبات أمنية إقليمية قائمة - تغير كبير في موقع الولايات المتحدة أو الصين في المنطقة.

في هذه الحالة لا تقتصر النتائج على تغيير التحالفات، بل قد تمتد إلى إعادة تشكيل البنية الشبكية نفسها.

وقد تظهر: ممرات جديدة - عقد بديلة - تحالفات جديدة - ترتيبات أمنية مختلفة - شبكات اقتصادية منافسة - توزيع جديد للوظائف الإقليمية.

ويمثل هذا السيناريو نقطة تحول من إدارة التنافس إلى إعادة بناء النظام الإقليمي.

ثالثاً: السيناريو الثالث - تعدد المراكز وتراجع الاستقطاب الثنائي

يقوم هذا السيناريو على تحول غرب آسيا إلى نظام أكثر تعدداً في المراكز. فبدلاً من انقسام المنطقة بين شبكة أمريكية وشبكة منافسة، يمكن أن تظهر عدة مراكز متداخلة، لكل منها درجة مختلفة من النفوذ.

وقد تشمل هذه المراكز: الولايات المتحدة – الصين – روسيا – إيران – تركيا - دول الخليج – الكيان الإسرائيلي - قوى إقليمية أخرى.

ولا يعني تعدد المراكز اختفاء الصراع، بل قد يؤدي إلى زيادة تعقيده، لأن العلاقات بين الأطراف قد تجمع بين التعاون والمنافسة في الوقت نفسه.[1]

فقد تكون دولة ما شريكاً اقتصادياً للصين، وأمنياً للولايات المتحدة، ومرتبطة بالطاقة بدولة ثالثة.

وهذا السيناريو هو الأكثر انسجاماً مع مفهوم توازن الشبكات الجيوستراتيجية.

رابعاً: السيناريو الرابع - تصاعد الصراع وتحول المنطقة إلى ساحة مواجهة شبكية

يفترض هذا السيناريو انتقال الصراع من مستوى التنافس غير المباشر إلى مواجهة إقليمية أكثر اتساعاً.

ولا يشترط أن تكون المواجهة حرباً تقليدية شاملة، بل يمكن أن تتخذ شكل:

(1) Lake, David A., and Patrick M. Morgan, eds. Regional Orders: Building Security in a New World. University Park: Pennsylvania State University Press, 1997.

استهداف العقد الحيوية - تعطيل الممرات البحرية - ضرب منشآت الطاقة - الهجمات السيبرانية - العقوبات الاقتصادية - استهداف سلاسل الإمداد - عمليات عسكرية محدودة ومتزامنة - حرب معلوماتية واسعة.

في هذا السيناريو يصبح الهدف الأساسي لكل طرف إضعاف شبكة الخصم وليس بالضرورة احتلال أراضيه. وهنا تظهر القيمة التفسيرية لنموذج الشبكات؛ إذ يمكن أن تكون نتيجة الصراع مرتبطة بقدرة كل شبكة على المحافظة على روابطها ووظائفها أكثر من ارتباطها بحجم القوة العسكرية التقليدية وحدها.

خامساً: السيناريو الخامس - إعادة بناء الأمن الإقليمي عبر التفاهمات

يفترض هذا السيناريو انخفاض مستوى المواجهة والانتقال التدريجي إلى ترتيبات أمنية أكثر استقراراً. وقد يتحقق ذلك نتيجة إدراك الأطراف أن تكلفة الصراع المستمر أصبحت أعلى من تكلفة التسويات.

وقد يشمل: ترتيبات أمنية إقليمية - تفاهمات حول الملاحة البحرية - آليات لمنع التصعيد - اتفاقات حول الطاقة - تعاون اقتصادي - إدارة مشتركة لبعض المخاطر - تطوير أطر إقليمية للحوار.[1]

وفي هذه الحالة تتحول الشبكات من أدوات للمواجهة إلى أدوات لإدارة الاعتماد المتبادل.

لكن تحقق هذا السيناريو يتطلب معالجة القضايا الجوهرية التي تغذي الصراع، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، والأمن الإقليمي، والعلاقة بين إيران ودول المنطقة، ومستقبل الوجود والتدخلات الدولية.

سادساً: السيناريو السادس - صراع طويل منخفض الشدة

يمثل هذا السيناريو حالة وسطية بين الحرب الشاملة والتسوية السياسية.

(1) Buzan, Barry, and Ole Wæver. Regions and Powers: The Structure of International Security. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

وفيه تستمر: الضربات المحدودة – العقوبات - التنافس الاقتصادي - الحروب السيبرانية - الضغوط السياسية - المنافسة على الممرات - الصراعات بالوكالة - عمليات الردع المتبادل.

لكن من دون الوصول إلى حرب شاملة أو تسوية نهائية.

ويتميز هذا السيناريو بأنه قد يكون الأكثر استنزافاً على المدى الطويل، لأنه يحافظ على مستوى مرتفع من المخاطر من دون أن يوفر نقطة حسم واضحة. ومن منظور الشبكات، يؤدي الصراع طويل الأمد إلى اختبار مستمر لـ: المرونة – قابلية الاستبدال – القدرة على إعادة التشكيل – استمرارية الروابط.

سابعاً: مقارنة السيناريوهات

السيناريو	طبيعة النظام	مستوى الصراع	وضع الشبكات	النتيجة المرجحة
استمرار التنافس	تعددي جزئياً	متوسط	إعادة توزيع الوظائف	استقرار هش
إعادة التشكيل الجذري	متغير	مرتفع	ظهور شبكات جديدة	تحول إقليمي
تعدد المراكز	متعدد الأقطاب	متوسط	شبكات متداخلة	توازن شبكي
المواجهة الشبكية	استقطابي	مرتفع جداً	استهداف العقد والروابط	عدم استقرار واسع
الأمن التعاوني	أكثر استقراراً	منخفض	تعاون بين الشبكات	استقرار نسبي
الصراع طويل الأمد	هش	متوسط/مرتفع	استنزاف متبادل	لا حسم

ثامناً: السيناريو الأكثر ترجيحاً

بالاستناد إلى المتغيرات التي ناقشها الكتاب، يبدو أن السيناريو الأكثر ترجيحاً ليس أحد السيناريوهات بصورة منفردة، وإنما مزيج من السيناريو الأول والثالث والسادس: تنافس دولي وإقليمي مستمر، مع تعدد متزايد في مراكز القوة، وإعادة توزيع للوظائف داخل الشبكات، واستمرار صراعات منخفضة أو متوسطة الشدة.

ويستند ترجيح هذا المسار إلى استمرار التنافس بين القوى الكبرى، وتعدد المصالح الإقليمية، وصعوبة فرض نظام إقليمي أحادي المركز، وفي الوقت نفسه ارتفاع تكلفة الحرب الشاملة على مختلف الأطراف. وبالتالي قد تتجه المنطقة إلى حالة من التوازن غير المستقر، حيث لا ينتصر طرف بصورة نهائية، ولا تختفي مصادر الصراع.

مع تغيير ثقل الصراع من الخليج الى شرق المتوسط لسببين الأول هشاشة الروابط بعد تغيير النظام في سوريا وانتقال الحاجة الغربية من زيت النفط الى الغاز الذي يحتويه شرق المتوسط بكميات كبيرة والسبب الأكثر الحاحا أمن الكيان الإسرائيلي.

تاسعاً: السيناريو الأخطر

أما السيناريو الأخطر فهو انتقال التنافس الشبكي إلى مواجهة إقليمية متعددة الجبهات تتزامن فيها الضغوط البرية والبحرية والاقتصادية والسيبرانية. وتكمن خطورته في أن غرب آسيا تحتوي على عدد كبير من العقد التي تمتلك تأثيراً يتجاوز حدودها. فأي اضطراب متزامن في:

الخليج ← هرمز ← البحر الأحمر ← باب المندب ← قناة السويس ← شرق المتوسط

يمكن أن ينتقل تأثيره من المجال الإقليمي إلى أسواق الطاقة والتجارة العالمية. وهنا يصبح الترابط الشبكي نفسه عاملاً مضاعفاً للخطر؛ لأن الصدمة لا تبقى في العقدة التي بدأت فيها.

عاشراً: مؤشرات الإنذار المبكر

يمكن تطوير مجموعة من المؤشرات التي تساعد على معرفة الاتجاه الذي تتحرك نحوه المنطقة:

مؤشرات التصعيد: زيادة الانتشار العسكري - استهداف الممرات البحرية - ضرب منشآت الطاقة - انهيار قنوات الاتصال - تصاعد العقوبات - انتقال الصراع إلى دول جديدة - استهداف العقد الحيوية بصورة متكررة.

مؤشرات إعادة تشكيل الشبكات: ظهور تحالفات أو شراكات جديدة - إنشاء ممرات بديلة - تطوير موانئ جديدة - توقيع اتفاقات دفاعية جديدة - توسع العلاقات الاقتصادية بين قوى كانت متنافسة - انتقال الاستثمارات والبنى اللوجستية.

مؤشرات التهدئة: إنشاء آليات أمنية إقليمية - استئناف المفاوضات - انخفاض العمليات العسكرية - اتفاقات الملاحة والطاقة - زيادة التعاون الاقتصادي - إنشاء آليات لمنع سوء التقدير والتصعيد.

حادي عشر: السيناريوهات في ضوء النموذج المقترح

تكشف السيناريوهات أن مستقبل غرب آسيا لن يتحدد فقط بواسطة حجم القوة العسكرية للدول، بل بواسطة بنية الشبكات التي تنتمي إليها وموقعها داخل هذه الشبكات.

فإذا امتلكت شبكة ما: عقداً متعددة - روابط متنوعة - وظائف متكاملة - بدائل كافية - قدرة عالية على إعادة التشكيل، فإنها تكون أكثر قدرة على الصمود.

أما الشبكة التي تعتمد على عدد محدود من العقد أو الروابط الحرجة، فتكون أكثر تعرضاً للضغط والانكشاف. وهنا يتأكد أحد المبادئ الأساسية للنموذج: لا يمكن تفسير القوة الشبكية بمجرد جمع القدرات الذاتية للعقد، لأن القيمة النهائية تتأثر أيضًا بنوعية الروابط، وتوزيع الوظائف، ودرجة الاعتماد المتبادل، وقابلية التعويض، والموقع الجغرافي.

ثاني عشر: الدلالة الاستراتيجية للسيناريوهات

تؤكد السيناريوهات أن غرب آسيا يتجه نحو مرحلة لا يمكن تفسيرها بصورة كافية من خلال مفاهيم التحالفات التقليدية أو توازن القوى وحدها.

فالصراع المقبل قد يدور حول:

من يمتلك العقد الأكثر أهمية؟

من يستطيع حماية روابطه؟

من يمتلك البدائل؟

من يستطيع تعطيل شبكة الخصم؟

من يستطيع إعادة بناء شبكته بعد تعرضها للصدمة؟

ومن يمتلك القدرة على تحويل موقعه الجغرافي إلى وظيفة استراتيجية؟

وبذلك تنتقل المنافسة من امتلاك القوة إلى تنظيم القوة داخل شبكة.

خلاصة المبحث

يمكن القول إن مستقبل غرب آسيا سيظل مفتوحاً على عدة مسارات، إلا أن الاتجاه الأكثر ترجيحاً يتمثل في استمرار التنافس الدولي والإقليمي ضمن بيئة متعددة المراكز والشبكات، مع استمرار الصراعات منخفضة أو متوسطة الشدة وإعادة توزيع الوظائف الاستراتيجية.

ولا يستبعد ذلك حدوث أزمات حادة أو حروب إقليمية، لكنه يجعلها مرتبطة بقدرة الأطراف على إدارة العقد والروابط ومنع انتقال الصدمات من شبكة إلى أخرى.

ومن هنا فإن السيناريوهات لا تمثل خاتمة التحليل، بل تمهد للمبحث الأخير الذي سيعمل على تركيب النموذج التفسيري المقترح بصورة نهائية، وربط الصراع الدولي بالشبكات والعقد وخطوط الجهد والصراع الإقليمي والدفاع الإقليمي.

المبحث التاسع: النموذج التفسيري المقترح وتركيبه النهائي

تمهيد

سعى هذا الكتاب منذ بدايته إلى معالجة إشكالية تتجاوز التفسير التقليدي للصراعات الدولية والإقليمية، وهي أن الصراع الدولي لا يبقى منفصلاً عن الصراعات الإقليمية، بل ينتقل إليها ويتفاعل معها، كما أن الصراعات الإقليمية يمكن أن تنتج بدورها آثاراً تعود إلى النظام الدولي.

وقد أظهرت الدراسة أن غرب آسيا يمثل نموذجاً واضحاً لهذا الترابط؛ إذ تتقاطع فيه المنافسة بين القوى الكبرى مع الصراعات الإقليمية، والطاقة والتجارة والممرات البحرية، والتحالفات والشراكات، والعقد الجيوستراتيجية، وخطوط الجهد المتعددة.

ومن هنا يقترح الكتاب نموذجاً تفسيرياً يقوم على سلسلة مترابطة:

الصراع الدولي ← الشبكات الجيوستراتيجية ← العقد الجيوستراتيجية ← الروابط والوظائف ← خطوط الجهد ← الصراع الإقليمي ← التأثير المرتد على الصراع الدولي.

ولا يمثل هذا النموذج مجرد ترتيب للعناصر التي تناولتها الدراسة، وإنما يسعى إلى تقديم **إطار تفسيري للعلاقة الديناميكية بين مستويات الصراع المختلفة.**

أولاً: المشكلة التي يسعى النموذج إلى تفسيرها

تنطلق المشكلة من ملاحظة أن العديد من المقاربات التقليدية تدرس الصراع الدولي والإقليمي في مستويات منفصلة.

فقد تركز بعض الدراسات على: توازن القوى – التحالفات - القوة العسكرية - المصالح الاقتصادية - الجغرافيا السياسية - الصراعات الإقليمية.

إلا أن هذه المقاربات، رغم أهميتها، قد لا تفسر بصورة كافية **كيفية انتقال التأثير من المستوى الدولي إلى الإقليمي، ثم عودته إلى المستوى الدولي**.

فأزمة الطاقة، على سبيل المثال، قد تبدأ نتيجة صراع إقليمي، لكنها تؤثر في الأسواق العالمية، ثم تدفع القوى الكبرى إلى تعديل سياساتها، وهو ما ينعكس بدوره على الصراع الإقليمي.

وبالتالي لا تكون العلاقة خطية، وإنما **دائرية وتفاعلية**.

ثانياً: الصراع الدولي بوصفه نقطة الانطلاق

يمثل الصراع الدولي المستوى الأعلى في النموذج. وتشمل عناصره:

- توزيع القوة.
- التنافس بين القوى الكبرى.
- التنافس الاقتصادي.
- التكنولوجيا.
- الطاقة.
- التجارة.
- النفوذ السياسي.
- العقوبات.
- السيطرة على الممرات.

وقد أظهرت الدراسة أن المنافسة الأمريكية–الصينية أصبحت من أهم محددات البيئة الدولية، مع استمرار أدوار قوى أخرى، الأمر الذي يدفع النظام الدولي نحو قدر أكبر من التعدد والتنافس. ولا تنتقل آثار هذا الصراع إلى غرب آسيا بالضرورة بصورة مباشرة، بل غالباً ما تمر عبر **شبكات ومؤسسات وشراكات وعقد جيوستراتيجية**.

ثالثاً: الشبكات الجيوستراتيجية بوصفها حلقة الوصل

تمثل الشبكات الجيوستراتيجية الحلقة المركزية في النموذج. والمقصود بها:

مجموعة مترابطة من الدول والفاعلين والمواقع والموارد والروابط التي تتفاعل بصورة مباشرة أو غير مباشرة لتحقيق وظائف استراتيجية متداخلة داخل بيئة إقليمية أو دولية معينة.

وتختلف الشبكة عن التحالف التقليدي في أن العلاقة لا تشترط وجود اتفاق رسمي أو التزام موحد.

كما أن وجود الدولة داخل شبكة معينة لا يعني بالضرورة خضوعها لإرادة عقدة مركزية.

وهذه النقطة أساسية للحفاظ على **الطابع العلمي المحايد للنموذج**.

رابعاً: العقد الجيوستراتيجية بوصفها وحدات القوة داخل الشبكة

إذا كانت الشبكة تمثل البنية، فإن العقد تمثل **وحدات التركيز الاستراتيجي داخل هذه البنية**.

وقد تكون العقد: دولاً – مدناً – موانئ – مضائق - منشآت طاقة - مراكز مالية - قواعد عسكرية - ممرات تجارية - مراكز تكنولوجية.

ولا تتساوى العقد في الأهمية. فبعضها يمتلك:

مركزية عالية + وظائف متعددة + صعوبة استبدال مرتفعة.

بينما تكون عقد أخرى أقل تأثيراً. ومن هنا فإن تحديد العقد ذات القيمة العالية يسمح بفهم **أين تتركز القوة وأين يمكن أن تتركز نقاط الضعف**.

خامساً: الروابط والوظائف

لا تكفي دراسة العقد وحدها. فالقدرة الحقيقية للشبكة تظهر في **الروابط التي تصل العقد ببعضها**.

وقد تكون هذه الروابط:

سياسية – عسكرية – اقتصادية – معلوماتية – لوجستية – طاقوية – تجارية - تكنولوجية.

ومن هنا فإن الشبكة قد تبقى قائمة حتى بعد فقدان عقدة معينة إذا كانت تمتلك روابط بديلة.

أما إذا كانت العقدة تؤدي وظيفة لا يمكن تعويضها بسهولة، فإن فقدانها قد يؤدي إلى **اضطراب واسع في الشبكة**.

سادساً: خطوط الجهد الاستراتيجية

تمثل خطوط الجهد المرحلة التي تتحول فيها موارد الشبكة وروابطها إلى **نتائج استراتيجية**.

وقد اعتمد الكتاب إطار DIME بوصفه أداة تحليلية، مع توسيعه في هذا النموذج بإضافة البعد اللوجستي نظراً إلى أهميته في غرب آسيا.

وبذلك تصبح خطوط الجهد:

١. دبلوماسية.
٢. معلوماتية.
٣. عسكرية.
٤. اقتصادية.
٥. لوجستية.

ويتمثل الهدف في تحويل هذه الأدوات إلى نتائج متراكمة، مثل:

الردع – الضغط – التأثير - منع العزل - حماية الممرات - ضمان الإمداد - إعادة تشكيل البيئة الاستراتيجية.

سابعاً: الصراع الإقليمي كنتيجة للتفاعل الشبكي

لا ينتج الصراع الإقليمي دائماً عن عوامل داخلية فقط. فقد تتفاعل:

المصالح المحلية + التدخلات الإقليمية + المنافسة الدولية + العقد الجيوستراتيجية + خطوط الجهد

لتنتج مستوى جديداً من الصراع. وهنا تصبح المنطقة **مساحة تفاعل بين شبكات مختلفة**.

وهذا ما يفسر لماذا يمكن لصراع محدود جغرافياً أن يتحول إلى أزمة إقليمية أو دولية.

ثامناً: التأثير المرتد من الإقليم إلى النظام الدولي

يمثل هذا العنصر إحدى أهم إضافات النموذج. فالتأثير لا يتحرك فقط من الأعلى إلى الأسفل:

الدولي ← الإقليمي.

بل يمكن أن يتحرك أيضاً في الاتجاه المعاكس: **الإقليمي ← الدولي.**

فاضطراب ممر بحري مهم يمكن أن يؤدي إلى:

- ارتفاع تكاليف النقل.
- اضطراب أسواق الطاقة.
- تغير مسارات التجارة.
- تدخل قوى دولية.
- تعديل الانتشار العسكري.
- تغير السياسات الدبلوماسية.

وبذلك يتحول الصراع الإقليمي إلى **عامل يؤثر في بنية الصراع الدولي ذاته.**

تاسعاً: مفهوم «الارتداد الجيوستراتيجي»

يمكن للكتاب، في هذه المرحلة، أن يقدم مفهوماً تحليلياً إضافياً هو:

الارتداد الجيوستراتيجي

ويُقصد به:

انتقال نتائج الصراع الإقليمي من المجال المحلي أو الإقليمي إلى مستوى النظام الدولي، بما يؤدي إلى تعديل حسابات القوى الكبرى أو شبكاتها أو انتشارها أو سياساتها.

ويمثل هذا المفهوم الحلقة التي تربط طرفي المعادلة:

الصراع الدولي ↔ الصراع الإقليمي.

وبذلك لا تكون المنطقة مجرد مستقبل للسياسات الدولية، بل يمكن أن تصبح **منتجاً لآثار تعيد تشكيل البيئة الدولية.**

عاشراً: توازن الشبكات الجيوستراتيجية

بعد إدخال العقد والروابط وخطوط الجهد والارتداد الجيوستراتيجي، يمكن تطوير مفهوم **توازن الشبكات الجيوستراتيجية**.

ويقصد به:

التوزيع النسبي للقدرة على التأثير بين شبكات متعددة، بحيث لا تستطيع شبكة واحدة التحكم بصورة مطلقة في العقد والروابط والوظائف الحيوية للنظام الإقليمي.

ويقوم هذا التوازن على:

مركزية العقد - كثافة الروابط - تنوع الوظائف - قابلية الاستبدال – المرونة - القدرة على إعادة التشكيل.

وبذلك يصبح توازن القوى التقليدي جزءاً من **توازن شبكي أوسع**.

حادي عشر: العقد الجيوستراتيجية للدفاع الإقليمي

يمثل هذا المفهوم إحدى أهم الإضافات النظرية في الكتاب. فالدفاع الإقليمي لا يقتصر على حماية الحدود، بل يشمل حماية:

العقد + الروابط + الوظائف الحيوية.

ومن ثم فإن الدفاع الشبكي يهدف إلى:

- حماية العقد الحرجة.
- ضمان استمرارية الروابط.
- توفير البدائل.
- منع العزل.
- المحافظة على القدرة على الحركة.
- تعزيز المرونة الاستراتيجية.

وهنا يتكامل مفهوما: **الشبكات الجيوستراتيجية** و**العقد الجيوستراتيجية للدفاع الإقليمي.**

الأول يفسر **بنية التفاعل والقوة**، والثاني يفسر **كيفية حماية هذه البنية والحفاظ على وظائفها**.

ثاني عشر: النموذج التفسيري الكامل

يمكن الآن تركيب النموذج بصورة نهائية:

الصراع الدولي
↓
التنافس على القوة والاقتصاد والطاقة والتكنولوجيا
↓
الشبكات الجيوستراتيجية
↓
العقد الجيوستراتيجية
↓
الروابط والوظائف
↓
خطوط الجهد الاستراتيجية
(DIME + Logistics)
↓
الصراع الإقليمي
↓
التأثير في العقد والممرات والطاقة والأمن
↓
الارتداد الجيوستراتيجي
↓
التأثير في حسابات القوى الدولية
↓
إعادة تشكيل الشبكات
↺

وهنا تظهر الطبيعة **الدائرية** للنموذج؛ فالنظام لا ينتهي عند الصراع الإقليمي، وإنما تعود نتائجه إلى المستوى الدولي وتؤثر في الشبكات التي أنتجت الصراع أو تفاعلت معه.

ثالث عشر: القيمة التفسيرية للنموذج

تتمثل القيمة الأساسية للنموذج في أنه يسمح بدراسة الصراع عبر عدة مستويات في الوقت نفسه:

المستوى	السؤال المركزي
الدولي	من يتنافس مع من؟
الشبكي	كيف تنتظم علاقات القوة؟
العقد	أين تتركز القيمة الاستراتيجية؟
الروابط	كيف تنتقل القوة والتأثير؟
خطوط الجهد	كيف تتحول الأدوات إلى نتائج؟
الإقليمي	كيف يتجسد الصراع؟
الارتداد	كيف يعود أثر الإقليم إلى النظام الدولي؟

وهذا يمنح النموذج قدرة على تفسير ظواهر لا تظهر بوضوح عند استخدام مستوى تحليلي واحد.

رابع عشر: حدود النموذج

ولأسباب منهجية، ينبغي عدم تقديم النموذج باعتباره تفسيراً شاملاً لكل الصراعات. فثمة عوامل لا يمكن اختزالها في الشبكات، منها:

- الهوية.
- التاريخ.
- **العقيدة.**
- القيادة السياسية.
- الرأي العام.
- الثقافة الاستراتيجية.

- العوامل الاقتصادية الداخلية.
- طبيعة الأنظمة السياسية.

كما أن العلاقات الشبكية لا تعني بالضرورة وجود تنسيق كامل بين جميع الأطراف. لذلك فإن النموذج المقترح هو **إطار تفسيري مكمل** لنظريات توازن القوى، والأمن الإقليمي، والجغرافيا السياسية، وليس بديلاً عنها.

خامس عشر: تطبيق النموذج على غرب آسيا

عند تطبيق النموذج على غرب آسيا تظهر الصورة الآتية:

التنافس الدولي

↓

شبكات أمريكية وصينية وروسية وإقليمية متداخلة

↓

عقد جيوستراتيجية

إيران – العراق – لبنان – غزة – اليمن – إسرائيل – دول الخليج – هرمز – باب المندب – قناة السويس – شرق المتوسط

↓

روابط

أمنية – عسكرية – اقتصادية – سياسية – لوجستية – طاقوية – معلوماتية

↓

خطوط جهد

ردع – ضغط – احتواء – حماية – اتصال – إمداد – تأثير

↓

الصراعات الإقليمية

↓

الارتداد إلى التجارة والطاقة والأمن الدولي

↓

إعادة تشكيل الشبكات الدولية والإقليمية.

وهكذا تتحول غرب آسيا من مجرد **مسرح للصراع الدولي** إلى **عقدة فاعلة داخل بنيته.**

سادس عشر: الفرضية النهائية للكتاب

استناداً إلى التحليل السابق، يمكن صياغة الفرضية المركزية للكتاب على النحو الآتي:

كلما ازداد ترابط الصراع الدولي بالصراعات الإقليمية، ازدادت أهمية الشبكات الجيوستراتيجية والعقد التي تتوسط هذا الترابط، وأصبحت قدرة الأطراف على التحكم في الروابط والوظائف والبدائل عاملاً أساسياً في تحديد موازين القوة والصمود والدفاع الإقليمي، بينما يمكن للصراع الإقليمي بدوره أن ينتج ارتـداداً جيوستراتيجياً يؤثر في النظام الدولي.

وتشكل هذه الفرضية الخيط الناظم لمجمل فصول الكتاب.

خلاصة المبحث

يقدم النموذج التفسيري المقترح قراءة للصراع في غرب آسيا باعتباره **نظاماً مترابطاً متعدد المستويات**، لا مجموعة صراعات منفصلة.

فالصراع الدولي ينتج شبكات، والشبكات تتكون من عقد وروابـط، والعقد تؤدي وظائف، والوظائف تتحول إلى خطوط جهد، وهذه الخطوط تسهم في تشكيل الصراع الإقليمي، بينما يمكن لنتائج الصراع الإقليمي أن ترتد إلى المستوى الدولي وتعيد تشكيل الشبكات ذاتها.

وعليه يمكن اختصار النموذج النهائي للكتاب في المعادلة التالية:

الصراع الدولي ← الشبكات الجيوستراتيجية ← العقد والروابط ← خطوط الجهد ← الصراع الإقليمي ← الارتداد الجيوستراتيجي ← إعادة تشكيل النظام الدولي.

وبهذا يكون المبحث التاسع قد استكمل **البناء النظري والتطبيقي للكتاب**، وأصبح الانتقال منطقياً إلى **خاتمة الفصل الثالث**، التي ستجمع نتائج الفصل الثالث تحديداً، قبل أن ننتقل إلى **الاستنتاج العام للكتاب والتوصيات**.

خاتمة الكتاب

أولاً: الاستنتاج العام

انطلق هذا الكتاب من إشكالية رئيسية تتمثل في محاولة فهم العلاقة المتزايدة بين **الصراع الدولي والصراعات الإقليمية**، من خلال اتخاذ غرب آسيا نموذجاً تطبيقياً. وقد أظهر التحليل أن الفصل بين المستويين الدولي والإقليمي لم يعد كافياً لتفسير طبيعة الصراعات المعاصرة، لأن ما يجري على أحد المستويين يمكن أن ينتقل إلى المستوى الآخر، فيؤثر فيه ويتأثر به.

فالصراع الدولي لا يصل إلى الأقاليم بصورة مباشرة دائماً، وإنما ينتقل عبر مجموعة من **الشبكات والعقد والروابط وخطوط الجهد**. وفي المقابل، يمكن لصراع إقليمي أن ينتج آثاراً تتجاوز حدوده، فتؤثر في أسواق الطاقة والتجارة الدولية والممرات البحرية وانتشار القوى الكبرى، وبالتالي تعود نتائجه إلى النظام الدولي في صورة **ارتداد جيوستراتيجي**.

وقد أكدت الدراسة أن غرب آسيا تمثل نموذجاً واضحاً لهذا الترابط، نظراً إلى اجتماع عدة عوامل فيها: موقعها الجغرافي، ومصادر الطاقة، والممرات البحرية، والقضية الفلسطينية، وتعدد القوى الإقليمية، وتنافس القوى الكبرى، وتداخل المصالح الأمنية والاقتصادية والسياسية.

ثانياً: أهم الاستنتاجات

١- الصراع الدولي والإقليمي أصبحا جزءاً من منظومة واحدة

لم يعد من الدقيق التعامل مع الصراع الدولي والصراع الإقليمي باعتبارهما مستويين منفصلين؛ فالتنافس الدولي يمكن أن يتخذ شكلاً إقليمياً، كما يمكن للصراع الإقليمي أن ينتج تداعيات دولية.

وبالتالي فإن العلاقة بينهما ليست علاقة **تأثير أحادي الاتجاه**، وإنما علاقة تفاعلية ودائرية.

٢- غرب آسيا ليست مجرد مسرح للصراع الدولي

خلصت الدراسة إلى أن اختزال غرب آسيا في كونها مجرد ساحة تتنافس فيها القوى الكبرى لا يعكس حقيقة موقعها الاستراتيجي. فالمنطقة تمتلك قدرة على إنتاج التأثير، وليس فقط استقبال التأثير.

ويظهر ذلك من خلال أهمية الطاقة والممرات البحرية والصراعات الإقليمية، التي يمكن أن تؤثر في الاقتصاد العالمي والسياسات الدولية. ومن ثم يمكن النظر إلى غرب آسيا باعتبارها:

عقدة جيوستراتيجية في النظام الدولي، وليست مجرد مسرح للصراع الدولي.

٣- القوة لم تعد مرتبطة بالعقد وحدها وإنما بالشبكات

أظهر التحليل أن امتلاك الدولة لقدرات عسكرية أو اقتصادية كبيرة لا يكفي وحده لتحديد موقعها الاستراتيجي. فقدرتها على بناء الروابط، وتنويع الشركاء، والوصول إلى الممرات والأسواق ومصادر الطاقة والتكنولوجيا، تمثل عناصر إضافية للقوة.

ومن هنا: القوة في البيئة الاستراتيجية المعاصرة هي قدرة على بناء الشبكات وإدارتها والحفاظ على وظائفها تحت الضغط.

٤- الشبكات الجيوستراتيجية تمثل إطاراً تفسيرياً مكملاً للتحالفات وتوازن القوى

لا يقترح الكتاب إلغاء مفاهيم التحالف أو توازن القوى، وإنما يرى أن هذه المفاهيم يمكن أن تصبح أكثر قدرة على تفسير الواقع إذا أُدرجت ضمن إطار شبكي.

فالدولة يمكن أن تكون:

- حليفاً أمنياً لطرف.
- شريكاً اقتصادياً لطرف آخر.
- منافساً لطرف ثالث.
- ومرتبطة جغرافياً واستراتيجياً بمجموعة مختلفة.

وبالتالي فإن العلاقات الدولية أصبحت أكثر تعقيداً من نموذج **المعسكرات المغلقة**.

٥- العقد الجيوستراتيجية هي نقاط تركيز القوة والتأثير

توصل الكتاب إلى أن أهمية الموقع أو الدولة لا تتحدد بحجمها الجغرافي فقط، وإنما بدرجة **مركزيتها داخل الشبكة**. وقد تكون العقدة ذات القيمة العالية دولة، أو مضيقاً، أو ميناءً، أو مصدراً للطاقة، أو ممر نقل، أو مركزاً لوجستياً.

وتزداد القيمة الاستراتيجية للعقدة عندما تجتمع فيها: المركزية + تعدد الوظائف + صعوبة الاستبدال.

٦- حماية الروابط لا تقل أهمية عن حماية العقد

من النتائج الأساسية للكتاب أن استهداف العقدة ليس الطريق الوحيد لإضعاف الشبكة. فقد يكون تعطيل الروابط أكثر تأثيراً من السيطرة على العقدة ذاتها.

ومن هنا أصبح أمن: طرق التجارة – الطاقة – الاتصالات – الإمداد - الممرات البحرية.

جزءاً من الأمن الاستراتيجي للدولة والإقليم.

٧- الممرات البحرية أصبحت عناصر أساسية في الصراع الدولي

أظهر تحليل هرمز وباب المندب والبحر الأحمر وقناة السويس وشرق المتوسط أن الممرات البحرية أصبحت عقداً تتجاوز أهميتها المجال الإقليمي.

وقد أكدت اضطرابات الملاحة في البحر الأحمر وقناة السويس مدى سرعة انتقال أثر الأزمة الإقليمية إلى التجارة العالمية وسلاسل الإمداد. كما تشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن أكثر من ٨٠٪ من التجارة العالمية من حيث الحجم تنتقل بحراً.

وبالتالي فإن أمن الممرات البحرية أصبح جزءاً من الأمن الاقتصادي والاستراتيجي العالمي.

٨- الطاقة أداة قوة، لكنها في الوقت نفسه مصدر هشاشة

لا تمثل الطاقة مورداً اقتصادياً فقط، بل أداة جيوستراتيجية. لكن الاعتماد الكبير على عقد محددة، مثل مضيق هرمز، يجعل النظام الطاقوي العالمي عرضة للصدمات.

وتشير بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن نحو ٢٠,٩ مليون برميل يومياً من النفط والسوائل النفطية عبرت هرمز في النصف الأول من ٢٠٢٥، ما يوضح مستوى المركزية العالمية لهذه العقدة.

ومن هنا تصبح **تنويع مصادر الطاقة وطرق نقلها وبناء البدائل** جزءاً من استراتيجية الأمن الوطني والإقليمي.

٩- إيران تمثل عقدة مركزية، وليس مركز قيادة هرمي بالضرورة

خلص التطبيق الخاص بإيران وشبكتها الإقليمية إلى أن موقع إيران الجغرافي وقدراتها وعلاقاتها الإقليمية يجعلها عقدة ذات مركزية مرتفعة. لكن هذه المركزية لا تعني بالضرورة أن جميع العقد الأخرى تعمل وفق قيادة موحدة أو تخضع بصورة مباشرة لإيران.

وهذا التفريق مهم علمياً؛ إذ يمكن أن توجد علاقات وظيفية وتكاملية مع بقاء المصالح الوطنية لكل طرف واستقلال قراره بدرجات مختلفة.

١٠- الدفاع الإقليمي يحتاج إلى إعادة تعريف

خلص الكتاب إلى أن الدفاع الإقليمي في البيئة الجديدة لا ينبغي أن يُفهم فقط بوصفه حماية الحدود والأراضي. بل يجب أن يشمل:

حماية العقد + حماية الروابط + حماية الوظائف + تأمين البدائل + تعزيز المرونة.

وهنا تبرز الإضافة الثانية للكتاب، وهي مفهوم: العقد الجيوستراتيجية للدفاع الإقليمي.

١١- المرونة أصبحت مكوناً أساسياً من القوة

لا تستطيع أي شبكة أن تمنع جميع أشكال الاستهداف. لكن الشبكة القوية هي التي تستطيع:

- امتصاص الصدمة.
- الاستمرار في أداء وظائفها.
- استخدام البدائل.
- إعادة توزيع الموارد.
- استعادة الروابط المتضررة.

ومن ثم فإن **المرونة الاستراتيجية** أصبحت أحد معايير القوة، إلى جانب القوة العسكرية والاقتصادية التقليدية.

١٢- مستقبل غرب آسيا يتجه نحو تعدد الشبكات

لا تشير الاتجاهات التي درسها الكتاب إلى احتمال قيام نظام إقليمي مستقر قائم على هيمنة شبكة واحدة بصورة مطلقة. والأرجح هو استمرار:

- المنافسة الأمريكية-الصينية.
- الدور الروسي.
- التنافس الإقليمي.
- تعدد الشراكات.
- القضية الفلسطينية.
- التنافس على الطاقة والممرات.
- إعادة توزيع الوظائف بين العقد.

وبالتالي فإن الاتجاه المرجح هو **تعدد الشبكات وتداخلها وتنافسها**.

١٣- التوازن المستقبلي سيكون توازناً بين الشبكات

استناداً إلى نتائج الدراسة، يقترح الكتاب مفهوم: **توازن الشبكات الجيوستراتيجية.**

وهو حالة تتوزع فيها القدرة على التأثير بين شبكات متعددة بحيث لا تستطيع شبكة واحدة التحكم بصورة مطلقة في العقد والروابط والوظائف الحيوية للنظام الإقليمي.

ويمثل هذا المفهوم امتداداً تحليلياً لمفهوم توازن القوى، وليس إلغاءً له.

١٤- الارتداد الجيوستراتيجي يمثل الحلقة المفقودة بين المستويين الدولي والإقليمي

من أهم النتائج النظرية التي توصل إليها الكتاب أن تأثير الصراع لا يتحرك فقط من:

الدولي ← الإقليمي بل يمكن أن يتحرك أيضاً: **الإقليمي ← الدولي.**

ويظهر ذلك عندما تؤدي أزمة إقليمية إلى التأثير في:

- الطاقة.
- التجارة.

- الملاحة.
- الاقتصاد العالمي.
- الانتشار العسكري.
- السياسات الدولية.

ومن هنا يقترح الكتاب مفهوم **الارتداد الجيوستراتيجي** بوصفه آلية تفسيرية لهذا الانتقال.

ثالثاً: الاستنتاج النظري النهائي

يمكن تلخيص الإضافة العلمية للكتاب في ثلاثة مفاهيم مترابطة:

١. الشبكات الجيوستراتيجية

تفسر **بنية العلاقات والتفاعل بين القوى والعقد والروابط.**

٢. العقد الجيوستراتيجية للدفاع الإقليمي

تفسر **كيفية حماية الوظائف والعقد والروابط الحيوية داخل البيئة الإقليمية.**

٣. الارتداد الجيوستراتيجي

يفسر **كيفية انتقال نتائج الصراع الإقليمي مرة أخرى إلى النظام الدولي.**

وبذلك يصبح النموذج التفسيري الكامل:

الصراع الدولي ← الشبكات الجيوستراتيجية ← العقد والروابط ← خطوط الجهد ← الصراع الإقليمي ← الارتداد الجيوستراتيجي ← إعادة تشكيل الشبكات والنظام الدولي.

وهذه هي الخلاصة الفكرية الأساسية للكتاب.

رابعاً: التوصيات

١. على المستوى الاستراتيجي

ينبغي للدول إعادة تقييم أمنها الوطني والإقليمي على أساس **الشبكات والعقد والروابط**، وليس على أساس الحدود الجغرافية وحدها.

٢. إنشاء خرائط وطنية للعقد الجيوستراتيجية

ينبغي تحديد العقد ذات الأهمية الحيوية لكل دولة وأهمها الكيان الإسرائيلي بسبب تأثيه ونواياه التوسعية، وتصنيفها وفق:

- درجة المركزية.
- الوظيفة.
- مستوى الاعتماد عليها.
- قابلية استبدالها.
- مستوى تعرضها للتهديد.

٣. تطوير مفهوم الدفاع الإقليمي الشبكي

ينبغي الانتقال تدريجياً من مفهوم الدفاع الإقليمي التقليدي إلى مفهوم يركز على:

حماية العقد والروابط واستمرارية الوظائف والمرونة الاستراتيجية.

٤. تنويع الممرات ومصادر الطاقة

ينبغي للدول تطوير بدائل للممرات الحيوية ومصادر الطاقة، بما يقلل من مخاطر الاعتماد المفرط على عقدة واحدة. ويشمل ذلك:

- الموانئ البديلة.
- الطرق البرية.
- خطوط الأنابيب.
- التخزين الاستراتيجي.
- تنويع مصادر الاستيراد.

٥. تعزيز أمن الممرات البحرية

ينبغي تطوير ترتيبات إقليمية ودولية لحماية الملاحة في:

- هرمز.
- باب المندب.
- البحر الأحمر.
- خليج عدن.

- قناة السويس.

مع تجنب تحويل أمن الملاحة إلى ذريعة دائمة للتصعيد العسكري.

٦. إنشاء آلية إقليمية للإنذار المبكر

يقترح الكتاب إنشاء منظومة رصد إقليمية تعتمد على مؤشرات مبكرة تتعلق بـ:

- تحركات القوات.
- الممرات البحرية.
- الطاقة.
- التجارة.
- العقوبات.
- التكنولوجيا.
- التغير في التحالفات.
- استهداف العقد الحيوية.

٧. تعزيز القدرات اللوجستية

أظهرت الدراسة أن اللوجستيات لم تعد وظيفة مساندة، وإنما أصبحت عنصراً من عناصر القوة الاستراتيجية. لذلك ينبغي الاستثمار في:

- الموانئ.
- الطرق.
- السكك الحديدية.
- المستودعات.
- النقل متعدد الوسائط.
- الاتصالات.
- سلاسل الإمداد.

٨. بناء شراكات متعددة بدلاً من الاعتماد على شبكة واحدة

ينبغي للدول الإقليمية تجنب الاعتماد الاستراتيجي المفرط على قوة واحدة، والعمل على **تنويع الشراكات** بما يحافظ على هامش المناورة والاستقلال في القرار.

٩. تطوير الدراسات الاستراتيجية من منظور شبكي

يوصي الكتاب الجامعات ومراكز الدراسات الدفاعية والاستراتيجية بإدخال تحليل الشبكات ضمن الدراسات المتعلقة بـ:

- الأمن القومي.
- العلاقات الدولية.
- الجغرافيا السياسية.
- الدفاع الإقليمي.
- الطاقة.
- الأمن البحري.
- سلاسل الإمداد.

١٠. اعتماد DIME-LOE كأداة تحليلية متعددة الأبعاد

يمكن استخدام مصفوفة:

Diplomatic – Information – Military – Economic – Logistics

لتحليل كيفية توظيف أدوات القوة المختلفة ضمن خطوط جهد مترابطة، مع التأكيد على أن إضافة البعد اللوجستي تمثل **توسعة تحليلية خاصة بهذا النموذج**.

١١. تطوير مفهوم الردع الشبكي

ينبغي ألا يقتصر الردع على امتلاك القوة العسكرية، وإنما ينبغي أن يعتمد أيضاً على:

- تعدد العقد.
- تعدد الخيارات.
- البدائل.
- المرونة.
- القدرة على استمرار الوظائف.
- القدرة على إعادة التشكيل.

١٢. إعطاء القضية الفلسطينية موقعها في الأمن الإقليمي

خلصت الدراسة إلى أن استمرار الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني يمثل أحد أهم مصادر عدم الاستقرار في غرب آسيا. لذلك فإن بناء أمن إقليمي مستدام يتطلب معالجة جذور الصراع، وليس الاكتفاء بإدارة نتائجه العسكرية والأمنية.

١٣. تطوير آليات إقليمية لإدارة الأزمات

ينبغي إنشاء قنوات اتصال وآليات لمنع سوء التقدير والتصعيد، خصوصاً في المناطق التي تتداخل فيها القوى الإقليمية والدولية.

١٤. تعزيز استقلال القرار الاستراتيجي للدول الإقليمية

إن تعدد الشبكات الدولية يمكن أن يتحول من مصدر صراع إلى **فرصة لزيادة هامش المناورة** إذا استطاعت الدول الإقليمية إدارة علاقاتها بصورة متوازنة، بدلاً من التحول إلى عقد تابعة لشبكة واحدة.

١٥. تحويل غرب آسيا من ساحة تنافس إلى عقدة تعاون

تتمتع المنطقة بمقومات تسمح لها بأن تتحول من منطقة تتنافس فيها القوى إلى منطقة تتعاون فيها الدول على:

- الطاقة.
- التجارة.
- النقل.
- الموانئ.
- الأمن البحري.
- مكافحة التهديدات العابرة للحدود.
- البنية التحتية.

وهذا يتطلب الانتقال من منطق **إدارة الصراع فقط** إلى منطق **إدارة المصالح المشتركة**.

الخلاصة الختامية للكتاب

تشير نتائج الدراسة إلى أن بعض أنماط الدفاع الإقليمي غير التقليدي تمتلك، في ظروف محددة، قدرة على إنتاج آثار تتجاوز نطاقها الجغرافي المباشر، ولا سيما عندما ترتبط بعقد وممرات ذات قيمة استراتيجية دولية. غير أن هذه القدرة تظل مرتبطة بحدود النموذج وبطبيعة البيئة الإقليمية والدولية ومستوى الترابط بين مكوناتها.

وينتهي هذا الكتاب إلى أن الصراع في غرب آسيا لا يمكن فهمه من خلال دراسة القوة العسكرية أو التحالفات أو الصراعات المحلية بصورة منفردة، لأن المنطقة أصبحت جزءاً من **بنية شبكية عالمية** تتداخل فيها المصالح الدولية والإقليمية.

ومن هنا فإن الفهم الأكثر دقة للصراع يقوم على دراسة:

من يرتبط بمن؟

وأين توجد العقد الأكثر أهمية؟

وما الوظائف التي تؤديها؟

وما الروابط التي تصل بينها؟

ومن يستطيع تعطيل هذه الروابط؟

ومن يمتلك البدائل؟

ومن يستطيع الحفاظ على شبكته تحت الضغط؟

وعلى هذا الأساس، يقترح الكتاب أن مستقبل القوة لن تحدده فقط القدرة على امتلاك الموارد، وإنما **القدرة على تنظيمها وربطها وإدامة وظائفها وإعادة تشكيلها عند الضرورة.**

وبذلك يمكن اختصار الفكرة المركزية للكتاب في العبارة التالية:

إن الصراع الدولي لا ينتقل إلى غرب آسيا عبر القوى وحدها، بل عبر شبكات، وهذه الشبكات تعمل من خلال عقد وروابط وخطوط جهد، بينما تستطيع الصراعات الإقليمية، من خلال العقد ذات القيمة العالمية، أن ترتد بدورها إلى النظام الدولي وتعيد تشكيله.

ومن هنا فإن **غرب آسيا إنموذجاً** لا تمثل مجرد حالة تطبيقية، بل تقدم مجالاً واضحاً لاختبار فرضية أوسع مفادها أن فهم الصراعات المعاصرة يتطلب الانتقال من تحليل **القوى منفردة** إلى تحليل **القوى داخل الشبكات**، ومن دراسة **السيطرة على الأرض** إلى دراسة **التحكم في العقد والروابط والوظائف**، ومن مفهوم **الدفاع عن الإقليم** إلى مفهوم **الدفاع عن الشبكة ومرونتها.**

وهذه هي الإضافة التي يسعى الكتاب إلى تقديمها في حقل الدراسات الاستراتيجية والجيوستراتيجية.

المصادر

#	المرجع	نوع المصدر
١	Alberts, David S., and Richard E. Hayes. *Power to the Edge*: *Command and Control in the Information Age*. Washington, DC: CCRP, 2003.	كتاب
٢	Alberts, David S., and Richard E. Hayes. *Understanding Command and Control*. Washington, DC: CCRP Publication Series, 2006.	كتاب
٣	Barabási, Albert-László. *Network Science*. Cambridge: Cambridge University Press, 2016.	كتاب
٤	Buzan, Barry, and Ole Wæver. *Regions and Powers*: *The Structure of International Security*. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.	كتاب
٥	Freedman, Lawrence. *Deterrence*. Cambridge: Polity Press, 2004.	كتاب
٦	Granovetter, Mark. "The Strength of Weak Ties.» *American Journal of Sociology* 78, no. 6 (1973): 1360–1380.	مقال علمي
٧	Kissinger, Henry. *World Order*. New York: Penguin Press, 2014.	كتاب
٨	Lake, David A., and Patrick M. Morgan, eds. *Regional Orders*: *Building Security in a New World*. University Park: Pennsylvania State University Press, 1997.	كتاب محرر
٩	Nye, Joseph S., Jr. *Is the American Century Over*? Cambridge, UK: Polity Press, 2015.	كتاب
١٠	Nye, Joseph S., Jr. *Soft Power*: *The Means to Success in World Politics*. New York: PublicAffairs, 2004.	كتاب
١١	Nye, Joseph S., Jr. *The Future of Power*. New York: PublicAffairs, 2011.	كتاب
١٢	Ostovar, Afshon. *Vanguard of the Imam*: *Religion, Politics, and Iran's Revolutionary Guards*. New York: Oxford University Press, 2016.	كتاب
١٣	Schelling, Thomas C. *Arms and Influence*. New Haven: Yale University Press, 1966.	كتاب
١٤	Slaughter, Anne-Marie. *A New World Order*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004.	كتاب

#	المرجع	نوع المصدر
١٥	Waltz, Kenneth N. *Theory of International Politics*. Reading, MA: Addison-Wesley, 1979.	كتاب
١٦	Warden, John A., III. *The Air Campaign*: *Planning for Combat*. Washington, DC: National Defense University Press, 1988.	كتاب
١٧	World Bank. *Belt and Road Economics*: *Opportunities and Risks of Transport Corridors*. Washington, DC: World Bank, 2019.	تقرير دولي
١٨	United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). *Review of Maritime Transport 2025*: *Staying the Course in Turbulent Waters*. Geneva: United Nations, 2025.	تقرير دولي
١٩	UNCTAD. "Maritime Trade under Pressure – Growth Set to Stall in 2025.» September 24, 2025.	وثيقة إلكترونية
٢٠	UNCTAD. "Red Sea Crisis and Implications for Trade Facilitation in Africa.» April 17, 2024.	وثيقة إلكترونية
٢١	UNCTAD. "Suez and Panama Canal Disruptions Threaten Global Trade and Development.» October 22, 2024.	وثيقة إلكترونية
٢٢	UNCTAD. *Navigating Troubled Waters*: *Impact to Global Trade of Disruption of Shipping Routes in the Red Sea, Black Sea and Panama Canal*.	تقرير
٢٣	U.S. Energy Information Administration. "World Oil Transit Chokepoints.» Updated March 3, 2026.	مصدر حكومي
٢٤	U.S. Energy Information Administration. "Fewer Tankers Transit the Red Sea in 2024.» 2024.	مصدر حكومي
٢٥	U.S. Department of Defense. *2022 National Defense Strategy of the United States of America*. Washington, DC: Department of Defense, 2022.	وثيقة استراتيجية
٢٦	U.S. Department of Defense. *2026 National Defense Strategy of the United States of America*. Washington, DC: Department of Defense, 2026.	وثيقة استراتيجية
٢٧	U.S. Department of the Army. *Army Design Methodology, ATP 5-0.1*. Washington, DC: Department of the Army, 2015.	عقيدة عسكرية

#	المرجع	نوع المصدر
٢٨	U.S. Army Training and Doctrine Command. *The U.S. Army in Multi-Domain Operations 2028*. February 26, 2021.	وثيقة عسكرية
٢٩	NATO. "NATO Digital Backbone.» December 13, 2024.	وثيقة رسمية
٣٠	NATO. "Integrated Air and Missile Defence Policy.» February 13, 2025.	وثيقة رسمية
٣١	NATO. "Alliance Digital Strategy.» January 13, 2026.	وثيقة رسمية
٣٢	NATO. "Interoperability: Connecting Forces.» Updated April 11, 2023.	وثيقة رسمية
٣٣	International Maritime Organization (IMO). المواد الرسمية المتعلقة بأمن الملاحة في البحر الأحمر.	منظمة دولية
٣٤	Congressional Research Service, Iran's Ballistic Missile Program, CRS Reports, 2024؛	وثيقة رسمية
٣٥	Missile Threat, Center for Strategic and International Studies, "Missiles of Iran,»	وثيقة إلكترونية
٣٦	Paul Scharre, Four Battlegrounds: Power in the Age of Artificial Intelligence (New York: W. W. Norton, 2023)،	كتاب
٣٧	International Institute for Strategic Studies (IISS), The Military Balance 2026 (London: IISS, 2026)،	تقرير دولي
٣٨	Stephen M. Walt, The Origins of Alliances (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987), 1–49	كتاب
٣٩	Fanar Haddad, Sectarianism in Iraq: Antagonistic Visions of Unity (New York: Oxford University Press, 2011)،	كتاب
٤٠	United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), "Hostilities in the Gaza Strip and Israel,» 2023	تقرير دولي
٤١	Halford J. Mackinder, "The Geographical Pivot of History,» The Geographical Journal 23, no. 4 (1904): 421–437	مقال علمي
٤٢	Alfred Thayer Mahan, The Influence of Sea Power upon History, 1660–1783 (Boston: Little, Brown, and Company, 1890).	كتاب
٤٣	Nicholas J. Spykman, America's Strategy in World Politics: The United States and the Balance of Power (New York: Harcourt, Brace and Company, 1942).	كتاب

#	المرجع	نوع المصدر
٤٤	Belt and Road Portal, “Belt and Road Initiative,» official portal of the People’s Republic of China	وثيقة الكترونية
٤٥	Government of the People’s Republic of China, “China ready to join Kuwait for steady development,» May 26, 2025	وثيقة الكترونية
٤٦	World Leaders Launch a Landmark India–Middle East–Europe Economic Corridor,» September 9, 2023.	وثيقة رسمية
٤٧	The White House, “United States–India Joint Leaders’ Statement,» February 13, 2025	وثيقة رسمية
٤٨	Manuel Castells, The Rise of the Network Society, 2nd ed. (Malden, MA: Blackwell, 2000	كتاب
٤٩	Patrick M. Morgan, Deterrence Now (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).	كتاب
٥٠	Glenn H. Snyder, Alliance Politics (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997).	كتاب
٥١	Emilie M. Hafner-Burton, Miles Kahler, and Alexander H. Montgomery, “Network Analysis for International Relations,» International Organization 63, no. 3 (2009): 559–592	مقال علمي
٥٢	Linton C. Freeman, “Centrality in Social Networks: Conceptual Clarification,» Social Networks 1, no. 3 (1978–79): 215–239.	مقال علمي
٥٣	Carl von Clausewitz, On War, trans. Michael Howard and Peter Paret (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1976), 595–596.	كتاب
٥٤	Trita Parsi, Treacherous Alliance: The Secret Dealings of Iran, Israel and the United States (New Haven, CT: Yale University Press, 2007).	كتاب
٥٥	Vali Nasr, Forces of Fortune: The Rise of a New Muslim Middle Class and the Transformation of Our World (New York: Free Press, 2009).	كتاب
٥٦	United Nations, Gaza Humanitarian Situation Update, United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, various updates.	تقرير دولي
٥٧	United Nations Conference on Trade and Development. Review of Maritime Transport 2025. Geneva: United Nations, 2025.	تقرير دولي

الفهرس التفصيلي

الفهرس ٧

إهداء ١١

كلمة المؤلف ١٣

مقدمة ١٥

الفصل الأول: منظومة الدفاع الإقليمي وشبكاتها الجيوستراتيجية في غرب آسيا ٢٥

مقدمة ٢٧

المبحث الأول: تحوّل مفهوم الدفاع الإقليمي ٣١

أولاً: من الدفاع الوطني إلى الأمن والدفاع الإقليمي ٣١

ثانياً: أثر التهديدات غير المتماثلة ومتعددة المجالات ٣٢

ثالثاً: تداخل الأمن المحلي بالإقليمي والدولي ٣٣

رابعاً: صعود الترتيبات الأمنية غير التقليدية ٣٤

المبحث الثاني: إيران وإعادة تشكيل معادلة القوة الإقليمية ٣٧

أولاً: الموقع الجيوستراتيجي لإيران ٣٧

ثانياً: القدرات العسكرية والصاروخية والطائرات المسيّرة ٣٨

ثالثاً: العمق الجغرافي وممرات الاتصال الاستراتيجية ٣٩

رابعاً: بناء القدرة على التأثير خارج الحدود ٤٠
خامساً: إيران كعقدة مركزية في منظومة الدفاع الإقليمي ٤٠
المبحث الثالث: من «المحور» إلى الشبكة الجيوستراتيجية ٤٣
أولاً: حدود مفهوم المحور في تفسير العلاقات الإقليمية ٤٣
ثانياً: من التحالف إلى الشبكة ٤٥
ثالثاً: خصائص الشبكة الجيوستراتيجية ٤٦
رابعاً: التفاعل بين العقد بدلاً من علاقة المركز والأطراف ٤٧
خامساً: المرونة والاستقلالية في منظومة الشبكة ٤٨
سادساً: الشبكة الجيوستراتيجية بوصفها منظومة متعددة المستويات ٤٨
سابعاً: الشبكة الجيوستراتيجية والدفاع متعدد المجالات ٤٩
ثامناً: نحو تعريف إجرائي للشبكة الجيوستراتيجية ٤٩
خلاصة المبحث ٥٠
المبحث الرابع: عقد الدفاع الإقليمي في غرب آسيا ٥١
أولاً: إيران ــ العقدة المركزية ٥١
ثانياً: العراق ــ العقدة الجغرافية والاتصالية ٥٢
ثالثاً: لبنان ــ العقدة المتقدمة في شرق المتوسط ٥٣
رابعاً: فلسطين-غزة ــ عقدة الصراع والمواجهة ٥٤
خامساً: اليمن ــ العقدة البحرية والجيوستراتيجية ٥٥
سادساً: تفاعل العقد وتشكيل منظومة مترابطة ٥٦
سابعاً: أهمية العقد في إدارة الصراع والردع ٥٦
خلاصة المبحث ٥٧

المبحث الخامس: الشبكة الجيوستراتيجية متعددة المجالات ٥٩

أولاً: المجال العسكري والأمني ٦٠

ثانياً: المجال الصاروخي والجوي والطائرات المسيّرة ٦٠

ثالثاً: المجال البحري والممرات الاستراتيجية ٦١

رابعاً: المجال السياسي والدبلوماسي ٦١

خامساً: المجال المعلوماتي والإدراكي ٦٢

سادساً: المجال الاقتصادي واللوجستي ٦٢

سابعاً: تكامل المجالات في إنتاج القوة الشبكية ٦٣

ثامناً: الشبكة الجيوستراتيجية والقدرة على الصمود ٦٤

تاسعاً: من العمليات متعددة المجالات إلى الدفاع الإقليمي الشبكي ٦٤

عاشراً: نموذج تحليلي لتوزيع وظائف الشبكة ٦٥

خلاصة المبحث ٦٦

المبحث السادس: الجغرافيا الاستراتيجية للشبكة ٦٧

أولاً: الموقع الجغرافي بوصفه مصدراً للقوة ٦٧

ثانياً: غرب آسيا بوصفها عقدة جغرافية عالمية ٦٨

ثالثاً: مضيق هرمز والعقدة الشرقية للشبكة ٦٨

رابعاً: العراق بوصفه عقدة اتصال بري ٦٩

خامساً: شرق المتوسط ولبنان وفلسطين–غزة ٦٩

سادساً: اليمن وباب المندب ٧٠

سابعاً: الجغرافيا بوصفها شبكة من الممرات ٧١

ثامناً: الجغرافيا والعمق الاستراتيجي ٧١

تاسعاً: الجغرافيا والقدرة على المناورة الاستراتيجية ٧٢
عاشراً: الجغرافيا كعامل في الصراع الدولي ٧٢
حادي عشر: من الجغرافيا الإقليمية إلى الخريطة الشبكية ٧٣
خلاصة المبحث ٧٤
المبحث السابع: الشبكة الجيوستراتيجية في مواجهة المشاريع الدولية والإقليمية ... ٧٥
أولاً: من صراع المحاور إلى تنافس المشاريع والشبكات ٧٥
ثانياً: المشروع الأمريكي وشبكة الشراكات الأمنية ٧٦
ثالثاً: الكيان الإسرائيلي بوصفها عقدة ذات روابط دولية كثيفة ٧٧
رابعاً: الصين ومبادرة الحزام والطريق ٧٧
خامساً: الممر الاقتصادي الهندي–الشرق الأوسط–أوروبا ٧٨
سادساً: الممرات الاستراتيجية بوصفها ساحات للتنافس ٧٩
سابعاً: روسيا والفضاء الأوراسي ٧٩
ثامناً: المشاريع الإقليمية وإعادة تشكيل غرب آسيا ٨٠
تاسعاً: نقاط الاختناق بوصفها عقداً فائقة القيمة ٨٠
عاشراً: من السيطرة على العقد إلى التأثير في الروابط ٨١
حادي عشر: العقوبات الاقتصادية كأداة لإعادة تشكيل الشبكات ٨١
ثاني عشر: الشبكة الدفاعية في مواجهة الشبكات المنافسة ٨١
ثالث عشر: التنافس على إعادة تشكيل البيئة الإقليمية ٨٢
رابع عشر: تداخل الشبكات الاقتصادية والأمنية والعسكرية ٨٢
خامس عشر: قدرة الشبكة على التكيف مع المشاريع المنافسة ٨٣
سادس عشر: حدود النموذج الشبكي ٨٣

سابع عشر: نحو مفهوم التنافس بين الشبكات ٨٤
خلاصة المبحث ٨٥
المبحث الثامن: الردع وإدارة الصراع ضمن منظومة الشبكة ٨٧
أولاً: مفهوم الردع وحدوده ٨٧
ثانياً: من الردع المركزي إلى الردع الشبكي ٨٨
ثالثاً: عناصر الردع الشبكي ٨٨
رابعاً: الردع بالعقاب داخل الشبكة ٨٩
خامساً: الردع بالحرمان ٨٩
سادساً: الردع من خلال توزيع المخاطر ٩٠
سابعاً: المصداقية في الردع الشبكي ٩٠
ثامناً: إدارة التصعيد ٩٠
تاسعاً: التحكم في عتبة التصعيد ٩١
عاشراً: مشكلة سوء التقدير ٩١
حادي عشر: الردع متعدد المجالات ٩٢
ثاني عشر: إيران بوصفها عقدة ذات وزن ردعي مركب ٩٢
ثالث عشر: العقد الأخرى وإنتاج الردع الموزع ٩٣
رابع عشر: الردع الشبكي في مواجهة الضربات الاستباقية ٩٣
خامس عشر: إدارة الصراع من خلال إعادة توزيع الوظائف ٩٤
سادس عشر: حدود الردع الشبكي ٩٤
سابع عشر: نحو مفهوم إدارة الصراع الشبكية ٩٥
ثامن عشر: العلاقة بين الردع والشبكة والدفاع الإقليمي ٩٥

خلاصة المبحث ٩٦
المبحث التاسع: نموذج العقد الجيوستراتيجية للدفاع الإقليمي ٩٧
تمهيد ٩٧
أولاً: الحاجة إلى نموذج العقد الجيوستراتيجية ٩٨
ثانياً: الأسس النظرية والمنهجية للنموذج ٩٩
ثالثاً: تعريف العقدة الجيوستراتيجية ١٠٠
رابعاً: خصائص العقدة الجيوستراتيجية ١٠١
خامساً: مستويات الروابط بين العقد ١٠١
سادساً: مؤشرات قوة العقدة الجيوستراتيجية ١٠٢
سابعاً: قابلية التعويض الشبكي ١٠٢
ثامناً: مصفوفة العقد والوظائف وفق نموذج DIME–LOE ١٠٣
تاسعاً: تطبيق النموذج على غرب آسيا ١٠٤
عاشراً: العقد المركزية والعقد الحرجة ١٠٤
حادي عشر: النموذج الشبكي والردع الإقليمي ١٠٥
ثاني عشر: من «شبكة النفوذ» إلى منظومة الدفاع الإقليمي ١٠٥
ثالث عشر: حدود النموذج المقترح ١٠٦
رابع عشر: النموذج التركيبي للعقد الجيوستراتيجية ١٠٧
خلاصة المبحث ١٠٧
خاتمة الفصل الأول: من شبكة النفوذ إلى منظومة الدفاع الإقليمي ١٠٩
الفصل الثاني: تفاعل الصراع الدولي مع منظومة الدفاع الإقليمي في غرب آسيا ١١٣

تمهيد ١١٥

المبحث الأول: العقد الجيوستراتيجية في منظومة الدفاع الإقليمي ١٢١

أولاً: مفهوم العقدة الجيوستراتيجية ١٢١

ثانياً: الجغرافيا بوصفها أساساً للعقدة ١٢٢

ثالثاً: العقدة بوصفها مركزاً لتجميع الوظائف ١٢٢

رابعاً: المركزية الاستراتيجية للعقد ١٢٣

خامساً: العقدة ومركز الثقل ١٢٣

سادساً: قابلية العقدة للاستبدال ١٢٤

سابعاً: العقد العسكرية والسياسية والاقتصادية ١٢٤

ثامناً: العقد الجيوستراتيجية والدفاع الإقليمي ١٢٥

تاسعاً: العقد الجيوستراتيجية في غرب آسيا ١٢٦

عاشراً: العقد البشرية والسياسية غير الدولتية ١٢٦

حادي عشر: مرونة الشبكة وقدرتها على التكيف ١٢٧

ثاني عشر: نموذج تحليلي مقترح للعقد الجيوستراتيجية ١٢٧

خلاصة المبحث ١٢٨

المبحث الثاني: إيران بوصفها عقدة مركزية في الشبكة الجيوستراتيجية لغرب آسيا ١٢٩

أولاً: الموقع الجيوستراتيجي لإيران ١٢٩

ثانياً: إيران والعقدة البحرية ١٣٠

ثالثاً: إيران والعمق الإقليمي ١٣٠

رابعاً: العراق بوصفه عقدة اتصال ١٣١

خامساً: لبنان وشرق المتوسط ١٣٢
سادساً: فلسطين وغزة بوصفهما عقدة سياسية وأمنية ١٣٢
سابعاً: اليمن والبحر الأحمر ١٣٣
ثامناً: تكامل العقد الإيرانية–الإقليمية ١٣٣
تاسعاً: خطوط الاتصال والعمق الاستراتيجي ١٣٤
عاشراً: مركزية إيران وحدودها ١٣٤
حادي عشر: من العقدة المركزية إلى الشبكة المرنة ١٣٥
ثاني عشر: إيران في مواجهة الشبكات المنافسة ١٣٥
خلاصة المبحث ١٣٦
المبحث الثالث: العراق ولبنان وغزة واليمن: تعدد العقد وتكامل الوظائف ١٣٧
أولاً: العراق ــ عقدة الاتصال والعمق الاستراتيجي ١٣٧
ثانياً: العراق بين الوظيفة الوطنية والوظيفة الإقليمية ١٣٨
ثالثاً: العراق كعقدة للربط البري ١٣٩
رابعاً: لبنان ــ عقدة الردع والاحتكاك ١٣٩
خامساً: لبنان وشرق المتوسط ١٤٠
سادساً: غزة ــ عقدة الصراع والإدراك ١٤٠
سابعاً: غزة وإعادة تشكيل البيئة الإقليمية ١٤١
ثامناً: اليمن ــ عقدة البحر الأحمر ١٤١
تاسعاً: باب المندب والعقدة البحرية ١٤٢
عاشراً: التكامل الوظيفي بين العقد الأربع ١٤٢
حادي عشر: من التشابه إلى التكامل ١٤٣

ثاني عشر: استقلالية العقد وحدود الترابط ١٤٣
ثالث عشر: قدرة الشبكة على توزيع المخاطر ١٤٤
رابع عشر: العقد الأربع في مواجهة الشبكات المنافسة ١٤٤
خلاصة المبحث ١٤٤
المبحث الرابع: المضائق والممرات البحرية كعقد جيوستراتيجية ١٤٧
أولاً: الجغرافيا البحرية من المجال الحيوي إلى العقدة الجيوستراتيجية ١٤٧
ثانياً: مضيق هرمز بوصفه عقدة الطاقة الاستراتيجية ١٤٨
ثالثاً: باب المندب والبحر الأحمر كعقدة للتجارة والطاقة ١٤٩
رابعاً: قناة السويس والعقدة الجيوستراتيجية العابرة للأقاليم ١٥٠
خامساً: شرق المتوسط وخليج عدن والمجال البحري الموسع للشبكة ١٥١
سادساً: العقد البحرية بوصفها أدوات للصراع غير المباشر ١٥١
سابعاً: المضائق البحرية كعقد دفاعية وهجومية في آن واحد ١٥٢
ثامناً: مصفوفة العقد البحرية في الشبكة الجيوستراتيجية لغرب آسيا ١٥٢
تاسعاً: القيمة النظرية للممرات البحرية في نموذج الدفاع الإقليمي ١٥٣
خلاصة المبحث ١٥٤
المبحث الخامس: خطوط الجهد الاستراتيجية للشبكة الجيوستراتيجية ١٥٥
أولاً: من العقد والروابط إلى خطوط الجهد ١٥٥
ثانياً: خطوط الجهد بوصفها بنية وظيفية للشبكة ١٥٦
ثالثاً: الخط الدبلوماسي ١٥٦
رابعاً: الخط المعلوماتي ١٥٧
خامساً: الخط العسكري ١٥٧

سادساً: الخط الاقتصادي ١٥٨
سابعاً: الخط اللوجستي ١٥٩
ثامناً: التفاعل بين خطوط الجهد ١٥٩
تاسعاً: خطوط الجهد في شبكة غرب آسيا ١٦٠
عاشراً: خطوط الجهد كأداة لتفسير ترابط الصراع الدولي والإقليمي ١٦١
حادي عشر: استهداف خطوط الجهد بدلاً من استهداف العقد ١٦١
ثاني عشر: مرونة الشبكة وقدرتها على إعادة توزيع الوظائف ١٦٢
خلاصة المبحث ١٦٢
المبحث السادس: التفاعل بين الشبكة الجيوستراتيجية والقوى الدولية ١٦٥
أولاً: من الشبكة الإقليمية إلى البيئة الاستراتيجية الدولية ١٦٥
ثانياً: الولايات المتحدة والشبكة الجيوستراتيجية في غرب آسيا ١٦٦
ثالثاً: الصين والشبكات الاقتصادية والاستراتيجية ١٦٦
رابعاً: روسيا وإعادة بناء الحضور الجيوستراتيجي ١٦٧
خامساً: الكيان الإسرائيلي بوصفها عقدة متقدمة في شبكة دولية وإقليمية ١٦٨
سادساً: التنافس بين الشبكات وليس بين الدول فقط ١٦٨
سابعاً: العقد الإقليمية كأدوات في الصراع الدولي ١٦٩
ثامناً: استهداف الروابط بين الشبكات ١٦٩
تاسعاً: التنافس الأمريكي–الصيني وانعكاساته على غرب آسيا ١٧٠
عاشراً: الشبكات الجيوستراتيجية والتنافس على النظام الدولي ١٧٠
حادي عشر: النموذج التفاعلي المقترح ١٧١
ثاني عشر: نحو مفهوم «توازن الشبكات» ١٧١

خلاصة المبحث ١٧٢

المبحث السابع: نقاط القوة ومواطن الضعف في منظومة الدفاع الإقليمي ١٧٣

أولاً: من بناء الشبكة إلى اختبار قدرتها على الصمود ١٧٣

ثانياً: نقاط القوة في الشبكة الجيوستراتيجية ١٧٣

٢- تعدد الوظائف ١٧٤

٣- تعدد خطوط الجهد ١٧٤

٤- العمق الجغرافي ١٧٥

٥- امتلاك عقد ذات تأثير دولي ١٧٥

ثالثاً: مواطن الضعف في الشبكة الجيوستراتيجية ١٧٥

١- الاعتماد على العقد المركزية ١٧٥

٢- ضعف قابلية الاستبدال ١٧٦

٣- التباين بين المصالح الوطنية والمحلية ١٧٦

٤- التعرض للضغط الاقتصادي ١٧٦

٥- التفوق التكنولوجي والاستخباري للخصوم ١٧٧

رابعاً: مشكلة «العقدة المركزية» ١٧٧

خامساً: المرونة الاستراتيجية للشبكة ١٧٧

سادساً: استراتيجية الخصم في مواجهة الشبكة ١٧٨

سابعاً: الشبكة بين التماسك والتفكك ١٧٩

ثامناً: تطبيق المؤشرات على شبكة الدفاع الإقليمي في غرب آسيا ١٧٩

تاسعاً: المفارقة الاستراتيجية للشبكة ١٨٠

عاشراً: من قوة العقد إلى قوة الشبكة ١٨٠

خلاصة المبحث ١٨١

المبحث الثامن: سيناريوهات تطور الشبكة الجيوستراتيجية في غرب آسيا ١٨٣
أولاً: مدخل إلى بناء السيناريوهات ١٨٣
ثانياً: المتغيرات الحاكمة لمستقبل الشبكة ١٨٤
ثالثاً: السيناريو الأول - تعزيز الشبكة الجيوستراتيجية وتماسكها ١٨٤
رابعاً: السيناريو الثاني - إعادة تشكيل الشبكة ١٨٥
خامساً: السيناريو الثالث - تفكك الشبكة تحت ضغط متعدد المستويات ١٨٦
سادساً: السيناريو الرابع - التحول إلى شبكة إقليمية متعددة المراكز ١٨٦
سابعاً: السيناريو الخامس - صراع الشبكات ١٨٧
ثامناً: السيناريو السادس - تحول غرب آسيا إلى منطقة توازن بين القوى الكبرى ١٨٧
تاسعاً: السيناريو الأكثر ترجيحاً ١٨٨
عاشراً: مؤشرات الإنذار المبكر ١٨٩
حادي عشر: التقييم الأولي للنموذج النظري في ضوء الحالة التطبيقية ١٨٩
خلاصة المبحث ١٩٠
خاتمة الفصل الثاني: الشبكات الجيوستراتيجية والدفاع الإقليمي في غرب آسيا ١٩٣

الفصل الثالث: مستقبل الصراع الدولي والإقليمي في غرب آسيا في ضوء نموذج الشبكات الجيوستراتيجية ١٩٧
مقدمة الفصل ١٩٩
المبحث الأول: التحولات في النظام الدولي وانعكاساتها على غرب آسيا ٢٠٣
أولاً: التحول في توزيع القوة الدولية ٢٠٣
ثانياً: تحول مفهوم القوة في النظام الدولي ٢٠٤
ثالثاً: التنافس الأمريكي–الصيني وإعادة تشكيل المجال الاستراتيجي ٢٠٥

رابعاً: عودة العامل الروسي إلى التنافس الدولي ٢٠٦
خامساً: صعود القوى الإقليمية وتزايد هامش المناورة ٢٠٦
سادساً: التحول من الصراع على المجال إلى الصراع على الوظائف ٢٠٧
سابعاً: انعكاس التحولات الدولية على الأمن الإقليمي في غرب آسيا ٢٠٨
ثامناً: غرب آسيا بوصفها منطقة تقاطع بين شبكات دولية متعددة ٢٠٨
تاسعاً: التحول الدولي وأثره في مستقبل الصراع الإقليمي ٢٠٩
خلاصة المبحث ٢٠٩
المبحث الثاني: مستقبل التنافس الأمريكي-الصيني في غرب آسيا ٢١١
أولاً: الأهمية الجيوستراتيجية لغرب آسيا في المنافسة الأمريكية-الصينية ٢١١
ثانياً: المنظور الأمريكي للمنافسة ٢١٢
ثالثاً: الصين والانتقال من الحضور الاقتصادي إلى الحضور الجيوستراتيجي ٢١٣
رابعاً: الممرات الاقتصادية بوصفها مجالاً للتنافس ٢١٣
خامساً: الطاقة بين الاعتماد المتبادل والمنافسة الاستراتيجية ٢١٤
سادساً: الموانئ والبنية التحتية كعقد جيوستراتيجية ٢١٥
سابعاً: التكنولوجيا وسلاسل الإمداد ٢١٥
ثامناً: هل تتجه المنطقة نحو الاستقطاب أم التوازن بين القوى؟ ٢١٦
تاسعاً: مستقبل المنافسة الأمريكية-الصينية في ضوء نموذج الشبكات الجيوستراتيجية ٢١٦
عاشراً: الدلالة النظرية للمنافسة الأمريكية-الصينية ٢١٧
خلاصة المبحث ٢١٨

المبحث الثالث: مستقبل القضية القلسطينية وانعكاساته الإقليمية ٢١٩
أولاً: من الصراع المحلي إلى العقدة الإقليمية والدولية ٢١٩
ثانياً: حرب غزة وإعادة تشكيل البيئة الأمنية الإقليمية ٢٢٠
ثالثاً: غزة بوصفها عقدة جيوستراتيجية ٢٢١
رابعاً: انعكاسات الصراع على لبنان ٢٢١
خامساً: العراق وسورية في معادلة الصراع ٢٢٢
سادساً: اليمن والبحر الأحمر وانتقال الصراع إلى المجال البحري ٢٢٢
سابعاً: القضية الفلسطينية والتنافس الدولي ٢٢٣
ثامناً: المسارات المستقبلية للصراع ٢٢٣
تاسعاً: القضية الفلسطينية في ضوء نموذج الشبكات ٢٢٤
عاشراً: الدلالة الاستراتيجية للمستقبل ٢٢٥
خلاصة المبحث ٢٢٥
المبحث الرابع: مستقبل إيران وشبكتها الجيوستراتيجية في غرب آسيا ٢٢٧
أولاً: إيران كعقدة مركزية متعددة الأبعاد ٢٢٧
ثانياً: المركزية لا تعني السيطرة ٢٢٨
ثالثاً: العراق كعمق واتصال استراتيجي ٢٢٨
رابعاً: لبنان بوصفه عقدة ردع واحتكاك ٢٢٩
خامساً: اليمن والعقدة البحرية ٢٢٩
سادساً: غزة والعقدة السياسية–الإدراكية ٢٣٠
سابعاً: هرمز بوصفه العقدة ذات التأثير العالمي ٢٣١
ثامناً: قدرة الشبكة على الصمود أمام الضغط ٢٣١

تاسعاً: قابلية الاستبدال وإعادة توزيع الوظائف ٢٣٢
عاشراً: مستقبل الشبكة في ظل التنافس الدولي ٢٣٢
حادي عشر: السيناريوهات المستقبلية للشبكة الإيرانية ٢٣٣
ثاني عشر: حدود المركزية الإيرانية ٢٣٣
خلاصة المبحث ٢٣٤
المبحث الخامس: مستقبل الممرات البحرية والطاقة في الصراع الدولي ٢٣٥
تمهيد ٢٣٥
أولاً: الطاقة بوصفها مورداً جيوستراتيجياً ٢٣٦
ثانياً: مضيق هرمز كعقدة جيوستراتيجية عالمية ٢٣٦
ثالثاً: باب المندب والبحر الأحمر كعقدة تربط الإقليم بالنظام الدولي ٢٣٧
رابعاً: قناة السويس وشرق المتوسط وإعادة توزيع مسارات التجارة ٢٣٧
خامساً: الممرات البحرية باعتبارها خطوط جهد استراتيجية ٢٣٨
سادساً: أمن الطاقة بين الردع والاعتماد المتبادل ٢٣٩
سابعاً: مستقبل الصراع على الممرات البحرية ٢٣٩
ثامناً: الصين والولايات المتحدة ومستقبل أمن الممرات ٢٤٠
تاسعاً: نحو شبكات طاقة أكثر تنوعاً وأقل اعتماداً على العقد الحرجة ٢٤٠
عاشراً: الممرات البحرية في ضوء نموذج الشبكات الجيوستراتيجية ٢٤١
خلاصة المبحث ٢٤١
المبحث السادس: صراع الشبكات الجيوستراتيجية وإعادة تشكيل التحالفات ٢٤٣
تمهيد ٢٤٣
أولاً: من التحالفات الثابتة إلى الشبكات المرنة ٢٤٤

ثانياً: تعدد الشبكات بدلاً من شبكة واحدة ٢٤٤
ثالثاً: الشبكات الجيوستراتيجية بوصفها أداة لإعادة توزيع القوة ٢٤٥
رابعاً: الولايات المتحدة وإعادة بناء شبكة الشراكات ٢٤٥
خامساً: الصين وبناء شبكة بديلة للترابط الاقتصادي ٢٤٦
سادساً: روسيا وإعادة بناء شبكات النفوذ ٢٤٦
سابعاً: القوى الإقليمية وإعادة تشكيل الشبكات ٢٤٧
ثامناً: غرب آسيا بوصفها منطقة تقاطع بين شبكات متنافسة ٢٤٧
تاسعاً: إعادة تشكيل التحالفات في ضوء الأزمات ٢٤٨
عاشراً: العقد الجيوستراتيجية في إعادة تشكيل التحالفات ٢٤٨
حادي عشر: صراع الشبكات لا يعني بالضرورة مواجهة مباشرة ٢٤٨
ثاني عشر: مستقبل التحالفات في غرب آسيا ٢٤٩
ثالث عشر: نموذج «توازن الشبكات الجيوستراتيجية» ٢٤٩
خلاصة المبحث ٢٥٠
المبحث السابع: العقد الجيوستراتيجية والدفاع الإقليمي في المستقبل ٢٥١
تمهيد ٢٥١
أولاً: من الدفاع عن الإقليم إلى الدفاع عن الشبكة ٢٥١
ثانياً: العقد الجيوستراتيجية بوصفها مكونات للدفاع الإقليمي ٢٥٢
ثالثاً: الدفاع عن الروابط وليس العقد فقط ٢٥٣
رابعاً: المرونة الاستراتيجية كهدف للدفاع الإقليمي ٢٥٣
خامساً: العقد البديلة وقابلية الاستبدال ٢٥٤
سادساً: خطوط الجهد في الدفاع الإقليمي ٢٥٤

سابعاً: الدفاع متعدد الطبقات ٢٥٤
ثامناً: غرب آسيا كنموذج للدفاع الشبكي ٢٥٥
تاسعاً: التهديدات المستقبلية للدفاع الشبكي ٢٥٦
عاشراً: الدفاع الإقليمي في ظل التنافس بين الشبكات الدولية ٢٥٦
حادي عشر: من الردع المركزي إلى الردع الشبكي ٢٥٧
ثاني عشر: مستقبل العقد الجيوستراتيجية للدفاع الإقليمي ٢٥٧
ثالث عشر: نحوالإطار المقترح لنظرية «العقد الجيوستراتيجية للدفاع الإقليمي» ٢٥٨
خلاصة المبحث ٢٥٨
المبحث الثامن: سيناريوهات مستقبل غرب آسيا ٢٥٩
تمهيد ٢٥٩
أولاً: السيناريو الأول - استمرار التنافس مع إعادة توزيع الأدوار ٢٦٠
ثانياً: السيناريو الثاني - إعادة تشكيل جذرية للشبكات الجيوستراتيجية ٢٦٠
ثالثاً: السيناريو الثالث - تعدد المراكز وتراجع الاستقطاب الثنائي ٢٦١
رابعاً: السيناريو الرابع - تصاعد الصراع وتحول المنطقة إلى ساحة مواجهة شبكية ٢٦١
خامساً: السيناريو الخامس - إعادة بناء الأمن الإقليمي عبر التفاهمات ٢٦٢
سادساً: السيناريو السادس - صراع طويل منخفض الشدة ٢٦٢
سابعاً: مقارنة السيناريوهات ٢٦٣
ثامناً: السيناريو الأكثر ترجيحاً ٢٦٣
عاشراً: مؤشرات الإنذار المبكر ٢٦٤
حادي عشر: السيناريوهات في ضوء النموذج المقترح ٢٦٥
ثاني عشر: الدلالة الاستراتيجية للسيناريوهات ٢٦٥

خلاصة المبحث ٢٦٦

المبحث التاسع: النموذج التفسيري المقترح وتركيبه النهائي ٢٦٧

تمهيد ٢٦٧

أولاً: المشكلة التي يسعى النموذج إلى تفسيرها ٢٦٧

ثانياً: الصراع الدولي بوصفه نقطة الانطلاق ٢٦٨

ثالثاً: الشبكات الجيوستراتيجية بوصفها حلقة الوصل ٢٦٩

رابعاً: العقد الجيوستراتيجية بوصفها وحدات القوة داخل الشبكة ٢٦٩

خامساً: الروابط والوظائف ٢٦٩

سادساً: خطوط الجهد الاستراتيجية ٢٧٠

سابعاً: الصراع الإقليمي كنتيجة للتفاعل الشبكي ٢٧٠

ثامناً: التأثير المرتد من الإقليم إلى النظام الدولي ٢٧١

تاسعاً: مفهوم «الارتداد الجيوستراتيجي» ٢٧١

عاشراً: توازن الشبكات الجيوستراتيجية ٢٧٢

حادي عشر: العقد الجيوستراتيجية للدفاع الإقليمي ٢٧٢

ثاني عشر: النموذج التفسيري الكامل ٢٧٣

ثالث عشر: القيمة التفسيرية للنموذج ٢٧٤

رابع عشر: حدود النموذج ٢٧٤

خامس عشر: تطبيق النموذج على غرب آسيا ٢٧٥

سادس عشر: الفرضية النهائية للكتاب ٢٧٦

خلاصة المبحث ٢٧٦

خاتمة الكتاب ٢٧٩

أولاً: الاستنتاج العام ٢٨١

ثانياً: أهم الاستنتاجات ٢٨١

١- الصراع الدولي والإقليمي أصبحا جزءاً من منظومة واحدة ٢٨١

٢- غرب آسيا ليست مجرد مسرح للصراع الدولي ٢٨٢

٣- القوة لم تعد مرتبطة بالعقد وحدها وإنما بالشبكات ٢٨٢

٤- الشبكات الجيوستراتيجية تمثل إطاراً تفسيرياً مكملاً للتحالفات وتوازن القوى ٢٨٢

٥- العقد الجيوستراتيجية هي نقاط تركيز القوة والتأثير ٢٨٣

٦- حماية الروابط لا تقل أهمية عن حماية العقد ٢٨٣

٧- الممرات البحرية أصبحت عناصر أساسية في الصراع الدولي ٢٨٣

٨- الطاقة أداة قوة، لكنها في الوقت نفسه مصدر هشاشة ٢٨٣

٩- إيران تمثل عقدة مركزية، وليس مركز قيادة هرمي بالضرورة ٢٨٤

١٠- الدفاع الإقليمي يحتاج إلى إعادة تعريف ٢٨٤

١١- المرونة أصبحت مكوناً أساسياً من القوة ٢٨٤

١٢- مستقبل غرب آسيا يتجه نحو تعدد الشبكات ٢٨٥

١٣- التوازن المستقبلي سيكون توازناً بين الشبكات ٢٨٥

١٤- الارتـداد الجيوستراتيجي يمثل الحلقة المفقودة بين المستويين الدولي والإقليمي ٢٨٥

ثالثاً: الاستنتاج النظري النهائي ٢٨٦

١. الشبكات الجيوستراتيجية ٢٨٦

٢. العقد الجيوستراتيجية للدفاع الإقليمي ٢٨٦

٣. الارتداد الجيوستراتيجي ٢٨٦

رابعاً: التوصيات ٢٨٦

١. على المستوى الاستراتيجي ٢٨٦

٢. إنشاء خرائط وطنية للعقد الجيوستراتيجية ٢٨٧

٣. تطوير مفهوم الدفاع الإقليمي الشبكي ٢٨٧

٤. تنويع الممرات ومصادر الطاقة ٢٨٧

٥. تعزيز أمن الممرات البحرية ٢٨٧
٦. إنشاء آلية إقليمية للإنذار المبكر ٢٨٨
٧. تعزيز القدرات اللوجستية ٢٨٨
٨. بناء شراكات متعددة بدلاً من الاعتماد على شبكة واحدة ٢٨٨
٩. تطوير الدراسات الاستراتيجية من منظور شبكي ٢٨٩
١٠. اعتماد DIME–LOE كأداة تحليلية متعددة الأبعاد ٢٨٩
١١. تطوير مفهوم الردع الشبكي ٢٨٩
١٢. إعطاء القضية الفلسطينية موقعها في الأمن الإقليمي ٢٩٠
١٣. تطوير آليات إقليمية لإدارة الأزمات ٢٩٠
١٤. تعزيز استقلال القرار الاستراتيجي للدول الإقليمية ٢٩٠
١٥. تحويل غرب آسيا من ساحة تنافس إلى عقدة تعاون ٢٩٠

الخلاصة الختامية للكتاب ٢٩١

المصادر ٢٩٥

الفهرس التفصيلي ٣٠١